

# لا يُكتب التاريخ مرة واحدة

قراءات نقدية في التاريخ الكويتي والخليجي



عبد الرحمن الإبراهيم

# لا يُكتب التاريخ مرة واحدة

قراءات نقدية في التاريخ الكويتي والخليجي

منشورات تكوين | تساؤلات  
TAKWEEN PUBLISHING





الكاتب: عبد الرحمن الإبراهيم  
عنوان الكتاب: لا يُكتب التاريخ مرة واحدة: قراءات نقدية في التاريخ الكويتي والخليجي

تصميم الغلاف: يوسف العبدالله  
تنضيد داخلي: سعيد البقاعي

ر.د.م.ك: 0-44-775-9921-978  
الطبعة الأولى - يوليو/ تموز - 2022  
2000 نسخة

جميع الحقوق محفوظة للناشر ©

منشورات تكوين  
TAKWEEN PUBLISHING



الكويت - الشويخ الصناعية الجديدة

تلفون: + 965 98 81 04 40

بغداد - شارع المتنبي، بناية الكاهجي

تلفون: + 964 78 11 00 58 60

✉ takween.publishing@gmail.com

Facebook icon takweenkw

Instagram icon takween\_publishing

Twitter icon TakweenPH

Website icon www.takweenkw.com



# المحتويات

- المقدمة ..... ٧
- انحسار الذائقة وطغيان التكرار: النقد والتاريخ في الأكاديمية الخليجية..... ١٧
- تاريخ مشيخة الزبير النجدية: بين تهميش المؤرخين وانتقائية المؤلفين..... ٣٥
- منهجية ومضمون المصادر المحلية لتاريخ الكويت ..... ٨٣
- أغفلتهم المصادر وأنصفتهم المحاضر: القُوى المرَجَّحة في الكويت خلال حراك مجلس ١٩٣٨ ..... ١٤٧
- طموحٌ في زمن الإهمال: فاطمة الفضيلية علم راسخٌ وتاريخٌ مشرق..... ٢٠٥
- الباشا قابعٌ في الهامش: ناصر المبارك الصباح والثقافة في الكويت ..... ٢١٥
- الكتابات التاريخية في الخليج بين سردية الحدث ومنهجية العمل .. ٢٣٣

- دور علماء الدين في صناعة القرار السياسي في الكويت ..... ٢٤٥
- قراءة في كتاب الشيعة في معركة الجهراء ..... ٢٩٩
- نسبة الأعيان إلى البلدان في التاريخ الخليجي بين المناهج  
والأيديولوجيا ..... ٣٢٧
- العلماء المهاجرون من نجد أنموذجًا ..... ٣٢٧
- هل يستطيع المؤرخ الخليجي التفكير؟ ..... ٣٥٣

## المقدمة

بات من الواجب على طالب العلم في هذا الزمان أن يلتفت إلى نشر المقالات العلمية سواء أكانت محكمة أم غير محكمة، إذ إن المقالات الأكاديمية وأشباهها ذات خطر جسيم ونفع عميم للباحثين في الحقل الذي تدور عليه هذه المقالات لا سيما إن كانت تحوي في طياتها الجِدَّة والأصالة. إن في هذا الكتاب مقالات متنوعة منشورة في العديد من المواقع المتخصصة والمجلات العلمية المختلفة في فترات تباعدت أزمنتها إلا أن موضوعاتها اجتمعت على مزيتين، إحداهما: أنها كُتبت بقلم ناقد فاحص لم يقف عند حدود مجرد النقل والوصف. وثانيتهما: أنها قد تخللتها محاولات لإعادة قراءة التاريخ الكويتي والخليجي بشكل ومنهج مُباين للمتاح من الأدبيات العربية. كل ما بين أيدينا من المقالات كُتبت أصلاً باللغة العربية فليس فيها مُترجم، ولذا فإني قد استثنيت ما كتبه من مقالات باللغة الإنجليزية من هذا الكتاب. لقد حاولتُ جاهداً الإبقاء على الصورة الأولى التي نُشِرت عليها كل مقالة وذلك لأحفظ الأصل

الذي نشرته المجلات العلمية حيث يستطيع الباحث أن يعود إلى الأصل أو إلى الكتاب إن أراد الاستشهاد بالمعلومات الواردة في المقالات.

اختيار عنوان الكتاب استغرق جانباً كبيراً من التفكير والتأمل، إذ إن المقالات - وإن كانت العلمية تجمعها والنقد من أسسها - فإنها لم تُكتب في سنة واحدة ولم يكن موضوعها واحداً، ولذا فإن العثور على عنوان لا يندع القارئ ويكون في الوقت نفسه انعكاساً لمحتوى الكتاب مسألة وعرة المسلك. استشرت بعض الأصدقاء - وما خاب من استشارة - وناقشتُ آخرين في العنوان المناسب للكتاب، فاقترح بعضهم أن يكون «مقالات في التاريخ الكويتي والخليجي: قراءات ونظرات منهجية» وهو عنوان مناسب لكنه جامد جمود المقالات العلمية، وأنسب مكان له القاعات الدراسية والمؤتمرات البحثية، فتجاوزت هذا العنوان راغباً في غيره، حرصاً على أن يصل الكتاب إلى أكبر شريحة من القراء. كان الاقتراح الثاني أن نسمي الكتاب بعنوان إحدى المقالات التي فيه، وكان الاقتراح أن يكون «هل يستطيع المؤرخ الخليجي التفكير»، وهو عنوان مقال من المقالات التي اشتمل عليها الكتاب. إن هذا العنوان على جاذبيته لا يعكس محتوى الكتاب، فهو لا يتناول التفكير لدى المؤرخ الخليجي ولا التفكير النقدي، كما أنه لا علاقة له بالجيل الناقد من المؤرخين وعلماء الاجتماع الخليجين وإن ناقشتُ إحدى المقالات في الكتاب هذه الفكرة.

بعد إرسال المسوّدة النهائية للكتاب ناقشني الأخ محمد العتاي -وهو ناشر هذا الكتاب- في شأن العنوان، إذ رآه جامداً، واقترح تخفيفه ليتناسب مع جميع القراء المهتمين بالموضوع، وكذلك ليتلاءم مع تسويق الكتاب، فالقارئ المشتري لا تميل نفسه في الغالب نحو العناوين الجامدة. فاقترح مشكوراً أن يكون العنوان «لا يُكتب التاريخ مرة واحدة». وقد سوَّغ محمد العتاي فكرته برؤيته أن محتوى المقالات في الكتاب نقدي ويدور حول قضية تجدد وتطور التاريخ، ولذا فإن النقد وُجد وسيستمر، وعليه فإن التاريخ لن يُكتب مرة واحدة، بل عدة مرات وعلى مراحل مختلفة وحقب متباينة. راقت لي فكرة العنوان جداً واستحسنته، لكن أبت الأكاديمية أن تفارقني فاقترحت على العتاي أن يكون العنوان كذلك، ويُلحَق به عنوان جانبي موضح هو «قراءات نقدية في التاريخ الكويتي والخليجي».

تُناقش المقالة الأولى من الكتاب وهي «انحسار الذائقة وطغيان التكرار: النقد والتاريخ في الأكاديمية الخليجية»، قضايا النشر العلمي في المجالات الخليجية وأزمة النشر في التاريخ الخليجي بين التطييل والتقييح، كما تسعى إلى الإجابة على السؤالين التاليين: ما النقد المطلوب من المجالات ودور النشر؟ وهل لهذا النقد معايير محددة يجب أن تتوفر في الكتاب أو المقالة؟

أما المقالة الثانية وهي «تاريخ مشيخة الزبير النجدية بين تهميش المؤرخين وانتقائية المؤلفين»، فتناقش تاريخ مشيخة الزبير النجدية في جنوب العراق، فتاريخ هذه المشيخة لم يُعطه المؤرخون حقه من

البحث والتحليل. إن ما حدث في نجد إبان قيام الدولة السعودية الأولى ودعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب ساهم بشكل رئيس في نمو مشيخة الزبير وتشكل كيائها السياسي من خلال الهجرات التي توالى عليها من نجد. شملت هذه الهجرات جميع شرائح المجتمع النجدي، فنجد العلماء والأمرء والصناع والحرفيين على سبيل المثال كانوا من ضمن المهاجرين. تفحص هذه المقالة ما كُتب عن تاريخ الزبير وتحاول تبيان مواطن الخلل فيه. وبأدق من ذلك، فإن هذه المقالة تركز على نقد مراجع ومصادر التاريخ الزبيري الذي كتبه المهاجرون النجديون أنفسهم، وتبحث كيف هُمّشت هذه المراجع والمصادر بعض الأحداث الرئيسية أو تناولتها دون تحليل عميق يوضح أهمية هذه المشيخة النجدية ودورها في الأحداث.

المقالة الثالثة وهي «منهجية ومضمون المصادر المحلية لتاريخ الكويت: دراسة نقدية»، فقريبة من المقالة السابقة إذ تقوم على نقد المصادر الأساسية لتاريخ الكويت، تأتي هذه المقالة لتوثيق القصور في مصادر تاريخ الكويت وللإشارة إلى الخلل في مضمون ومنهجية تلك المصادر، إذ تناقش هذه المقالة ثلاثة جوانب رئيسية، أولها: التعريف بالمؤرخين الخمسة وذكر محتويات المصادر التي كتبوها، أما الثاني: فيناقش منهجية هذه المصادر من ثلاثة محاور: أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها، ثم النقل الشفهي كأداة لكتابة التاريخ، وأخيراً المصادر الكتابية وكيف استفاد المؤرخون الخمسة منها. أما الجانب الثالث فهو نقد مضمون هذه الكتب التاريخية من

خلال مناقشة أسباب إغفالها أحداثاً مهمة على الصعيد الداخلي، ومنها: مجلس ١٩٢١ وعدم ذكرها، كما أغفلت أحداثاً خارجية كان لها صدى في الكويت كالقضية الفلسطينية، ثم نُحْتَم هذه المقالة بالتوصيات والنتائج.

أما المقالة الرابعة المُعَنونة بـ«أغفلتهم المصادر وأنصفتهم المحاضر: القوي المرَجَّحة في الكويت خلال حراك مجلس ١٩٣٨»، فتناقش أحداث المجلس التشريعي الكويتي الذي انتُخب عام ١٩٣٨، إذ إن أحداثه لا تزال حاضرة إلى اليوم في أحاديث المجتمع الكويتي، فلا تكاد تقوم أزمة سياسية بين نواب مجلس الأمة والتيارات السياسية من جهة، وبين الحكومة وأنصارها من جهة أخرى، إلا كان لأحداث المجلس التشريعي نصيبٌ من الذكر في خطابات الحماسية. وفي ظل الأحداث السياسية التي عصفت في الكويت عام ٢٠١١ والتي زامت قيام ثورات الربيع العربي، كان في خطابات النواب في «ساحة الإرادة» نصيب كبير من الاستشهاد بأحداث المجلس التشريعي المُنتخب في عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩. كيف لا تكون تلك الأحداث حاضرة، وذلك المجلس كان قد وضع دستوراً مكتوباً صودرت من خلاله سلطات الحاكم في زمن المشيخة وأعطيت لنواب المجلس التشريعي ١٩٣٨؟ خلال فترة بحثي عند كتابة هذه المقالة، وقعتُ على محاضر اجتماعات المجلس التشريعي الأصلية، فهذه المحاضر تعتبر إضافة قيّمة في توثيق تاريخ الكويت وتحليله، وسوف تُمكن الباحثين من إعادة قراءة أحداث المجلس التشريعي

مرة أخرى وما تعلق بها في تاريخ الكويت الحديث. كانت فكرة «القوى المرجحة» كإطار تحليلي جديد لتاريخ الكويت من ضمن الأفكار الجديدة التي تناقشها هذه المقالة التي تحاول إعادة قراءة التاريخ السياسي والاجتماعي للكويت.

أما المقالة الخامسة «طموحٌ في زمن الإهمال: فاطمة الفضيلية علم راسخٌ وتاريخٌ مشرقٌ»، فتناقش دور المرأة وإسهامها في العلوم الشرعية من خلال تناول سيرة الفقيهة العالمة فاطمة الفضيلية ومسيرة حياتها وطلبها للعلم في مشيخة الزبير ثم انتقالها إلى مكة المكرمة حتى وفاتها.

المقالة السادسة «الباشا قابعٌ في الهامش: ناصر المبارك الصباح والثقافة في الكويت»، فمُشاكِلة للمقالة السابقة من حيث إن كلتا الشخصيتين تعرضت للتهميش، ولم يُفصّل المؤرخون في سيرتيهما على الرغم من أهمية وثراء حياتهما الشخصية والمعرفية. تحاول هذه المقالة إثبات أن أجزاء وجوانب عديدة من التاريخ الثقافي تدخل تحت المظلة الكبيرة للتاريخ الهامشي، خصوصاً في التاريخ المهمل وبعض جوانب التاريخ المهمّش للثقافة في الكويت.

المقالة السابعة «الكتابات التاريخية في الخليج: بين سردية الحدث ومنهجية العمل»، تناقش طريقة تعاطي بعض الأكاديميين والمؤرخين مع الكتابة التاريخية في الخليج وكيف طغت السردية على التأصيل والمنهجية. أما مقالة «دور علماء الدين في صناعة القرار السياسي في الكويت ١٨٩٦-١٩٣٩»، وهي المقالة الثامنة فأناقش

فيها تاريخ صنع القرار السياسي في الكويت من خلال مناقشة دور علماء الشريعة -ويمكن اعتبارهم من القوى المرجحة في التاريخ السياسي والاجتماعي للكويت - في التأثير في صناعة القرار السياسي بين عامي ١٨٩٦ و ١٩٣٩. إن دَوْر علماء الشريعة كجزء رئيسي من مكونات المجتمع الكويتي لم يكن محطَّ اهتمام الباحثين في التاريخ السياسي والاجتماعي في الكويت خلال الفترة الزمنية المتناوِلة في هذه المقالة. معظم المؤرخين العاملين في حقل تاريخ الكويت السياسي تحديداً يركزون في دور الحكام (شيوخ الصباح) والتجار الكويتيين، وهاتان الشريحتان -بلا شك- لهما أهمية كبيرة في تاريخ الكويت الحديث، لكن هذه المقالة تسعى إلى إثبات تأثير علماء الشريعة في صناعة القرار السياسي والنجاح في تغييره في أحيان كثيرة. تحاول هذه المقالة أيضاً إعادة قراءة المصادر التاريخية من كتب ووثائق وغيرها بشكل مختلف عن الدراسات السابقة.

معركة الجهراء من المعارك الفاصلة في التاريخ السياسي الكويتي الحديث، وقد نوقِشت وأُرِّخَ لها في العديد من التأليف، ومنها كتاب: «الشيعة في معركة الجهراء»، الذي قامت المقالة الثامنة أساساً على نقده، وقد عَونَتْها بـ«قراءة في كتاب الشيعة في معركة الجهراء». وسوف يتضح لك أن نقدَ هذا الكتاب يرتكز على ثلاثة محاور، الأول: نقد منهجية المؤلف في التحليل للوصول إلى هدفه ومن ثمّ تنفيذ أفكاره. أما المحور الثاني فيطرح السؤال التالي: مَنْ شارك في معركة الجهراء؟ هل هم الشيعة أم العجم؟ أما المحور الأخير

من نقد هذا الكتاب فمتعلق بكيفية تعاطي المؤلف مع الوثائق التي ضمّتها كتابه. هذه المقالة مرتبطة بالمقالة التاسعة وهي «نسبة الأعيان إلى البلدان في التاريخ الخليجي بين المناهج والأيدولوجيا: العلماء المهاجرون من نجد أنموذجاً»، وسبب ذلك الترابط أن المقالتين تناقشان موضوع الهوية والنسبة إلى الأوطان. تحاول هذه المقالة «نسبة الأعيان إلى البلدان...»، تسليط الضوء على جزء بسيط من إشكالية/ مشكلة التاريخ المهّمّش في الخليج بشكل عام، وتاريخ نجد والكويت والزيبر بشكل خاص، وذلك من خلال مناقشة نسبة العلماء إلى البلدان التي وُلدوا فيها أو هاجروا منها أو البلدان التي استقروا فيها، وكيف أنّ بعض الكتابات التاريخية في العقود الأخيرة صَنّفت هؤلاء العلماء تصنيفات متناقضة، حتى إن بعضها خالف ما دَوّنه هؤلاء العلماء في مخطوطاتهم وكتبهم عن نسبتهم دون أن يُوضّح هؤلاء الباحثون الأسباب التي دعت هؤلاء العلماء إلى مثل هذا التصنيف. المقالة الأخيرة «هل يستطيع المؤرخ الخليجي التفكير؟» تناقش فكرة دراسات تاريخ الخليج والاحتكار الغربي، كما تطرح قضية قصور المؤرخ الخليجي، وأيضاً تبحث عن مكامن الخلل.

هذا، ولا يفوتني في هذا المقام شكر الأصدقاء والزملاء الذين ساهموا في هذا العمل من خلال نصائحهم ونقاشاتهم واعتراضاتهم، الأمر الذي ساعد في تطوير وإثراء هذه المقالات. فيما يتصل بالجانب التاريخي فأشكر د. طلال الرشود، د. طارق

الربعي على نصائحها الأكاديمية وتزويدي الدائم بالمصادر الغربية وتوسيع الآفاق والأفكار خلال كتابة بعض هذه المقالات. زملائي في Exeter د. عبد الله العبيد، د. حامد السهو، د. بدر القلاف، شكرًا جزيلًا لكم على جهودكم في النقاش حول المنهجيات التاريخية وأدوات البحث العلمي إذ لا تزال المسودات الأولى لبعض هذه المقالات شاهدة على تعليقاتكم. أما حين يتعلق الأمر بالتاريخ الاجتماعي والثقافي والسياسي في الكويت فقد كنت أجد النصح من فهد العبد الجليل وصلاح الفاضل وأحمد العدواني الذين لم يخلوا في مشاركتي بما لديهم من المعلومات والوثائق التي تزخر بها أرشيفاتهم. وعندما يتعلق الأمر بتاريخ البادية والأنساب فأجذني محظوظًا بالتعرف إلى الصديق والأخ والزميل طلال عيادة الموعد الشمري الذي استفدت منه ولا أزال. أما د. أحمد الفرج، د. محمد السند، فأنا عاجز عن شكركما على سعة صدركما، فقد زدتما من حصيلتي اللغوية والبلاغية، وكلاكما زاد في حبي للغة العربية فجزاكم الله خيرًا.

الشكر كذلك موصول للمجلات العلمية والمواقع الإلكترونية التي نشرت هذه المقالات وساهمت في تعريفي إلى القراء، وشكر خاص للقائمين على موقع منشور، وعلى رأسهم شيخة البهاويد، التي كانت متعاونة معي ولا تزال، وكذلك الشاعر العراقي سنان أنطوان، وتسهيله أمور النشر مع جدلية، فلهما مني جزيل الشكر والامتنان.

ختامًا، إنَّ هذا العمل لم يكن ليُنشر لولا تعاون دار النشر  
تكوين، والأخ محمد العتابي الذي رحب بالفكرة منذ التواصل  
الأول، فقد سعى إلى إخراج هذا الكتاب في أبهى صورة من خلال  
تذليل العقبات والمساهمة في الاقتراحات، فشكرًا لتكوين وشكرًا  
لمحمد العتابي.

أسعد برأي القراء وملاحظاتهم ونقدمهم، فالنقد البناء يُثري  
العلم ويوسع الآفاق ويقوِّم الاعوجاج، والعلم رحم بين أهله، لذا  
أرجو ممن يجد خللاً أو لديه نقد أو تصحيح ألا يتردد في التواصل  
عبر البريد الإلكتروني.

عبد الرحمن الإبراهيم

abdulrahman.alibrahem@gmail.com

# انحسار الذائقة وطغيان التكرار النقد والتاريخ في الأكاديمية الخليجية<sup>(١)</sup>

نَقْدُ الْمُنْشُورِ بِجَمِيعِ صُورِهِ مِنَ الْكُتُبِ وَالرِّسَالِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْمَقَالَاتِ الْمُحَكَّمَةِ وَظِيفَةٌ يَنْبَغِي أَنْ تُتْلَازِمَ كُلُّ بَاحِثٍ وَمُتَخَصِّصٍ وَعَالِمٍ. وَالنَّقْدُ لَيْسَ أَمْرًا مُبْتَدَعًا لَكِي نَسَلِّطَ الضُّوءَ عَلَيْهِ، إِنَّمَا هُوَ حَقِيقَةٌ مُشَاهِدَةٌ كُتِبَتْ فِيهِ الْكَثِيرُ مِنَ الْكُتُبِ وَشَرَحَتْهُ بِمُفَاهِمِهِ الْمُتَعَدِّدَةِ، فَرَجُلُ الشَّارِعِ وَرَبَّمَا حَتَّى الْأُمِّيِّ يَعْرِفُ أَنَّ هُنَاكَ مَفْهُومًا يُسَمَّى «النَّقْدُ» تَسَرَّبَ إِلَيْهِ مِنْ ثِقَاتِهِ الْيَوْمِيَّةِ وَخِبْرَاتِهِ الْمُخْتَلِفَةِ، لَكِنَّهُ قَدْ يَجْهَلُ تَفَاصِيلَهُ وَتَعْرِيفَاتِهِ الْعِلْمِيَّةَ الدَّقِيقَةَ.

لماذا النقد والأكاديمية؟ ولماذا الخليج والتاريخ؟ أما بالنسبة إلى الشق الأول فجوابه أن النقد لا يموت مهما تطورت الحياة، وأما الأكاديمية تحديدًا فلأنها بدأت تستحکم على الأقل فيما أعرفه من الأوساط! بالنسبة إلى التاريخ والخليج فهذان جزءان من حياتي اليومية، ولعل خبرتي ومعرفتي فيهما أكبر من خبرتي في أي شيء آخر في هذه الحياة!

(١) نشرت في موقع منشور بتاريخ ١٩-٦-٢٠٢١.

في كتب مناهج البحث للباحثين والمؤرخين العرب نجد تخصيص جزء منها للنقد، فحسن عثمان على سبيل المثال في كتابه «منهج البحث التاريخي» قد خصص الفصل الرابع وفصولاً أخرى لمسألة النقد، وفَصَّل فيه تفصيلاً جميلاً من خلال تعريف أهمية النقد ومراحله، وعرَّف القارئ بنقد الأصول وبالنقد الإيجابي والسلبي من خلال أمثلة مختلفة. كذلك عثمان موافق نشر كتاباً عنونه بـ«منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوربي»، ناقش فيه الكثير من المفاهيم، وشرَح نقدَ المضمون، وفنَّد فيه مسألة نقد المتن ومضمونه وغيرها من المسائل في المنهج. لم يتوقف جهد الباحثين العرب عند ذلك بل حاولوا وصل تراثنا الحالي بتراث المسلمين الأوائل من خلال إثبات وجود مناهج نقدٍ تاريخية عند المؤرخين المسلمين الأوائل كما فعل أيمن فؤاد سيد في كتابه «الكتابة التاريخية ومناهج النقد التاريخي عند المؤرخين المسلمين». هذه أمثلة فقط من عشرات بل مئات الكتب في مناهج النقد التاريخي عند العرب والمسلمين، ومثلها في العدد والجودة في لغات العالم الأخرى.

تراجع مستوى النقد العلمي والأكاديمي فيما كُتِب عن تاريخ الخليج العربي بشكل ملحوظ خصوصاً في السنوات العشر الأخيرة، هذا التراجع أوجد نوعاً من التساهل في كتابة التاريخ الخليجي عند المتخصصين وغير المتخصصين كذلك. فمن نتائج هذا التساهل انحدار مستوى كتابة التاريخ، وبُعد الكثير من المؤلفات عن أبسط قواعد المنهج العلمي، بل ثمة كتب لا تتبَع أيَّ منهجٍ في الكتابة



التاريخية. قد يتساءل بعضهم: وهل نقد المكتوب في التاريخ الخليجي كان موجودًا ثم تراجع؟ الجواب نعم، كان في منتصف القرن العشرين وحتى بدايات القرن الحالي نوع من أنواع النقد العلمي المعلن والمكتوب بين الباحثين والمؤرخين.

فعلى سبيل المثال: ما كتبه سيف الشمالان<sup>(١)</sup> في نقد عبد العزيز الرشيد<sup>(٢)</sup> حيث ذكر في مقدمة كتابه «من تاريخ الكويت» أن عبد العزيز الرشيد رفع ذكراً بعض الخاملين، وغَضَّ الطرف عن مآثر رجال آخرين، كما أن الرشيد «حشر في كتابه بعض الموضوعات التي ليست من التاريخ»، وبعدها شكر الشمالان عبد العزيز الرشيد على جهده. ردَّ عبد الله الحاتم<sup>(٣)</sup> على نقد الشمالان للرشيد في كتابه «من هنا بدأت الكويت»، وانتقد الشمالان مدافعاً عن عبد العزيز

(١) سيف مرزوق الشمالان: مؤرخ كويتي ينتمي إلى أسرة تجارية، ولد سنة ١٩٢٦ ولا زال على قيد الحياة. له مجموعة من الكتب منها: «من تاريخ الكويت»، «تاريخ الغوص على اللؤلؤ»، «رحلتي مع الكلمة» وغيرها من المؤلفات. من بصماته الواضحة في التاريخ الشفهي الكويتي برنامج «صفحات من تاريخ الكويت» الذي حفظ فيه ذكريات العديد من الكويتيين من جميع الطبقات.

(٢) عبد العزيز الرشيد: مؤرخ كويتي، كتابه «تاريخ الكويت» يعتبر أول كتاب مدون لتاريخ مشيخة الكويت قبل قيام الدولة. ولد سنة ١٨٨٧ وتوفي سنة ١٩٣٨. له عدة كتب، وأصدر بعض الصحف مثل: مجلة الكويت، وكذلك الكويت، والعراقي، ومجلة التوحيد. عمل مدرساً في المدرس المباركية ثم الأحمدية، وكان له دور ثقافي وسياسي بارز في الكويت. للمزيد: انظر: الرومي، عدنان. علماء الكويت وأعلامها خلال ثلاثة قرون، الكويت، مكتبة المنار الإسلامية، ١٩٩٩، ص ٢٤٩.

(٣) عبد الله الحاتم: مؤرخ وأديب كويتي، ولد سنة ١٩١٦ وتوفي سنة ١٩٩٥. له مؤلفات تاريخية من أشهرها: «من هنا بدأت الكويت»، «خيار ما يلتقط من شعراء النبط»، كما أصدر مجلة الفكاهة سنة ١٩٥٠. كان من ضمن المؤسسين لرابطة الأدباء الكويتية سنة ١٩٦٥ ثم تولى منصب الأمين العام فيها.



الرشيد فقال: «إننا نعتب على الأستاذ سيف المرزوق الشملان عند تعرضه في مُستَهَلِّ كتابه... لنقد كتاب «تاريخ الكويت»... لأنه [أي الرشيد] اعتمد في جُلِّ حوادث تاريخه على النقل والرواية، وهذا في زعم الأستاذ سيف عَيْبٌ تاريخي... ونحن في الوقت ذاته نرى الأستاذ سيف يستقي كل مقومات كتابه منه...». هذا النقد المطبوع الذي كان قاسياً خصوصاً من طرف عبد الله الحاتم في وصفه للشملان بصفات قبيحة شخصية، وإن جاء على سبيل التساؤل، كان في إطار النقد العلمي لمنهج الشملان في النقد، وكذلك فعل الشملان مع الرشيد إنما ورد في الإطار النقدي للمنهج.

هذا من جانب المؤرخين غير الأكاديميين، أما على المستوى الأكاديمي فتمثَّلَ فيما نشره عبد الله العثيمين في نقده لميمونة الصباح عندما كتبت «تاريخ الكويت»، ونشر العثيمين مقاله في جريدة القبس الكويتية عام ١٩٨٩ ثم ضمنه في كتابه «محاضرات وتعليقات في تاريخ المملكة العربية السعودية». ينتقد العثيمين منهجية ميمونة الصباح وطريقة توثيقها للمصادر والمراجع فيقول: «إن من أبرز قواعد البحث العلمي أن يكون الباحث دقيقاً في تعامله مع المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في بحثه... ومن قواعد البحث العلمي ألا يعتمد الباحث على مرجع ثانوي ما دام المصدر الأساسي موجوداً لديه...»، ولستُ هنا بصدد تقييم كتابات أيٍّ من المؤرخين المذكورين: الشملان والحاتم والعثيمين والصباح، ولا طريقة نقدهم؛ لأن هناك نقداً على نقدهم ولكنني بصدد إثبات أن النقد وبشكل صريح ومكتوب كان

جزءاً من تاريخ النقد في الخليج! وللمهتمين برأيي فيما كتبه الشمالان والحاتم وغيرهما من مؤرخي الكويت أرجو مراجعة بحثي «نقد مضمون مصادر تاريخ الكويت ومنهجيتها» في هذا الكتاب.

### الأكاديمية والنشر في الخليج بين النقد والتصحيحات اللغوية

من المعروف عند مَنْ كتب ونشر في الصحف والمجلات قبل ثورة الإنترنت وظهور وسائل التواصل الاجتماعي في حياتنا أن الكاتب عندما يُرسل المقال إلى جهة النشر يكون هناك تدقيقٌ من ناحيتين: موافقة المكتوب للسياسات العامة للنشر في هذه الجهة، والتدقيق اللغوي من خلال جعل المقال يخرج للقراء بأفضل صورة. ولضعف الرقابة وغياب النقد ظهر كثيرٌ من الكُتّابِ ممن سرق مقالات كاملة أو بعضَها، بل ربما سرق أفكارَ آخرين وصاغَها بأسلوبه. تزايدَ هذا الأمر في الصحف والمنتديات جعلَ أحدَ الأشخاص، ربما يدعى «بدر» من عنوان الموقع، يهتم بهؤلاء ويضع مقارنات بين السارق والمسروق في موقع سماه «نادي لصوص الكلمة». ضَعُفُ النَّقْدِ وَضِيقُ اطِّلاعِ المحرر ساهما في أن تنشر هذه الصحف والمجلات التي لها ثقلها الإعلامي والصحفي مقالاتٍ مسروقة سببت لها حرجاً كبيراً ما أدى إلى اعتذار الكثير منها عن هذه السرقات علناً. إن ثقافة النقد التي تكاد أن تكون مختفية من الصحافة الخليجية هي انعكاسٌ لواقعٍ أعمق للمجتمع، وهي كذلك انعكاسٌ للطبقة المثقفة والأكاديمية. لعل المجلات العلمية المُحَكِّمَة ودور النشر هما الرافدان الأساسيان اللذان يجب عليهما

تطبيق النقد بصرامة، لكن يبدو أن بعض المجلات العلمية ودور النشر - خصوصًا فيما يتعلق بالخليج وتاريخه - يكاد لا يدرك كثير منهم مفهوم النقد بشكله العلمي، إذ يَظْهَرُ ذلك جليًا من خلال ردود المجلات العلمية على الباحثين أو مما هو منشور من كتب تاريخية في السنين العشرين الأخيرة. ومن المهم في هذا المقام أن نُوضِّحَ أنّ بعضَ المجلات ودور النشر تُطبِّقُ المعايير النقدية، وهذا مُنْعَكِسٌ على ما تُصدره وتُنشره من مقالات وكتب، فلولا الغَيْثُ يُجِيبِي الأَرْضَ لَرُعِيَ الهَشِيمُ.

ما النقد المطلوب من المجلات ودور النشر؟ وهل لهذا النقد معايير محددة يجب أن تتوافر في الكتاب أو المقال؟

لعله من المهمّ في مُستَهَلِّ هذا الحديث أن نذكرَ تعريفَ النقد في اللغة، فأحد معاني النقد في اللغة: كشف العيوب، ويقال: نقد الدراهم أو الدنانير إذا ميَّزَ الأصليّ من المزَيَّف منها. ولن أخوض في المعنى الاصطلاحي للنقد لأنه يختلف من فن إلى فن، ولكن لا شك أن معايير النقد الأكاديمية واضحةٌ ومحددة، وهذا سيكون الأساس الذي ننطلق منه.

الناقد أو المحكّم الذي ينظر في الكتاب أو المقالة العلمية عليه أن يتأكد من:

(١) فكرة البحث أو الكتاب، وهل هي تكرر أم إضافة لما هو مكتوب.

٢) وجود المنهج، وهل الأدوات المستخدمة تتطابق مع المنهج المستخدم؟

٣) سؤال البحث ومدى ملاءمته للحقل العلمي التاريخي في المقال.

٤) هل غطى الباحث الدراسات السابقة وانتقدها وبين الخلل إن وُجد؟ وما الإسهام الذي سيضيفه إلى الحقل العلمي؟ هل سيبنى على هذه الدراسات أم سيسد خللاً فيها أم سيستخدم منهجاً مغايراً؟

٥) هيكّل البحث، ومدى مواءمته للفكرة العامة لسؤال الباحث الذي يحاول الإجابة عليه.

ويبقى السؤال: هل ما سبق هي وحدها معايير نقد البحث العلمي؟ لا شك أن الإجابة لا، فهناك بعض الأمور الأخرى مثل: التعميم، والتحيز، وحجب الآراء المخالفة، وفي التاريخ الخليجي تحديداً هناك تاريخ مثاليّ ورديّ، كما أن هناك مُسَلِّماتٍ كثيرة تجعل الفكرة العامة مهزوزة. وهناك استنتاجات الباحث أثناء المناقشة والتحليل، ونتائج البحث، وأصالته، وتوصياته، وغيرها من المعايير التي يُمكن أن يطلّع عليها من يُحب الاستزادة منها في كتب المناهج والبحث العلمي.

يلاحظُ من نشر في بعض المجلات الخليجية المُحكِّمة صُعباً في طريقة نقد المُحكِّمين، فهناك تركيز كبير على نقد لغة الكتاب أكثر

من نقد البحث ذاته، وهذا صَعْفٌ من إدارة التحرير أو المُحَكِّم نفسه. إن إدارة تحرير المجلة هي المسؤولة عن تقييم البحث حال وصوله، وهي التي تنقله للمُحَكِّمين المختصين في الموضوع. فمثلاً لو كَتَبَ باحثٌ عن تاريخ البحرين السياسي في القرن الثامن عشر بناءً على الوثائق العثمانية، فمن المهم أن ترسل إدارة التحرير المقال لمن يجيد التعامل مع الوثائق العثمانية ويجيد لغتها، وفي الوقت نفسه ترسله إلى متخصص في التاريخ السياسي للبحرين. فالباحث، وإن رُفِضَ، فأسباب الرفض بلا شك ستكون لصالح الباحث ليطور من نفسه وبحثه.

إن الإشكال -من خلال تجربتي الشخصية- يكمنُ في إرسال الأبحاث إلى من لا يعرف خفايا الموضوع وعمقه، أو لصاحب تحييز، كإرسال بحث عن تاريخ المذاهب الفقهية إلى شخص عرفت عنه معاداته لذلك، أو ربما إرسال بحث عن طبقة اجتماعية إلى شخص عنصري وغير منصف تجاه هذه الطبقة، وهكذا.

هناك تركيز كبير على قضايا اللغة العربية وعلامات الترقيم، وكذلك على الهوامش وطريقة كتابتها أكثر من التركيز على فكرة البحث أو المنهجية. وحتى لا يلتبس الأمر، فأنا لا أقلل من قيمة النحو والصرف والإملاء أو من قيمة علامات الترقيم فهي مهمة جداً في إيصال المعلومة وتسهيل القراءة، وهي كذلك جزء أصيل من لغتنا التي نعزها، لكن أن يكون تركيز الناقد أو المحكّم للبحث التاريخي على هذه النقاط فقط، ويترك الفكرة العامة للبحث،

ويكون نقده للفكرة البحثية والمنهجية أقل بكثير من تصحيحه للغة فهذا هو الخلل!

قد تكون أسباب تركيز بعض المحكّمين والنقاد على هذه الأمور راجعةً إلى الأموال التي تدفعها بعض المجلات الخليجية ودور النشر العربية لهم دون وجود معايير واضحة تحدد الدور المطلوب من المحكّم بشكل دقيق. نعم هناك معايير عامة تُرسل إلى المحكّم - وقد مارستُ التحكيم في أكثر من مجلة علمية خليجية - ولكن المعايير التي تُرسل شكلية أكثر منها عملية كمواءة موضوع البحث للحقل العلمي، وغيرها من الأمور العامة جدًّا.

دفع المال مقابل التحكيم - بالنسبة إلى إشكالية أخلاقية - قد يخالفني كثيرون فيها، لكن في دولنا العربية عمومًا والخليجية خصوصًا، قد يتم استخدام هذه الطريقة لتصفية حسابات شخصية، أو ربما لتسهيل نشر مقالات ضعيفة، وهناك العديد من القصص التي يسمعه المهتم والأكاديمي لكن لا يستطيع التطرق إليها لكونه لا يملك عليها دليلًا ماديًّا.

حتى تتضح الصورة بشكل أكبر عن ضعف النقد، أضرب مثالين يتعلقان ببحثين أرسلتهما منذ سنوات إلى مجلات علمية خليجية، وأنا أمتلك جميع الأوراق والردود والرسائل الإلكترونية. أحد هذين البحثين قُبل ونُشر، والآخر رُفض ولم ينشر، ولأن التحكيم سرّي فسوف أحافظ على خصوصية المجلتين فلن أذكر الأسماء، لكنني سأقتبس من الردود التي وصلتني. في أحد البحثين

كَتَبَ أَحَدُ الْمُحَكِّمِينَ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ وَرَقَةً فِي رَدِّهِ يَصْحَحُ لِي  
عَلَامَاتِ التَّرْقِيمِ، وَيَضَعُ التَّنْوِينَ، وَيَصْحَحُ هَمْزِيَّ الوَصْلِ وَالْقَطْعِ،  
وَرَبِمَا عَلَّقَ عَلَى مُصْطَلِحٍ لَا يَعْجِبُهُ مِثْلُ «العقد الاجتماعي» وَيَرْغَبُ  
فِي أَنْ يَكُونَ مَكَانَهُ «الشورى» دُونَ تَوْضِيحِ سَبَبِ رَفْضِهِ لِلْمُصْطَلِحِ،  
وغيرها من الأخطاء التي تمثل جانباً ثانوياً في المقال. أكثر من خمس  
وعشرين ورقة كتبها المحكم لم يناقش فكرة المقال إلا في ورقتين  
اثنتين وحسب، جاءت على شكل تساؤلات لا نقد فعلي؟!!

تعرضتُ كذلك في أحد البحوث لكشف هويتي للمُحَكِّمِ فيما  
أعتقد! حيث يجب أن يكون التحكيمُ سرِّياً من طرف المحكمين  
والباحث، فلا يعرف أحد منهم الآخر. قد يعرف المحكمون  
صاحب البحث إن نُشِرَ البحث، لكن من العسير جداً على الباحث  
أن يعرف من قام بتحكيم بحثه. أحد البحوث تم عرضه على ثلاثة  
مُحَكِّمِينَ لاختلاف الآراء، وهذا ما أفادتني به المجلة من خلال إيميل  
إلكتروني، لكن في الوقت ذاته لم ترسل إليَّ جميع آراء المحكمين، وإنما  
أرسلت إليَّ رأيَ مُحَكِّمٍ واحدٍ، ولعل هذا المُحَكِّمُ يعرفني وكشفت  
هويتي له.

العبارة التالية مقتبسة من البريد الإلكتروني (الإيميل) الرسمي  
الذي وصلني من المجلة، وفيها: «وأن العرض الذي قدمتموه لا  
يرتقي إلى المستوى المطلوب من باحث متميز!» لا شك أن قبول  
البحث ورفضه أمرٌ طبيعي في عالم الأكاديميا والنشر العلمي، لكن  
كيف عرف المحكم أنني باحث متميز؟ أم أنه يقصد أن العرض

يجب أن يوافق كلمة الباحث المتميز وفق معاييرهِ؟ وهل الباحث المتميز هو الوحيد الذي يستطيع النشر بينما الباحث العادي أو المبتدئ لا يستطيع النشر؟ وما دوره كُمُحَكِّمٍ في تطوير الباحث العادي أو المبتدئ والارتقاء بمستواه ليكون باحثاً متميزاً؟

لا زلت أعتقد أن المحكِّم كُشِفَتْ له هويتي كباحث؛ لأنه ذكر أموراً لم أكتبها في البحث أصلاً مثل: «وكذلك حصة المطاوعة»، راجعتُ ما أرسلتُ كاملاً ولم أجد كلمة «مطاوعة» بالهاء أو التاء المربوطة. ويستمر المحكِّم في رفضه للبحث بحجج قابلة للنقض أو التأييد، ولم تُتَّح لي الفرصة للرد، وكذلك لم تُرَسَل إليَّ آراء المحكِّمِينِ الآخرين اللذين حكَّما البحث حتى أستفيد من رأييهما وأقارنه بالرأي الذي وصلني لأستفيد من الردود الثلاثة. هذه الأمور وغيرها تبين مدى ضعف بعض المجلات الخليجية على مستوى إدارة التحرير والمحكِّمِينِ، وأن بعض هذه المجلات لا تتمثل المبادئ الأخلاقية في أي شيء من سياساتها وإن كانت مطبوعةً على الورق!

### أزمة النشر في التاريخ الخليجي بين التطبيل والتقييح

من مزايا النشر وعرض الأفكار على الباحثين وعامة القراء وجود المؤيدين والمخالفين، ولذلك قيل: «العلم رَحِمٌ بين أهله»، فعلاقة الباحثين بعضهم ببعض يجب أن تكون كعلاقة الإنسان بأرحامه فيها من المودة والمحبة والنصيحة والنقد الشيء الكثير. مجرد المدح يهلك الباحث ويجعله يعيش في فقاعةٍ وبرج عاجيٍّ هو

في غنى عنه، فكيف يتطور الباحث إذا لم يسمع ويعقل وجهات النظر المخالفة له؟ مجرد وجود وجهة نظر مخالفة لا يعني لزوم الأخذ بها، لكن يلزم الباحث تقييمها والتفكير فيها، فإن كانت صحيحةً اعتنقها وطور بها أفكاره، وإن كانت غير ذلك رد عليها وفنّدها دون تجريح أو استخفاف.

المتابع للكتب والنشر في التاريخ الخليجي يجد حساسية كبيرة من الكتاب والباحثين ضد أي نقد موجه إليهم خصوصاً في وسائل التواصل الاجتماعي، حتى صار أغلب من يكتب يتوقع المدح لا النقد! وفي تويتر تجدهم يعيدون تغريد مديح الناس لهم، وهذا لعمرى مما يحرم العلم ويقلل من قيمة الباحث. كذلك صارت بعض الكتب المدرسية التي كُتبت من أجل تسهيل مادة التاريخ على طلبة الجامعات من أمهات الكتب في ميدانها، وذلك بسبب التجميل والتملق الذي يناله هذا الكتاب المدرسي وصاحبه، بل وتباع هذه الكتب بأعلى الأثمان في المكتبات التجارية! تسهيل العلم ودراسة التاريخ على طلبة الجامعة من الأمور المستحبة المطلوبة، فالتفكير والفهم يتطوران بتطور خبرة الإنسان وعمره، لكن وجود التعظيم والتجميل والمقارنات بين هذه الكتب المدرسية وبين كتب لها إضافات حقيقية في حقل التاريخ العلمي أمرٌ يدعوننا إلى المراجعة والتصحيح.

على نقيض ذلك نجد قضية التقييح لما لا يتوافق مع بعض أفكار وآراء وربما أجنادات بعض الأكاديميين، فالكتب التي تُكتب

ولا يتوافق معها بعضهم تتعرض للتقبيح والانتقاص بطريقة غير نقدية ولا علمية؛ لأن مكان نقد هذه الكتب هو المجلات العلمية المحكمة فهي تنشر مراجعات الكتب في إطار علمي. هل المجلات العلمية هي الميدان الوحيد لمن أراد النقد؟ في رأيي نعم، إن كان أكاديمياً أو ينتقد في مواقع ومنصات فيها قراء ومهتمون بالتاريخ مثل موقع goodreads مثلاً، فالانتقاص من الكتب والأفكار في تويتر يضر ولا ينفع، فالتغريدات -على نفعها في مجالات أخرى- تصبح قليلة القيمة عندما يتعلق الأمر بنقد كتاب أو مقال علمي.

الكتب والمقالات العلمية تتم مراجعتها من قِبَل مجموعة من المختصين، ومن قِبَل المؤلف ذاته، ومع ذلك يكون فيها أخطاء ونواقص، لكن هذا لا يُنقص من قيمة الأفكار والمناهج الواردة في هذه الكتب. على سبيل المثال: كتابي *Kuwait's Politics Before Independence*<sup>(١)</sup> الذي صدر سنة ٢٠١٩ راجعته أنا والمحرر اللغوي وثلاثة محكمين والناشر، ومع ذلك فلا زلتُ كلما تصفحته وجدتُ فيه بعض الأخطاء التي لا بد أن تُعدَّل في الطبعة القادمة، لكنها ليست أخطاء تمنع من النشر. على سبيل المثال: في الفصل الثاني الهامش ٨٣ وجدتُ أني كتبت صفحة ٨٤ في المصدر الذي اعتمدت عليه، ولكنها في حقيقة الأمر صفحة ٨٠! وكذلك في الفصل

(١) انظر:

Alabrahim, Abdulrahman. *Kuwait's Politics Before Independence: The Role of the Balancing Powers (Exeter Critical Gulf Series)*. Gerlach Press, 2019.

الثالث وجدت أن الهوامش ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ مفقودة ولم تطبع ضمن هوامش الكتاب. في جانب المعلومات ذكرت قصة شهيرة في تاريخ الكويت وهي قتل العبد عنبر المسؤول عن الميناء، وأنها حدثت في عهد الشيخ عبد الله بن صباح الثاني، بينما هي حدثت في عهد والده صباح بن جابر، وغير ذلك من الأخطاء.

كذلك في كتب وأبحاث أخرى وجدتُ بعض الأخطاء بالرغم من مرور هذه الأبحاث على المحكّمين وعلى إدارة التحرير! مثل وجود بعض الأخطاء في طبعات الكتب، فعلى سبيل المثال: وجدتُ في بحث من الأبحاث أني استعنت بكتاب عبد العزيز الرشيد «تاريخ الكويت» طبعة ١٩٢٦ وكتبْتُ: المطبعة العصرية القاهرة! بدلاً من بغداد أو طبعة دار الحياة أو دار قرطاس وتاريخ النشر يكون ١٩٢٦ أو غيره، وهذه الأخطاء التي يجب على الباحث أن يدققها وألا تفوته، لكن في الوقت ذاته ليست بالأخطاء التي تستحق النقد والتقييح، وكذلك هذه الأخطاء ليست من الأخطاء التي يلام عليها المحكم في حال فشل في تصحيحها أو التأكد منها.

وأذكر هاهنا بعض المقولات لأعلام في الحضارة الإسلامية أشاروا فيها إلى هذا المعنى وأن الأعمال لا تكتمل، وأن المؤلف مهما حاول درء الخطأ فلن يقدر على ذلك. ومنها: قول الجاحظ في كتابه «الحيوان»: «ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحاً أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني، أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال

الكلام» أو ما ذكره البيساني معتذراً للأصفهاني عن كلام استدركه عليه: «إنه قد وقع لي شيء وما أدري أوقع لك أم لا؟ وها أنا أخبرك به وذلك أني رأيتُ أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في عَدِه: لَوْ غَيَّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يُستَحَسَن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل. وهذا أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر»<sup>(١)</sup>.

التطيل والتقييح ليس للبحث العلمي، بل هو خاص بمن يرغب في الشهرة والأضواء، أما الباحث فيختص بالنقد والحوار وتبادل الآراء عن طريق القنوات العلمية الصحيحة. «فاشنيستات التاريخ» مقال كنت قد كتبتُه في السابق عن إشكالية التطيل لدى بعض الباحثين ممن حصلوا على درجات علمية عالية ومناصب إدارية كبيرة، لكن هدفهم الأساسي هو البقاء تحت الأضواء العلمية دون اكتراث للوسيلة المستخدمة، فكم من باحثٍ جادٌ ظلم بسبب تقييح هؤلاء أعماله ومحاربتِه وحرمانه الفرصة لكي يُظهر ما عنده من أفكار من خلال القنوات العلمية التي يسيطر عليها بعض أهل التطيل والتقييح.

التعامل مع هؤلاء الأكاديميين الذين يتخصصون في التطيل والتقييح (الإلكتروني) يكون من خلال نقد أعمالهم علناً نقداً علمياً موزوناً يساهم في دوران عجلة التصحيح والتعديل في الأكاديمية،

(١) القنوجي، صديق بن حسن، أبجد العلوم، أعده للطبع عبدالجبار زكار، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، ١٩٧٨، ج١، ٧١. <https://ia800906.us.arch.ive.org/28/items/waq8538/abgado1.pdf> (الدخول ١٣/٦/٢٠٢٢)

وينعكس بلا شك على المجتمع. هذه الوظيفة يجب أن تتولاها مجموعة من الباحثين على مختلف توجهاتهم الفكرية حتى يصعب على الطرف المُطَبِّل أو المُقَبِّح أن يضع الناقد في خانة معينة فينتقص من عرقه أو مذهبه أو انتهاهه الفكري.

التحيز السلبي أو التعصب في التاريخ الحديث وأزمة المُسَلِّمات من المسائل التي تعرقل مسيرة تطوُّر العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام في الخليج، وكذلك ضعف الكثير ممن يمتلك زمام أمور الثقافة والأكاديمية في الخليج في المناهج وطرق البحث والنقد، فيصبح كل من خالفهم مخطئاً!، الأمر الذي يوُلِّد ضعفاً في مؤسسات الدول الأكاديمية والثقافية، وقد يقود إلى نظرة شخصية ضيقة تجاه من يسبح عكس تيار التطبيل والتقبيح.

على الأكاديميين والمثقفين في دول الخليج الانتفاضة وصناعة ربيع ثقافي جديد يطيح بمن يتحكم اليوم في مجالات الثقافة والعلم وهو بعيد عنها، وعلى مؤرخي الخليج الانفكاك من المُسَلِّمات التاريخية التي قيِّدتنا فترة طويلة، ويدل عليها تكرارُ المواضيع البحثية ذاتها في الرسائل والأبحاث والكتب.

مما يبعث في النفس التفاؤل والأمل وجودُ نوع من التغيير على مستوى ضعيف في كتابات التاريخ الخليجي، نلمسه في مجموعة من الإصدارات والأبحاث المنشورة في السنوات العشر الأخيرة، لكن ظاهرة النقد العلمي العلني لا تزال خافتة على مستوى المؤرخين في الخليج والتي أتمنى أن تنمو في الأيام والأعوام القادمة.

من أمثلة هذه الكتب والأبحاث ما كتبه خالد الدخيل «الوهابية بين الشرك وتصدع القبيلة»<sup>(١)</sup> وهو ترجمة لرسالته للدكتوراه ونشرت الترجمة في ٢٠١٣، وكذلك أحسن عويضة الجهني فعلاً بترجمة رسالته للدكتوراه كذلك في ٢٠١٦ وعنوانها «نجد قبل الوهابية»<sup>(٢)</sup> وجهود أحمد عبد العزيز البسام كذلك، منها على سبيل المثال: «الحياة العلمية في وسط الجزيرة العربية»<sup>(٣)</sup> الصادر في ٢٠٠٥.

---

(١) الدخيل، خالد، الوهابية بين الشرك وتصدع القبيلة، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث  
٢٠١٣.

(٢) الجهني، عويضة، نجد قبل الوهابية، بيروت، جسور للترجمة والنشر ٢٠١٦.

(٣) البسام، أحمد، الحياة العلمية في وسط الجزيرة العربية في القرنين الحادي عشر والثاني عشر  
المجريين وأثر دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فيها، الرياض، دار الملك عبد العزيز  
٢٠٠٥.



# تاريخ مشيخة الزبير النجدية

## بين تهميش المؤرخين وانتقائية المؤلفين

### (قراءة نقدية)<sup>(١)</sup>

هناك جوانب وزوايا في تاريخ الخليج والجزيرة العربية لم تعطَ حقها من البحث العلمي. منها تاريخ المشيخات والبيوتات التي كانت ذات رئاسة ثم بادت واندثرت قبل قيام الدول القطرية المعاصرة في الخليج والجزيرة العربية. من هذه المشيخات، مشيخة الزبير النجدية في جنوب العراق، التي لم تعطَ حقها التاريخي في التحليل والنقد، فعلى الرغم من دورها الاقتصادي والسياسي فإن وجودها تحت تنظيم الدولة العثمانية، ووجود قوى أكبر منها في ذات الإقليم الجغرافي؛ كإمارة المنتفق (١٥٣٠م - ١٩١٨م) هي دولة كانت تشمل معظم مناطق وقبائل وعشائر جنوب ووسط العراق حضر وبادية، سنة وشيعة قد قلل من الجهود البحثية الجادة التي سلطت الضوء على هذه المشيخة.

(١) هذه الورقة نشرت في مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٨، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٢١.

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في عدم نفص الغبار عن تاريخ هذه المشيخة النجدية: هجرة أهلها منها وعودتهم إلى موطنهم الأصلي في نجد، أو الكويت بعد قيام الجمهورية العراقية وقيام الدولة السعودية.

إن تاريخ هذه المشيخة لا يصنف من التاريخ الهامشي؛ لأن وجودها وأثرها في التاريخ كان ولا يزال حاضرًا، والأرشيف النجدي والعثماني والبريطاني؛ يشهدون بذلك. فمثل هذا التاريخ هو تاريخ مهمش من قبل المؤرخين الخليجيين أنفسهم، على الرغم من وجود المادة العلمية والأدوات البحثية التي تساعد المؤرخ على سبر جوانبه، والربط بين تاريخ هذه المشيخة، وبقية المشيخات الخليجية.

ولعل من أبرز العوامل التي دفعت المؤرخين الخليجيين إلى تهميش تاريخ مشيخة الزبير؛ كان ولا يزال العامل السياسي، ومنها العلاقة المتوترة بين العراق منذ نشأته، ودول الخليج بشكل عام، والمملكة العربية السعودية والكويت بشكل خاص ونفور المؤرخين من الكتابة فيه كتابة أكاديمية تحليلية.

إن ما سبق عرضه لا ينفي وجود كتابات في تاريخ مشيخة الزبير بلا شك، لكن هذه الكتابات في مجملها سردية لم تستفد من المتاح في الزمان من وثائق، ومخطوطات، وشهادات شفوية؛ واكتفت بالكتابة عن مزايا ومحاسن ذلك الجيل الذي خرج من نجد، وأسس مشيخة الزبير ولم يتطرق إلا على استحياء إلى الروابط الجغرافية السياسية، والعرقية وكذلك الجوانب الثقافية والدينية.

هذا المقال يعنى بشكل رئيسي بنقد وتحليل مصادر ومراجع التاريخ الزبيري الذي كتبه أبناء الزبير الذين ولدوا وعاشوا في الزبير في زمن المشيخة أو بعد ذلك سواء كانوا من أصول نجدية، أم غير ذلك، كما أن المقال سيناقش ويقارن فقط الكتب التي كان سبب تأليفها؛ التأريخ لتاريخ مشيخة الزبير النجدية. بلا شك نجد أن كتب التواريخ النجدية، الكويتية، والعراقية -البصرية منها خصوصاً- ناقشت في جوانب منها تاريخ مشيخة الزبير أنفسهم وروابطها؛ لكن هذا المقال لن يتطرق إلى هذه الكتب، بل ستكون هذه المصادر جزءاً لا يتجزأ من نقد مضمون التاريخ الزبيري.

أخيراً هذا المقال ينقسم إلى قسمين رئيسيين: الأول في كيفية تعامل ما كُتب عن مشيخة الزبير مع المخطوطات والوثائق والمراجع، أما القسم الثاني؛ فيناقش عدم ترابط أفكار هذه الكتب، والانتقائية لبعض الأحداث والتراجم ويدلل عليها.

## ١. أهمية تاريخ الزبير في حقل الدراسات الخليجية

لمشيخة الزبير النجدية أهمية في حقل الدراسات التاريخية للخليج، والجزيرة العربية، إلا أن معظم الدراسات كانت تتناول هذه المشيخة على أساس أنها تابعة للبصرة أكثر من كونها مشيخة لها استقلال سياسي، وثقافي، واجتماعي بصورة، أو بأخرى.

وهناك دراسات أخرى، والتي يعتني هذا البحث بها، كتبت تاريخ هذه المشيخة على أنها مشيخة تُعنى بذاتها في الغالب، وكأن أثرها

واستقلالها هو استقلال داخلي، وأن علاقتها الجغرافية والسياسية في التكوينات الموجودة حولها ضعيفة، أو غير مهمة.

وللتوضيح؛ فإن هذا المقال لا يعنى بإثبات مدى استقلالية، أو تبعية مشيخة الزبير عن ولاية البصرة، بقدر ما يهيمه نقد مصادر تاريخ هذه المشيخة، لكن من الضرورة إيضاح نقطة هامة؛ وهي وجود ذكر لمشيخة الزبير أو بلدة الزبير في مصادر التاريخ البصري بشكل عرضي أو في أحيان أخرى بشكل كبير. مثال ذلك البصرة في أدوارها التاريخية للشيخ عبد القادر باش أعيان (العباسي، ١٩٦١) أو البصرة العظمى لسليمان (فيضي، ١٩٦٥)، كذلك كتاب «مختصر تاريخ البصرة» تأليف علي ظريف (الأعظمي، ١٩٢٧).

ومن الكتب الذي ذكرت الزبير بشكل عرضي؛ كتاب «تاريخ البصرة القديمة وضواحيها» لمحمد رؤوف السيد طه (الشيخلي، ١٩٧٢)، وكتاب «التحفة النبهانية» لمحمد (النبهاني، ١٩٨٠) أما في القسم المتعلق بالبصرة، فقد كان للزبير ذكر فيه كذلك، وأخيرًا ريدر (Visser، ٢٠٠٨) والكتاب المترجم: «البصرة وحلم الجمهورية الخليجية».

هذا المقال لا يقصد جمع كل ما كتب عن تاريخ الزبير ضمن تاريخ البصرة؛ إنما يشير إلى بعض هذه الكتب، فهناك كتب أخرى ذكرت مشيخة الزبير من خلال أحداث وقعت في البصرة، أو بقرها، أو ساهم فيها زبيريون. مثل (السعدون، ٢٠٠٦) و(العجلي، ١٩٤٨) وأخيرًا (الخالدي، ٢٠١٤).

لقد برزت أهمية الزبير السياسية، والثقافية والاجتماعية منذ القرن الثامن عشر الميلادي، وذلك بعد قيام الدولة السعودية الأولى في نجد وناء حركة أيولوجية دينية جديدة هناك عُرفت في بعض الكتب التاريخية بالحركة «الوهابية»، وهذا الكيان السياسي الجديد كان نواة حقيقية لهجرة العديد من أهل نجد إلى شمال الجزيرة العربية وكانت الزبير إحدى الوجهات الرئيسة لهذه الهجرات.

لقد شملت هذه الهجرات جميع فئات المجتمع التي كانت تسكن نجد من أمراء للمدن النجدية وعلماء دين وتجار وأصحاب حرف وتابعين، ومما يؤكد ذلك ما ذكرته المصادر الزبيرية فيما بعد؛ من أن بداية قيام المشيخة بشكلها المؤسسي قد كان في عهد يحيى الزهير<sup>(١)</sup> عام ١٧٩٧ ميلادي تقريباً؛ مع التنبه إلى وجود نوع من أنواع الحكم المستقل قبل وصول الزهير إلى الحكم في الزبير إذا ما أخذنا بعين الاعتبار قيام الدولة السعودية الأولى عام ١٧٤٤ ميلادي وبداية سيطرتها على المدن النجدية القريبة من الدرعية في منتصف القرن الثامن عشر.

فعلى سبيل المثال تذكر المصادر النجدية الهجرات التي كانت السبب في الصراعات السياسية بين تحالف ابن سعود، وابن عبد

(١) يحيى الزهير: أحد شيوخ الزبير، غير معلوم بدقة بداية مشيخته لكنها قد تكون في سنة ١٧٧٨. ينتمي إلى أسرة تجارية وسياسية لها أثرها الكبير في البصرة والزبير، وانتهت مشيخته في حدود ١٧٩٤ على وجه التقريب. للمزيد انظر: الصانع، عبد الرزاق، العلي. عبد العزيز. إمارة الزبير بين هجرتين ٩٧٩-١٤٠٠، حقوق الطبع محفوظة للمؤلفين، ج١، ص ٧٢.

الوهاب، ورؤساء المدن النجدية، وكذلك الهجرة بسبب القحط، والعوامل المناخية، وسأكتفي هنا بذكر حادثتين؛ الأولى: ما حدث لسكان مدينة حرمة وهي من المدن النجدية التي قاومت بشكل كبير تحالف الدرعية، أو ما يعرف بالدولة السعودية الأولى دينياً وسياسياً في عام ١٧٧٩ ميلادي تقريباً وهاجر أهلها بشكل جماعي ناحية الزبير، كما ذكرت المصادر النجدية مثل (ابن غنام<sup>(١)</sup>، ٢٠١٠)، والفاخري<sup>(٢)</sup> الذي يروي ما نصه: «وفي سنة ١١٩٣ هجرية سار سعود إلى حرمة؛ فأخذها وقتل في الواقعة عبد الله بن حسن، وعياله، وقبلهم مدلج المعبي وغيره، وجلا بعض أهلها إلى الزبير» (١٩٩٩، ص ١٤٧).

أما الحادثة الثانية: فعندما حل القحط في نجد عام ١٧٢٢ ميلادي كما تذكر المصادر النجدية مثل: (الفاخري، ١٩٩٩) الذي وصف القحط بأنه قحط عام وفي سدير كان شديداً جداً؛ إلى درجة موت الأغنام، والإبل، وكذلك يصف كيف غارت الآبار فلم يبق في

(١) حسين بن غنام: ولد في الأحساء، وتعلم هناك ثم انتقل بعد ذلك إلى نجد، وصار من تلاميذ الشيخ محمد بن عبد الوهاب، له مؤلفات من أشهرها: «روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام»، وهو كتاب تاريخي أُرِخ فيه ابن غنام لدعوة الشيخ محمد وسجل أحداثها. توفي سنة ١٢٢٥ للهجرة كما ذكر عثمان بن بشر المؤرخ النجدي. للمزيد انظر: البسام، عبد الله. علماء نجد خلال ثمانية قرون، الرياض، دار العاصمة، ط ٢، ج ٢، ص ٥٦.

(٢) محمد بن عمر الفاخري: ولد في بلدة تويم في نجد سنة ١١٨٦ للهجرة، ودرس في الدرعية حتى سقوطها. له من تراثه تاريخ الفاخري، توفي في بلدة حرمة عام ١٢٧٧، وكان فيها إماماً وخطيباً. للمزيد انظر: الفاخري، محمد بن عمر، تاريخ الفاخري، تحقيق عبد الله الشبل، الرياض، دار الملك عبدالعزيز، ١٩٩٩، ص ١١.

العطار من قرى سددير، سوى بئرين يشرب منهما الناس، وقد جلا الكثير من أهل نجد عموماً، إلى شمال الجزيرة العربية والأحساء.

هذه الهجرات التي اتجهت إلى الزبير بشكل خاص وإلى غيرها من المشيخات كالكويت بشكل عام كانت هجرات نوعية فيها أمراء مدن سلبت الدولة السعودية الناشئة آنذاك سلطتهم كما رافق هذه الهجرات هجرة رأس المال والأيدي العاملة للزبير. حافظ هؤلاء المهاجرون على كثير من عاداتهم وتقاليدهم التي نقلوها معهم من نجد حتى أننا نجد وصفاً لهم في (مجلة لغة العرب) في العقد الثاني من القرن العشرين إذ تصف المجلة مشيخة الزبير حتى بعد سقوطها: «... كانت إدارتها على قواعد المشيخة وهي نظام بسيط وإدارة عربية تجرى بالعادات أكثر مما تجرى بالقوانين... كذلك هي منحازة في أخلاقها وإدارتها وعاداتها ولم تلوثها المدنية الجديدة بأدناسها... فهذه القصة سلفية وأهلها سلفيون وكأن السلف العربي ماثلاً بجميع أطواره فيها...» (١٩٢٨، جزء ٤، ص ٢٧٦).

لقد نهضت الزبير كمشيخة، وازدهرت من الناحية الثقافية؛ بسبب هجرة العلماء الذين لهم وزنهم العلمي، بعد قيام الدولة السعودية الأولى، مثل ذلك: هجرة الشيخ محمد بن عبد الله بن فيروز<sup>(١)</sup>، وهو حنبلي هاجر من الأحساء إلى البصرة بعد قيام الدولة

(١) محمد بن عبد الله بن فيروز: ينتسب إلى قبيلة تميم، ولد سنة ١١٤٢ هـ في الأحساء، ودرس العلم وتفقه على يد مجموعة من مشايخ الأحساء، كانت له مكتبة نفيسة، تدرج في العلم حتى صار رأس الحنابلة في الأحساء والجزيرة العربية. هاجر إلى البصرة بعد

السعودية الأولى، ويعتبر الشيخ ابن فيروز من أكبر علماء الشريعة في الجزيرة العربية في تلك الحقبة، بل لا يعرف أحد أكثر شهرة منه (ابن حميد، ١٩٩٦).

أما المثال الثاني على هجرة العلماء؛ فقد كان متمثلاً في الشيخ محمد بن علي بن سلوم وهو حنبلي<sup>(١)</sup>، هاجر من نجد إلى الزبير، وكان ابن سلوم قد سكن في الزبير وتولى التدريس فيها وهو أحد تلاميذ الشيخ محمد بن فيروز (الصانع، العلي، ج ٣، ١٩٨٥).

لم يكن المهاجرون إلى الزبير وجنوب العراق من الحنابلة الذين هاجروا؛ بسبب الاختلاف مع دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فقط؛ بل كان هناك علماء من غير الحنابلة من مثل الشيخ عثمان بن سند<sup>(٢)</sup>، وهو نجدى الأصل، كويتي المولد وهو من أولئك الذين

---

قيام دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وكان من أشد معارضيهما هو وتلاميذه. توفي ودفن في مقبرة الزبير بن العوام سنة ١٢١٦هـ. للمزيد: انظر: البسام، عبد الله. علماء نجد خلال ثمانية قرون، ج ٦، ص ٢٣٦.

(١) محمد بن علي بن سلوم: يتنسب إلى قبيلة بني تميم، ولد سنة ١١٦١هـ في قرية العطار من قرى سدير في نجد، ثم هاجر إلى الزبير بعد قيام دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. له مؤلفات عديدة في علوم مختلفة منها: «مختصر عقيدة السفاريني»، و«مختصر مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي»، و«الشرح الكبير للبرهانية في الفرائض» وغيرها. توفي سنة ١٢٤٦هـ، ودفن في سوق الشيوخ جنوب العراق. للمزيد: انظر: المصدر نفسه، ج ٦، ص ٢٩٢.

(٢) عثمان بن سند: ينتمي إلى آل بورباغ من الحسيني من عنزة. هاجرت أسرته من حريملاء في نجد إلى الكويت حيث ولد في جزيرة فيلكا. ذهب إلى البصرة لتلقي العلوم، وكان من النوايغ في الحفظ وجودة الفهم. له مؤلفات في العلوم الشرعية والتاريخ مثل: «الصارم القرصاب في نحر من سب أكارم الأصحاب»، و«مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داوود»، و«سباتك العسجد في أخبار أحمد بن رزق الأرشد»، و«نظم قواعد الإعراب

سكنوا الزبير والبصرة - وكان على المذهب المالكي - وقد برع عثمان بن سند في الكثير من العلوم، وله أكثر من ثمانية وعشرين مؤلفاً وكان من المعادين للدعوة الوهابية في نجد كحال معظم المهاجرين من العلماء في زمانه. (الرومي، ١٩٩٩)

وحين نعرض للشيخ عبد الجليل الطبطبائي<sup>(١)</sup> نجد أنه قد كان شافعي المذهب. وقد ولد الطبطبائي في البصرة، ثم هاجر إلى الزبارة في قطر، ثم عاد إلى البصرة مرة أخرى، وهاجر بعد ذلك من البصرة إلى الكويت، وكان عبد الجليل الطبطبائي أحد تلاميذ محمد بن فيروز كذلك. (الرومي، ١٩٩٩) ولعل أهم ما كان يجمع هؤلاء العلماء؛ هو معارضتهم لآل سعود، والدعوة الوهابية عند قيام الدولة السعودية الأولى، ومعظم هؤلاء قد درس في حواضر العلم في زمانهم.

إن الهجرات المتتالية من نجد إلى الزبير ولمختلف الأسباب ساهمت بشكل كبير في تأسيس مشيخة تتماثل في شكلها التنظيمي مع البلديات النجدية ومشيخات الساحل خصوصاً. فمشيخة

لابن هشام»، و«الشذرات الفاخرة في نظم الورقات الناضرة» وغيرها. توفي في بغداد سنة ١٢٥٠هـ ودفن فيها. للمزيد: انظر: البسام، عبدالله، علماء نجد خلال ثمانية قرون، ج٥، ص١٤٣.

(١) عبد الجليل الطبطبائي: ولد في البصرة سنة ١١٩٠هـ، وهو من آل البيت، ودرس العلوم الشرعية، وكان شاعراً مجيداً، وتنقل بين بلدان الزبارة في قطر والبحرين، طبع ديوانه أول مرة في الهند سنة ١٣٠٠هـ. توفي في الكويت سنة ١٢٧٠هـ. للمزيد: انظر: الزيد، خالد، أدباء الكويت في قرنين، الكويت، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط٣، ج١، ص٤٥.



الزبير مثلاً لا يحكمها إلا رجل من أهلها لكن طريقة الحكم كانت مختلفة وتخضع لعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وهذا ما ميز هذه المشيخة عن غيرها من مشيخات الخليج العربي.

الصلات الاجتماعية والسياسية والثقافية بين الكويت والزبير وبين الزبير والأحساء وكذلك بين الزبير ونجد كانت موجودة ولها تأثير قوي وكبير نذكر على سبيل المثال لا الحصر الصلات الثقافية بين مشيخة الزبير ومشيخة الكويت وأثر علماء الزبير على علماء الكويت، مثل: الشيخ محمد بن فارس المتوفى سنة (١) ١٩٠٨ حيث درس ابن فارس في الزبير على يد الشيخ إبراهيم بن جديد (٢) وعلى يد الشيخ عبد الجليل الطبطبائي.

أما الشيخ عبد الله بن خلف الدحيان (٣) -وهو من علماء الكويت- فكان يمتلك كتب الشيخ محمد بن فيروز في الحساب،

(١) محمد بن عبد الله بن فارس: من بني تميم، ولد في روضة سددير سنة ١٢٣٥هـ، ودرس على علماء بلده، ثم تعلم العلوم الشرعية في الزبير، ثم انتقل للسكن في الكويت، وكان له تأثير فيها. كان عالماً متبحراً وفقهياً نفيساً، توفي في الكويت ودفن فيها سنة ١٣٢٦هـ. للمزيد انظر: البسام، عبد الله، علماء نجد خلال ثمانية قرون، ج ٦، ص ٢٤٩.

(٢) إبراهيم بن جديد: ولد في الزبير، ودرس على مشايخ الزبير، ثم انتقل إلى الشام ودرس على علماءها، كان له دور اجتماعي وسياسي في مشيخة الزبير، ويعتبر أستاذاً لمعظم العلماء الذين عرفتهم الزبير. توفي سنة ١٢٣٢هـ ودفن في مقبرة الزبير بن العوام. للمزيد انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٢٣.

(٣) عبد الله بن خلف الدحيان: ولد في الكويت سنة ١٢٩٢هـ، ودرس على يد الشيخ محمد بن فارس، ثم انتقل إلى الزبير ودرس على علماءها. كان فقيهاً، ومن مؤلفاته: «المسائل الفقهية»، و«رسالة في ختم القرآن» وغيرها. وكان صاحب مكتبة كبيرة وذات نوادر. انتقل إلى رحمة الله سنة ١٣٤٩هـ ودفن في الكويت. للمزيد انظر: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٩١.



وفي الفقه، وكان بينه وبين الشيخ عبد الله بن عوجان<sup>(١)</sup> من علماء الزبير، وهو تلميذ الشيخ إبراهيم بن جديد؛ مودة ومذاكرة، كما أنه درس على يد الشيخ محمد بن حمد الهديبي<sup>(٢)</sup> من علماء الزبير أيضا (الرومي، ١٩٩٩).

أما المثال الثالث: فهو لعالم كويتي درس في الزبير، إنه الشيخ عبد العزيز الرشيد (بداح)، وقد تتلمذ الرشيد على يد الشيخ عبد الله الخلف الدحيان ثم ذهب إلى الزبير؛ ليدرس على الشيخ ابن عوجان.

كان هذا جانبًا من دور مشيخة الزبير من الناحية الثقافية ذات الصلة بتاريخ الخليج والجزيرة العربية بشكل عام، فتاريخ هذه المشيخة يعتبر أحد الروافد المهمة لفهم الصورة الأكبر لتاريخ الخليج، وكذلك فهم الروابط بين هذه التواريخ، وعلى وجه الخصوص؛ التاريخ الكويتي، النجدي، الأحسائي والدولة العثمانية، ومن بعدها الملكية الهاشمية، وأخيرًا الجمهورية العراقية.

(١) محمد بن عبد الله بن عوجان: ينتمي إلى البقوم من الأزد. ولد في الزبير سنة ١٢٦٩هـ واشتهر بسعة علمه وكثرة اطلاعه على كتب الفقه، شرح «عقد الدرر» وألّف «الدرر اللالكى في فضل الأيام والشهور والليالي»، توفي في الزبير ودفن فيها سنة ١٣٤٢هـ. للمزيد انظر: البسام، عبد الله، علماء نجد خلال ثمانية قرون، ج ٦، ص ١٦٤.

(٢) محمد بن حمد الهديبي: ولد في الزبير سنة ١١٨٠هـ ودرس الفقه والتفسير والحديث على الشيخ إبراهيم بن جديد. خرج من الزبير وجاور الحرمين، ودرس ودرّس فيها، وكان عفيف النفس، ورعًا عن عطايا السلاطين، توفي في المدينة المنورة ودفن في البقيع سنة ١٢٦١هـ. للمزيد انظر: المصدر نفسه، ج ٥، ص ٥٠٨.



## ٢. وثائق ومخطوطات تحت الركام: التعامل مع مصادر التاريخ الزبيري في الميزان

لقد أشرت في المقدمة إلى أن هذا المقال معني بتاريخ الزبير، والتي كتبها أهل الزبير أنفسهم، ولذا ففي هذا الجزء سيكون التركيز منصباً على مخطوطات الزبيريين وبخاصة؛ ما كتبه عبد الله بن إبراهيم الغملاس<sup>(١)</sup> ومحمد بن حمد العسافي<sup>(٢)</sup> في تاريخ الزبير، وما يتعلق به؛ كالشعر، والنسب، والتراجم، لكن لا يستقيم الحديث عن تاريخ الزبير دون الإشارة إلى مصادر التاريخ النجدي على وجه الخصوص، وكان السبب وراء ذلك الترابط بين البقعتين الجغرافيتين، كما أن مخطوطات التاريخ الزبيري نقلت بعض الأحداث من مصادر التاريخ النجدي. والسابر لمصادر التاريخ النجدي القديم، خصوصاً ما كتبه ابن غنام وابن بشر حيث يجد فيه إشارات عديدة إلى الزبير، وأحداث مشيختها أو للمهاجرين بسبب القحط ومحاربة الدولة السعودية الأولى والأحداث السياسية التي كانت تدور في نجد وربما

(١) عبد الله بن إبراهيم الغملاس: ولد في الزبير، وينتمي إلى بني تميم. درس على يد علماء الزبير، واجتهد في كتابة تاريخ الزبير والمناطق المجاورة، وله مؤلفات أخرى. توفي سنة ١٣٥٤هـ، ودفن في الزبير. للمزيد انظر: البسام، عبد الله، علماء نجد خلال ثمانية قرون، ج٤، ص١٥.

(٢) محمد بن حمد العسافي: ولد في بغداد سنة ١٣١١هـ، وكان والده من التجار. قرأ على علماء بغداد وعلماء الزبير، وقام بالتدريس والوعظ في الزبير والبصرة. له مؤلفات منها: «تاريخ الزبير»، و«تراجم الفضلاء»، و«رسالة في استحباب تعليم النساء» وغيرها. توفي في بغداد ودفن فيها سنة ١٣٩٧هـ. للمزيد انظر: المصدر نفسه، ج٥، ص٥١٢.



شذرات أخبار هنا، وهناك عن رحلة عالم أو طالب علم إلى الزبير والاستفادة من الفقهاء فيها بعد قيام المشيخة.

إن المتتبع للكتب التي أرّخت لمشيخة الزبير ابتداءً من كتاب يوسف البسام الزبير قبل خمسين عامًا مع نبذة تاريخية عن نجد والكويت، مرورًا بالأجزاء الأربعة من كتاب «إمارة الزبير بين هجرتين» لـ (الصانع، العلي، ١٩٨٥) وكذلك كتاب علي (أبا حسين، ٢٠٠٩) «لمحة من تاريخ مدينة الزبير تراجم ووثائق»، وأخيرًا وليس آخرًا كتاب عبد العزيز (الناصر، ٢٠١٠) «الزبير وصفحات مشرقة من تاريخها العلمي والثقافي» ثم أحدث الكتب الصادرة عن تاريخ الزبير لعبد اللطيف (الحميدان، ٢٠١٩) بعنوان «تاريخ مشيخة الزبير النجدية من النشوء إلى السقوط»، أقول إن المتتبع لهذه الكتب يجد أنها تشترك في انتقائية الحدث التاريخي من الوثائق والمخطوطات الزبيرية تحديدًا وتهميش بعض الأحداث. وفي هذا الجزء سيكون التركيز على جانبين أغفلهما من ذكرنا ممن أرخ لمشيخة الزبير مع التركيز الأكبر على أحدث الكتب الصادرة وهو كتاب عبد اللطيف الحميدان «تاريخ مشيخة الزبير النجدية من النشوء إلى السقوط» لكونه لم يتدارك كثيرًا ما أغفله من سبقه وكذلك لكون عبد اللطيف الحميدان أكاديميًا يدرك أهمية المنهج في الكتابة ولديه اطلاع أشمل وأوسع على الوثائق العثمانية تحديدًا كما أشار هو في الكتاب.

## ١.٢. الحياة السياسية في مشيخة الزبير بين حساسية النشر وانتقاء الأحداث

مما لا شك فيه أن الأحداث السياسية التي مرت بمشيخة الزبير كانت حافلة، خصوصاً وأن حكم البلدة لم يستقر في أسرة واحدة منذ نشأة المشيخة حتى سقوطها، كما أن عدم الاستقرار السياسي في المشيخة؛ قاد إلى الكثير من الاختلاف في سرد الأحداث التاريخية، أما فيما يتعلق بقضية الحكم، فنجد أن كل الكتب التي صدرت عن مشيخة الزبير منذ سبعينيات القرن الماضي اشتركت في مسألة نقاش الحياة السياسية والانتقال غير السلس للسلطة بين الأسر المتنافسة على الحكم هنا.

هنا يجب التوضيح بأن كلاً من الحميدان وأبا حسين وكلاهما أكاديمي؛ لم يحسنا استخدام الوثائق الأهلية، والمخطوطات، على الرغم من توفرها، ومثال ذلك ما ذكره الحميدان في كتابه حول الصراع السياسي في الزبير بين المتطلعين إلى الحكم، فلم يفصل، ولم يقارن بين ما ذكر في المخطوطات التي استخدمها، وكان على دراية بها، كما أشار في قائمة المصادر والمراجع وبين آرائه التحليلية التي اعتمدت في الكثير من الأحيان على الوثائق العثمانية.

والهدف من وراء هذه النقطة ليس تغليب رأي على آخر فيما يتعلق بالتحليل السياسي لما وقع في المشيخة، بقدر ما هو تبيان أنه على المؤرخ واجب المقارنة، وذكر وجهات النظر المختلفة، وعدم حجبتها عن القارئ، ومن ثم إصدار حكمه.



من المعروف أن أثر أسرة الزهير في التاريخ الزيري السياسي يشكل ركناً رئيسياً؛ فهم أكثر من حَكَم هذه المشيخة النجدية في العراق، لكن عدم إيضاح أسباب اختيار الأحداث، والحديث عن أسرة الزهير بشكل مسهب أكثر من الثاقب على سبيل المثال، رغم تزامن حكم الأسرتين في فترة البحث أمر جدير بإعادة النظر (الحميدان، ٢٠١٩).

كذلك يضع (الحميدان، ٢٠١٩، ص ٨٣) أسرة الزهير في موضع المتحكم في الأحداث خلال الفصل الثالث من كتابه، مثلاً، مثل قوله: «... وكان يتولى مشيختها أحمد المشاري<sup>(١)</sup> وكياً عن عبد اللطيف الزهير<sup>(٢)</sup>...» ويضع مصدر هذه المعلومة، وهي مخطوطة العسافي، ولكن لم يفسر الحميدان لماذا استمرت مشيخة أحمد المشاري عشر سنوات؟ ولم لم يتول أحد من الزهير الحكم بدلاً منه بما أنه كان وكياً عنهم والأحداث السياسية تغيرت خلال هذه السنوات العشر؟

(١) أحمد المشاري: حكم مشيخة الزبير لعشر سنوات، من سنة ١٢٥٢ إلى سنة ١٢٦٢ للهجرة وهي سنة وفاته. للمزيد: انظر: الصانع. عبد الرزاق، العلي، عبد العزيز. إمارة الزبير بين هجرتين ٩٧٩-١٤٠٠، ج ١، ص ١٥٣. وكذلك الحميدان، عبد اللطيف، تاريخ مشيخة الزبير النجدية من النشوء إلى السقوط، لبنان، دار جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ط ١، ص ١٥٢ وما بعدها.

(٢) عبد اللطيف الزهير: من أسرة ثرية وصاحبة جاه في الزبير والبصرة، تولى مجموعة منهم حكم مشيخة الزبير. للمزيد: انظر: إمارة الزبير بين هجرتين ٩٧٩-١٤٠٠، ج ١، ص ٧٢. وكذلك الحميدان، عبد اللطيف، تاريخ مشيخة الزبير النجدية من النشوء إلى السقوط، ص ٨٢ وما بعدها.





مثال آخر، ذكر (الحميدان، ٢٠١٩) من خلاله العلاقة بين أسرتين من أسر حريملاء: الراشد والزهير، وصوّر في بعض الأحيان تبعية أسرة الراشد للزهير؛ معتمداً على ما ذكره ابن بشر في أحداث سنة ١٢٤١، وقد تولي ناصر بن ناصر الراشد<sup>(١)</sup> مشيخة الزبير؛ لعدم تمكن علي بن يوسف الزهير<sup>(٢)</sup> من ذلك إذ يقول (ابن بشر، نسخة أ، ١٩٨٣، ص ٥١): «... فلما توفي (أي: يوسف الزهير) خلف أولاداً أكبرهم اسمه علي، فقام يحاول طلب الرئاسة؛ فاقضى رأيه أن يجعل ناصرًا هذا أميرًا لأنه وعشيرته من أعوانه والقول والتدبير له...».

فلماذا لم يتمكن علي الزهير من الوصول إلى الحكم؟ ولماذا يذكر البسام في التحفة أنه بعد مقتل ناصر بن ناصر الراشد صار لعلي بن يوسف الزهير صيت؟ هل لم يكن له ذلك الصيت؟ أم أن الصيت كان لأسرته؟ أم لأبيه؟ لم يفسر لنا الحميدان ذلك، ولم يقارن بين المصادر التاريخية؟ هل أغفلت المصادر التي اطلع عليها ذلك؟

(١) ناصر بن ناصر الراشد: من آل أبو رباح من الحسيني، من عترة، نزح مع أسرته من حريملاء عندما قامت الدولة السعودية الثانية، وهاجر للزبير حيث تولى الحكم فيها من عام ١٢٤١ حتى ١٢٤٣، وقُتل في أحداث سياسية في مشيخة الزبير. للمزيد: انظر: الصانع. عبد الرزاق، العلي، عبد العزيز. إمارة الزبير بين هجرتين ٩٧٩-١٤٠٠، ج ١، ص ٨٠ وما بعدها.

(٢) علي بن يوسف الزهير: تولى حكم مشيخة الزبير بعد ناصر بن ناصر الراشد، من سنة ١٢٤٣ حتى وفاته بالطاعون سنة ١٢٤٧ للهجرة. للمزيد: انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥١. وكذلك: الحميدان، عبد اللطيف، تاريخ مشيخة الزبير النجدية من النشوء إلى السقوط، ص ١٥٢.





وفي قضية الصراع بين هاتين الأسرتين، نجد الحميدان في بعض الأحيان يصور تبعية الراشد للزهير. فهل كان هذا أول قدمهم من نجد؟ أم أنه على مدار تاريخ مشيخة الزبير؟

ولكن لم يفسر أو يربط بين قول عبد الله (الغملاس، ٢٠٠٥، ص ٧٠-٧١) في مخطوطته حين الحديث عن العداء بين عبد الله الراشد<sup>(١)</sup> وإبراهيم الزهير<sup>(٢)</sup> حين قال: «... وقع الصلح بين الحاج عبد الله الإبراهيم وإبراهيم الزهير في بيت الشيخ راشد... فلم يزل إبراهيم الزهير يحرك الشر مدد [مدة]... وراقت الأمور لكن إبراهيم الزهير حقوقه نكود، على الحركات يدور فلم يحرك إلى سنة ١٣١٤ حين شيخوا عبد الله البطاح<sup>(٣)</sup> وعادى عبد الله الإبراهيم وأذى أتباعه...» فهل تبدل المراحل التاريخية غيرت العلاقة بين هاتين الأسرتين؟ تساؤلات كثيرة تمر في ذهن القارئ خلال تحليل الحميدان للأحداث السياسية والعلاقات الاجتماعية لم يجب الحميدان عليها خصوصاً مع مقارنة تحليله مع ما كتبه غيره من المهتمين بتاريخ الزبير.

(١) عبد الله الإبراهيم الراشد: من آل أبو رباح من الحسني، من عنزة، نزح مع أسرته من حريملاء عندما قامت الدولة السعودية الثانية، وهاجر إلى الزبير. هو ثاني الشيوخ من أسرة الراشد، تولى الحكم من سنة ١٣٠٤ إلى ١٣١٤ للهجرة. للمزيد: انظر: الصانع، عبد الرزاق، العلي، عبد العزيز. إمارة الزبير بين هجرتين ٩٧٩-١٤٠٠، ج ١، ص ١٠١ و ١٥٥.

(٢) إبراهيم بن عبد اللطيف الزهير: تولى حكم الزبير من سنة ١٢٩١ وحتى سنة ١٣٠٤ للهجرة. للمزيد: انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥٥.

(٣) عبد الله البطاح: كان مختاراً للزبير، وقتل سنة ١٣١٤ للهجرة. انظر: الحميدان، عبد اللطيف. تاريخ مشيخة الزبير النجدية من النشوء إلى السقوط، ص ١٦٤.



يواصل (الحميدان، ٢٠١٩) عدم الوضوح خلال تحليله للأحداث، ويضيف في بعض الأحيان تحليلاً تحت عنوان: هجوم طالب<sup>(١)</sup> على الزبير والتتكيل بأهلها؛ إذ يذكر أن طالب باشا النقيب قد أقنع والي البصرة بأن إقرار الأمن لن يتم دون محاسبة عجمي باشا السعدون<sup>(٢)</sup> على ما قام به من تحدٍ للدولة العثمانية، وكذلك محاسبة أنصاره الكثر في مدينة الزبير، ثم يضيف (الحميدان، ٢٠١٩): أنه في ٢٢ رجب ١٣٣٢ هجري حشد طالب باشا النقيب أتباعه من قرى جنوب البصرة، مع قوة عثمانية، ومجموعة من الزبيريين: عبد الكريم المشري، وموسى الفارس، وعثمان المخضب، وإبراهيم الراشد<sup>(٣)</sup>

(١) طالب باشا النقيب: ولد في البصرة سنة ١٨٦٢. وهو زعيم سياسي عراقي من أعيان البصرة، كان يجيد الحديث بأربع لغات: الإنجليزية والعربية والتركية والفارسية، عين حاكماً على الأحساء من قبل الدولة العثمانية، وكان عضواً في مجلس النواب العثماني، له طموحات سياسية كبيرة، وكان من المرشحين لحكم العراق بعد الاحتلال البريطاني. توفي في ميونخ بألمانيا سنة ١٩٢٩. الزركلي، خير الدين. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لبنان، دار العلم للملايين، ج ٣، ص ٢١٨.

(٢) عجمي باشا السعدون: من آل سعدون قبيلة معروفة في المنتفق. كان من زعماء العراق، ولد سنة ١٨٧٨ تقريباً، وهو ابن سعدون السعدون الزعيم القبلي العراقي المعروف. كان عجمي شجاعاً، وله خصومة مع طالب باشا النقيب. انحاز عجمي باشا إلى العثمانيين في زمن الحرب العالمية الأولى، وكان له مواقف كبيرة في دعم القوات العثمانية في العراق. توفي سنة ١٩٦٣، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢١٧.

(٣) إبراهيم عبد الله إبراهيم الراشد: من آل أبو رباح من الحسيني، من عنزة، آخر شيوخ الزبير، وهو ابن عبد الله إبراهيم الراشد الذي حكم الزبير قبل ذلك. تولى المشيخة سنة ١٩١٤، وعُزل بعد قيام الملكية العراقية وتشكيل الحكم الوطني. هناك من ذكر أن إبراهيم تولى المشيخة على مرتين وكلاهما في عام ١٩١٤، وهو حليف لطالب باشا النقيب. اتصف بالحزم فلم يجاب ولم يظلم، وكان قوياً في حكمه، وقد هابته القبائل العربية المحيطة بالزبير، وقد أذن للفارين والهاربين من الزبير الموجودين في البصرة

واصطدمت هذه القوة بأهل الزبير، إلا أن العلماء قد أوقفوا إراقة الدماء بعد اقناع عجمي السعدون، ومحمد العصيمي<sup>(١)</sup>، وعبد الله المشري بضرورة الانسحاب من الزبير.

يعتمد الحميدان فيما ذكر على كتاب خالد حمود السعدون والمعنون بـ«الأوضاع القبلية في البصرة» كما ذكر في الهامش، وبعد الرجوع إلى كتاب السعدون نجد أن فيه نوعاً ما اختلافاً في الرواية المذكورة إذ يقول (السعدون، ٢٠٠٦، ص ٢٥١): «... ففي ليلة العشرين من رجب ١٣٣٢ هجري سمع في المدينة [البصرة] إطلاق نار كثيف. وقد فسرت السلطات الرسمية الأمر بالقول بأن جمعاً يضم ما بين ستين وثمانين رجلاً من المنتفق قدموا من ناحية الزبير بقصد اقتحام المدينة... وقد بادرت السلطات في اليوم التالي بالرد على ذلك الهجوم؛ فأرسلت عددًا قليلاً من القوات الحكومية إلى الزبير، ولكن تلك القوات هوجمت...» نعم، يذكر خالد السعدون بعد ذلك قضية إرسال ٦٠٠ جندي، لكننا لا نجد قضية توسط

---

والكويت بالعودة. عُزل عن مشيخة الزبير قسراً وكرهاً سنة ١٣٤٢ للهجرة. للمزيد: الصانع. عبد الرزاق، العلي. عبد العزيز. إمارة الزبير بين هجرتين ٩٧٩-١٤٠٠، ص ٨٣ وما بعدها. الحميدان. عبد اللطيف. تاريخ مشيخة الزبير النجدية من النشوء إلى السقوط، ص ١٥٤.

(١) محمد العصيمي: ينتمي إلى أسرة نزحت من نجد إلى الزبير خلال الحرب العالمية الأولى، تحالف مع عجمي باشا السعدون ضد طالب باشا النقيب، خرج من الزبير واستقر في سوريا كلاجئ سياسي خلال أحداث الحرب العالمية الأولى، وكانت له وجهة في الزبير. الصانع. عبد الرزاق، العلي. عبد العزيز. إمارة الزبير بين هجرتين ٩٧٩-١٤٠٠، ص ١٣٧-١٣٨.

العلماء، ولا أسماء الزبيريين الذين ذكرهم الحميدان في الصفحات التي أشار إليها في الهامش في كتاب خالد السعدون.

بعد التدقيق على الحدث نجد (الغملاس، ٢٠٠٥) يذكر قدوم عبد الكريم المشري<sup>(١)</sup> وموسى الفارس<sup>(٢)</sup> وعثمان المخضب إلى الزبير سنة ١٣٣١ هجري ثم في سنة ١٣٣٢ هجري دخل مع العسكر إبراهيم الراشد وكريم وموسى الفارس.

أما السؤال الذي يطرح نفسه في هذه القضية، فهو لماذا لم يحاول الحميدان المقارنة بين الروايات الموجودة، واعتمد فقط على رواية السعدون التي تعتمد في الأصل على وثائق من الأرشيف البريطاني، ويترك رواية الغملاس المعاصر؟ ولماذا لم يشرح لنا قول (الغملاس، ٢٠٠٥، ص ١٥٧) عن محمد العصيمي والمشري مثلاً خلال هذه الحادثة: «... شرّد العصيمي وآل مشري إلى البر...» رغم اطلاعه على المصدر والإشارة إليه في ذات الصفحة؟ وكيف يحلل ما ذكره يوسف (البسام، ١٩٧١) في كتابه «الزبير قبل خمسين عامًا»، من حصول سوء

(١) عبد الكريم المشري: ينتمي إلى أسرة المشري التي نزحت من نجد للزبير، ولها مركز مرموق، وكان لهم نصيب في مشيخة الزبير. برز دور عبد الكريم المشري خلال أحداث الزبير المرافقة للحرب العالمية الأولى حيث تحالف مع طالب باشا النقيب ضد عجمي باشا وحلفائه من الزبير، من ضمنهم أبناء عمومته محمد وعلي المشري. الصانع. عبد الرزاق، العلي. عبد العزيز. إمارة الزبير بين هجرتين ٩٧٩-١٤٠٠، ص ١٠٦ وما يليها.

(٢) موسى الفارس: هاجر جدّه من الرياض إلى الزبير، وهم ينتمون إلى بني حنيفة في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، وعملوا في تجارة الخيل مع الهند. كان لموسى دور في الصراع السياسي الذي دار في الزبير، وهو من الوجهاء والتجار، كما أن ابنه حمد درس الحقوق في بغداد وأصدر صحيفة أسماها جريدة الفارس، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٠٧ وما بعدها.

تفاهم بين آل مشري الأمر الذي دفع عبد الكريم المشري إلى السكن في البصرة ومساندة طالب النقيب.

إن التعميم الذي ضمنه الحميدان في كتابه، يمكن أن يكون أكثر دقة لو شرح الفوارق بين الفترات الزمنية، خصوصاً وأنها متباعدة، بمعنى أن ما حدث في العقد الأول من القرن الحادي عشر الهجري بين أسرتين ليس بالضرورة البناء عليه فيما يحدث في ذات العقد من القرن الثالث عشر الهجري وكذلك تغير الواقع السياسي، والاجتماعي في مشيخة الزبير، وفي المحيط من حولها بلا شك كان له أثر والزاوية التي يتم التحليل بها كذلك لها دور، فالانتقال بين المصادر والمراجع لإثبات فكرة معينة قد يؤدي إلى التناقض فيما يكتبه المؤلف.

ونجد في كتابات معاصرة أخرى عن تاريخ الزبير موضع البحث وعند (أبا حسين، ٢٠٠٩، ص ٨) تحديداً في كتابه «لمحة من تاريخ مدينة الزبير تراجم ووثائق»، يعرف نفسه في مقدمة الكتاب؛ بأنه «مدير مركز الوثائق التاريخية بمملكة البحرين»، وفي ذات الوقت يستخدم الوثائق، بل ويضع لها فهرساً من تسع ورقات في نهاية الكتاب، كما أضاف في ملاحق الكتاب عنواناً جانبياً أسماه تنزيل الرحمات على من مات من أهل الزبير، وقد ذكر أن مصدر هذا الملحق من مخطوط الغملاس التذكرة والعبرة.

وفي مقابل ذلك، وعلى الرغم من إدراك (أبا حسين، ٢٠٠٩) لقيمة الوثيقة التاريخية، لم يدخلها في النقاش والتحليل، وإنما اكتفى

بتبويضها، ونسخها في الكتاب، ونأخذ مثلاً ليتضح المقال؛ فأحد فصول الكتاب كان عنوانه: التحقيق في تاريخ أو توقيت حروب الملك عبد العزيز لتوحيد الجزيرة العربية بمقارنة المصادر المطبوعة بالوثائق المخطوطة، وهو فصل مفيد مليء بالكثير من التحليل.

بيد أن الإشكالية المنهجية هنا؛ أن أبا حسين لم يوضح لنا في كتابه، ما هي علاقة حروب الملك عبد العزيز وتوحيد الجزيرة في مدينة الزبير التي وضعها عنواناً لكتابه؟

أيضاً على الرغم من العنوان الجاذب، فلا يوجد ذكر للزبير في الأربع عشرة ورقة التي ناقش فيها (أبا حسين، ٢٠٠٩) مقارنة المطبوع بالمخطوط، فلماذا كانت هذه الورقات ضمن كتاب عنوانه «مدينة الزبير»؟ هل للوثيقة التي وضع صورة عنها دور وهي التي تذكر عبد اللطيف المنديل<sup>(١)</sup> كونه من وجهاء الزبير، ووكيلاً للملك عبد العزيز؟ أم أن هناك ارتباطاً بين تاريخ الأحساء والبحرين والزبير؟ هل لكون الإحساء كانت تحت النفوذ العثماني وسقوط هذا النفوذ على يد الملك عبد العزيز سيكون له انعكاس على مشيخة الزبير؟ كل

(١) عبد اللطيف المنديل: من قبيلة الدواسر، هاجر جدّه من نجد واستقر في الزبير، كان لوالده دور في مساعدة الفقراء والمحتاجين في الزبير، وورث عبد اللطيف عن والده ذلك الأمر فكان ممن يسعى في قضاء حوائج الناس. عُهدت إليه الوساطة بين الملك فيصل بن الحسين والملك عبد العزيز بن سعود سنة ١٩٢٣ على قضايا حدودية ونجح في حلها. كما أنه كان وسيطاً بين الأتراك والملك عبد العزيز سنة ١٩١٣ كذلك. انظر: الصانع. عبد الرزاق، العلي. عبد العزيز. إمارة الزبير بين هجرتين ٩٧٩-١٤٠٠، ج ١، ص ٢٣٦.

هذه التساؤلات وغيرها مشروعة، لم يُجب عليها أبا حسين في كتابه، ولكنها تفتح في عقولنا باباً من التساؤلات.

تعتبر مسألة سقوط مشيخة الزبير من المسائل الرئيسية في تاريخ الزبير السياسي التي تجاوزها كل من كتب عن تاريخ هذه المشيخة من أهلها، والمراد بتجاوز المسألة؛ أي: عدم تحليلها، وإيضاح كيف سقطت هذه المشيخة، والوقوف عند تفاصيلها فنهاية المشيخة لم تشمل تحليلاً عميقاً عند الصانع والعلي وكذلك الحميدان بينما لم يتطرق إليها بشكل أساسي أبا حسين.

يذكر مؤلفا كتاب «إمارة الزبير» (الصانع والعلي، ١٩٨٥) نقلاً عن رواية محمد الحمد الشبيلي<sup>(١)</sup> وهو معاصر للأحداث أن الشاعر سالم الحميد<sup>(٢)</sup> ذهب مع الشيخ إبراهيم الراشد إلى بغداد بعد تأسيس الحكومة العراقية، وإصرار الإنجليز على عزله، وتعيينه بمنصب متصرف، بينما هو مُصّرٌّ على المشيخة، حتى أن سالم الحميد نصحه بتركها بحسب هذه الرواية، بعد أن بذل له الإنجليز الأموال، لكن

(١) محمد الحمد الشبيلي: ولد سنة ١٩١٠ على وجه التقريب في مدينة عنيزة في القصيم، كان يتنقل مع والده بين نجد والزيبر والبصرة، وقد عمل في وزارة الخارجية السعودية منذ تأسيسها، وتدرج فيها حتى صار سفيراً في مجموعة من الدول آخرها ماليزيا ١٩٨٨ حيث مرض ومات، وبذلك يكون قد عمل في الخارجية لمدة ستين عاماً تقريباً. الشبيلي. عبد الرحمن، محمد الحمد الشبيلي سفير المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٩٤، ط١، ص ٢٩ وما بعدها.

(٢) سالم الحميد: شاعر من الزبير، له ديوان مطبوع، كان سخياً كريماً، وله ولع بالصيد، عاش طويلاً حتى تجاوز المئة، وله ديوان مطبوع. للمزيد: انظر: أبا حسين، علي. ديوان الشاعر سالم محمد الحميد، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، البحرين، ١٩٨٢.

الشيخ إبراهيم الراشد غضب من هذا الاقتراح. ويؤيد رواية إكراه الإنجليز الشيخ إبراهيم الراشد على التنازل عن المشيخة وعزله كلاً من يوسف (البسام، ١٩٧١) ومحمد (النبهاني، ١٩٨٠).

ويؤيد (الحميدان، ٢٠١٩، ص ١٨٧) هذه الفكرة في معرض حديثه عن الحركة الانفصالية في البصرة ومن عارضها، وذلك حين ذكر في مؤلفه قوله: «يرى الشيخ إبراهيم الراشد أن يكون للزبير كيان مستقل تماماً عن إدارة البصرة، وخصوصاً أن المشيخة كانت مستقلة طوال العهد العثماني وسنوات الحرب...».

بينما يرى عبد العزيز (الناصر، ٢٠١٠) وهو الذي ينقل عن حسين الشيخ خزعل أن: الشيخ إبراهيم الراشد -آخر شيوخ الزبير- رفض العرض البريطاني بالاستقلال بالمشيخة، عندما طلب منه البريطانيون ذلك وقام بالتنازل عن المشيخة للحكومة العراقية.

يشارك جميع المؤلفين بعدم اعتمادهم على الوثائق البريطانية عند حديثهم عن أسباب سقوط المشيخة، وهو أمر مستغرب؛ خصوصاً وأن هذه الوثائق متوفرة بشكل سهل، وخصوصاً في زماننا هذا، لذا سيتركز النقد هنا على رأي الحميدان لكونه كتب أحدث كتاب عن مشيخة الزبير واشتمل عنوان الكتاب فيه على كلمة «السقوط»، أما السبب الثاني: فهو أنه قد يُعذر من كتب في سبعينيات القرن الماضي، وثمانينياته حين نجده لا يستخدم الوثائق البريطانية؛ لكونه لا يجيد اللغة الإنجليزية، أو لا يقدر على السفر، وتحمل تكاليفه في تلك الفترة لزيارة الأرشيف، أما الحميدان فكان واعياً لأهمية

الوثائق؛ إذ أن قائمة المصادر مليئة بالوثائق العثمانية، كما أنه مجيد للغة الإنجليزية؛ إذ حصل على الدكتوراه من جامعة مانشستر.

ويذكر (الحميدان، ٢٠١٩) أن إبراهيم الراشد آخر شيوخ الزبير قد ساعد البريطانيين في معركة الشعبية التي حصلت بالقرب من الزبير بين الإنجليز والعثمانيين وقدم إليهم مساعدات استخباراتية ولوجستية، وكذلك أطلق البريطانيون الحرية له لتقوية نفوذ شيخ الظفير على القبائل التي تضم الكره لشيوخ المنتفق واستخدام هذه القبائل نقطة اتصال مع القوات المحتلة.

يعتمد (الحميدان، ٢٠١٩) على كتاب فسر Visser ليصور أن إبراهيم الراشد كان موالياً للبريطانيين بشكل تام، لكن بعد العودة إلى كتاب فسر Visser؛ لا نجد دقة في نقل المعلومة حيث إنه فيما يتعلق بقضية المساعدة في معركة الشعبية لم نجد في الصفحة التي أشار إليها الحميدان في الهامش أثرًا لهذه المعلومة، بل نجد الحديث عن السيد طالب النقيب وأحمد الصانع وعبد اللطيف المنديل. (فسر، Visser، ٢٠٠٨) أما فيما يتعلق بقضية الشيخ إبراهيم الراشد وقبيلة الظفير فنجد هذه المعلومة موجودة عند فسر Visser بناء على معلومة من الأرشيف البريطاني ولم يفسر لنا الحميدان لماذا قبيلة الظفير تضم الكره للمنتفق؟ هل بسبب ولاء إحدى القبيلتين للعثمانيين أم لتنافس على المرعى أم ماذا بالضبط؟

وفي هذا الجزء من كتاب فسر Visser؛ نجد أن هناك ذكرًا للمعركة الشعبية، إذ يقول (فسر، Visser، ٢٠٠٨، ص ١٤٢): «..ورفض الشيخ

إبراهيم، شيخ الزبير، الانضمام إلى أحد الجانبين في القتال، لكنه زود البريطانيين بمعلومات استخباراتية عن تحركات القطعات العثمانية...». وقضية عدم مساعدة شيخ الزبير للإنجليز في معركة الشعبية يتوافق مع ما ذكره (الغملاس، ٢٠٠٥) مثلاً عن قتال محمد وفهد أخويي الشيخ إبراهيم الراشد حيث قاتلا الإنجليز في سيحان. ومع ما ذكره (الصانع، العلي، ١٩٨٥) من إكرام أهل الزبير للفرارين والجرحى من الجيش العثماني.

ويكمل (الحميدان، ٢٠١٩، ص ١٨٨) السرد المبهم؛ فيصف علاقة آخر شيوخ الزبير بالبريطانيين، بأنها علاقة ولاء، ورضا، ثم يجبر على التنازل من قبل الإنجليز. كما يزيد الإبهام عندما يقول: «في أي حال... فقد واجه الشيخ إبراهيم معارضة شديدة من جماعات في الزبير فهاجمته شخصياً، وهاجمت سياسته المستبدة، حتى وصفوه بأنه شخص عادي، ولذا حاولوا إقناع البريطانيين بأن كيانه المحلي المستقل يجب ألا يلغى، وبدلاً من ذلك يجب إعادة المشيخة لآل مشري...».

أما الإشكال هنا فهو: أن (الحميدان، ٢٠١٩) لا يضع مصدرًا لهذه المعلومة المهمة، حتى نستطيع أن نحاكمه عليها، كما أنه في ذات الصفحة يصور قوة علاقة الشيخ إبراهيم الراشد بالبريطانيين، إلى درجة أن البريطانيين أرسلوا جيشًا وطائرات لنصرته بحسب زعمه، وفي الفقرة التي تليها يصف بيرسي كوكس بأنه صديق لشيخ الزبير، لكن كوكس لا يستجيب لصديقه في مسألة الاستقلال،

دون أن يوضح لنا الحميدان سبب الرفض، كما أنه يكرر ذات الأمر في عدم وضع مصدر معلومته، ويضيف (الحميدان، ٢٠١٩، ص ١٨٧) كذلك خلال تحليله أن من أسباب سقوط المشيخة: «... أن إبراهيم العبد الله الراشد شيخ الزبير كان من المعارضين أيضًا للحركة الانفصالية في البصرة، وهذا ما عرّضه لسخط أحمد باشا الصانع<sup>(١)</sup> -متصرف البصرة- وغضبه خصوصًا بعد سعي الشيخ إبراهيم الراشد للاستقلال بالزبير...» وفي هذه الصفحة من كتاب الحميدان لا نجد مصدرًا لمعلومته كذلك.

يبدو أن الحميدان ينقل عن فسر Visser دون الرجوع إلى مصادر فسر Visser في الأرشيف البريطاني أو الإحالة إليه، إذ يقول (فسر، Visser، ٢٠٠٨، ص ٢٣٨): «وتماثلًا مثل انفصالي البصرة واجه إبراهيم عرائض مضادة، ... وقف عدد من تجار كبار، وملاك أراضٍ ضد إبراهيم ومطالبه في استقلال أكبر، والعوائل الموالية لحرمة ضد مهاجري الحريمة [حريملاء] كانت تشكل عنصرًا واحدًا من التحالف الذي تحدى الشيخ الذي نصب نفسه... ركز بعض خصومه على سوء حكم إبراهيم واستبداده وشخصيته؛ إذ وصفه بعضهم بأنه: شخص عادي».

(١) أحمد الصانع: لعب دورًا سياسيًا كبيرًا في العهد العثماني في العراق، وحصل بذلك على لقب الباشا من الدولة العثمانية، كما رُشِّح للوزارة بعد قيام الملكية لكنه اختار أن يكون متصرفًا للبصرة. الصانع. عبد الرزاق، العلي. عبد العزيز. إمارة الزبير بين هجرتين ٩٧٩-١٤٠٠، ج ١، ص ٢٧٠.

نلاحظ هنا أن الحميدان ينقل أفكار فسر Visser دون الإشارة إليه مع بعض الإضافات، ولا ندري هل رجع الحميدان إلى مصادر أخرى ذكرت ذات المعلومات ونسي أن يشير إليها، أم أنه نقل عن فسر Visser ونسي كذلك أن يشير إليه رغم أن الأمر تكرر.

## ٢.٢. الصراع بين حنابلة نجد وحنابلة الزبير

لقد كانت الهجرة إلى الزبير متعددة الأسباب، لكن أحد أهم هذه الأسباب هو الخلاف الديني بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب ومناصريه وبين علماء ذلك الزمان الذين عارضوا ما جاء به الشيخ محمد بن عبد الوهاب ورفضوا قبوله، ومن أبرز هؤلاء العلماء الشيخ محمد بن فيروز والشيخ سليمان بن سحيم<sup>(١)</sup> وتلاميذهما من بعدهم الذين لم يكونوا مهادين لهذه الأفكار، وحاربوها بأقلامهم.

هنا يجب التنبيه على أن هذا المقال لا يعنى بتأتاً بترجيح فكر على فكر؛ لكنه يهتم بتبيان الأسباب التاريخية لهجرة العلماء، ونشأة البيئة العلمية الجديدة في الزبير، وتجاهل من كتب عن الزبير هذه الأسباب. وعلى سبيل المثال فإن (الحميدان، ٢٠١٩) و(أبا حسين، ٢٠٠٩)، وكذلك مؤلفي كتاب «إمارة الزبير بين هجرتين» (الصانع، العلي،

(١) سليمان بن سحيم: من الحبلان من عنزة، ولد سنة ١١٣٠ للهجرة، تعلم على يد علماء نجد، وهو من علماء الرياض، ولما قام الشيخ محمد بن عبد الوهاب بدعوته عارضه الشيخ سليمان بن سحيم، وصار بين الرجلين رسائل قاسية، ولما تمكنت الدعوة الوهابية من نجد وبسطت سيطرتها هاجر الشيخ سليمان إلى الزبير، وتوفي فيها سنة ١١٨١ للهجرة. البسام، عبد الله. علماء نجد خلال ثمانية قرون، ج٢، ص ٣٨١.

١٩٨٥) يشتركون في ذات الإشكال عند الحديث عن علماء الزبير، خصوصاً الأوائل منهم مثل: محمد بن فيروز ومحمد بن سلوم وإبراهيم بن جديد وغيرهم، إذ يتجاوزون الأسباب الرئيسية للخلاف الفكري، والديني، والمذهبي بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والشيخ محمد بن فيروز وتلامذته من بعد، إذ أن (الحميدان، ٢٠١٩، ص ٥٤) أشار على استحياء خلال ذكره أسباب الهجرة وذلك حين قال: «اصطدم قادة الدرعية أثناء توسع نفوذهم في نجد بالكثير من زعامات المدن والقرى التي رفضت الخضوع سياسياً لسلطتهم، ولدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية، على الرغم من كونهم حنابلة المذهب جميعاً... جلاء إبراهيم بن ناصر بن جديد من حرمة ومحمد بن علي بن سلوم الوهبي من قرية العطار في سدير... أما الذين جلوا عن الأحساء بعد التهديد السعودي لهم فأبرزهم الشيخ محمد بن عبد الله بن فيروز... وأخيراً عثمان بن سند الوائلي المالكي من الزبارة»، ثم يضيف (الحميدان، ٢٠١٩) أن هؤلاء العلماء الذين اجتمعوا في الزبير والبصرة ويسميتهم «القيادات الدينية» أوجدوا مدرسة فقهية حنبلية تتسم بالاعتدال، وذكر بعد ذلك احتضان العثمانيين، وشيوخ المنتفق لهم كما ذكر أن هذه القيادات الدينية ألقت بعض الكتب، والورقيات لمعارضة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ويمر الحميدان مرور الكرام على هذا الجلاء، وكأنه حدث هامشي في نشأة مشيخة الزبير، دون الوقوف على أسباب هذا الخلاف المذهبي كما وصفه، ولماذا تركت هذه القيادات الدينية وطنها وهاجرت إلى الزبير؟

وقد يقول قائل بأن هذا الأمر قد فات (الحميدان، ٢٠١٩)، ولم ينتبه إليه، لكن في حقيقة الأمر نجد في الكتاب يذكر بأن الشيخ محمد بن فيروز وغيره قد سعوا لدى باشا بغداد وحرصوه على ضرورة العمل ضد السعوديين، بل تمت تزكية اسم الشيخ ثويني بن عبد الله شيخ المتفق لهذه المهمة.

وهنا يقودنا التساؤل: هل يحاول الحميدان عدم الخوض في هذا الصراع الفكري لأسباب سياسية واجتماعية في يومنا الحالي، أم أن هناك أسباباً غير هذه الأسباب؟ فليته وضح ذلك تلميحاً، أو تصريحاً، حتى يكون له العذر عند من يقرأ الكتاب، خصوصاً وأنه وصف المدرسة الحنبلية التي نشأت في الزبير بالمعتدلة - كما أشرنا سابقاً - فهل كان يقصد أن المدرسة الأخرى متشددة؟ وما الذي يدفع هؤلاء العلماء المهاجرين إلى بذل الأسباب لإسقاط الكيان السياسي الجديد في نجد؟

نجد الأمر ذاته يكرره (أبا حسين، ٢٠٠٩) حين يتحدث عن علماء الزبير بل إن أبا حسين كان أرق من الحميدان، فلم يذكر أسباب هجرة بعض علماء الزبير مثل: الشيخ محمد بن سلوم، ولا ذكر حتى أن للشيخ بعض الردود على علماء دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ولم يشر إطلاقاً إلى أسباب الهجرة من نجد، وكذلك فعل مع الشيخ إبراهيم بن جديد وغيرهم، وكأن أسباب وجودهم في الزبير، أو ولادتهم فيها كان أمراً طبيعياً.

أما مؤلفا كتاب «إمارة الزبير بين هجرتين» (الصانع، العلي،

١٩٨٥) فرغم تخصيصهما جزءاً كاملاً للحياة العلمية والأدبية، والمساجد في الزبير؛ فإنهما كررا ذات الخطأ بالترجمة لعلماء الزبير دون الإشارة إلى الخلافات المذهبية والفكرية مع دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. الوحيد الذي أشار على استحياء إلى الخلاف بين الشيخ سليمان بن سحيم مع دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب هو سعود (الربيع، ٢٠١١، ص ١١٩) صاحب كتاب «الحركة العلمية بين نجد والزبير خلال ثلاثة قرون»، حين نقل عن حسين الشيخ خزعل قوله: «... إلا أن الشيخ سليمان -عفا الله عنه- أظهر العداء للشيخ ودعوته وكان بينهما رسائل أوردها صاحب حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، حسين خلف الشيخ خزعل...».

إن المتمعن لتاريخ الصراع بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأقرانه، ومعارضيه من أهل القرى والمدن النجدية؛ يجد أن هذا الصراع لم يكن خلافاً في الرأي، أو مجرد طمع سياسي للدولة السعودية الأولى؛ بل كان أعمق من ذلك بكثير. ومن هنا تبرز أهمية هذا الصراع الديني العقائدي الذي وصل في بعض الأحيان إلى التكفير، ولذا فمن غير المعقول تجاوزه وكأنه حدث هامشي، ومما يؤخذ على من كتب في تاريخ الزبير، خصوصاً الحميدان والصانع والعلي، وأخيراً أبا حسين تجاوزهم لهذا الأمر، رغم أن الكتب النجدية والكتاب الذين يصنفون على الدعوة الوهابية؛ قد ناقشوا الأمر باستفاضة، مثل كتاب عبد الله (البسام، ١٤١٩ هجري) علماء نجد خلال ثمانية قرون.

الشيخان محمد بن فيروز وسليمان بن سحيم على سبيل المثال، وخصوصاً الشيخ محمد بن فيروز كان له الأثر الكبير في تعليم وتخرير علماء الزبير الذين كان لهم أدوار سياسية واجتماعية في تاريخ المشيخة لا يتسع هذا النقد لذكرها. فهل كانت هجرتهم من نجد والأحساء ووجودهم في الزبير والبصرة حدثاً هامشياً غير مؤثر تاريخياً؟

يناقش خالد (الدخيل، ٢٠١٣، ص ١٢٦) فكرة امتزاج التوحيد الديني بالتوحيد السياسي فيقول: «... ارتبط قبول دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى التوحيد، وإخلاص العبادة لله وحده بالانضمام إلى الدولة والانخراط في الوحدة السياسية التي صارت تمثلها الدولة...».

وهناك بعض الأمثلة على مقتل علماء وطلبة علم خلال محاربتهم جيوش الدولة السعودية، مثل محمد بن عيد<sup>(١)</sup> الذي قتل خلال محاصرة عبد العزيز بن محمد لبلدة ثرمداء في سنة ١١٨٠ هجري، (ابن غنام، ٢٠١٠) ولم تكن هذه المحاولة الوحيدة لقتل مخالف للشيخ محمد بن عبد الوهاب، فيذكر (ابن حميد، ١٩٩٦، ص ٩٧٣) صاحب كتاب «السحب الوابلة» في ترجمته للشيخ محمد بن فيروز: «... ونصبوا له الحبال [أي الشيخ محمد بن فيروز] حتى بذلوا في قتله خمسمائة أحمر

(١) محمد بن عيد: يسميه البسام محمد بن عبيد، بينما في كتاب ابن غنام هو محمد بن عيد. لا يُعرف نسبه، وهو من أهالي ثرمداء، وتولى قضاءها. كان معاصراً للشيخ محمد بن عبد الوهاب، ولما صارت وقعة الصحن بين عبد العزيز بن محمد آل سعود وأهل ثرمداء سنة ١١٨٠ للهجرة قُتل إمام أهل البلد محمد بن عبيد مع ٢٠ رجلاً آخرين. البسام، عبد الله. علماء نجد خلال ثمانية قرون، ج٦، ص ٢٧٤.

ذهباً، فتسور عليه جماعة من الأشقياء ليلاً، وطلعوا إلى داره في سلم فانكسر بهم، وتعطل بعضهم فحمله الباقون وهربوا، فعدت هذه من الكرامات التي لا تنكر...». فهل محاولة اغتيال ابن فيروز كانت مجرد اجتهاد من متعصب؟ وكيف يمكن الحديث عن نشأة مشيخة الزبير، دون تحليل أسباب الخلاف غير السياسي الذي وقع في نجد وعلى رأس هذه الخلافات كان الخلاف العلمي الذي وصل إلى حد التكفير.

تكمُن أهمية ذكر الخلاف بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والعلماء الذين هاجروا من نجد إلى الزبير، أو البصرة، في أن هؤلاء العلماء كان لهم أثر كبير في نشأة الحياة العلمية في الزبير خصوصاً طلبة الشيخ محمد بن فيروز وهم أكثر، ومن أبرزهم: محمد بن علي بن سلوم وإبراهيم بن جديد ومحمد بن حمد الهديبي وعبد الله بن داود وناصر ابن سليمان بن سحيم (البسام، ١٤١٩ هجري).

ابن جديد الذي كان من تلاميذ الشيخ محمد بن فيروز، قال عنه (ابن حميد، ١٩٩٦، ص ٧٥) في السحب الوابلة: «... نفع الله به أهل بلده، بل جميع تلك البلدان، ورغبهم وحثهم على العلم، فتسارعوا للأخذ عنه، ونجب منهم خلق كثير، خصوصاً في الفقه، وتنافسوا في تحصيل كتب المذهب، وتغالوا في أثمانها واستنساخها، وصار للعلم سوقٌ قائمة، وزهت البلد، وصار يرحل إليها لأخذ مذهب الإمام أحمد، وبنى بعض الموفقين مدرسة للطلبة الوافدين، وأنفق عليها جميع ما يملكه فصار مأوى المستفيدين».

لم يكن الأمر متعلقاً فقط في زمن قيام الدولة السعودية الأولى، بل تجاوز أمر العداء بين الفرقتين إلى ما بعد ذلك، فيذكر (الغملاس، ٢٠١٩، ص ٢٠٠) في مخطوطه الإعلام في أعيان بلد الزبير بن العوام، في ترجمته للشيخ محمد الهديبي المتوفى سنة ١٢٦١ هجري أي بعد سقوط الدولة السعودية الأولى: «... أما تذكر حين أجازك شيخنا ابن فيروز، وأوصاك بوصية منها: احذر تصب بعارض من محن أهل العارض، أو محق أهل العارض...»، وكذلك قوله في ذات المخطوط في ترجمة الشيخ إبراهيم بن جديد: «ومما شاع في حلمه أن بعض أهل نجد هجاه، وكفره، وأطلق لسانه بالكلام الشنيع فيه، لكونه أنكر على ابن عبد الوهاب، والهاجي موافق لابن عبد الوهاب، فاتفق أنه افتقر، ونسي ما جرى، فسافر إلى بلد الزبير، والشيخ المترجم إذ ذاك عينها الباصرة، وكلمته مقبولة عند البادية والحاضرة، فعندما سمع بوصول الهاجي؛ أرسل إليه بكسوة، ودراهم وقال: «بمقابلة هديتك التي أهديت إلينا هذه السنة، وأرسل إلى الأمير ألا يتعرض أحد له بسوء، فعند ذلك خجل الرجل وصار يثني على ابن جديد ويمدحه» (الغملاس، ٢٠١٩، ص ٥٠).

ومن باب التذليل على شدة الخلاف بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والشيخ عبد الله بن موسى<sup>(١)</sup> -قاضي حرمة- «وكثير من

(١) عبد الله بن موسى: هو عبد الله بن عيسى الموسوي، ولد في حرمة في نجد، وقرأ على مشايخ نجد في زمانه، ثم ارتحل إلى دمشق للأخذ من علمائها، ودرس عند العلامة المشهور محمد السفاريني. مهر ابن موسى في الفقه، وعندما قامت دعوة محمد بن عبد الوهاب عاداها ولم يقبلها حتى وفاته سنة ١١٧٥ للهجرة في وباء

أهل الزبير من أهل حرمة هاجروا منها بعد أن اسقطتهم جيوش الدولة السعودية الأولى ١١٩٣ هجري» (الفاخري، ١٩٩٩). (وكذلك سليمان بن سحيم، إذ يتضح في رسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب الشخصية، أن دعوته لقيت معارضة شديدة من بعض علماء نجد، من أبرزهم كان الشيخ ابن موسى والشيخ ابن سحيم -الذي هاجر واستقر أخيراً في الزبير- أما الشيخ ابن سحيم فقد كان يتصل بالعلماء خارج نجد، ويحرضهم على الشيخ ابن عبد الوهاب» (العبد اللطيف، ١٩٨٩)، وقد وصل الأمر بين الشيخ ابن سحيم وبين الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عبارات شديدة منها ما ذكره الشيخ ابن سحيم عن الشيخ ابن عبد الوهاب في رسالة له لعلماء المسلمين ما نصه: «... فالذي يحيط به علمكم، أنه قد خرج في قطرنا رجل مبتدع، جاهل، مضل، ضال...» (ابن غنام، ٢٠١٠، ص ٣٤٤) وكان جواب الشيخ ابن عبد الوهاب عليه في بعض رسائله تحتوي ذات الحدة، إذ يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب في رسالته إلى عبد الله بن سحيم: «... فإن الذي راسلكم هو عدو الله ابن سحيم...» (ابن غنام، ٢٠١٠، ص ٣٨٩) بل وصل الأمر إلى التكفير، وإباحة الدم، إذ ذكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب خلال رسالته إلى الشيخ سليمان بن سحيم نفسه قوله: «... وأنت إلى الآن، أنت وأبوك لا تفهمون شهادة أن لا إله إلا الله، أنا أشهد بذلك...» (ابن غنام،

---

أصاب بلدان نجد يسمى أبا دمغة. البسام، عبد الله، علماء نجد خلال ثمانية قرون، ج ٤، ص ٣٦٤.

٢٠١٠، ص ٣٨٩)، أما فيما يتعلق بإهدار الدم، فيقول الشيخ ابن عبد الوهاب: «... بل والله الذي لا إله إلا هو، لو يعرف الناس الأمر علي وجهه؛ لأفتيت بحل دم ابن سحيم، وأمثاله، ووجوب قتلهم، كما أجمع على ذلك أهل العلم كلهم، لا أجد في نفسي حرجاً من ذلك» (الخليف، دون سنة نشر، ص ٤٠٩).

إن هذه الأمثلة السياسية، والفكرية، والدينية، لو تم تحليلها وتحرير مضامينها، مع الاطلاع على المخطوطات والوثائق المحلية والعثمانية وغيرها؛ لأمكن إخراج تاريخ مشيخة الزبير بصورة أكثر عمقاً، إذ أن هذه الروابط الاجتماعية والسياسية والعرقية رغم وجودها لا تنفي الاختلافات التي حصلت حتى وصل بعضها إلى إراقة الدماء.

### ٣. كتب الزبير ومعضلة الأحداث وتراجم الأسر وعدم ترابطها

إن المتتبع للكتب مجال النقد هنا، يجد أن بعضها كُتبت بطريقة فيها نوع من الانتقائية، خصوصاً كتاب «تاريخ مشيخة الزبير النجدية من النشوء إلى السقوط»، وكتاب «إمارة الزبير بين هجرتين» على الرغم من إسهامها الكبير في تاريخ مشيخة الزبير الواضح، ويشترك هذان المصدران في إشكالية عدم ترابط أفكار الكتاب Structure بالنسبة إلى (الحميدان، ٢٠١٩)، وكذلك الجزء الأول تحديداً من كتاب (الصانع، العلي، ١٩٨٥). أما الإشكال الثاني: فهو الانتقائية في جانب آخر يتعلق بذكر واختيار الأحداث، وتراجم الأسر دون

وضع معايير محددة لهذا الاختيار؛ ليتسنى للقارئ الفهم، ويجد الناقد العذر.

أما فيما يتعلق بعدم ترابط الفصول فمن ينظر إلى فهارس الكتابين، يلاحظ ذلك بشكل واضح وجلي، ففي الجزء الأول من كتاب «إمارة الزبير بين هجرتين» نجد الصفحات الثمانين الأولى متسلسلة الأفكار نوعاً ما، لكن بعدها يدخل المؤلفان في نسب أسرة الراشد، وتاريخها، وبعد ذلك ينتقلون في الحديث عن آخر شيوخ الزبير إبراهيم عبد الله الراشد، ومن بعده ابن أخيه سليمان، ثم عائلتي الفداغ والسميط، ويعود التسلسل السياسي نوعاً ما من جديد بعد ذلك، ثم يعود نفس التشتت في صفحة ١٢٢ وما بعدها، فيكون الحديث عن معركة «هدية»، ثم قاسم باشا الزهير<sup>(١)</sup>، وخلافه مع ناصر باشا السعدون<sup>(٢)</sup>، ولا يوجد ترابط بين هاتين الفكرتين، فكلاهما وقع في فترة زمنية مختلفة، ويستمر الأمر طوال

- 
- (١) قاسم باشا الزهير: كان والده من كبار ملاك مزارع النخيل، لعب دوراً مهماً في قضايا البصرة، وكانت بينه وبين ناصر باشا السعدون منافسة. نال قاسم باشا عضوية شورى الدولة العثمانية سنة ١٣٠٣ من الهجرة، وتوفي في الآستانة بعدها بعام. الصانع. عبد الرزاق، العلي. عبد العزيز، إمارة الزبير بين هجرتين ٩٧٩-١٤٠٠، ج١، ص ٧٥.
- (٢) ناصر باشا السعدون: كان أميراً على المنتفق، ثم متصرفاً فوالياً للبصرة، وكانت له صلات مع بعض أمراء الخليج والجزيرة العربية، ثم عُزل ونفي إلى إسطنبول سنة ١٨٧٧، وعين في مجلس شورى الدولة هناك، وخصصت له السلطات العثمانية راتباً شهرياً. توفي سنة ١٨٨٥ في إسطنبول ودفن فيها. السعدون. خالد، ناصر باشا السعدون بين الإمارة والإدارة، لندن، دار الحكمة، ط٢، ٢٠١٧.

الكتاب، فتارة تكون الأفكار مترابطة متماسكة، ثم تفرقها مواضيع، صلتها ببعضها وبما قبلها ضعيفة.

أما كتاب «تاريخ مشيخة الزبير النجدية» فعلى الرغم من ترابط أفكار أول خمسة فصول، وتسلسلها زمنياً في مسألة نشوء الزبير، ثم نجدبي الزبير بين الشتات والصمود، ثم نجدبي الزبير بين التكاثر والتصادم، فمشيخة الزبير من الارتقاء إلى التحدي، وأخيراً احتدام النزاعات في بلدة الزبير، نجد الفصل السادس بعيداً كل البعد عن هذا التسلسل الزمني، فقد كتب الحميدان أعلام الإدارة والإعمار في بلد ابن العوام، ثم عاد في نفس الفصل إلى أحداث البصرة والزبير قبل الحرب العالمية، وختم الفصل بقافلة الزبير ١٨٩٦ ميلادي، وبدأ الفصل السابع بالدراجة السحرية، والحاجي الكرمافون، وختم الفصل السابع في التاريخ لبعض الأسر التي سنعود إلى فكرتها لاحقاً، دون أن يبين لنا أو يربط القارئ بكيف للفصلين السادس والسابع، أن يكونا مكملين للفصول التي سبقتها.

كلا الكتاين كان بالإمكان تعديلها، وربط الأفكار فيهما، أو على الأقل تبيان سبب هذا التغيير، خصوصاً وأن (الحميدان، ٢٠١٩، ص ١٧) ذكر في مقدمته: «إن المنهج التاريخي الذي انتهجته يقوم على متابعة الأحداث وفق مسار تاريخي والربط فيما بينها...»، ولعله من المناسب هنا ذكر أن كتاب «الزبير وصفحات مشرقة من تاريخها العلمي والثقافي» من أكثر الكتب التي صدرت عن مشيخة الزبير ترتيباً، وترابطاً في المواضيع، وتسلسلاً في الأفكار، على أنه كتاب



سردى في مجمله ينقصه التحليل. أما فيما يتعلق بانتقائية الأحداث، فأذكر مثلاً ذكره (الحميدان، ٢٠١٩)، وعنوانه بـ«نقد رواية البسام بخصوص التنكيل بأهل حرمة»، وابن بسام هنا المقصود به عبد الله البسام صاحب «تحفة المشتاق» ويذكر الحميدان النزاع الدموي بين حرمة، وحرملاء على السلطة في مشيخة الزبير، ثم يضع عنواناً جانبياً «تنكيل عزيز آغا بأعيان حرمة» وبعدها يعنون «نقد رواية البسام بخصوص التنكيل بأهل حرمة».

يذكر (الحميدان، ٢٠١٩، ص ٧٤): «ينفرد المؤرخ عبد الله البسام بالقول بأن آل راشد وآل زهير، كانوا قد دفعوا لعزير آغا أموالاً طائلة، من أجل قتل جاسر السمييط، والتنكيل بأصحابه من أهل حرمة». والاعتراض الأول على هذا النقد أن البسام لم ينفرد بهذا الخبر وحده، فقد سبقه إلى ذلك (ابن بشر، نسخة ب، ١٩٩٩، ص ٤٤) بحسب النسخة التي حققها الشري إذ ينقل ما نصه: «... ثم آل راشد وآل زهير أرادوا النقص فلم يقدرُوا إلا من جهة متسلم البصرة، فدبروا الحيلة في نقضه، وطلبوا من متسلم البصرة أن يقتل جاسر بن فوزان السمييط وبذلوا على ذلك أموالاً عظيمة...».

أما تاريخ (ابن بشر، نسخة أ، ١٩٨٣، ص ٦٠) بتحقيق آل الشيخ الذي اعتمدنا عليه في هذا المقال، فيشير إلى الخبر بدون ذكر بذل الأموال: «... ثم إن آل زهير وآل راشد أرادوا النقص، فلم يقدرُوا عليه إلا من جهة متسلم البصرة، فدبروا الحيلة في نقضه، فأرسل المتسلم إلى جاسر بن فوزان السمييط...»، ثم يكمل (الحميدان،



٢٠١٩) نقده لرواية البسام بأن الأخير قد عاش بعد الحدث بقرن من الزمان، وأن قول البسام لا يستقيم مع قول قاضي البصرة أحمد نور الأنصاري القريب من الحدث زماناً، ومكاناً، والذي حمل عزيز آغا المسؤولية كاملة، اذ وصفه بالممارس للفتنة، والطامح إلى الحصول على أموال النجديين، وذكر الحميدان أمثلة لذلك معتمداً على الأنصاري. أما بالنسبة إلى ابتعاد البسام عن الحدث، فلم يفسر لنا (الحميدان، ٢٠١٩) ما هو رأيه في كلام (ابن بشر، نسخة أ، ١٩٨٣، ص ٦١) وهو النجدي المعاصر للأحداث زماناً على الأقل، فابن بشر في النسختين اللتين أشرنا إليهما سابقاً؛ يقر بتدبير آل زهير وآل راشد الحيلة، وإقناع متسلم البصرة بالقضاء على خصومهم، بل يزيد ابن بشر بعد ذكره ذهاب جاسر السميظ إلى عزيز آغا: «...وقد انحدر آل زهير وآل راشد إلى نخيلهم في البصرة وكمنوا فيها... فدخل جاسر وأعوانه على المتسلم، وقد جعل لهم كميناً من عسكره في سراياه، وأقبل آل زهير وآل راشد، وكمنوا في النخيل القريبة من السرايا...».

إن كلام (الحميدان، ٢٠١٩) الذي ينقله عن الأنصاري بخصوص أن عزيز آغا صاحب هوى، ومريد فتنة، أهذا لا يعني أن أهل حريملاء لم يستغلوا ذلك مثلاً لكسب معرفتهم مع أهل حرمة؟ فعلى الرغم من تأكيد (ابن بشر، نسخة أ، ١٩٨٣) على أن عزيز آغا بعد قتله جاسر السميظ أخذ أموالهم ونهب بيوتهم، لكن هل كان ذلك بدون رضا أهل حريملاء؟ ولماذا حاول (الحميدان، ٢٠١٩) في هذه الجزئية إظهار عزيز آغا بأنه صاحب الشر المطلق في هذه

الفتنة، وأن الأطراف الأخرى لم يكن لها اليد الطولى؟ رغم إقراره بأن الحادث كانت له أبعاد أثارت النعرات المناطقية في الزبير، من خلال مساندة آل زهير آل راشد، في حين ساندت الأسر الأخرى من أهل حرمة، مثل آل الفداغ وآل العون وآل السميطة؟ الحميدان قبل نقله راوية البسام، وبعد ذكره دور عزيز آغا نفسه في المصالحة، وأن هذا الدور كان لا يتزاحم أعيان الزبير جميعاً، يعود ويحاول التبرير لأهل حريملاء، والعجب أنه ينقل عن البسام الذي سينتقد روايته، فيقول (الحميدان، ٢٠١٩، ص ٧٤) مصوراً أن ما تم بتدبير من عزيز آغا وحده: «استدعى عزيز آغا - بعد أن قام بجريمته - رؤساء آل راشد وآل زهير وتحدث إليهم، وربما لتبرير ما قام به، لينتهي الحديث معهم ببقاء علي بن يوسف الزهير شيخاً على بلدة الزبير كما كان من قبل»، وفي هذا الاقتباس خلط (الحميدان، ٢٠١٩) بين تحليله، وبين كلام البسام؛ إذ وضع في نهاية الجملة هامشاً يحيل على البسام، وبعد الرجوع إلى كلام البسام في نفس الطبعة التي اعتمد عليها الحميدان، لا نجد أبداً أن البسام قد ذكر أن عزيز آغا قد برر لأهل حريملاء ما قام به، إذ يقول (البسام، ٢٠١٥، ص ٣٧٣): «... وأحضر عزيز آغا رؤساء آل راشد وآل زهير، ورؤساء بلد الزبير، وتكلم معهم، وجعل رئاسة بلد الزبير لعلي بن يوسف الزهير، وصار لعلي بن يوسف الزهير في بلد الزبير صيت وشهرة».

ويحاول (الحميدان، ٢٠١٩، ص ٧٤) في هذا الجزء من كتابه تبين أن عزيز آغا تابع لداود باشا فيقول: «... أن عزيز آغا يتربص

بأعيان الزبير لابتزاز الأموال منهم، خاصة أن داود باشا سيده؛ يسره ذلك، وأن شيخ المتفق الآن طوع أمره...»، وبعدها يتحدث عن عزيز آغا أنه قبض على الحاج سليمان الفداغ وأخيه عبد الله<sup>(١)</sup> وأخذ منهما مئتي ألف لكن (الحميدان، ٢٠١٩) يوجه الفكرة دون ذكر من خالفها، على الرغم من ذكره الخلافات بين حمود وعقيل السعدون.

إننا نجد (الصانع، العلي، ١٩٨٥) في كتابهما «إمارة الزبير» حين تحدثا عن أسرة الفداغ، أن بعض أهل الزبير كاتبوا عقيل بن محمد بن ثامر السعدون، حتى يضم بلدتهم إلى حكمه، ورفعت مضبطة بهذا الخصوص إلى داود باشا، وكان من ضمن من وقّع على العريضة، سليمان الفداغ وعبد الله الفداغ فأسند أمر الزبير إلى الشيخ عقيل، وكان هذا سبباً في «تألم» آل الزهير - حكام الزبير يومئذ - لأنه لم تتم استشارتهم، وتواصلوا مع متسلم البصرة عزيز آغا الذي فرض الغرامة على الفداغ وخفضت إلى ثلاثين ألف قرش بعد تدخل شيخ الكويت الشيخ جابر بن صباح، ثم ذكروا الغرامة الثانية، وهي مئتا ألف قرش. فلماذا لم يقارن الحميدان مثل هذه الأخبار، ويحللها، ويحاول إيصال القارئ إلى أقرب نقطة يستطيعها، بدلاً من توجيه الفكرة وعدم ذكر من خالفها؟

(١) سليمان الفداغ وعبد الله الفداغ: كانا من كبار التجار، ومن بيت تجارة وثروة وعز، وأصلهم من نجد، ولعبا دوراً سياسياً مهماً في أيام الوزير داود باشا. الصانع. عبد الرزاق، العلي. عبد العزيز. إمارة الزبير بين هجرتين ٩٧٩-١٤٠٠، ج١، ص٨٨.

تكمن النقطة الجوهرية الأخرى في هذا الجزء من النقد في الانتقائية في ذكر الأسر وتراجمها، دون توضيح السبب من وراء تحديد هذه الأسرة، أو تلك، وفي هذا الجزء سيكون التركيز على كتابين وذلك من أجل توضيح الفكرة وهما «إمارة الزبير بين هجرتين» و«تاريخ مشيخة الزبير النجدية».

نجد (الصانع، العلي، ١٩٨٥، ص ٨) في كتابها يشيران في المقدمة إلى: «... أن يحتوي القسم الأول على... العوائل الأولى المؤسسة وحكم المشيخات...»، ونجد هذا موجوداً فعلاً عند حديثهما عن الهلال والمعصب والجويسر والماضي، وفي نفس الجزء نجد الحديث، وترجمة بعض الأسر التي حكمت المشيخة، مثل: الثاقب والزهير والراشد والعون والمشاري، وغيرهم ربما لأنها أسر حكم، لكن لم يبرر لنا مثلاً لماذا تحدثوا عن الأسر الأخرى، خصوصاً وأنهم في المقدمة قد ذكروا أن هناك جزءاً خامساً يتحدث عن الأنساب والمشجرات العائلية (الصانع، العلي، ١٩٨٥).

لقد ترجم (الصانع، العلي، ١٩٨٥) لاثنين وثمانين أسرة زبيرية، بمن فيهم الأربع أسر المؤسسة التي ذكرناها سابقاً، لكن بعد التدقيق وقراءة تراجم هذه الأسر، لم نجد ترابطاً بينها، ولم نجد كذلك أسباباً واضحة لذكرها دون غيرها، فقد تفاوتت هذه الأسر بين أسر حكمت، وأسر علمية، وأسر تجارية، وأسر تحترف الصناعة، فلماذا اختار المؤلفان هذي الأسر دون غيرها؟ وبما أنهم كتبوا عن أكثر من ثمانين أسرة، فلماذا لم يكملوا تراجم بقية الأسر الزبيرية؟

وسنأخذ مثالين فقط، حتى يتضح المقصد؛ الأسرة الأولى:  
هي أسرة العبلاني ولا تتجاوز الترجمة لهذه الأسرة الثلاثة سطور،  
فقد ذكروا نسبها، وأنهم قدموا من نجد من منطقة البير تحديداً ثم  
ذكروا فائدة للالوسي، بينما حين ناقشوا أسرة الغربلي كتبوا عنها  
أكثر من ثلاث صفحات، ومعظم ما ذُكر في هذه الصفحات، لا  
يتعلق بهجرة الأسرة إلى الزبير.

فلماذا كان هذا التفاوت في التراجم؟ ولماذا أغفل المؤلفان بعض  
الأسر الأخرى في الزبير مثل: العامر الفواز أو التركي أو الصفران  
وغيرهم من الأسر؟ فلو وضح المؤلفان أسبابها، وبرروها مثل عدم  
وجود معلومات عن الأسر التي لم تذكر، أو ذكرا من تواصل معها  
وزودها بوثائقه، خصوصاً وأن الكثير من الأسر التي تمت الترجمة  
لها، ليس واضحاً سبب ذكرهم سوى أنهم من سكان مشيخة الزبير.

وضع (الحميدان، ٢٠١٩، ص ١٩٤) من جهة أخرى في آخر  
فصول كتابه عنوانين ضميمة حول أصحاب البيوتات التجارية،  
وكذلك بيوتات الرئاسة والرتب العليا وهذا التخصيص بلا  
شك يحسب له، لكن لم يفسر الحميدان للقارئ لماذا استثنى بعض  
البيوتات التجارية؟ إذ إنه في مقدمة هذا الجزء من كتابه يقول:  
«تكشَّف لنا خلال استعراضنا لتاريخ الزبير أن أصحاب البيوتات  
التجارية، والرتب العالية من أهل نجد منذ النصف الثاني من القرن  
١٣ هجري/ ١٩ ميلادي قد حققوا نجاحاً بارزاً في ميدان التجارة...  
كما حققوا بروزاً أكثر في النصف الثاني من القرن نفسه، ليس بالمال

فقط، بل في وظائف الدولة نفسها... إن من أبرز البيوتات المالية،  
والتجارية النجدية التي حصل بعض أفرادها على تلك الرتب».

وقد ذكر مجموعة من الأسر التجارية والتي بلا شك لها باع  
فيها، لكن بعضها لم يحصل على الرتب، والوظائف في الدولة، مثل:  
أسرة ابن رزق وأسرة الفريح بل إن لابن رزق أثره في الزبير، إذ  
لم يكن كبيراً، لكن يشمله الأمر، لأن أحداث الزبير والبصرة من  
الصعب فك ارتباطهما.

هذه الاختيارات تدفعنا إلى التساؤل؛ لماذا استثنى الحميدان  
بعض الأسر التجارية الأخرى مثل: العسافي، أو الراشد أو الإبراهيم  
العناقر؟ خصوصاً وأنه أضاف بعض الأسماء التي نشرتها جريدة  
الزوراء لأسماء بعض كبار التجار، ولم يبين متى نشرت هذه الأسماء،  
هل في نفس الفترة الزمنية التي يتحدث عنها القرن التاسع عشر  
الميلادي (الحميدان، ٢٠١٩).

فعلى الرغم من أن الحميدان فكرته في ترجمة الأسر أكثر  
وضوحاً من الصانع والعلي، فإن كلا الكتابين شاب تصنيفهما  
بعض الغموض المنهجي، خصوصاً كتاب الصانع والعلي، وكما  
ذكرنا في مقدمة هذا الجزء التركيز على كتابي الصانع والعلي،  
والحميدان لا يعني خلو بقية الكتب من هذا الخلل، وإنما هذان  
الكتبان كانت فيهما الأمثلة أكثر وضوحاً، كما ينبغي التأكيد على  
نقطة هامة هنا، وهي أن هذا المقال لا يُعنى بتصحيح الأحداث  
التاريخية، أو الوقوف بجانب طرف ضد طرف، لكنه يحاول تسليط

الضوء على بعض النواقص التي وجدت فيمن كتب عن تاريخ الزبير، كما أن المقال لا يدعي حصر جميع الأحداث التي كتبها المؤلفون بنوع من الانتقائية، لكن ما ذكر في هذا الجزء يسهل أمر القياس والمقارنة.

### الخاتمة

إن تاريخ مشيخة الزبير النجدية، وعلاقتها بمحيطها الجغرافي، لا يزال فيه الكثير ليكتب. فمشيخة الزبير هي بلدة استقر فيها المهاجرون من نجد لأسباب مختلفة، وفي كل سبب من هذه الأسباب هناك أفكار كثيرة ليكتب عنها.

هذا النقد لا يعني التقليل مما كتب عن تاريخ مشيخة الزبير، فكل ما كُتب فيها كان فيه إسهام وإضافة، والكتب تكمل بعضها بعضاً، وموضع النقد في هذا المقال منها تكرار السرد، وعدم التعمق في التحليل، وتجاوز مراحل مفصلية تبنى عليها التواريخ، مثل تحليل أسباب السقوط، كل ذلك يجعل التاريخ الزبيري في هامش الاهتمام.

ومن المفهوم حساسية الكتابة في التاريخ الحديث خصوصاً ما يكون له صلة بالتاريخ الاجتماعي، أو السياسي، وبلا شك الديني، لكن في الوقت نفسه إذا لم يكتب المؤرخون المحليون عن تاريخهم، وينتقدونه ويوضحون مكامن الخلل، ويسدون النقص؛ فهم بذلك يتركون هذه المهمة للآخرين الذين قد يكون عمق فهمهم لتاريخ

المنطقة أقل من أهلها. لقد كانت الكتابة التحليلية النقدية هي ما يحاول هذا المقال تسليط الضوء عليها، فنقد فكرة الكتاب، أو فعل العالم، وربما الحاكم هو نقد للفكرة والتاريخ، لا للأشخاص.

من الإشكاليات الموجودة في تاريخ مشيخة الزبير تحديداً، وتاريخ الخليج بشكل أعم وأوسع مشكلة الكتابة السردية. فهذا النمط من الكتابة شبيه بما كان يُكتب في القرون الماضية على النظام الحولي، إلا أن الكتب اليوم تسرد الأحداث، وتضيف مصادرها ومراجعها، مع الابتعاد عن الغوص في النصوص، ومحاولة إعمال مشرط التحليل فيها. واليوم تطورت الكتابة التاريخية، وصارت لها منهجيات، ونظريات وفلسفة يستطيع الباحث المُجد أن يستعين بها، كما أن النقد وثقافته صار لها انتشار في عقول الأكاديميين الخليجيين بشكل محدد، وكذلك المجتمع مع ظهور وثائق ومخطوطات كانت عصية على من سبقنا من الباحثين.

للتلخيص ناقش هذا البحث ما تمت كتابته عن تاريخ الزبير ومحاولة تبيان مواطن الخلل فيه مع التركيز على نقد مراجع ومصادر التاريخ الزبيري الذي كتبه المهاجرون النجديون أنفسهم من حيث تهميش هذه الكتب لبعض الأحداث الرئيسية أو المرور عليها دون تحليل عميق. يوضح البحث أهمية هذه المشيخة النجدية ودورها في الأحداث السياسية والدينية والثقافية التي حصلت في شمال الجزيرة العربية ونجد فترة الدراسة. كما حاول البحث تبيان الخلل المنهجي الذي انتهجه بعض من كتب تاريخ الزبير مع التركيز على

توضيح خلل طريقة كتابة بعض هذه المراجع وعدم ترابط عناوين  
الفصول والمواضيع فيها.

أخيرًا هذا البحث يحاول أن يلفت انتباه الباحثين إلى أهمية  
التاريخ المهمش في الخليج والجزيرة العربية ويدعو إلى الالتفات  
بصورة أعمق إلى مثل هذه التواريخ. كما يحاول أن يساهم في تعميق  
التحليل التاريخي للروابط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين  
المشيخات التي كانت قائمة في تلك الفترة.

# منهجية ومضمون المصادر المحلية لتاريخ الكويت دراسة نقدية<sup>(١)</sup>

## ١. مقدمة البحث

مصادر تاريخ الكويت التي كتبها الكويتيون منذ نشأة الكويت إلى عام ١٩٦٢م هي خمسة، كتاب «تاريخ الكويت لعبد العزيز الرشيد»، «صفحات من تاريخ الكويت» ليوסף بن عيسى، «من تاريخ الكويت» لسيف الشمالان، «مختصر تاريخ الكويت» راشد الفرحان وأخيرًا «من هنا بدأت الكويت» لعبد الله الحاتم. بالطبع هذه الكتب ليست الوحيدة التي أرخت للكويت فهناك كتب أخرى أجنبية وعربية، منها على سبيل المثال «الكويت وجاراتها» لديكسون وكتاب «تاريخ الكويت السياسي» لحسين خزعل وأخيرًا «تاريخ الكويت الحديث» لأحمد أبو حاكمة.

(١) هذه الورقة نشرت في مجلة ليوا العدد الثالث عشر يونيو ٢٠١٥ وفازت بجائزة دولة الكويت التشجيعية عام ٢٠١٦.

هذا البحث سيركز على خمسة كتب، كتاب «تاريخ الكويت» لعبد العزيز الرشيد، «صفحات من تاريخ الكويت» ليوסף بن عيسى، «من تاريخ الكويت» لسيف الشمالان، «مختصر تاريخ الكويت» راشد الفرحان وأخيراً «من هنا بدأت الكويت» لعبد الله الحاتم. وقد استثنينا من هذه الكتب كتابين لهما أهمية كبيرة في التأريخ للكويت، هما كتاب «تاريخ الكويت السياسي» لحسين الشيخ خزعل، وكتاب «تاريخ الكويت» لأحمد أبو حاكمة، وذلك لعدة أسباب أهمها: كتاب خزعل لم يقتصر على تاريخ الكويت فقط، بل هناك فصول عديدة عن تأسيس المملكة العربية السعودية وإمارة المحمرة وإمارة الزبير وغيرها من الأحداث التي لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بتاريخ الكويت بالرغم من أن الكاتب ذكر تفاصيل عن تاريخ الكويت تفرد بها عن غيره إلا أننا في هذا البحث نناقش مصادر تاريخ الكويت التي كتبها مؤرخون كويتيون. أما «تاريخ الكويت» لأبو حاكمة فكونه كتبه للتأريخ للسلطة وبدعم حكومي مباشر، عبر لجنة تاريخ الكويت التي نشأت بدعم من الأمير آنذاك<sup>(١)</sup>، عبد الله السالم الصباح، فهذا السبب يجعلنا نستثنيه؛ للمنهجية التي اتبعها، وإغفاله الأحداث الجوهرية، مثل مجلس الشورى ١٩٢١، المجلسين التشريعيين ١٩٣٨-١٩٣٩ وغيرها، وقد يكون إغفاله لهذه الأحداث عمداً أو بدون قصد وهذا مُبرر له<sup>(٢)</sup>؛ كونه موظفاً حكومياً يكتب ويستلم راتبه

(١) تشكلت لجنة تاريخ الكويت في عهد الشيخ عبد الله السالم.

(٢) حاولت كثيراً الوصول إلى محاضر لجنة تاريخ الكويت عن طريق سؤال المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وكذلك وزارة الإعلام في الكويت ومحاولة الحصول

في نهاية العقد<sup>(١)</sup>. الكتب الخمسة التي اخترناها تشترك في منهجية سردية تقليدية واحدة، من حيث ترتيب الأحداث زمنياً، ما عدا كتاب الحاتم الذي يعتمد على تأريخ الأوليات والأوائل، رغم أنه بدأ صفحات كتابه بالتأريخ لنشأة الكويت، وجلهم اعتمد على الروايات الشفهية التي استقى من خلالها معلوماته في الكثير من الوقائع والأحداث. وهناك تشابه كبير بين كتاب الرشيد وكتاب الشمالان إذ الاثنان اعتمدا على التأريخ للحكام، وإضافة الأحداث من خلال الحقب الزمنية للحكام، بعكس القناعي، والفرحان، والحاتم؛ إذ قسموا كتبهم حسب الموضوعات، فجعلوها في مجموعات وناقشوها.

هذا البحث لتوثيق القصور في مصادر تاريخ الكويت والإشارة إلى الخلل في المضمون والمنهجية، اذ سيناقش هذا المقال ثلاثة جوانب رئيسية، أول هذه الجوانب سيكون التعريف بالمؤرخين الخمسة وذكر محتويات المصادر التي كتبوها، أما الجانب الثاني فيناقش منهجية هذه المصادر من ثلاثة محاور: أوجه الشبهة والاختلاف فيما بينها ثم النقل الشفهي كأداة لكتابة التاريخ، وأخيراً في هذا الجزء المصادر

عليها عن طريق أحد أعضاء لجنة تاريخ الكويت وهو السيد بدر خالد البدر وأخيراً سؤال السيد عبد الله السعيد في أرشيف الديوان الأميري والجميع أقرؤا بأنهم لا يملكون أي نسخة من هذه المحاضر.

(١) لمزيد من المعلومات حول نقد كتاب بو حاكمة انظر الجاسر، حمد، نقد كتاب تاريخ الكويت لأحمد أبو حاكمة. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السادس، ١٩٧٦، ص ١٤١-١٧٤.

الكتابية وكيفية استفادة المؤرخين الخمسة منها. أما القسم الثالث فهو نقد مضمون هذه الكتب التاريخية من خلال مناقشة أسباب إغفالها أحداثاً مهمة على الصعيد الداخلي، منها: مجلس ١٩٢١ وعدم ذكرها كذلك أحداثاً خارجية كان لها صدى في الكويت، مثل القضية الفلسطينية، ويختتم البحث بالتوصيات والنتائج.

أما الدافع من وراء كتابة الموضوع فكان بسبب عدم تبني الباحثين في تاريخ الكويت مشروعاً للكتابة عن تاريخ الكويت بشكل علمي أكاديمي منهجي، رغم وجود محاولات من غير المتخصصين مثل كتاب «تاريخ الكويت» لمحمد اليوسفي، أو محاولة كتابة على استحياء من بعض الأكاديميين لكتابة جزء انتقائي من تاريخ الكويت؛ كمقررات دراسية، أو كتب ينقصها الكثير من الربط بين الحقائق، ولأن التاريخ تطوّر وضمّ حقبة كثيرة منذ ١٩٦٠ إلى بداية هذا القرن، لم يتم تأريخها وفق أساليب البحث العلمية ذات الطابع الحيادي، أكتب هذا المقال كجرس إنذار وتحفيز لذاتي وللباحثين، للكتابة حول تاريخ الكويت ككل، وكم أتمنى أن تتضافر جهود الباحثين فيكون المؤلف القادم عن تاريخ الكويت جهداً مشتركاً لمجموعة من الأكاديميين، بعيداً عن الدعم الحكومي الذي لا يسمح بكشف جميع الأوراق في تاريخنا المحلي كما أن هذا الدعم سيكون مشروطاً إذ لن تدفع الحكومة الكويتية للمؤرخين لكتابة ما لا يرغبون في إخراجها للعلن؛ وإذا استبعدنا هذا الدعم فسوف يتسنى للباحثين الكتابة خارج دائرة التأثير السياسي أو المالي.

## ٢. التعريف بمؤلفي الكتب ومحتويات كل كتاب

### ١.٢.١. تراجم مؤلفي الكتب والتعريف بهم

٢.١.١. عبد العزيز الرشيد: ولد عبد العزيز الرشيد في مدينة الكويت عام ١٨٨٧ لأسرة من الطبقة المتوسطة<sup>(١)</sup>. بدأ رحلته العلمية باكراً حينما درس القراءة وحفظ القرآن علي يد الملا زكريا الأنصاري، ثم التحق بمدرسة الشيخ عبد الله الدحيان<sup>(٢)</sup>، ثم انتقل في عام ١٩٠٢ إلى مدينة الزبير وهو في الخامسة عشرة<sup>(٣)</sup> من عمره ليدرس علي يد شيخها محمد بن عبد الله العوجان<sup>(٤)</sup>. ذهب بعد ذلك إلى بغداد، ودرس علي يد محمود شكري الألوسي، ثم انتقل إلى مصر، وقفل راجعاً للحج والدراسة في الحرمين، وعاد إلى الكويت عام ١٩١٣<sup>(٥)</sup>.

- (١) الحجري، يعقوب يوسف (٢٠٠٥)، الشيخ عبد العزيز الرشيد، سيرة حياته، ط٣، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ص ٢٦.
- (٢) هو عبد الله بن خلف بن دحيان الحربي ولد في مدينة الكويت عام ١٨٧٥ تلقى تعليمه علي يد الشيخ محمد بن فارس ثم سافر إلى الزبير فقصى فيها ثلاث سنوات درس علي يد محمد بن عبد الله العوجان وصالح المبيض تولى القضاء في الكويت وكان إماماً لمسجد البدر توفي في عام ١٩٣١. للمزيد انظر: العجمي، محمد ناصر، (١٩٩٤)، علامة الكويت الشيخ عبد الله بن خلف الدحيان. حياته مراسلاته العلمية وآثاره، ط١، الكويت، مركز البحوث والدراسات.
- (٣) الحجري، الشيخ عبد العزيز الرشيد، سيرة حياته، ص ٣٢.
- (٤) هو الشيخ محمد بن عبد الله العوجان من كبار علماء الزبير كان إماماً لمسجد غانم ومعلماً للكثير من علماء الزبير، أمثال القاضي عبد المحسن البابطين وناصر بن إبراهيم الأحمد توفي في عام ١٩٢٣ ودفن في الزبير. للمزيد انظر: البسام، يوسف حمد (١٩٧١).
- (٥) الزبير قبل خمسين عاماً مع نبذة تاريخية عن نجد والكويت، ص ٨٠.
- (٥) الحجري، الشيخ عبد العزيز الرشيد سيرة حياته، ص ٥٧.

للرشيد العديد من المؤلفات والإسهامات الثقافية؛ فعلى سبيل المثال كتابه «تاريخ الكويت» ومجلة الكويتي، والعراقي، وقبلها مجلة الكويت<sup>(١)</sup>، وكتاب «تحذير المسلمين عن اتباع غير سبيل المؤمنين»، ورسالة «الدلائل البيّنات في حكم تعلم اللغات» وغيرها. لم يقتصر دور الرشيد على الكتابة، بل كان معلّمًا ومدرّسًا في العديد من المدارس منها: العامرية والمباركية، وهو صاحب فكرة إنشاء المدرسة الأحمدية<sup>(٢)</sup>، بعدما حاول تطوير المناهج في المدرسة المباركية فعارضه القائمون عليها، فاقترح الرشيد على مجموعة من التجار أبرزهم حمد الصقر<sup>(٣)</sup>، وخلف باشا النقيب<sup>(٤)</sup>، فوافقوا وآزروه، وافتتحت المدرسة عام ١٩٢١<sup>(٥)</sup>.

ولم يقتصر دوره على التدريس، بل كان فاعلاً في الحياة الثقافية والأدبية والسياسية، فقد اختير عضوًا في مجلس الشورى ١٩٢١<sup>(٦)</sup>، وفي عام ١٩٣١ التقى الرشيد الملك عبد العزيز بن سعود في مكة،

- 
- (١) أعيد طبع المجلة في عام ١٩٩٩ عن طريق دار قرطاس.
  - (٢) الرشيد، عبد العزيز، (١٩٢٦)، تاريخ الكويت، ط١، بغداد، المطبعة العصرية، ج١، ص١٣٧.
  - (٣) حمد العبد الله الصقر: من تجار الكويت الكبار، ومن أسرة من أعرق الأسر الكويتية، ساهم في إنشاء المدرسة الأحمدية فتبرع لها بألف روبية، توفي في عام ١٩٢٩ عن عمر يناهز ٦٥ عامًا. شهاب، صالح. (١٩٨٤) تاريخ التعليم في الكويت والخليج، د.م، د.ن، ص٣٩-٤٠.
  - (٤) أحد الوجهاء في الكويت والبصرة من المساهمين في الحياة العلمية والسياسية في الكويت، للمزيد انظر الرشيد، تاريخ الكويت، ج١، ص٢١٨.
  - (٥) المصدر نفسه، ج١، ص١٣٧-١٣٨.
  - (٦) المصدر نفسه، ج٢، ص٢١٣.

وطلب منه الملك التوجه إلى الدعوة في إندونيسيا وتوفي فيها عام ١٩٣٨<sup>(١)</sup>.

٢.١.٢. يوسف بن عيسى القناعي: هو يوسف بن عيسى بن حسين القناعي، ولد عام ١٨٧٦ في مدينة الكويت لأسرة تجارية، بدأ تعليمه عندما بلغ السابعة من عمره عند الملا دخيل الجسار، ودخل مع والده بعد ذلك البحر بقصد التجارة؛ إذ كان والده يملك بغلة تسمى شط الفرات<sup>(٢)</sup>. خرج في عام ١٩٠٢ متجهًا إلى الأحساء للدراسة<sup>(٣)</sup>، ثم توجه إلى البصرة ومكة ودرس الفقه والحديث والنحو واللغة، وعاد إلى الكويت في عام ١٩٠٧<sup>(٤)</sup>.

كان له دور بارز ووجهة اجتماعية كبيرة، فهو ناظر لأول مدرسة نظامية في الكويت المباركية<sup>(٥)</sup>، ومساهم بارز في إنشاء العديد من المؤسسات الثقافية في الكويت، مثل المكتبة الأهلية والمدرسة الأحمدية<sup>(٦)</sup>. كما حاز عضوية مجلس الشورى ١٩٢١، والمجلس

(١) الحجي، الشيخ عبد العزيز الرشيد، سيرة حياته، ص ٦٠٠.

(٢) الجاسم، نجاة، (١٩٨٩)، الشيخ يوسف بن عيسى القناعي دوره في الحياة الاجتماعية والسياسية في الكويت، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع، ص ١١-١٢.

(٣) مقابلة تلفزيونية مع يوسف بن عيسى أجراها سيف مرزوق الشملان، انظر: <http://www.alqnaei.net>

(٤) الجاسم، الشيخ يوسف بن عيسى القناعي دوره في الحياة الاجتماعية والسياسية في الكويت، ص ١٣-١٤.

(٥) الرشيد، تاريخ الكويت، ج ١، ص ١٣٦.

(٦) للمزيد عن دور القناعي في المؤسسات الثقافية راجع: الخاطر، مبارك، (١٩٩٧) المؤسسات الثقافية الأولى في الكويت، ط ١، الكويت، دار قرطاس.

التشريعي الأول والثاني ١٩٣٨-١٩٣٩<sup>(١)</sup>، مجلس المعارف، والبلدية، كان بن عيسى منحازاً إلى الشيخ أحمد الجابر ضد المجلس، على الرغم من كونه نائب الرئيس في المجلسين التشريعيين<sup>(٢)</sup>. تولى القضاء في عهد الشيخ أحمد الجابر بعد وفاة الشيخ عبد الله الدحيان عام ١٩٣١، واستمر في منصب القاضي سنة ونصفاً إلى أن اعتزله بإرادته<sup>(٣)</sup>. كان له دور كبير في توعية وثقيف العامة، ومجلسه كان مفتوحاً للعامة ولطلبة العلم، وكذلك مكتبته. أما آثاره العلمية فكانت «صفحات من تاريخ الكويت»، ذكر فيه بشكل مختصر الأحداث التاريخية في الكويت. أما كتاب «الملتقطات» فقد نشر فيه فوائد عديدة في الدين والأدب والشعر والتاريخ، وقد جمعه وزارة الإعلام الكويتية في مجلد واحد عام ١٩٦٥، بعدما كان يطبع على شكل أجزاء مختلفة<sup>(٤)</sup>. أما إصداره الأخير فكان «المذكرة الفقهية في الأحكام الشرعية» وطبع في عام ١٩٢٣. توفي في عام ١٩٧٣ عن عمر ناهز السابعة والتسعين عاماً.

٣.١.٢. سيف مرزوق الشمالان: هو سيف مرزوق شمالان بن علي، ولد في الكويت في فريج الشمالان سنة ١٩٢٦<sup>(٥)</sup>، جده شمالان

(١) الإبراهيم، عبد الرحمن، (٢٠١٠)، تطور الحركة الدستورية في الكويت (١٩٣٨-١٩٦١)، بحث ماجستير غير منشور، جامعة الشارقة، الإمارات، ص ٦٨-٧٨.  
(٢) للمزيد عن دور القناعي في المجلس انظر: العدساني، خالد سليمان، مذكرات العدساني، غير منشورة:

<http://adsancee.8m.com/adsancee.html>

(٣) الجاسم، الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، ص ٤٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٥) الشمالان، سيف، (٢٠١٠)، رحلتي مع الكلمة، الكويت، ص ١٥.

بن علي<sup>(١)</sup> كان أحد أكبر تجار اللؤلؤ في الكويت، وهو من هاجر إلى البحرين غاضباً من مبارك الصباح في عام ١٩١٠<sup>(٢)</sup>، هو وهلال المطيري<sup>(٣)</sup> وإبراهيم بن مضاف<sup>(٤)</sup>. درس في مدرسة السعادة، ثم مدرسة أحمد بن عقيل، ومدرسة العثمان، والمدرسة المباركية، وقد تعلم اللغة الإنجليزية، ودرس في كلية الصحافة المصرية عام ١٩٥٠<sup>(٥)</sup>.

له العديد من المؤلفات من أبرزها «من تاريخ الكويت»، «تاريخ الغوص على اللؤلؤ» وهو من جزئين، «رحلتي مع الكلمة»، «أعلام الكويت فرحان بن فهد الخالد»، والكثير من المقالات التي نشرت في وسائل مختلفة. حرص سيف مرزوق الشمالان على تسجيل حياة الكويتيين السابقة عبر برنامجه «صفحات من تاريخ الكويت»، الذي بدأ تسجيله سنة ١٩٦٤ بتكليف من وزير الإعلام

(١) شمالان بن علي: من أكبر تجار اللؤلؤ في عصر مبارك، عمل بالتجارة، ساهم في التبرع لإنشاء المدرسة المباركية بخمسة آلاف روبية وبنى مدرسة السعادة للأيتام وله إسهامات كبيرة في مجتمع ما قبل النفط (الشطي، خالد، ٢٠٠٩)، مدرسة السعادة للأيتام ومؤسسها شمالان بن علي آل سيف، الكويت مطابع الوطن).

(٢) الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، ص ١٠٤-١١١.

(٣) هلال المطيري: لم يكن ذا شأن في بداية حياته، نشأ في أسرة فقيرة، عمل بالتجارة حتى أصبح أكبر تاجر لؤلؤ في الخليج في زمنه، وبلغت ثروته أكثر من سبعة ملايين روبية، وتبرع لإنشاء المدرسة المباركية بمبلغ خمسة آلاف روبية، وكذلك تبرع بأرض لاتخاذها مقبرة لا تزال تعرف باسمه (القناعي، يوسف، ١٩٨٧) صفحات من تاريخ الكويت، ط٥، الكويت ذات السلاسل، ص ٤٤ و٦٧).

(٤) إبراهيم بن مضاف: من قبيلة الهواجر، عمل في بداية حياته رباناً للسفن، ثم أصبح تاجرًا للؤلؤ، وكان من كبار تجار الكويت، ساهم في بناء المدرسة المباركية بمبلغ خمس مئة روبية (القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ص ٤٤).

(٥) الشمالان، رحلتي مع الكلمة، ص ٨٤-٨٦.

آنذاك الشيخ جابر العلي الصباح، وقد كان الهدف من البرنامج تسجيل ذكريات كبار السن من جميع شرائح المجتمع؛ للحفاظ على تاريخ الكويت الشفهي<sup>(١)</sup>.

له دور بارز في نشر الوثائق الأهلية عن طريق الكتب، ويكاد يكون أول من نشر هذه الوثائق في كتابه «من تاريخ الكويت»، وأغلبها كانت لجدّه شمالان بن علي، سهّل بها على الباحثين الكشف عن بعض الخبايا في تاريخ الكويت وربط وتحليل بعض هذه لأحداث من زاوية جديدة.

لا يزال المؤلف سيف الشمالان على قيد الحياة، وقد بلغ ٨٨ عاماً حتى كتابة هذا البحث.

٤.١.٢. عبد الله الحاتم: هو من مواليد الحي القبلي في الكويت سنة ١٩١٧ درس في المدرسة المباركية وواصل تعليمه في البصرة والزيبر وكان يتحدث الإنجليزية ويجيدها، لم يكن الحاتم طالباً شرعياً، إنما حرص على تنوع مصادر معرفته فتعلم الموسيقى على يد جاسم العمران وتعلم الفنون على يد تقي الدين الهلالي<sup>(٢)</sup>. كان للحاتم إسهامات كثيرة في الحياة الثقافية في الخليج وفي الكويت تحديداً فأول إسهاماته الملموسة تمثل في إصداره مجلة الفكاهة في

(١) لقاء تلفزيوني مع سيف مرزوق الشمالان عام ١٩٩٧ لتلفزيون الكويت للمزيد:

<https://www.youtube.com/watch?v=Z1IpTI4UjGs&index=3&list=FLt8izhD3LoAvYFrBGjRrRbA>

(٢) سالم، خالد محمد، (٢٠٠١)، عبد الله خالد الحاتم الأديب المؤرخ الباحث، الكويت، رابطة الأدباء، ص ١٣.



عام ١٩٥٠ وهي مجلة نصف شهرية متخصصة وتعتبر الأولى في الكويت والخليج العربي واستمرت في الصدور بصورة متقطعة إلى عام ١٩٥٨ حيث توقفت عن الصدور نهائياً<sup>(١)</sup>. أصدر الحاتم العديد من الكتب خصوصاً في الشعر النبطي أشهرها: «خيار ما يلتقط من شهر النبط»، «ديوان الشاعر محمد العبد الله العوني»، «ديوان الشاعر محمد العبد الله القاضي» وكتابه الشهير: «من هنا بدأت الكويت». انتخب عضواً في رابطة الأدباء الكويتية وأميناً لها عام ١٩٦٧ وكان من أعضاء تحرير مجلة البيان التي تصدر عن رابطة الأدباء<sup>(٢)</sup>. توفي رحمه الله في عام ١٩٩٥ وقد تجاوز الثامنة والسبعين من عمره.

٢. ١. ٥. راشد عبد الله الفرحان: ولد راشد عبد الله الفرحان في مدينة الكويت فريج شرق عام ١٩٣٠، درس في المدرسة المباركية والمدرسة القبلية<sup>(٣)</sup>. أكمل تعليمه الجامعي في القاهرة بعد تخرجه في المعهد الديني، ودرس في الأزهر عام ١٩٥٧، وأتم تعليمه خلال أربع سنوات، وعمل في وزارة الخارجية<sup>(٤)</sup>. انتخب في عام ١٩٦٣ عضواً في مجلس الأمة، واستقال منه بعد ذلك<sup>(٥)</sup>، ثم فاز بعد ذلك

(١) للمزيد راجع: عبد الله، محمد حسن، (١٩٧٣)، الحركة الأدبية والفكرية في الكويت، الكويت، رابطة الأدباء، ص ٢٠٥-٢٠٩.

(٢) سالم، عبد الله خالد الحاتم، ص ١٧.

(٣) مقابلة صحفية مع راشد الفرحان في جريدة الأنباء ٠١-٠٢-٢٠١٤.

(٤) مقابلة تلفزيونية مع راشد الفرحان، تلفزيون الكويت، ٠٤-١٢-٢٠١٤.

<https://www.youtube.com/watch?v=FJhHRkfuFSw#t=55>

(٥) النجار، غانم، (٢٠٠٠)، مدخل للتطور السياسي في الكويت، الكويت، دار قرطاس، ط ٣، ص ١٤٤.



في عام ١٩٦٧ و ١٩٧١، وعين وزيراً للأوقاف في نفس العام<sup>(١)</sup>. أُلّف الفرحان أربعة مؤلفات هي «الصيام في الإسلام»، و«مختصر تاريخ الكويت»، وكتاب «تفسير مشكل القرآن»، وأخيراً كتاب «النظام الاجتماعي بين الرجل والمرأة». لا يزال الفرحان على قيد الحياة، وعمره قارب ٨٤ عاماً حين كتابة هذا البحث.

## ٢.٢. محتويات مصادر تاريخ الكويت الخمسة

سيكون ترتيب هذا القسم بناءً على تاريخ الطبع، وليس بحسب الأهمية العملية والتاريخية لمحتوى كل كتاب، حيث سيتم عرض ما احتوى عليه كل كتاب من موضوعات مختلفة، ثم تبيان التشابه والاختلاف بينهم جميعاً. والبداية ستكون مع «تاريخ الكويت» لعبد العزيز الرشيد، المطبوع في عام ١٩٢٦، ثم كتاب «صفحات من تاريخ الكويت» ليوסף بن عيسى المطبوع سنة ١٩٤٦، فكتاب «من تاريخ الكويت» لسيف مرزوق الشملان عام ١٩٥٩، مروراً بكتاب «مختصر تاريخ الكويت» لراشد الفرحان، المطبوع سنة ١٩٦٠، وانتهاءً بكتاب «من هنا بدأت الكويت» لعبد الله الحاتم، الذي تمت طباعته في عام ١٩٦٢.

ذكر الرشيد في مقدمته أن كتابه «تاريخ الكويت»<sup>(٢)</sup> هو عبارة عن جزئين: الأول يتعلق بحكام الكويت، وأخبارهم، وحرورهم،

(١) الموقع الرسمي لمجلس الأمة:

<http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=890#sthash.BTjk2qWH.dpbs>

(٢) هناك دراستان صدرتا في نقد كتاب الرشيد هما الهاجري، عبد الله، دراسة نقدية في

وعن الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الكويت، والحركة العلمية والأدبية، بالإضافة إلى ذكر القرى والمساجد والآثار الموجودة في الكويت<sup>(١)</sup>. هذا الجزء هو الموجود بين أيدينا، وهو مكون من قسمين في الطبعة الأولى ١٩٢٦، أما الطبعات اللاحقة فقد دمج الجزآن في مجلد واحد، وصار كتاب كاملاً<sup>(٢)</sup>. وأما الجزء الثاني الذي تحدث عنه الرشيد في مقدمته ووضح أنه سيكون مختصاً في العلماء والأدباء والشعراء، وعمن زار الكويت من العلماء والأدباء والأعيان وهذا الجزء لم يرَ النور حتى وفاة المؤلف<sup>(٣)</sup>.

قسّم الرشيد القسم الأول من كتابه إلى ٨٧ عنواناً جانبياً، أول هذه العناوين كان «التاريخ يشكر الأمير»، وبعدها بدأ بشرح «متى تأسست الكويت ومعنى كلمة الكويت»، وانتقل بعدها إلى وصف الأحياء السكنية في الكويت، ووصف المساجد والمنافذ، وكذلك القرى، والحالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتطرق إلى المدارس التي تأسست في الكويت من المباركية، مروراً بالأحمدية،

---

منهجية ومضمون النص التاريخي لكتاب تاريخ الكويت لمؤلفه عبد العزيز الرشيد، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الخامسة والثلاثون، ٢٠١٤؛ عبد العزيز الرشيد ومنهجه التاريخي في كتابة تاريخ الكويت، طبع تحت عنوان «ندوة دور المؤرخين المحليين في كتابة تاريخ الكويت والخليج العربي في التاريخ الحديث والمعاصر»، قسم التاريخ، جامعة الكويت، ٢٠٠١.

- (١) الرشيد، تاريخ الكويت، ج ١، ص ٧.
- (٢) راجع طبعة دار الحياة في بيروت سنة ١٩٧٨ بإشراف ابنه يعقوب، وهناك طبعة ثالثة لدار قرطاس في الكويت سنة ١٩٩٩.
- (٣) الرشيد، تاريخ الكويت، ج ١، ص ٧.

وانتهاء بمدرسة السعادة للأيتام. وأشار أيضًا في هذا الجزء إلى بعض الناشط الثقافية مثل تأسيس الجمعية الخيرية، والمكتبة الأهلية، والنادي الأدبي، واختتم هذا القسم بالترجمة لبعض الشعراء والوجهاء والتجار. أما القسم الثاني من الكتاب فكان مخصصًا لذكر أمراء الكويت والأحداث التي وقعت في عصرهم، وقد احتوى هذا القسم على ١٧٧ عنوانًا جانبيًا، تحدث فيه الرشيد عن شيوخ الكويت بترتيب زمني، فبدأ بصباح الأول، وانتهى بعصر أحمد الجابر حاكم الكويت (١٩٢٠-١٩٥٠) وقت كتابة تاريخه. تحدث الرشيد في أكثر من نصف الكتاب عن عصر مبارك بن صباح في حوالي ٨٥ عنوانًا جانبيًا، كما تحدث بشكل كبير عن عهد سالم الصباح؛ إذ كان للمؤلف إسهامات سياسية فيه، خصوصًا فيما يتعلق بمعركة الجهراء، والمفاوضات بين الكويتيين والقبائل التي هاجمتهم<sup>(١)</sup>.

أما كتاب «صفحات من تاريخ الكويت» ليوסף بن عيسى القناعي، فهو أصغر حجمًا، وكذلك موضوعاته أقل، وعناوينه الجانبية مختصرة، فهو أقل هذه المصادر من ناحية عدد الصفحات، وأكثر المصادر اختصارًا للمعلومات. قسّم القناعي كتابه إلى ٤٣ عنوانًا جانبيًا إذا استثنينا مقدمة الناشر، بدأ فيه بمقدمة وأسباب طباعة الكتاب، التي سناقشها لاحقًا، وبعدها بدأ بالتعريف بالكويت، ومناخها، وسكانها، وكيف تم اختيار صباح الأول حاكمًا

(١) للمزيد عن معركة الجهراء انظر: الخصوصي، بدر الدين، معركة الجهراء دراسة وثائقية، الكويت، ذات السلاسل، د. ت، ط ١.

على الكويت، ثم صار يعدد أسماء الشيوخ متبّعاً الترتيب الزمني حتى مبارك والذي أخبرنا في مقدمته أنه سوف يتوقف عنده، وبعدها انتقل إلى الحديث عن القضاء والمعارف.

وفي النصف الثاني من الكتاب يواصل ابن عيسى تعريفه بالكويتيين؛ إذ يذكر تراجم مختصرة لعلماء الدين والشعراء والتجار، ويفصل في تجارة اللؤلؤ، وتجارة النقل البحري، من خلال شرح الغوص على اللؤلؤ، وذكر أسماء السفن وملاكها، ويختم كتابه بالحديث عن الحياة الاجتماعية، والخرافات المنتشرة، والمرأة في المجتمع الكويتي، وبعدها ينفرد بالتعريف بأسرته القناعات، ومحاوله التأريخ المختصر لها.

المصدر الثالث من مصادر تاريخ الكويت هو كتاب «من تاريخ الكويت» لسيف مرزوق الشمالان. يحتوي الكتاب على ١٩٢ عنواناً جانبياً. يبدأ الكاتب بشرح مصادر كتابه بشكل تفصيلي، ثم يشرح منهجيته، والطريقة التي سيتبعها للكتابة. في حوالي أكثر من ٤٠ ورقة يفصل الكاتب في أسماء الطيور، والأشجار، والألعاب، وأدوات الطرب والغناء في الكويت، ويتحدث كذلك عن الألفاظ الفصيحة والدخيلة والمحرفة في اللهجة الكويتية، ويختم هذا الجزء بالحديث عن القصائد، وعن حياة جدّه، وأعماله. ثم ينتقل إلى الحديث عن جغرافية الكويت، فيذكر موقعها، وحدودها، وأسماء القرى فيها، ويختم هذا الجزء بذكر نبذة عن الجزر والجبال الموجودة في الكويت.

يخصص الكاتب قسمًا خاصًا للحديث عن حكام الكويت منذ النشأة، حيث بدأ بهجرة آل الصباح ومن معهم من العتوب، ثم ينتقل إلى ذكر كيف تأسست الكويت، ومن هو الحاكم الأول للكويت، ويشير إلى صباح بن جابر، ويبين كيفية اختياره، وحدود سلطته. بعد ذلك يتحدث عن كل شيخ من شيوخ الكويت على حدة، فيذكر أهم الأحداث في عهده، والغزوات التي قام بها، أو تعرضت لها الكويت، وإن كان حدث بينه وبين الدولة العثمانية أو الإنجليز أو القوى الإقليمية أي اتفاق أو صراع، ويختم الحديث عن كل حاكم بسنة وفاته، ومن تولى الحكم من بعده. ثم يخصص قسمًا كاملاً لنشر رسائل عبد الوهاب محمد<sup>(١)</sup>، ووروده هو وخالد محمد الفرج<sup>(٢)</sup> عليه، وكذلك نشر رد يوسف أحمد بو كحيل، الذي كتب يرد على عبد الوهاب محمد فيما يتعلق بجده علي بو كحيل. ثم يختم الكتاب بنشر مجموعة من الاتفاقيات بين الكويت وبريطانيا، واتفاقية الحدود بين الكويت ونجد، وفي القسم الأخير ينشر الكاتب مجموعة من الوثائق التي تتعلق بتاريخ الكويت وخاصة تلك التي تتعلق بجده المؤلف شمالان بن علي.

- 
- (١) عرفه الشمالان بأنه أحد طلاب البعثة الكويتية للدراسة في مصر انظر: الشمالان، من تاريخ الكويت، ص ٢٧.
- (٢) شاعر وأديب ولد في الكويت عام ١٨٩٨ وتوفي في لبنان عام ١٩٥٤ وله ديوان مطبوع، للمزيد عنه راجع: الزيد، خالد سعود، (١٩٨٠) خالد الفرج حياته وآثاره، الكويت، شركة الربيعان للطباعة والنشر، ط ٢.

أما «مختصر تاريخ الكويت» لراشد الفرحان<sup>(١)</sup>، فقد قسمه مؤلفه إلى ستة فصول. الفصل الأول احتوى على مقدمة الموضوع، والباعث على تأليف هذا الكتاب، كما تضمن تعريفاً ببعض الكتب التي سبقته، وكتبت عن تاريخ الكويت. الفصل الثاني يناقش تاريخ الكويت القديم قبل أن تسمى الكويت كويتاً، فبدأً بالعصور القديمة، وتحدث عن الآثار، والبعثة الدنماركية التي قدمت للتنقيب عن الآثار. انتقل المؤلف في الفصل الثالث إلى الحديث عن جغرافية الكويت، فبدأً هذا الفصل بنبذة عن الموقع، والحدود، والمساحة، ثم تحدث عن أعمال السكان، وقرى الكويت، واختتم هذا الفصل بالحديث عن الجزر الكويتية، ومناطق وأحياء السكن في الكويت، وأهم من سكن فيها. الفصل الرابع خصصه المؤلف للحديث عن تاريخ حكام الكويت، وهو أكبر فصول الكتاب، ذكر في بدايته كيف نشأت الكويت، ومن هو أميرها الأول، ثم تحدث بشكل مسهب عن عهد مبارك الصباح، واختتم الفصل بعهد عبد الله السالم؛ إذ سماه العهد الحاضر، الكتاب طبع سنة ١٩٦٠، بعدها انتقل إلى الحديث عن علاقة الكويت ببريطانيا في الفصل الخامس، فذكر كيف بدأت العلاقة، وأشار إلى بعض الاتفاقيات والخلافات بين مبارك والعثمانيين والبريطانيين، واختتم الفصل بالحديث عن النفط أو الذهب الأسود كما سماه. الفصل الأخير احتوى على

(١) طبع هذا الكتاب طبعة جديدة سنة ٢٠١٢ عن دار آفاق في الكويت وهي لا تختلف في المضمون والنص عن الطبعة الأولى سوى في شيء بسيط سيتم مناقشته لاحقاً في هذا البحث.

علاقة الكويت بالدول العربية، فتحدث عن علاقة الكويت بكل من السعودية والبحرين والعراق والجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) ولبنان، واختتم الفصل بالحديث عن العلاقة بين الكويت والأردن وفلسطين.

الكتاب الأخير هو كتاب عبد الله الحاتم<sup>(١)</sup> «من هنا بدأت الكويت» قسمه الكاتب إلى ثلاثة أبواب، الأول يتحدث عن الأوائل في تاريخ الكويت، فبدأ بشرح كيف تأسست الكويت، وأول بناء قام فيها، وهو حصن بن عريعر، ثم ذكر أول أمير وأول خارطة للكويت، ثم يمر على العديد من الموضوعات، وينهيها بأول تأميم، وأول بنك، وأول حزب سياسي، ويعتبر هذا الباب هو أكبر أبواب الكتاب. وقد تضمن هذا الباب موضوعات عديدة سياسية واجتماعية وثقافية وعسكرية، مثل: الحديث عن أول مجلس شورى، أو أول مظاهرة في ما يخص الجانب السياسي. أما في الجانب الاجتماعي فتحدث عن أول فتاة كويتية دخلت مجال العمل، أو أول دار للمجانين. وفي الجانب الثقافي ذكر كثيرًا عن التعليم في الكويت، مثل: أول مدرسة، وأول بعثة طلابية، وقانون المعارف. أما على الجانب الثقافي فذكر أول طباعة للكتب، وأول مطبعة، وأول مكتبة تجارية وخاصة. أما على الجانب العسكري فذكر موقعة الرقعي، وأول تمرد على العثمانيين، وأول مؤامرة داخلية.

(١) الطبعة التي أعتمد عليها هي الطبعة الثانية ١٩٨٠ وحقوقها للمؤلف ومن مطابع دار القبس الكويت.



الباب الثاني، خصصه المؤلف للأحداث والحكايات كما عنوانه هو، ولم يكن هذا القسم مرتباً ترتيباً معيناً، إنما كان مرتباً على حسب رؤية المؤلف، فمن موضوعات هذا الباب: تاريخ القضاء في الكويت، وموقعة الجهراء، وبعض المجالس في الكويت، مثل: مجلس عبد النبي معرفي، ومجلس خلف باشا النقيب، ومجلس الشيخ مبارك. تحدث أيضاً عن موضوعات مختلفة، مثل: الأعياد، والخرافات، وعن شركة صيد الأسماك، ومجلة الطالب، واختتم هذا القسم بالحديث عن بعض الشخصيات، مثل: يوسف بن عيسى، والسيد علي سيد سليمان، ومحمد الناصر البدر.

أما الباب الثالث، فخصصه المؤلف للحديث عن منطلقات العهد الجديد وهو لم يكن موجوداً في الطبعة الأولى، ذكر فيه المؤلف عدة عناوين أبرزها: وضعه وثائق الاستقلال والحديث عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ورابطة الأدباء في الكويت ووفاء عبد الله السالم وافتتاح جامعة الكويت وقانون الجنسية وغيرها من المواضيع الأخرى.

### ٣. نقد منهجية المصادر الخمسة

٣.١. أوجه الشبه والاختلاف بين المصادر المحلية لتاريخ الكويت في هذا الجزء من البحث سيكون الحديث عن المقارنة بين المصادر من ناحية التشابه والاختلاف، فكتب تاريخ الكويت تكاد تتطابق في ذكر بعض الأحداث، وتختلف في أحداث أخرى وكذلك



كيف استخدم كل مؤرخ التاريخ الشفهي وكيف وثقه، وأخيراً المصادر الكتابية التي اعتمدوا عليها وكيف تعاملوا معها.

يمكن تصنيف الكتابات في تاريخ الكويت إلى قسمين: قسم ينتمي إلى الطبقة التقليدية من المؤرخين، مثل: الرشيد والقناعي، وهذه الطبقة همها الأعظم الكتابة حول تاريخ الأسر الحاكمة والطبقات العليا في المجتمع، فيشرح المؤرخ فيها كيف تطورت هذه الطبقات، ومن أين أتت، وماذا وقع في عهد كل أمير أو شيخ من حروب وأحداث تختص به وحده، ومن هم رموز ووجهاء الطبقة العليا، من تجار أو علماء ووجهاء، دون التطرق بشكل تفصيلي إلى شرائح المجتمع الأخرى، إلا بإشارات خجولة ترد هنا وهناك، فيما يتوافق مع سرد الأحداث عن الطبقة النبيلة إن جاز لنا التعبير. أما الصنف الآخر ممن كتب تاريخ الكويت الأولى، فهم من طبقة المتعلمين، الذين لم يزدوا على من سبقهم سوى في استخدام بعض المصادر والمراجع في كتاباتهم بشكل أكاديمي بدائي إذ وثّقوا بشكل انتقائي للمصادر التي نقولها عنها، وستتم مناقشة هذا الأمر لاحقاً في هذا البحث، كما أنهم غيروا طريقة عرض الأحداث التاريخية من خلال ترتيبها على شكل موضوعات Thematic، واستخدام الهوامش، وإثبات مصادر بعض الموضوعات، وليس جميعها، مع بعض التحليل البسيط الذي يكاد يكون معدوماً في صفحات كثيرة من هذه المصادر، وسيتم نقاش الأمر لاحقاً في هذا البحث. في هذه الدراسة نحن نتحدث عن عبد الله الحاتم، وراشد الفرحان، وسيف

الشملان ضمن هذه المجموعة الثانية.

### ٢.٣. النقل الشفهي كأداة لكتابة التاريخ

التاريخ الشفهي هو الطريقة التي تكتشف من خلالها حياة من سبقونا، خصوصاً في حال عدم وجود مصادر مكتوبة عن الحقبة التاريخية المراد البحث فيها، كما في بحثنا هذا تاريخ الكويت الحديث، فالمقابلات الشفهية ليست فقط لسرد أحداث حياة من نقابله، أو للوثوق بكل ما يقول، لمجرد أنه عاصر تلك الأحداث، أو سمع ممن عاصروها. ومع ذلك، فإن التاريخ الشفهي في المقام الأول مشروع تاريخي، ويغطي فترة سابقة من حياة من نقابلهم، مثل: طفولتهم، أو التعليم، أو العمل، والمراحل المختلفة الأخرى. العلماء المسلمون وضعوا كثيراً من قواعد الأخذ من ناقل المعلومة، منها ما يختص به شخصياً، ومنها ما يتعلق بما ينقل، وقد أصبحت تلك القواعد فيما بعد علوماً مستقلة، مثل: علم الإسناد، وعلم الرجال، وعلم الجرح والتعديل، ومصطلح الحديث، وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

في القرن الثاني عشر الميلادي ظهر ما يعرف في علم التاريخ بنظام الحوليات والمؤلفات عن تاريخ المدن، وتاريخ الأسر الحاكمة، واستمر

(١) للمزيد يرجى مراجعة كتب الزهراني، محمد مطر (١٩٩٦)، تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١: الزهراني، محمد مطر، (١٩٩٦) علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١.

هذا النمط من الكتابة حتى القرن السادس عشر في أوروبا<sup>(١)</sup>، وكان لنا في الجزيرة العربية نصيب من هذا النوع من الكتابات الحولية، لعل أبرزها تاريخ ابن بشر، وتاريخ ابن غنام، وسبائك العسجد لعثمان بن بشر والتاريخ الحولي هو الذي يجمع مختلف الحوادث في كل سنة بمعنى أن المؤرخ إذا دوّن جميع حوادث السنة انتقل إلى حوادث السنة التالية عن طريق استخدام عبارة «ثم دخلت سنة كذا»، أو «ثم جاء في سنة كذا».

فالتاريخ الحي Life History، أو ما يعرف اليوم بالمقابلات الشفهية Interviews كتبت لأجل تسجيل النص الشفهي، وتوضيح الأبعاد النفسية والإنسانية التي لا يمكن الوصول إليها من خلال النص المكتوب لجموده أو عدم وجوده. لم يكن للكويت نصيب في الكتابات التاريخية قبل عبد العزيز الرشيد، سوى في بعض الحوليات والكتب في تاريخ الدولة السعودية الأولى على سبيل المثال، أو في كتب الرحالة الأجانب، ولذلك ذكر الرشيد أنه استعان في تدوين كتابه واعتمد اعتماداً كلياً على الرواة والنقل الشفهي كما ذكر في مقدمته حيث قال: «... أقدمت عليه غير معتمد إلا على أفواه النقلة وأخبار الرواة، وعلى نبذ من الرسميات لا غير...»، ولذا فالرشيد وهو العالم الشرعي أدرك أن الرواية الشفهية محل ثقة، وطريقة مثلى لتدوين التاريخ، لكنه وقع في أكثر من خلل منهجي

(١) ضاهر، مسعود، «التاريخ الأهلي والتاريخ الرسمي»، دراسة في أهمية المصدر الشفهي، مجلة الفكر العربي، السنة ٤، العدد ٢٧ مايو، يونيو ١٩٨٢م، ص ١٨٥.



أثر على نقله من ناحية الوثوق بمروياته. وهذا بكل تأكيد لا يعطن في شخص الشيخ عبد العزيز الرشيد من حيث الأمانة العلمية في النقل، حاشاه ذلك، فالرجل يشهد له تراثه المكتوب وأقرانه بما يرفعه إلى منازل في الصدق عظيمة، إنما النقد على ما كتب يكمن في هذه الأمور:

لم يعرفنا الرشيد بأسماء من نقل عنهم، ولم يوضح لنا سبب عدم ذكرهم، فهو تحدث عن عدد من الرواة بصيغة المجهول فقال: «... أقدمت عليه غير معتمد إلا على أفواه النقلة وأخبار الرواة...»، وكان بإمكانه التعريف بمن نقل عنهم خصوصاً وأنه لم يبرر سبب عدم ذكر أسمائهم: هل بسبب رغبتهم في ذلك أم بسبب ظروف سياسية كانت تمنع ذكر أسمائهم حينها. وحتى يتضح الأمر؛ ليس مطلوباً ممن يدون التاريخ أن يكتب كما يكتب الحديث، أعني السند المتصل للرواية، أو ما يعرف في الاصطلاح الشرعي بالعنعنة، لكن ذكر اسم ناقل الرواية أمر مهم، أو تبيان الأمر في المقدمة، من حيث فصل مشاهدات المؤرخ الرشيد نفسه عن المنقول من غيره.

وإن كان الرشيد في بعض صفحات الكتاب ذكر أسماء من استقى منهم معلوماته، مثلما حصل خلال مناقشته سبب هجرة آل الصباح من موطنهم الأصلي، عندما ذكر بأن الشيخ محمد بن إبراهيم آل خليفة زوده ببعض المعلومات بقوله: «... بعد كتابة هذه الأسطر تفضل علينا الأستاذ المحقق الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة ببيان سبب ارتحال آل الصباح وإخوانهم آل خليفة من



مواطنهم الأصلي...»<sup>(١)</sup>. هذا الاقتباس يدل على وعي وإدراك الرشيد لقيمة ذكر مصدر معلوماته الشفهية، لكنه في نفس الوقت لا يلتزم به، وإن التزم بذكر بعض مصادره المكتوبة، وسيتم نقاش ذلك لاحقاً في هذا البحث. ولم يكن نقله عن الشيخ إبراهيم هو النقل الوحيد الذي وثقه، إنما وثق أيضاً حادثتين أخريين سمعها من أصحابها، أولها: حادثة توسط حسين جلال بك بين مبارك بن صباح وسعدون باشا شيخ المنتفق<sup>(٢)</sup>، حيث أثبت في الهامش أنه سمعها من صديقه الحاج<sup>(٣)</sup> حمد المنيس الدويرج<sup>(٤)</sup>، أما الحادثة الثانية التي ثبت مصدره في نقلها فهي حادثة هجرة تجار اللؤلؤ عام ١٩١٠، عندما أثبت في الهامش أيضاً أن نقل الحادثة كان عن طريق

(١) الرشيد، تاريخ الكويت، ج١، ص١٤.

(٢) سعدون باشا: هو سعدون باشا بن منصور باشا بن راشد بن ثامر السعدون، شيخ المنتفق، ولد في عام ١٨٥٣، وسيطر على بادية المنتفق بعد عودة آل سعدون إلى ديارهم عام ١٨٨٢، وكوّن قوة استعان بها الأتراك وحدثت بينه وبين جابر بن مبارك وقعة هدية، وثارت عليه بعض عشائر المنتفق في عام ١٩١١ وحاصرته في قلعة المائعة بالناصرية، ثم خرج إلى البصرة، وألقى الأتراك القبض عليه، ونقل إلى بغداد، ومنها إلى حلب لمحاكمته، لكنه توفي قبل المحاكمة في عام ١٩١١. الخالدي، إبراهيم، (٢٠٠٤) المصور البدوي، الكويت، ط١، د.ن، ص ١٠٧-١٠٨.

(٣) الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، ص١٠٢.

(٤) ينتمي الحاج حمد المنيس الدويرج إلى أسرة الراشد من الحمد من الرباع من الحسيني من السلما من عنزة والمنيس بكسر الميم وهي أسرة مختلفة عن أسرة المنيس الكويتية، هاجرت هذه الأسرة من حريملاء في نجد إلى الكويت والزبير، للمزيد عن أسرة المنيس الدويرج الراشد راجع شجرة الراشد:

<http://www.alrashidfamily.com>

أحد أبطالها شمالان بن علي<sup>(١)</sup>. أما في حادثة محاولة غزو<sup>(٢)</sup> يوسف بن إبراهيم<sup>(٣)</sup> الكويت، فقد ذكر الرشيد أن سبب عدم نجاح خطة ابن إبراهيم هو الدور الذي قام به علي بو كحيل لتحذير مبارك، حينما تركه يوسف بن إبراهيم يذهب بعد أن أخذ عليه العهود بأن لا يرجع إلى الكويت<sup>(٤)</sup>، ورغم أن الرشيد ذكر أن بو كحيل لا يزال على قيد الحياة، لكنه لم يوضح لنا هل أخذ هذه المعلومات من علي بو كحيل نفسه أم من غيره، وهذا يدل على أن منهجية الرشيد في توثيق الروايات الشفهية لم تكن واحدة.

قضية أخرى في منهجية الرشيد في توثيق الروايات الشفهية، وهي تعميمه وذكره كلمات عامة، مثل «هذا ما يقوله البعض، يقول هؤلاء، حكى، يروى، منهم من يرى»، وغيرها من الكلمات العامة<sup>(٥)</sup>، وهدفه من ذكر هذه الكلمات تضعيف الرواية، كما ذكرها بالنص في مقدمته إذ يقول: «وسأورد ما أظنه ضعيفاً بصيغة التمريض كيُحكى ويُروى...»، لكن، وإن كانت الرواية ضعيفة

(١) الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، ص١٠٤.

(٢) لفظ «الغزو» الرشيد عنون به هذا الجزء من كتابه حيث وضع العنوان (يوسف يغزو الكويت بسفن بحرية) انظر الرشيد، الجزء الثاني، ص٥٧.

(٣) يوسف بن إبراهيم: من عائلة ثرية ترجع أصولها إلى العناقر من بني تميم، وموطنهم الأصلي ثرمداء، وكان يوسف في زمانه أثرى أثرياء الكويت، وكان له من العز والسؤدد والاحترام عند الكثيرين ما لم ينله أحد قبله، حيث كان مسموع الكلمة مهلباً مطاعاً، الفرحان، مختصر تاريخ الكويت، ص٧٧.

(٤) الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، ص٥٨.

(٥) دراسة نقدية في منهجية ومضمون النص التاريخي لكتاب تاريخ الكويت لمؤلفه عبد العزيز الرشيد، ص٣٢.

كما أقر الرشيد فإن إخفاء اسم الراوي ليس مبرراً، خصوصاً وأن  
تضعيفه لمثل هذه الروايات يمنعنا من تتبع أصلها اليوم.

الرشيد على نقله من مجهول، لم يوضح لنا أيضاً معايير تفضيله  
بين الروايات، فهو وضع معياراً واحداً ألا وهو «ولا أذكر في الغالب  
من الحوادث إلا ما هو شائع عند الكثيرين»، فهو ذكر منهجيته في  
التفضيل بين الروايات، لكنه لم يضع لنا المعايير التي من خلالها وضع  
هذا التفاضل، فهو يقول: «وقد أعتمد رواية فرد إن كانت معقولة،  
ولا ثمة ما يخالف، والقضية الواحدة التي يتفق على أصلها جملة  
من الرواة ولكن يختلفون في تفاصيلها، فإما أذكر الروايات كلها،  
وأختار منها ما أراه في نظري أصح...»، فالرشيد هنا وضع معيارين  
فضفاضين، الأول: رواية فردية معقولة ولم يخالفها أحد، أما المعيار  
الثاني: فهو اتفاق الرواة على رواية واختلافهم في التفاصيل، فهو  
يرجح بناء على [وجهة نظره]، وهذا يجعل في الرواية التي ينقلها  
نوع من الشخصية والرأي الفردي والذي يفترض أن لا يكون في  
الرواية نفسها إنما بالتحليل بعد ذكر الاختلاف بين الروايات وتبيان  
سبب ترجيح هذه الرواية على تلك. وفي السياق نفسه وضح بعض  
الباحثين أسماء الرواة الذين اعتمد الرشيد عليهم في نقل رواياته  
لكنهم وقعوا في نفس الخطأ الذي وقع فيه الرشيد، فهم لم يذكروا  
مصدرهم الذي أخذوا منه هذه المعلومات، إذ ذكر الشملان في  
كتابه «من تاريخ الكويت»: «أنني سمعت من أحد الأدباء الملتصقين  
بالرشيد - وطلب مني عدم ذكر اسمه - أنه استقى جل معلوماته من

شخصين اثنين فقط هما المرحوم حمد الخالد الخضير والمرحوم ملا صالح بن محمد الملا<sup>(١)</sup>. وأما الباحث الآخر فهو يعقوب الحجري في كتابه «الشيخ عبد العزيز الرشيد سيرة حياته» في المتن وفي الهامش ما نصه: «بدأ الشيخ عبد العزيز الرشيد جمع المادة اللازمة لكتابه عن طريق الاستماع للرواة الثقات في الكويت، والذين كان يزورهم في دواوينهم، مثل: حمد الخالد، وشمعان آل سيف، وحامد النقيب، وملا حسين التركيت، وغيرهم»<sup>(٢)</sup>. ويعقوب الحجري هنا كذلك يكرر نفس الخطأ فلا يذكر المصدر. إذًا غياب مصدر الرواية الشفهية يقلل من قيمة المعلومة إذ إنها من الممكن أن تكون من بنات أفكار المؤلف، أو من مصدر غير ثقة في الرواية، إذا ما طبقت معايير الجرح والتعديل.

أما كتاب «صفحات من تاريخ الكويت» ليوסף القناعي، فكرر نفس الخلل المنهجي، ففي مقدمته المقتضبة جدًا يذكر فيما يخص الرواية الشفهية: «وقد اعتمدت فيها على ما شاهدته، ثم النقل عن الآباء، فنقل الآباء عن أسلافهم»، فهو لم يذكر مصادر معلوماته، -وهنا أتحدث عن الرواية الشفهية- سوى في خمسة مواضع، ثلاثة منها عند حديثه عن نسب أسرته القناعات. الموضع الأول في روايته: عن مساعدة الشيخ جابر الأول للعثمانيين، فهو يخالف ما ذكره الرشيد، ويذكر اسم من نقل عنه الرواية الشفهية، وهو جبر

(١) الشمعان، من تاريخ الكويت، ص ٢٤.

(٢) الحجري، الشيخ عبد العزيز، ص ١١٦.

الغانم<sup>(١)</sup>. أما الموضوع الثاني: فهو نقله لقصة قتل مبارك لأخويه من أحد المشاركين فيها، وهو جابر بن مبارك<sup>(٢)</sup>. أما بقية المواضع فكانت عند حديثه عن القناعات في الزبارة، فذكر رواية صالح بن إبراهيم بن صالح السداني، الذي يروي عن أبيه وعن جدّه<sup>(٣)</sup>، ورواية يوسف الشتر عن والده في مكان القناعات في البحرين<sup>(٤)</sup>، وأخيراً رواية محمد بن يوسف المطوع عن ثروة محمد بن ناجي<sup>(٥)</sup>. كرر ابن عيسى النقل عن مجهول في الرواية الشفهية في واقعة الصريف إذ ذكر: «أما صفة الوقعة فأنقلها عن ثقة من آل الصباح كان حاضرًا الوقعة وهو من جند ابن الرشيد»<sup>(٦)</sup>، ولم يوضح لنا القناعي من هو هذا الثقة، ولا لماذا أغفل ذكر اسمه؟! وما هي معايير الثقة عند القناعي كلها لم يوضحها لنا.

أما سيف الشمالان في كتابه «من تاريخ الكويت» فقد كانت منهجيته في توثيق رواياته الشفهية أكثر وضوحًا من الرشيد والقناعي، إذ حدد أربعة مصادر رئيسة شفوية، استقى منها تاريخه الذي كتبه، وهذه المصادر هي: سالم بن علي بوقماز، وملا صالح بن محمد الملا، ودهام بن ميثقال الظفيري، ومحمد بن حمادة العجمي.

(١) القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ص ٢١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣١.

وما تميز به الشمالان عن الرشيد والقناعي أنه حدد المعلومات التي أخذها من بعض المصادر عندما أشار إلى الظفيري بقوله: «وقد اشترك في حرب الصريف»، أو العجمي بقوله: «ولا يزال على قيد الحياة، اشترك بالصريف»، لكنه في نفس الوقت كرر الخطأ إذ ذكر أنه اعتمد على بعض الرجال الذين ينقلون عن شاهد عيان دون أن يسميهم<sup>(١)</sup>. وقد اعتمد كذلك على بعض الرواة في ثنايا الكتاب، لكنه لم يشر إليهم في مقدمته، مثل نقله عن عبد الرحمن بن يوسف الرومي بأن والد صباح الأول اسمه محمد<sup>(٢)</sup>. أو حادثة قبض ابن عريعر شيخ بني خالد على شحمة أذن شيخ الكويت عبد الله الأول ابن صباح، والتي ذكرها الرشيد لكنه لم يعزها إلى مصدر<sup>(٣)</sup> يثبتها، هنا سيف الشمالان يثبت المصدر إذ يعزو الرواية إلى عبد الرحمن بن يوسف الرومي كمصدر<sup>(٤)</sup>. سيف لم يكرر النقل عن مجهول لكنه شطب اسم أحد الأشخاص، لاعتبارات دينية واجتماعية، عندما تحدث عن الفساد والدعارة في الكويت ودور سالم بن مبارك الصباح في القضاء عليها، حينما قال: «أخبرني المرحوم .....» أنه في شبابه كان منغمساً في الزنا، وكانت له حوطة، والحوطة تطلق على مكان الفسق والفجور<sup>(٥)</sup>، وهنا إخفاء

(١) الشمالان، من تاريخ الكويت، ص ٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٣) الرشيد، تاريخ الكويت، ج ٢، ص ٣.

(٤) الشمالان، من تاريخ الكويت، ص ١١٨.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

اسم الراوي لاعتبارات أخلاقية مبرر في زمانهم، والحدث الذي ذكر ليس بذات أهمية تاريخية كبيرة.

أما كتاب الفرحان؛ فلم يعتمد على المقابلات الشفهية في كتابه «مختصر تاريخ الكويت»، لا في المتن ولا في الهامش، فهو لم يذكر نهائياً أي اسم اعتمد عليه كمصدر شفهي لتاريخ الكويت، على الرغم من توفر العديد من المصادر.

أما المصدر الأخير وهو عبد الله الحاتم، وكتابه «من هنا بدأت الكويت» فلم يبين في مقدمته اعتماده على المصادر الشفهية، لكنه وضعها في نهاية الكتاب مع قسم المصادر، وذكر أن مصادره الشخصية كانت ستة عشر مصدرًا<sup>(١)</sup>، بما يعني أنه اعتمد عليها في عدة مواضع، أولها: نقله عن يوسف بن عيسى حين حديثه عن زيت الكاز<sup>(٢)</sup>، وأما الموضوع الثاني: فنقله عن مرزوق العجيل وعن تجربته كأول طيار كويتي<sup>(٣)</sup>، ثم نقل أحداث المجلس التشريعي ١٩٣٨ عن الشيخ يوسف بن عيسى مرة أخرى<sup>(٤)</sup>، وأخيراً نقل قصة قتل الأسرى الكويتيين في معركة الصريف، برواية علي السمحان، وقصه هروبه من ابن الرشيد<sup>(٥)</sup>.

(١) الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ٤٨٨-٤٨٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

ووقع الحاتم في خطأ التعميم، ونسب المعلومات إلى مصادر مجهولة سماها أحياناً بالثقات، عندما نقل عن عبد المحسن العساف حين ناقش الخلاف بين عالم الدين الشيخ محمد الأمين الشنقيطي والشيخ مبارك بن صباح<sup>(١)</sup>. وكرر لفظ الثقات مرة أخرى حين حديثه عن المقابر في الكويت، حيث قال: «وروى لي أحد الثقات نقلاً عن تقدمونا»<sup>(٢)</sup>. ولم يكتفِ بوصف مصادره غير المعلومة بالثقات فقط، بل كرر كلمة (قيل) مرتين، الأولى في حديثه عن وقعة الطينة<sup>(٣)</sup>، والموضع الثاني في حديثه عن معركة الجهراء، حين ذكر «وقيل إنه لما انتهت المعركة، وعادت الأمور إلى حالتها الطبيعية، أمر الشيخ سالم بالتعويض على الذين أصيبوا في هذه المعركة من البدو»<sup>(٤)</sup>. ولم يكتفِ بذكر لفظ (قيل)، بل عمم الرواية بقوله: «ما يروى» في كلامه عن يوسف بن إبراهيم<sup>(٥)</sup>، وكذلك كتابته لكلمة «يقال» في حديثه عن تدخل عبد العزيز بن سعود في قضية منع لبس البشوت في الكويت، يستفسر عن سبب المنع<sup>(٦)</sup>. غير هذه المواضع لم يذكر الحاتم مصادره المتبقية، فأى المعلومات استقاها منها، أو هو عرض عليها بعض المعلومات، وتأكد من صحتها؟ الأمر كان يحتاج إيضاحاً أكثر منه.

(١) الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ٣٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٥٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

ومن هنا نجد أن منهجية نقل الرواية الشفهية لدى المؤرخين الكويتيين لم تكن ذات معايير واضحة، فهم ينقلون روايات بأسماء الرواة، ويغيون هذه الأسماء دون تبيان السبب إلا في حالة واحدة، والتي كانت واضحة في كتاب الشمالان، حينما ذكر رواية من كان يرتاد أماكن الدعارة في صباحه، والسبب في ذلك واضح جلي، وهو المانع الديني والأخلاقي، خصوصاً وأن صاحب الرواية متوفً حين نشر الكتاب، ولذلك لقبه الشمالان بالمرحوم.

من هنا على الباحثين أن يتأكدوا من صحة واقع هذه الروايات، عبر مقارنتها مع مصادر أخرى، كالوثائق الأهلية غير المنشورة، أو الوثائق البريطانية المنشورة وغير المنشورة، أو حتى المصادر المحلية للدول المجاورة، مثل دول الخليج والعراق إذ إن بعض الروايات التي ذكرها المؤرخون المحليون - وهي مجهولة المصدر - تتعلق بالعلاقات الدولية مع بعض القوى الإقليمية، وليست أحداثاً محلية.

### ٣.٣. المصادر الكتابية والتوثيق في مصادر تاريخ الكويت

بما إن تاريخ الكويت ليس منفصلاً عن بقية تواريخ الجزيرة العربية والعراق، فقد كان هناك مصادر مكتوبة تساعد المؤرخين الخمسة على توثيق بعض الأحداث، بعيداً عن المصادر الشفهية على الرغم من أهميتها، كما تم شرحها في الجزء السابق.

في هذا القسم سيتم تقسيم مصادر تاريخ الكويت الخمسة إلى مجموعتين، الأولى: هي المصادر ذات الطابع التقليدي، وتضم

كتاب «تاريخ الكويت» لعبد العزيز الرشيد، وكتاب «صفحات من تاريخ الكويت» ليوסף بن عيسى. أما القسم الثاني فيتميز بأنه ذو صبغة شبه علمية أي أنهم تعلموا تعليماً غير تقليدي كما هو حال الرشيد والقناعي، ويضم هذا القسم كتاب «من تاريخ الكويت» لسيف الشملان، و«مختصر تاريخ الكويت» لراشد الفرحان، وكذلك «من هنا بدأت الكويت» لعبد الله الحاتم، والسبب وراء هذا التصنيف هو الفارق العمري بين المؤرخين، فالرشيد (١٨٨٧-١٩٣٨) والقناعي (١٨٧٦-١٩٧٥)، فهما من مواليد القرن التاسع عشر، أما بقية المؤرخين فجميعهم من مواليد القرن العشرين الشملان (١٩٢٦-...) الحاتم (١٩٢٢-١٩٩٥)، الفرحان (١٩٣٠-...)، والقضية الجوهرية ليست في يوم ميلاد كل مؤرخ، إنما اختلاف الثقافة، وطريقة التفكير، والتوثيق العلمي.

فالرشيد<sup>(١)</sup> والقناعي<sup>(٢)</sup> درسا دراسة تقليدية على يد مشايخ دين وعلماء، طريقتهم في التدريس ليس كطريقة الجامعات الحديثة، وحتى التوثيق عندهم، يكون بذكر مصدرهم دون الاهتمام بالتفاصيل، ومثال ذلك اقتباس الرشيد نصّاً لبعض المعلومات من الكتب ونسبتها إلى أصحابها كقوله: «وقالت الأوقات البصرية

(١) درس الرشيد في العراق ومصر وغيرها من الدول وقد خصص يعقوب الحججي فصلاً كاملاً عن تطور الرشيد العلمي ورحلته إلى العراق ومصر، للمزيد راجع: الحججي. عبد العزيز الرشيد، ص ٢٣-٥٥.  
(٢) للمزيد عن رحلة القناعي العلمية إلى الأحساء ومكة والمدينة، راجع الجاسم، الشيخ يوسف بن عيسى، ص ١٥-١٨.

تحت عنوان شيخ الكويت... وقال الأستاذ الريحاني في رحلته ملوك العرب...»<sup>(١)</sup>، أما القناعي فكرر نفس الأمر حينما أحال وجهة النظر الشرعية في قضية اللهو إلى ابن حزم بقوله: «وإن أردت ما قيل فيه {اللهو} من الوجهة الشرعية، فراجع الجزء التاسع من المحلى للإمام ابن حزم من صفحة ٥٥ إلى ٦٢»<sup>(٢)</sup>، أو المسعودي، وذكره غناء البحارة<sup>(٣)</sup>.

أما الصنف الثاني من المؤرخين المحليين، فهم من درسوا في الجامعات، أو في نظام تعليمي متطور، فالشملان والفرحان من خريجي مصر، أما الحاتم فدرس في الزبير، وفي المدرسة المباركية، ويتحدث اللغة الإنجليزية كذلك، وجلهم يدركون أهمية توثيق المعلومة، لكنهم لم يلتزموا بها، خصوصاً عبد الله الحاتم الذي لم يذكر مصادر معلوماته في الأغلب، على الرغم من أنه وضع قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدها. أما الشملان والفرحان فكلاهما وثق على استحياء مصادر معلوماته، فالشملان وثق مصادر معلوماته الكتابية في الهوامش خمس عشرة مرة فقط، هنا إذا استثنينا ما ذكره في المتن من رسائل جدّه شملان، أو رسائله هو مع آخرين. الفرحان في المقابل، وهو أكثر هؤلاء المؤرخين توثيقاً، إذ أرجع معلوماته ستة وثلاثين مرة إلى مصادرهما، أما الحاتم فلم يوثق

(١) الرشيد، تاريخ الكويت، ج ٢، ص ٢٣٠.

(٢) القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ص ٧٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٠.

مصادره الكتابية سوى مرة واحدة عندما نقل عن كتاب المعتمد السياسي البريطاني شكسبير<sup>(١)</sup>.

السبب في نقدهم هنا، أنه من الواضح إدراك جميع المؤرخين الخمسة أهمية توثيق مصادر معلوماتهم، وجميعهم أيضًا يدركون دور الهامش في إيضاح وإيصال المعلومات، فكلهم بلا استثناء استخدموا الهامش للإضافة، والتحليل، والإثبات، والتوضيح، والشرح، فهم بذلك يقرون بإدراكهم أهمية التوثيق. الرشيد فقط كان استثناء؛ لكونه كتب في مرحلة متقدمة، وكان كتابه أول كتاب في تاريخ الكويت، ولم يعيش طويلاً بعد صدور كتابه؛ إذ توفي في إندونيسيا عام ١٩٣٨.

هذا يقودني أيضًا إلى نقد الطبقات المتتابعة لهذه المؤلفات، باستثناء الرشيد إذ إن كتابه أعيد طبعه على يد ابنه بعد وفاته بأكثر من خمسة وعشرين عامًا.

هذا الجدول يوضح عدد الطبقات لكل كتاب، والفروقات بين كل طبعة:

(١) الخاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ٢٦٩.

الاختلافات بين كل طبعة	عدد الطبعات	اسم الكتاب
<p>في طبعة عام ١٩٧٨ ألغى يعقوب الرشيد نهائياً اسم وأحداث أحمد الفارسي الذي وصفه الرشيد في الطبعة الأولى في ج ١ ص ٩٧ بأنه أحد زعيمين من زعماء الدجالين في الكويت لكن اكتفى بذكر عبد العزيز العلجي مع تغيير واضح في متن الكتاب إذ ذكر ما نصه في طبعة ١٩٧٨ ص ٣٤٥ «أما هنا فسأكتفي بزعيم من زعمائهم» وفي ط ١ قال الرشيد: «أما هنا فسأكتفي بزعيمين من زعمائهم» ثم ذكر الفارسي والعلجي. في طبعة قرطاس أزال الناس أسماء العلجي والفارسي ويوسف الدويرج ووضع «...» بدل الأسماء وتم ذكر ذلك في المقدمة</p>	<p>أربعة طبعات ١٩٢٦، عن المطبعة العصرية، وطبعة دون تاريخ لكن في مقدمتها إشارات تفيد بأنها طبعت في عهد عبد الله السالم، وطبعة دار الحياة في لبنان، ولها أكثر من تاريخ اطلعت على ١٩٧٦ و ١٩٧٨ وأخيراً طبعة دار قرطاس ١٩٩٩</p>	<p>تاريخ الكويت لعبد العزيز الرشيد</p>
<p>لا يوجد اختلاف نهائياً بينهم في المتن</p>	<p>خمس طبعات ١٩٤٦ ١٩٦٨ و ١٩٨٨ الطبعة الخامسة وضع على الغلاف أنها ١٩٨٧ أما في أول صفحة فكانت ١٩٨٨ الطبعة الثانية والثالثة لم أطلع على أي نسخة خلال بحثي ولذلك لا أعرف علي وجه التحديد تواريخها</p>	<p>صفحات من تاريخ الكويت ليوسف بن عيسى القناعي</p>

الاختلاف الوحيد هو إلغاء الشكر للمحسن عبد الله عبد اللطيف العثمان الذي تكفل بطباعة الطبعة الأولى	طبعتان ١٩٥٩ و ١٩٨٠ و كلتا الطبعتين دون ناشر و حقوقها للمؤلف	من تاريخ الكويت لسيف مرزوق الشملان
هنا فوارق قليلة جداً، وهي إضافة سطين عن المدرسة الجعفرية في الطبعة الجديدة، لم تكن موجودة في الطبعة الأولى، وتغيير بعض التواريخ الخطأ التي كانت موجودة في الهوامش	طبعتان: دار العروبة ١٩٦٠ ومكتبة آفاق ٢٠١٢	مختصر تاريخ الكويت راشد عبد الله الفرحان
الفروقات بين الطبعة الأولى والثانية كبيرة، فالمؤلف أضاف أكثر من ٤٠ موضوعاً جديداً، بالإضافة إلى قسم كامل أسماه منطلقات العهد الجديد	ثلاث طبعات: ١٩٦٢، المطبعة العمومية في سوريا، ١٩٨٠ مطبعة دار القبس، وطبعة المطبعة العصرية ٢٠٠٤	من هنا بدأت الكويت لعبد الله الحاتم

\* أغلب الطبعات من الكتب استعنت بالباحث إبراهيم عبد الرحمن الجامع لرؤيتها والمطابقة بين الطبعات.

هنا يتضح أن أغلب المؤرخين - باستثناء الرشيد للوفاة، والحاتم الذي نَقَحَ وطَوَّرَ كتابه - لم يعطوا أهمية كبيرة للتطوير، خصوصاً سيف الشملان إذ إن برنامجه الشهير (صفحات من تاريخ الكويت)، الذي سجله بعد طباعة كتابه لأول مرة، لم يستفد منه في تطوير وإثراء الكتاب في الطبعة الجديدة عام ١٩٨٠، إذ إن الكتاب طبع كما هو دون تعديل أو تعديل، وكذلك الحال بالنسبة إلى القناعي، فعلى كثرة الطبعات، وتباعد تواريخها، فإنه لم يحرك ساكناً تجاه الإضافة التي

كانت كبيرة بعد صدور تاريخ الكويت للرشيد، خصوصاً أنه من وجهاء البلد وعضو في الكثير من المجالس، ولديه الكثير ليضيفه إلى هذا التاريخ، الذي طبع في البداية على أنه منهج دراسي، لكنه بالتأكيد كان من الممكن أن يكون أكبر من ذلك، وسوف نناقش ذلك لاحقاً في قسم النقد الخاص بالمحتوى والمضمون. الأخير كتاب الفرحان، وهو كذلك أعاد طبعه بعد خمسين عاماً مر على الكويت فيها الكثير، وأقلها أحداث الثمانينيات، والغزو العراقي، لكنه لم يضيف شيئاً إلى ما قاله في ١٩٦٠، ولم يحاول تطوير الكتاب.

الشميلان والفرحان والقناعي حاولوا تبرير القصور في كتبهم من خلال عناوينها، فالقناعي وضع عناوينه «صفحات من تاريخ الكويت» أي أنني لن أكتب عن كل تاريخ الكويت ووضح ذلك في مقدمته إذ إنه قال: «هذه نبذة يسيرة من تاريخ الكويت ألفتها لأبناء المدارس... وأرجأت تاريخ من بعده {أي مبارك} إلى وقت آخر إن سنحت لي الفرصة»، برر المؤلف سبب اختصاره للتاريخ لكن الفرص سنحت له كثيراً من خلال إعادة طباعة الكتاب في حياته لأربع مرات ولم يغير في المتن والنص ولم يتحدث عن الفترة التي أعقبت مبارك رغم مرور حوالي الخمسين عاماً على آخر طبعة طبعت في حياته عام ١٩٦٨. الأمر الآخر وضح المؤلف أنه يكتب تاريخ الكويت لطلبة المدارس وهذا شيء يحمد له، لكن لم يوضح لنا ما علاقة طلبة المدارس بتاريخ أسرته، إذ إن القناعات على إسهاماتهم الكبيرة في تاريخ الكويت فإنهم ليسوا أسرة الحكم،

فحالمهم كحال بقية الأسر الكويتية التجارية وهذا الأمر يدل على أن المؤلف كانت له رغبة في تدوين تاريخ الكويت ليس من أجل الطلبة فقط إنما للتاريخ ولهذا ثبت في تاريخه تأريخ أسرته. الشمالان وضع عنوانه للدلالة على أنه لا يكتب تاريخ الكويت كله إنما بعضه فكان عنوانه: «من تاريخ الكويت»، والغريب أن الشمالان انتقد الرشيد وذكر أن كتاب «تاريخ الكويت» لعبد العزيز الرشيد كان مختصراً<sup>(١)</sup> ومع ذلك لم يصف الشمالان خصوصاً في التاريخ السياسي المتعلق إضافات جوهرية علي تاريخ الرشيد ولم يصف تاريخياً ثقافياً أكثر من الرشيد بل كانت إسهاماته الجغرافية واللغوية هي التي سبق بها الرشيد. هذا النقد للشمالان هو بسبب اطلاعه على مصادر مكتوبة وتسجيله لمصادر شفوية لم يكن للرشيد القدرة على الوصول إليها، لكن الشمالان لم يعدل في الطبعة الثانية على ما كتبه ولم يحاول في الطبعة الأولى الزيادة الحقيقية الجوهرية على الرشيد وإن كان فعل بعد ذلك في كتب أخرى<sup>(٢)</sup>. أخيراً الفرحان أسمى كتابه «مختصر تاريخ الكويت» ومع ذلك فهذا المختصر لم تتم الإضافة إليه على الرغم من مرور عهد طويل على طبعته الأولى والمختصر الذي كتبه قبل خمسين عاماً أصبح اليوم مختصر المختصر إذ إن العديد من

(١) الشمالان، من تاريخ الكويت، ص ٢٣.

(٢) من تلك الكتب كتاب: أعلام الكويت، فرحان بن فهد الخالد، الكويت، ذات السلاسل، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، وكذلك كتاب تاريخ الغوص على اللؤلؤ من جزئين والذي أضاف من خلالها كثيراً إلى تاريخ الكويت فيما يتعلق بالجمعية الخيرية التي أسسها فرحان الخالد أو الغوص وهو جزء هام من تاريخ البلد.

الأبحاث نشرت والفترة التاريخية توسعت وبعض الحقائق تبدلت لكنه أصر على إعادة الطباعة دون تغيير يذكر. الفرحان ذكر في مقدمته أن السبب وراء تأليفه هذا الكتاب هو الحرج الذي كان يقع فيه جراء سؤال الآخرين له عن مراجع تاريخ الكويت التي تكاد تكون معدومة في السوق وأن ما هو موجود فعلاً لا يرقى إلى أن يكون تاريخاً للكويت، إنما هو مقررات دراسية أو مجموعة كتب ألفها «جهلاء» وليست سوى معرض للصور الفوتوغرافية<sup>(١)</sup> ولذا كان تأليفه لكتابه الذي وصفه بأنه مذكرة وجيزة. مختصر تاريخ الكويت وان كان قد وصل إلى ما أراد منه المؤلف بأن يكتب مختصراً لتاريخ الكويت فإنه لم يصل إلى ما كان سبباً وراء تأليفه، إذ اختصر الكثير من الأحداث على أهميتها ولم يحاول الإضافة في الطبعة الجديدة على ما قصّر في وصفه على الرغم من طلبه ذلك من القراء حين كتب «أرجو من إخواني المطلعين أن يعينوني على استدراك ما عساي أكون قد أخطأت فيه أو قصّرت عنه»<sup>(٢)</sup>.

#### ٤. نقد مضمون تاريخ الكويت في المصادر الخمسة

في هذا الجزء سيكون التركيز على ما ورد في الكتب الخمسة وكيف تعاطى المؤرخون مع الأحداث في زمانهم مع التركيز على الأحداث الخارجية التي أغفلوها وكان لها وقع في الكويت، أو الأحداث

(١) الفرحان، مختصر تاريخ الكويت، ص ٥-٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦.

الداخلية التي لم يؤرخوا لها بالشكل الذي تستحقه خصوصاً السياسية منها وإغفالهم كذلك التأريخ لبعض شرائح المجتمع.

كل كتاب فيه محاسن وعيوب، فلا كمال لكتاب، ولا عظمة لمؤلف، فالمؤلفات التاريخية دائماً يناها النقد، وهذا دأب العمل الأكاديمي، فلو كان هناك من يستطيع إتمام الأمر كله منذ البداية لما صار للبحث العلمي التاريخي أي فائدة ترجى، ولذلك فإن البحوث العلمية، ورسائل الماجستير والدكتوراه، هي لسدّ خلل تاريخي واضح، أو رؤية حدث تاريخي من زاوية جديدة، وربما كان هدف البحث نقد وتبيان خلل فكرة أو حدث تاريخي، غاب عن المؤرخ الأول، فيأتي من يسهم في سدّ هذا الخلل.

في البحوث الأكاديمية لا بد من وضع قسم لما يسمى بـ«نقد المصادر السابقة» (Literaturereview)، حيث يوضح الباحث في هذا القسم الخلل الحاصل في الدراسات السابقة، وما الذي ينوي فعله، كما يبين كيف سيسد هذا الخلل. هذا القسم من هذا البحث سيركز على نقد مضمون الأحداث التاريخية التي وردت في مصادر تاريخ الكويت الخمسة، والأحداث المهمة التي أغفلتها هذه الكتب، على الرغم من قيمتها التاريخية، وتحليل الأسباب التي أدت إلى عدم التطرق إلى مثل هذه الأحداث. السؤال المطروح هنا هل أرخ هؤلاء المؤرخون لتاريخ الدول فقط دون المجتمعات؟ فالمتفحص لمصادر تاريخنا المحلي بشكل خاص، والخليجي بشكل عام، يجد أن المؤرخين يسلطون الضوء على ثلاثة أقسام من المجتمع بشكل

عام: الحكام والتجار والعلماء، ويغفلون بشكل متعمد أو غير متعمد بقية أقسام المجتمع، ممن تكون لهم مساهمات حقيقية في نشأة ونمو الإمارة ثم الدولة. مصادر تاريخ الكويت تكاد تكون خالية من التأريخ للشريحة الكبرى في المجتمع، إذا استثنينا الحاتم في بعض عناوين كتابه، هذه الشريحة متمثلة في: العمال، الغواصين، النساء، أصحاب المحلات، الجنود والحرس، وأخيراً الصيادين. هذا الإغفال تداركه بعض الباحثين في مراحل لاحقة، فأرخوا للغوص، والسفر الشراعي، وهناك من أرخ للقبائل من أبنائها، وكذلك من أرخ للعمال، والنساء، وللبس الشعبي، والحلي.

سوف يكون النقد هنا مبنياً على ثلاثة أقسام، الأول: نقد إغفالهم للأحداث المهمة الإقليمية، القسم الثاني: عدم مناقشتهم للأحداث الداخلية الهامة بتوسع والأخير: سيكون نقداً لانتقائيتهم للوثائق الحكومية والأهلية، وإشكالية التهميش المجتمعي، وحصر التاريخ في طبقة النبلاء والحكام فقط، ونقل معظم المصادر من الرشيد دون إضافات جوهرية على الأحداث.

في الفترة الممتدة من ١٩٢٦ حتى ١٩٦٢، التي تمثل تاريخ طباعة مصادر تاريخ الكويت منذ الرشيد حتى الحاتم، كانت هناك أحداث داخلية وخارجية غيرت مجرى السياسات الكويتية تجاه العديد من القضايا، وكان للكويتيين دور كبير في المساهمة فيها، بل في أحيان كثيرة يكونون هم رواد السبق وأهل المبادرة.

الأحداث توزعت بين حوادث داخلية أثرت على تشكيل

المشيخية في ذلك الزمان، وطريقة التعااطي بين الأهالي والحاكم، وأحداث خارجية كان لها تأثير على السياسات الكويتية تجاه هذه القضايا، والصراع بين الحاكم وبين المعتمد السياسي البريطاني المسؤول عن تنظيم التوجهات الخارجية لإمارة الكويت وفق اتفاقية ١٨٩٩.

١.٤. الأحدث الخارجية وكيف ناقشت مصادر تاريخ الكويت سقوط الخلافة العثمانية، وقضية القومية العربية، وفلسطين، والعلاقة مع الإنجليز

علاقة الكويت والخلافة العثمانية علاقة كبيرة، أخذت مساحة لا بأس بها في نقاش المؤرخين الخمسة، فالرشيد تطرق إلى هذه العلاقة، وأشار إليها بمسميين: الأتراك، والحكومة العثمانية، ومثال ذلك عناوينه الجانبية التي منها: «الألمان يجرضون الأتراك على الكويت وأطرافها»، «جابر يساعد الحكومة العثمانية في استخلاص البصرة»، «يوسف وحمدي باشا في البصرة»، «مبارك ورجب باشا مشير بغداد»، «الحكومة العثمانية تهم بمهاجمة الكويت بعد الصريف»، وأخيرًا «الأتراك يقتصون من مبارك»، و«الأتراك يحطمون أسداد الفاو». أما القناعي فقد ذكر العثمانيين، لكنه خالف عبد العزيز الرشيد في قضية مساعدة جابر بن عبد الله بن صباح (١٨١٤-١٨٥٩) للدولة العثمانية<sup>(١)</sup>، ثم ذكرها باختصار شديد في

(١) القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ص ٢٠-٢١.

النزاع بين يوسف الإبراهيم ومبارك بن صباح<sup>(١)</sup>. الشمالان سار على نفس نهج الرشيد، وبعناوين متشابهة، وزيادة بسيطة، فذكر الدولة العثمانية في العناوين الجانبية ثلاث مرات، وهي: «جابر يساعد الدولة العثمانية في استخلاص البصرة»، و«جابر يساعد الدولة العثمانية في استخلاص المحمرة»، وأخيراً «جعل الكويت قائمة مقام عثمانية»، لكنه في نفس الوقت ناقشها ضمناً في موضوعات أخرى، مثل عصيان الكويتيين لمبارك<sup>(٢)</sup>، وكذلك غزو الأحساء في عهد عبد الله الثاني بن صباح (١٨٦٥-١٨٨١)<sup>(٣)</sup>. أما الفرحان فيشير إلى الدولة العثمانية في نفس مواضع من سبقوه، لكنه يتحدث عنها بشكل أكبر في القسم الذي خصصه لشرح الخلاف بين يوسف الإبراهيم ومبارك بن صباح<sup>(٤)</sup>. أما الخاتم فتطرق إلى الدولة العثمانية في نفس الإطار، إلا أنه تميز عن سبقوه بنفي تبعية الكويت للدولة العثمانية، عن طريق تخصيص عنوان جانبي لها «الكويت لم تكن تابعة للعثمانيين».

تطرق الشمالان والرشيد للروابط بين الكويتيين والدولة العثمانية في قضية عصيان الكويتيين أوامر مبارك حينما طالبهم بمناصرة الشيخ خزعل لكن دون توسع في شرح الروابط بين

(١) القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ص ٢٩.

(٢) الشمالان. من تاريخ الكويت، ص ١٦٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٤) الفرحان، مختصر تاريخ الكويت، ص ٧٥-٨٩.

الكويتيين والدولة العثمانية بل وصفوا الأمر وكأنه صراع داخلي<sup>(١)</sup>، أما الحصار الاقتصادي زمن جابر وسالم والمؤثرات التي وجدت بعد خسارة الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى وأثرها على المجتمع، أو إعلان إنهاء الخلافة في عام ١٩٢٤، فلم يتم التطرق إليها لا سلباً ولا إيجاباً وهذا شيء مستغرب خصوصاً في ظل وجود مساهمات كويتية ظاهرة في نصره الدولة العثمانية، وصلت إلى الخروج من الكويت، والمشاركة في القتال ضد الإنجليز، واستشهاد بعض الكويتيين نصره للدولة العثمانية، مثلما ذكر النوري في كتابه «خالدون في تاريخ الكويت» عن مشاركة سلطان الكليب، حيث قال: «شارك المجاهدين في حرب الشعبية سنة ١٩١٤م مع أخيه المرحوم محمد، نصره للإسلام في حرب المعتدين، ولما اندحر الجيش التركي رجع سلطان وحده إلى الكويت؛ لأن أخاه محمد قد استشهد هناك»<sup>(٢)</sup>.

القضية الثانية هي القومية العربية، التي بدأت بالظهور في نهايات القرن التاسع عشر، وكان لها صدى كبير بين المثقفين العرب، ونقاشات وحوارات<sup>(٣)</sup>، ولم يشر المؤرخون إلى هذا التطور المهم في

(١) انظر: الرشيد، تاريخ الكويت، ج ٢، ص ١١٧، الشمال، من تاريخ الكويت، ص ١٦٤.

(٢) النوري، عبد الله، (١٩٨٤) خالدون في تاريخ الكويت، الكويت، ذات السلاسل، ص ٣٧.

(٣) الشهابي، مصطفى، (١٩٦١) القومية العربية تاريخها وقوامها ومراميتها، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية.

العالم العربي، وهم المطلعون على الصحف والمجلات؛ إذ كانت تصلهم مثل مجلة المنار<sup>(١)</sup>، ومجلات أخرى مثل البلاغ والأهرام والمقطم وغيرها<sup>(٢)</sup>، ولم يكن هذا فقط اتصالهم بالثقافة العربية، بل كان لعبد العزيز الرشيد علاقة بعالم المجلات؛ إذ كتب في العديد منها، وأصدر مجلتين هما: الكويت، ومجلة الكويت والعراقي، كما كانت له كتابات في صحيفة الشورى وغيرها<sup>(٣)</sup>.

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ونصرتها، فلم يكن لها سوى إشارات بسيطة في كتب هؤلاء المؤرخين، باستثناء الرشيد الذي توفي في عام ١٩٣٨، وتم تشكيل لجان لمناصرة القضية الفلسطينية، وعقد اجتماع جماهيري في الكويت جمعت خلاله التبرعات لنصرة القضية في عام ١٩٣٦، كما تطرقت الوثائق البريطانية إلى الدور الكويتي في دعم القضية الفلسطينية في سنوات عديدة<sup>(٤)</sup>. وهذا مستغرب من الشمالان والحاتم والفرحان تحديداً إذ إن كتبهم صدرت في أوج حركة القوميين العرب الشمالان ١٩٥٩، الفرحان ١٩٦٠، والحاتم ١٩٦٢، ومثل هذا الموضوع من الصعب إغفاله،

(١) الرشيد، تاريخ الكويت، ج١، ص ٩٩.

(٢) الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ٦٦.

(٣) الحججي، الشيخ عبد العزيز الرشيد، ص ١٣٥ وما بعدها.

(٤) انظر:

L/PS/12/3351 Palestine Commission, 1934 and Palestine Partition Comm. (Woodhead Report) 1938. Reactions in the Persian Gulf Shaikhdoms; L/PS/12/3757 koweit intelligence summaries, 1932-1936; L/PS/12/3759A - Persian Gulf Diaries - Koweit Intelligence Summaries 1946 - Feb 1948; L/PS/12/3759B

بل إن الكتابة عنه، وعن التأريخ لنصرة الكويت للقضايا العربية خصوصاً الفلسطينية، كان من حديث الساعة في تلك الحقبة.

العلاقة مع الإنجليز، لم تناقش بشكل كبير عند الرشيد والقناعي، رغم اطلاع الرشيد على السجلات الحكومية كما ذكر «إني يا حضرة الأمير، في حاجة كبرى لمعاضدتكم بالمخابرات الرسمية المحفوظة في ديوان حكومتكم الموقرة، مما وقع بين أسلافكم الكرام وبين الدول والحكام... بعد هذا أصدر أمره العالي بالبحث والتنقيب إلى صاحب المهمة العالية، والثبات المدهش، الكريم المفضل، صالح بن محمد الملا رئيس الكتاب»<sup>(١)</sup>، لكنه في الوقت نفسه، لأنه لم يطلع على الاتفاقية التي دارت بين الشيخ مبارك وبين الإنجليز، وأنه لم يقف على شيء من تفاصيلها، رغم ذكره التواريخ التي عقدت فيها<sup>(٢)</sup>، وهذا يدل على أن الرسميات التي شاهدها الرشيد لم يكن ضمنها الاتفاقيات. القناعي لم يشر إلى هذه الاتفاقية، ولم يتحدث عنها حتى عند حديثه عن عهد مبارك. وفي المقابل نجد أن المصادر الثلاثة المتبقية ذكرت ووضعت نصوص اتفاقية الحماية ١٨٩٩، وهذا يحسب لهذه المصادر، كما أن الفرحان تميز عن البقية بوضع قسم كامل لعلاقة الكويت بالبريطانيين<sup>(٣)</sup>. الجدير بالذكر هنا أن جميع مصادر تاريخ الكويت لم تتحدث عن علاقة بريطانيا بأهالي

(١) الرشيد، تاريخ الكويت، ج ١، ص ٨-١٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٣) الفرحان، مختصر تاريخ الكويت، ص ١٢١.

الكويت، ولم تذكر المراسلات الخاصة بين المعتمد البريطاني وبين التجار، سوى في إشارة سيف الشمالان في حادثة هجرة التجار، من خلال نقله رسالة هلال المطيري لإبراهيم بن مضاف وحسين بن علي بأن المعتمدين السياسيين في الكويت والبحرين يقفون في صف التجار ضد الشيخ مبارك<sup>(١)</sup>، على الرغم من وجود أرشيف لا بأس به في المراسلات الاجتماعية والسياسية بين البريطانيين والأهالي<sup>(٢)</sup>.

#### ٤. ٢. إغفال المصادر الخمسة لبعض الأحداث الداخلية الهامة في تاريخ الكويت

٤. ٢. ١. أحداث سياسية: مجلس ١٩٢١، المجلس التشريعي ١٩٣٨، نشأة المؤسسات في الكويت

المتبع لمصادر تاريخ الكويت يجدها أغفلت بقصد أو بدون قصد، تطور مشيخة الكويت، وبداية تحولها من إمارة صغيرة إلى دولة، من خلال عدم ذكر مراحل التطور السياسي، وطريقة إدارة الحكم في الكويت. المصادر جميعها بلا استثناء، ذكرت حادثة قتل الشيخ مبارك لأخويه محمد وجراح، والرشيد والقناعي على وجه الخصوص ذكروا تفاصيل وأسباب الحادثة، ولماذا وقع القتل، وكيف وقع، وكيف تحول نظام الحكم في الكويت من النظام القائم

(١) الشمالان، من تاريخ الكويت، ص ١٥٥.

(٢) قد اطلعت على بعض هذه المراسلات في أرشيف التاجر المرحوم عبد الرحمن بن يوسف الرومي وهي محفوظة لدى الباحث عدنان الرومي.

على التشاور مع الطبقة التجارية والعلماء إلى نظام الحاكم الأوحد في الفترة ما بين ١٨٩٦ إلى ١٩٢١<sup>(١)</sup>. أما المصادر المتبقية فقد ناقشت هذا التحول دون زيادة كبيرة عما ذكره القناعي والرشيد<sup>(٢)</sup>، هذه الإشارات تدل على فهم من كتب قيمة التحول في نظام الحكم في فترة مبارك وأبنائه جابر وسالم، لكنهم جميعاً عدا الحاتم لم يناقشوا قيام مجلس ١٩٢١ بطريقة مسهبة، بل إن الرشيد والقناعي، وهما العضوان في هذا المجلس، كانت إشارتهم إلى مجلس الشورى الأول إشارة خجولة جداً<sup>(٣)</sup>، رغم ما لهذا المجلس من قيمة تاريخية، كونه أول مجلس تم إنشاؤه في الكويت، وقيمة سياسية إذ سبقته وثيقة شارك فيها الكويتيون يُلزمون فيها أسرة الحكم على إدارة مشتركة، ويجددون ثلاثة أسماء لتولي الإمارة هم أحمد الجابر وعبد الله السالم وحمد المبارك، فكلا المؤرخين لم يناقشا هذا الأمر بجدية، الرشيد ذكره في أقل من صفحة واحدة، أما القناعي فلم يناقشه نهائياً في كتابه، كونه حدد الفترة الزمنية للكتابة إلى عهد مبارك بن صباح، وحتى حين ناقشه في كتابه «الملقطات» ناقشه، ولم يفصل في الجلسات التي عقدت، ولا كيف تم الاختيار، إنما أشار إشارات بسيطة جداً، هل كان لثورة العشرين في العراق أي أثر على تبنى تجار

(١) راجع الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، فترة حكم الشيخ مبارك، وراجع كذلك القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ص ٢٥-٢٨.

(٢) الفرحان، مختصر تاريخ الكويت، ص ٦٩، الشمالان، من تاريخ الكويت، ص ١٤٠-١٤١.

(٣) الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، ص ٢١٣.

الكويت لمثل هذه الفكرة؟ ولم يزد القناعي علي ما كتبه الرشيد عن المجلس سوى كلمات معدوده<sup>(١)</sup>.

وقد يتساءل القارئ: في أسباب عدم الحديث عن مجلس ١٩٢١ هل بسبب الحساسية الاجتماعية للحديث عنه في تلك الفترة؟ أم كانت هناك أسباب أخرى، ولعل الراجح أنهم أغفلوه عمدًا؛ للحساسية الاجتماعية والسياسية لما حدث في هذا المجلس، وخصوصًا في الجلسات؛ إذ ذكر حسين خلف الشيخ خزعل تفاصيل أربع جلسات من المجلس، والأسباب وراء انحلال المجلس، ودستوره، وطريقة الاختيار<sup>(٢)</sup>. وهذا يدل على الانتقائية في تدوين الأحداث التاريخية، والخلل المنهجي الموجود في هذين المصدرين. بقية الكتب لم يكن أصحابها مشاركين في مجلس ١٩٢١ إلا أنهم لم ينقلوا لنا كذلك تفاصيل ما حدث، فالحاتم والفرحان نقلًا لنا نقلًا مطابقًا ما كتبه الرشيد والقناعي ولم يزيدا عليه شيئًا، رغم ابتعاد الحدث لأكثر من ثلاثين عامًا عن وقت صدور كتبهم، ولم يضيفا شيئًا، كما أضاف خزعل الذي أصدر الكتاب في نفي الفترة الزمنية<sup>(٣)</sup>. الشمالان كانت له إضافة مميزة، من خلال نشر تفاصيل وثيقة يمتلكها جدّه شمالان بن علي، فيها شروط الاتفاق بين وجهاء

(١) القناعي، يوسف بن عيسى، (١٩٩٨) الملتقطات، الكويت، مطابع الرسالة، ط٢، ص١٩١.

(٢) خزعل، حسين خلف، (١٩٦٢) تاريخ الكويت السياسي، بيروت، دار ومكتبة الهلال، الجزء الخامس، ص١٢-١٨.

(٣) راجع مجلس الشورى ١٩٢١ الحاتم، ص٥٣-٥٤، الفرحان، ص٩٣.

الكويت من منطقة شرق<sup>(١)</sup>، وكذلك رسالة من يوسف بن عيسى إلى شمالان بن علي يشرح فيه ظروف وفاة الشيخ سالم، وماذا حدث بعد وفاته، وما هي الشروط التي اتفق عليها الوجهاء، وتفصيل هذه الرسالة، بأكثر مما نشره هو عن المجلس في «الملقطات»<sup>(٢)</sup>. الشمالان واصل اختصار الأحداث، وعدم تبيانها، رغم أنه نقل من أوراق جدّه سبب تأسيس المجلس، لكنه لم يوضح لنا إن كان لدى جدّه أوراق أخرى تخص نفس المجلس، أو جلساته؛ لكون شمالان بن علي أحد الأعضاء، وهو كذلك لم ينقل لنا رواية جدّه عما حدث في نفس المجلس، ولماذا حُلّ، وماذا حدث بعد ذلك.

كما لم يتطرقوا إلى التأثيرات السياسية الخارجية على الكويت وهل كان لهذه التأثيرات دور في التحول السياسي الداخلي؟ خصوصاً إنشاء مجلس الشورى ١٩٢١، وهل تأثر الكويتيون من تغير نظام القوه في العراق بعد هزيمة العثمانيين وسيطرت الإنجليز، خصوصاً وأن الارتباط التجاري بين الكويت والعراق وثيق جداً، ومنذ عهد قديم، من خلال شراء مزارع النخيل، وموسم السفر في الكويت الذي يعتمد بشكل كبير على تصدير التمور من العراق، إلى الهند، وشرق إفريقيا<sup>(٣)</sup>. وهذا يقودنا إلى الحديث حول تأثيرات

(١) خليفة الوقيان كشف في كتابه الصادر في عام ٢٠١٠ عن وجود وثيقة أخرى عليها توقيع الوجهاء من حي شرق وحي جبلة، راجع الوقيان، خليفة، الثقافة في الكويت، بواكير - اتجاهات - ريادات، الكويت، ط٦، ٢٠١٤.

(٢) الشمالان، من تاريخ الكويت، ص ١٩٥-١٩٦.

(٣) المزيني، أحمد عبد العزيز، (١٩٨٦) الكويت وتاريخها البحري أو رحلة الشراع، الكويت، ذات السلاسل، ص ٩٤ وما يليها.

ثورة العشرين على الحياة السياسية الكويتية، فجميع المؤرخين الخمسة أغفلوا هذه الثورة، رغم ارتباطها الجغرافي القريب من الكويت! إذ وقعت في البصرة والنجف<sup>(١)</sup>. بل لا ذكر لهذه الثورة في كتبهم وهذا أمر يدعو إلى الاستغراب.

المجلسان التشريعيان ١٩٣٨ و ١٩٣٩ نالهما ما نال مجلس الشورى ١٩٢١، فالرشيد هنا لا يؤخذ بسبب وفاته في إندونيسيا عام ١٩٣٨، وعدم درايته بأحداثه<sup>(٢)</sup>، أما البقية فكانوا من المعاصرين لأحداث هذا المجلس المؤثرة في تاريخنا السياسي. فالفناعي يبرر عدم ذكر تفاصيله في تاريخه بتوقفه عن كتابة التأريخ إلى عهد مبارك، رغم طباعة الكتاب في عام ١٩٤٦! أما الشمالان فاعتذاره كان غير منطقي؛ إذ برر عدم الحديث عن المجلس بقوله: «نظرًا لأن عهد الشيخ أحمد ليس ببعيد، وكثيرون عاشروه، لذلك سأتكلم عن أول عهده فقط... {أما} حوادث المجلس التشريعي سنة ١٣٥٨هـ -١٩٣٩، فهذه وغيرها معروفة، ولا حاجة إلى الكتابة عنها، إذ هناك من هم أدرى مني، لا سيما الذين اشتركوا فيها»<sup>(٣)</sup>. الشمالان هنا يحاول رفع الحرج عن نفسه بعدم ذكر الأحداث، رغم أنه روى أحداثًا لبعض معاصريها كانوا على قيد الحياة، مثل مجلس ١٩٢١،

(١) للمزيد عن أحداث ثورة العشرين راجع: أبو طيبخ، جميل، (٢٠٠١) مذكرات محسن أبو طيبخ ١٩١٠-١٩٦٠ خمسون عامًا من تاريخ العراق السياسي الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.  
(٢) الحججي، الشيخ عبد العزيز، ص ٦٠٠.  
(٣) الشمالان، من تاريخ الكويت، ص ١٩٩.

الذي كان يوسف بن عيسى على سبيل المثال حياً في تلك الفترة. كما أغفل الشمالان دور جدّه شمالان بن علي في رأب الصدع بين أعضاء المجلس وخصومهم، عندما اجتمع الجميع في ديوانه، وهو مستغرب من سيف، فالبعض انتقده كثيراً لكتابته عن تاريخ جدّه وأسرته أكثر من تاريخ الكويت<sup>(١)</sup>. الفرحان ذكر التفاصيل العامة للمجلسين، ولم يذكر مصدره، ولعل المصدر فيما نقل هو كتاب العدساني «نصف عام من الحكم النيابي في الكويت»<sup>(٢)</sup>. الحاتم هو أكثر المتحدثين عن أحداث المجلس، وفي عدة مواضع، ورغم أن منهجية كتابه كانت تعتمد على الأوائل في الكويت، فإنه خصص جزءاً من الكتاب للحديث عن المجلس التشريعي، وخصص عنواناً تميز به، وهو من أخطاء المجلس، نقلاً عن يوسف بن عيسى، وهذا مما يحسب للحاتم بالطبع، ويعاب على القناعي؛ إذ حتى في ذكره المجلس في كتابه «الملتقطات» لم يعط نفس التفاصيل التي رواها الحاتم عنه<sup>(٣)</sup>. تميز الحاتم أيضاً بذكر العديد من تفاصيل عمل المجلس التشريعي ١٩٣٨-١٩٣٩ في عناوين جانبية منها: «أول مظاهرة»<sup>(٤)</sup>، «أول إضراب»، وتحدث فيه عن محمد البراك أحد المساندين للمجلس<sup>(٥)</sup>، وعند حديثه عن «نظام الشرطة» فقد

(١) الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ٣٢٦.

(٢) العدساني، خالد سليمان، (١٩٤٧) نصف عام من الحكم النيابي في الكويت، بيروت.

(٣) القناعي، الملتقطات، ص ١٩٢-١٩٣.

(٤) الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ٥٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

تطرق إلى ما فعله المجلس من ترتيب وتنظيم خلال فترة عمله<sup>(١)</sup>، وتطرق إلى دور المجلس خلال حديثه عن القضاء<sup>(٢)</sup>، ثم ختم بذكر تفاصيل تأسيس كتلة الشباب الوطني: أول حزب سياسي<sup>(٣)</sup>. مما يعاب على الخاتم -رغم فضله في تدوين أحداث سنة المجلس- أنه لم يناقش رأي الشيخ يوسف، الذي نقله كأحد أعضاء المجلس، إذ إن الشيخ يوسف كان يمثل طرفاً من أطراف المجلس، وهو قريب من وجهة نظر الشيخ أحمد، إذ وصفه العدساني بـ«يأي الرضوخ لقرارات المجلس الجوهرية، التي تخالف رأيه، حتى لو أجمعوا جميعاً عليها، لا سيما تلك التي تتسم بالتصلب في الحقوق العامة تجاه السلطة؛ لأنه يعتقد أن الأصل في كافة الحقوق العامة هي ملك للحاكم، وليس للشعب»<sup>(٤)</sup>؛ ولذا كان من الممكن أن يقابل الخاتم من يخالف الشيخ يوسف في التوجه، حتى يؤرخ لتلك الحقبة بشكل متوازن، بعيداً عن الرأي الواحد.

كحال المجلسين السابقين، لم تذكر المصادر الخمسة التطور المؤسساتي في الكويت بالشكل الواضح، على الرغم من إشارات بسيطة في كتاب الخاتم عن المعارف<sup>(٥)</sup> وقانونها، وبعض الإشارات

(١) الخاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ١٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٨، الجدير بالذكر هنا أن الخاتم أضاف هذه المعلومات إلى الطبعة الثانية من كتابه ولم يكن لها ذكر في الطبعة الأولى.

(٤) العدساني، المذكرات، ص ١٢٠.

(٥) الخاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ٨٦.

الخجولة إلى نظام الشرطة - كما سبق أن ذكرتها - وكذلك ذكر المدارس عند الجميع، المدرسة المباركية، والمدرسة الأحمدية، أما بقية الدوائر الحكومية التي أنشئت، مثل البلدية، والمعارف، والأوقاف، والأيتام، وغيرها، فلم ينلها أي ذكر.

#### ٤. ٢. ٢. مصادر تاريخ الكويت الخمسة وقضايا المجتمع والوثائق الأهلية

المجتمع الكويتي في مرحلة ما قبل النفط، كان مجتمعاً طبقياً كحال بقية المجتمعات الخليجية، فالشيوخ والتجار وبعض العلماء يحتلون المراتب العليا في المشيخة، ويحظون بالاحترام والتقدير، ولهم الريادة في أغلب الأمور، إما بسبب الجاه، أو المال، أو العلم. بقراءة متأنية لفهارس المصادر الخمسة نجد أنها أغفلت بشكل واضح شرائح المجتمع الكويتي الأخرى، فلا نجد الحديث عن النساء ومشاكلهن مثلاً<sup>(١)</sup> بإسهاب، رغم أن القناعي خصص عنواناً جانبياً أسماه «منزلة المرأة عند الرجال وأعمالها، معتقدها بالخرافات» ولم يذكر مثلاً محاسنها الثقافية كتبرع شاهه الصقر بمقر للمكتبة الأهلية<sup>(٢)</sup> وكان القناعي أحد أعضاء اللجنة التي ترعى شؤونها واختير في عام ١٩٣٦ بعد تشكيل مجلس المعارف رئيساً لمجلس إدارة المكتبة<sup>(٣)</sup>. دور النساء وإسهاماتهن في الحياة العامة والخاصة

(١) القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ص ٨٤.

(٢) خاطر، المؤسسات الثقافية، ص ٢٠.

(٣) الجاسم، الشيخ يوسف بن عيسى، ص ٣٦.

لم نجد لها ذكر كما وجدنا ذلك في كتابات المعاصرين للمؤرخين المحليين من الأجانب، مثل: هارولد ديكسون Harold Dickson على سبيل المثال، إذ يذكر في كتبه «عرب الصحراء» و«الكويت وجاراتها» حوادث نساء الكويت، والمملكة العربية السعودية<sup>(١)</sup>. وقد نبه رفائيل بطي الشيخ عبد العزيز الرشيد لهذا الأمر بعدما أرسل إليه رسالة بعد صدور الجزء الأول من تاريخه وانتقد عدم ذكره المرأة الكويتية بفصل من الفصول<sup>(٢)</sup>.

بل لم يكن هناك شرح مفصل للمهن غير الغوص في المصادر التاريخية الكويتية، باستثناء القناعي الذي خصص سطوراً قليلة لشرح الحالة المادية للفقير والغني في الكويت<sup>(٣)</sup>، والحاتم الذي تحدث في مواضيع عديدة عن شرائح المجتمع الأخرى عند حديثه -على سبيل المثال لا الحصر- عن «أول مقصب» و«حياكة العباءات» و«الكاركة»<sup>(٤)</sup>. فالتأريخ كان تقليدياً ومنصباً فقط على الحكام بصورة أساسية؛ إذ جميع المصادر الخمسة كان الأساس فيها التأريخ للحكام، بل أربعة منها قسمت مواضيعها بناء على الفترات الزمنية، باستثناء الحاتم إذ كان يعتمد على ترتيب الأوائل في تاريخه. السبب

(١) ديكسون، هارولد، الكويت وجاراتها، صحاري للطباعة والنشر، ط ٢، ١٩٩٠، الجزء الثاني، ص ٤٥ وما بعدها.

(٢) الرشيد، تاريخ الكويت، ج ٢، مقدمة هذا القسم في صفحة (ج).

(٣) القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ص ٧٥.

(٤) الكاركة كلمة فارسية تعني طاحونة السمسم، للمزيد عن الكاركة وتفاصيل هذه الصناعة راجع: جمال، محمد، (٢٠١٢) لقاء مع التاريخ، الكويت، ص ٨٣ وما بعدها.

في طرح هذه النقطة يعود إلى أن المؤرخين الخمسة لم يكونوا سواسية في السلم الاجتماعي والمالي، بل عانى بعضهم الكثير من المتاعب في حياته، وكان من طبقة اجتماعية مختلفة، وليست تجارية. فعلى سبيل المثال عبد العزيز الرشيد كان ينتمي إلى العائلات المتوسطة<sup>(١)</sup>، ولم تكن أسرته من العوائل التجارية، ولذلك حينما حاول فتح دكان خاص به أخذ سلفة من شمالان بن علي، ولم يستطع سدادها كاملة، وطالبه من خلال رسالة بأن يصبر عليه قليلاً حتى يستطيع سداد كامل المبلغ، بسبب كساد السوق<sup>(٢)</sup>. هذا يدعو إلى التأكيد على أن المصادر الخمسة كتبها مؤرخون تقليديون، همهم الأعظم كتابة تطورات الحكم لأسرة الصباح في حالة الكويت، والههم الآخر هو الكتابة عن المعارك والغزوات<sup>(٣)</sup>.

هذه الكتابات تقدم مادة خام إلى الباحثين، لكنها لا تكون تأريخاً لوطن، إنما جزء من التاريخ للدولة، فبطبيعة الحال؛ الحكام والتجار وأحداث المعارك والاتفاقيات جزء من تاريخ الدولة، لكنها ليست التاريخ كله. وهنا يحسب للرشيد<sup>(٤)</sup> بشكل خاص،

(١) الحجبي، الشيخ عبد العزيز الرشيد، ص ٢٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٣) تصنيف المؤرخين التقليديين أطلقه خلدون النقيب على مثل هذه الكتابات، للمزيد راجع النقيب، (٢٠٠٨) خلدون، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٣، ص ١٧.

(٤) الرشيد خصص جزءاً كبيراً من كتابه لنقل الحياة الثقافية والأشعار خصوصاً في الجزء الأول.

وبقية المؤرخين<sup>(١)</sup> تأريخهم لثقافة الكويت، فكانت كتاباتهم مادة خام أولية للعديد من الكتب، التي أرخت للثقافة في الكويت.

إغفالهم للمجتمع يحسب عليهم، فالكويت لم تكن قائمة على التجار والحكام فقط، بل كان هناك السواد الأعظم من الطبقة الكادحة، والبدو الذين بلا شك لهم إسهامات غير مادية في الحياة العامة، بل تكاد هذه المصادر لا تذكر اليهود، وتفصيل حياتهم في الكويت<sup>(٢)</sup>.

تأريخ هؤلاء المؤرخين يركز على الغوص بحثاً عن اللؤلؤ، وهذا مبرر لأن الكثير من أبناء الكويت يعملون في هذا المجال، لكن الغوص لا يتجاوز الأربعة شهور<sup>(٣)</sup>، فما هو حال هؤلاء الغواصين بعد ذلك؟ كما أن الغوص مرتبط ارتباطاً مباشراً بالتجار والحكام من خلال الضريبة على اللؤلؤ التي يأخذها الحاكم من أصحاب السفن، أو ما يسمى بـ«القلاطة»<sup>(٤)</sup>، كما أن نقاش نظام الغوص لم يكن من دافع التأريخ الاجتماعي، أو تبيان حال المجتمع، إنما كان ضرورياً لشرح النظام الاقتصادي في الكويت، ولذلك

(١) القناعي على سبيل المثال تحدث عن تطور اللباس والخرافات التي كانت موجودة، أما الفرخان فتحدث عن تطور التعليم في الأربعينيات والخمسينيات.

(٢) الرشيد أشار إلى وجود عدد منهم في الكويت لكن دون تفاصيل، انظر الرشيد، تاريخ الكويت، ج ١، ص ٦٨. والحاتم أشار إليهم بشيء من الاختصار مثل ما ذكره في ص ١٦١.

(٣) الشمالان، تاريخ الغوص علي اللؤلؤ، ج ١، ص ٢٦٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣١٩.

وضع الرشيد الغوص على اللؤلؤ تحت عنوان الحالة الاقتصادية للكويت<sup>(١)</sup>.

الوثائق الأهلية على الرغم من توفرها لم نجدتها بشكل كبير، سوى في كتاب الشمالان؛ إذ وضع ملحقاً خاصاً للمراسلات بين بعض الأمراء والشيوخ مع جدّه، وكذلك بعض الرسائل المهمة في تاريخ الكويت، مثل رسالة يوسف بن عيسى القناعي لشمالان بن علي بخصوص إنشاء مجلس ١٩٢١<sup>(٢)</sup>، أو رسائل التجار المهاجرين بين بعضهم في حادثة هجرة التجار ١٩١٠<sup>(٣)</sup>، أو رسالة حافظ وهبة لشمالان يحدّثه فيها من مساندة الإنجليز ضد العثمانيين<sup>(٤)</sup> وغيرها.

الوثائق الأهلية كانت موجودة بكثرة، فما يتعلق بالقضاء موجود لدى القضاة، ثم دائرة القضاء، والأهالي لديهم وثائقهم التي أخرجوها اليوم، والكثير منهم سلموها لمركز البحوث والدراسات الكويتية، مثل أسر: الخالد، والحميضي، والعبد الجليل، والحمد، والعنجري، وأخيراً الصقر<sup>(٥)</sup>. وقد وضحت هذه الوثائق، وشرحت بعض تفاصيل أكبر عن بناء السور الثالث على سبيل المثال، ووضحت الميزانية وآلية البناء، وكذلك مساهمات الكويتيين

(١) الرشيد، تاريخ الكويت، ج١، ص٣٨.

(٢) الشمالان، من تاريخ الكويت، ص ١٩٤-١٩٧.

(٣) المصدر نفسه، ص١٥٦.

(٤) المصدر نفسه، ص١٧٢.

(٥) للمزيد عن دور المركز وجهود الدكتور عبد الله الغنيم في الحفاظ على هذه الوثائق يرجى مراجعة موقع المركز:

<https://cutt.us/tx2JI>

في ذلك<sup>(١)</sup>، أو الكشف عن البلط البحري في وثائق العبد الجليل، وأهمية هذا النوع من أسوار الحماية في تاريخ الكويت<sup>(٢)</sup>.

فالوثائق الأهلية بلا شك لها من الأهمية الشيء العظيم، وسبب انتقادنا للمصادر الخمسة أنهم قابلوا الكثير من التجار الذين كانت لديهم وثائق، كان من الممكن أن يثروا بها ما كتبه. فالرشيد كان يستقي مصادره الشفهية من حمد الخالد، والملا صالح، وشمعان بن علي<sup>(٣)</sup>، وجميع هؤلاء من الذين يمتلكون وثائق كثيرة، ظهرت من خلال نشر بعض أبنائهم لها، مثلما فعل سيف، أو إهداؤهم الوثائق لمركز البحوث، كما حدث مع أسرة الخالد. القناعي لم يضع وثائقه الخاصة رغم ثراء أرشيفه، فالشمعان نشر رسالتين مهمتين من يوسف بن عيسى لجده شمعان في حادثة مجلس الشورى - كما أشرنا سابقاً - وأحداث الحرب العالمية الأولى<sup>(٤)</sup>. الفرحان والحاتم كان لديهم الوقت والقدرة كذلك على الاستفادة من الوثائق الأهلية، خصوصاً بعد تطور الإمارة وتحولها إلى دولة، وإن كان يحسب للفرحان استخدامه الإحصائيات في كتابه عند حديثه عن التعليم<sup>(٥)</sup>، لكن هذه الإحصائيات أوراق حكومية، ولم يُشر هو

(١) الغنيم، عبد الله، (٢٠١٣) سور الكويت الثالث: بناؤه وحمايته في وثائق الحميضي والخالد، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية.

(٢) رسالة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠١٤، عدد ٤١.

(٣) الحججي، الشيخ عبد العزيز، ص ١١٦.

(٤) الشمعان، من تاريخ الكويت، ص ١٦٥.

(٥) الفرحان، مختصر تاريخ الكويت، ص ١١٣ وما بعدها.

حتى إلى مصدرها. الفرحان في المقابل استعان بوثائق أهلية مرتين، عندما نشر وثيقة قضائية يستشهد فيها بأن صباح بن دعيج هو من أسرة الصباح، ونشر الوثيقة التي تحمل توقيعه ولقبه فيها دعيج الصباح<sup>(١)</sup>.

الغريب أن الحاتم نفسه كتب ما نصه «الحقيقة أن تاريخ الكويت القديم يكتنفه الكثير من الغموض والإبهام، فلا عبد العزيز الرشيد، ولا غيره من المؤرخين، يمكن الركون إلى روايتهم والاعتناع بها، ما لم تعزز هذه الرواية أو تلك بدليل مادي»<sup>(٢)</sup>. من هنا أقول: إن الثغرات في تاريخ الكويت المدون، هو النقص الملحوظ في استخدام الوثائق المحلية، التي كانت متوفرة، بل لعل الكثير منها ضاع مع مرور الزمن، وكذلك مع الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠<sup>(٣)</sup>.

## ٥. نتائج الدراسة والتوصيات

مصادر تاريخ الكويت الخمسة بلا شك لها دور كبير في حفظ تاريخ هذه الإمارة من الضياع، هذه الدراسة هدفها هو تعليق الجرس حول رقبة هذه المصادر وتبيان أنها وإن كانت مميزة فإنها

(١) الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ٣١٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣١٢.

(٣) قابلت بعض الأسر من أجل بحثي في الدكتوراه وعند الحديث عن الوثائق الأهلية أبلغوني بأن معظم وثائقهم فقدت بسبب خروجهم من الكويت سنة ١٩٩٠ والعبث الذي طال منازلهم خلال عدم وجودهم فيها.

ناقصة ويشوبها بعض الخلل. المصادر الخمسة كان مؤرخوها لهم أثر في كتاباتهم التي حاولوا أن يكونوا فيها مستقلين إلا أنهم وعلى الرغم من جهودهم المبذولة لم يوفقوا في تبيان بواطن الأمور وخفايا الأحداث التي كانت مؤثرة في زمانهم وخافية بجميع تفاصيلها على الباحثين اليوم. بعض هذه الكتابات مثل الرشيد والقناعي كان للأسلوب الأدبي القصصي وضوح كبير فيها وهو ما أثر بعض الشيء على الكتابة لكن قيامها بهذا الأمر مبرر، فهم أبناء بيتهم وكتابة التاريخ في ذلك الوقت كانت تتبع أسلوباً مشابهاً ولعل نظرة سريعة على كتب تاريخ الدولة السعودية وكتاب ابن سند وغيرها تفيدنا بأن الأسلوب متشابه إلى حد كبير.

إغفالهم توثيق التاريخ الشفهي في كتبهم واعتمادهم على قلة من الأشخاص وصلت عند بعضهم إلى أقل من ٤ أشخاص في التاريخ لمشيخة استمرت ٣٠٠ عام أمر فيه قصور، وإغفالهم لشرائح المجتمع المختلفة أو عدم سماعهم لجميع الآراء في القضية المهمة مما يؤخذ على ما كتبه. من أتى من المؤرخين في هذه الدراسة بعد الرشيد لم يضيف إضافات جوهرية أو يسهب في ذكر الأحداث التي اختصرها الرشيد خصوصاً في الشق الثقافي والسياسي فيكاد يكون ما كتبه الرشيد مطابقاً لأغلب ما كتبه هؤلاء المؤرخون في الفترة التي أرخ لها الرشيد مع إضافات قيمة من الحاتم رغم الملاحظات التي ذكرت آنفاً عليه. عدم الاستعانة بالمصادر المكتوبة وتوثيقها بالشكل الصحيح رغم وعي هؤلاء المؤرخين بقيمة التوثيق من

خلال ذكرهم قائمة المصادر والمراجع في نهاية كتبهم من الأمور التي تدعو إلى التفكير في قضية نسبة المعلومات إلى هذه المصادر وحدها. من الأمور المهمة الأخرى التي ناقشتها الدراسة هي إغفالهم الكثير من الأحداث المهمة التي عاصروها، فعلى سبيل المثال مجلس ١٩٢١ ومجلس ١٩٣٨ وسقوط الدولة العثمانية وغيرها من الأحداث مع إبرازهم وإسهابهم في قضايا قد تكون جانبية وغير مؤثرة في تاريخ الكويت. أما فيما يتعلق بجانب الشرائح الأخرى في المجتمع فاللوم يقع بالدرجة الأولى على الفرحان والشملان وبشكل أقل على الحاتم والقناعي إذ إن الرشيد لم يعيش حتى يشاهد تحول المشيخة إلى إمارة، إذ كانت وفاته ١٩٣٨. ولذا فهذا البحث كان هدفه الأساسي تسليط الضوء على قيمة هذه المصادر التاريخية للكويت لكن في نفس الوقت يهدف إلى شحذ همم الباحثين في التاريخ الكويتي خصوصاً، لتبني مشروع إعادة كتابة تاريخ الكويت وتجاوز الهفوات التي وقع فيها من سبقوا مع حفظ فضلهم فيما كتبوه وأرخوا له ليحفظوا للأجيال القادمة هذا التاريخ ويزيدوا على من سبقوهم، فالتأريخ للوطن ليس سهلاً لكنه بجهود المخلصين لن يكون مستحيلاً.



# أغفلتهم المهادر وأنصفتهم المحاضر

القوى المرَجَّحة في الكويت خلال دراك مجلس ١٩٣٨ (١)

## مقدمة

لا تزال أحداث المجلس التشريعي الكويتي الذي انتخب في عام ١٩٣٨ حاضرة إلى اليوم في أحاديث المجتمع الكويتي، فلا تكاد تمر أزمة سياسية بين نواب مجلس الأمة والتيارات السياسية من جهة، وبين الحكومة وأنصارها من جهة أخرى، إلا كان لأحداث المجلس التشريعي نصيبٌ في خطاباتها الحماسية. وفي ظل الأحداث السياسية التي عصفت في الكويت في عام ٢٠١١ بالتزامن مع انتفاضات الربيع العربي، كان في خطابات النواب في «ساحة الإرادة»<sup>(٢)</sup> نصيب كبير من الاستشهاد بأحداث المجلس التشريعي المُنتخب في عامي ١٩٣٨

(١) نشر البحث في مجلة أسطور، العدد الرابع عشر، يوليو ٢٠٢١.

(٢) هي ساحة تقع مقابل مجلس الأمة الكويتي «البرلمان» يجتمع فيها الكويتيون للتعبير عن آرائهم السياسية. في عام ٢٠١١ وفي خضم أحداث الربيع العربي، كان للساحة دور فاعل في الضغط على السلطة في الكويت، واستمر دور هذه الساحة حتى اليوم، فنجد مثلاً في الأشهر الأخيرة تجمعات لرفض لقاح كورونا وكذلك مناصرة القضية الفلسطينية، وغيرها من الأحداث السياسية المحلية والعربية.

و١٩٣٩. كيف لا تكون هذه الاستشهادات حاضرة، وهذا المجلس قد وضع دستوراً مكتوباً سحب من خلاله سلطات الحاكم في زمن المشيخة وأعطاهم لنواب المجلس التشريعي ١٩٣٨؟ خلال فترة البحث، وجدتُ محاضر اجتماعات المجلس التشريعي الأصلية، وتعتبر هذه المحاضر إضافة قيّمة لتوثيق تاريخ الكويت وتحليله، وسوف تُمكن الباحثين من إعادة قراءة أحداث المجلس التشريعي مرة أخرى وما تعلق بها من تاريخ الكويت الحديث.

ليست المصادر التي تناولت أحداث المجلس التشريعي بكثيرة، لكنها في الوقت نفسه أسهمت إسهاماً مؤثراً؛ إذ حفظت لنا السرد التاريخي لتلك الأحداث، ولعل أبرز من كتب عن تلك الحقبة وفصل فيها الشيخ يوسف بن عيسى القناعي (١٨٧٩-١٩٧٣) في كتابه «الملتقطات»<sup>(١)</sup>، وكذلك في مقابلته مع سيف مرزوق الشملان<sup>(٢)</sup>. إن أهمية شهادة القناعي ترجع إلى أنه نائب رئيس المجلس التشريعي ورئيسه في بعض الجلسات. أما المصدر الثاني الذي أرّخ لهذه الأحداث، فكتبه أحد المساهمين الفاعلين في حركة المجلس، وهو خالد سليمان العدساني من خلال مذكرات العدساني<sup>(٣)</sup>، والمصدر

(١) يوسف بن عيسى القناعي، الملتقطات حكم وفقه وأدب وطرائف، ط ٢ (الكويت: مطابع الرسالة، ١٩٩٨).

(٢) «حديث الشيخ يوسف بن عيسى القناعي عن تأسيس مجلس الشورى ١٩٢١ وأحداث سنة المجلس ١٩٣٨»، يوتيوب، ١٨/٨/٢٠١٧، شوهد في ٨/٨/٢٠٢١، في: <https://bit.ly/36HrhA0>

(٣) تتوافر مذكرات العدساني بثلاث نسخ: ١. النسخة المطبوعة بالآلة الطباعة وهي أولى النسخ. ٢. النسخة المرقونة بالحاسوب وهي متوفرة في مواقع إلكترونية عدة.

الثالث من مصادر التأريخ لحركة المجلس هو الوثائق البريطانية التي كتبت حول هذه الأحداث بإسهاب وتفصيل.

تُعدّ مذكرات العدساني (١٩١١-١٩٨٢) أحد المصادر المحلية القليلة التي تناولت حركة مجلس ١٩٣٨ بكثير من التفصيل، وهذا ما يكسبها أهمية كبيرة؛ فالعدساني لم يكن سكرتيراً للمجلس وفاعلاً في الأحداث السياسية في حينها فقط، بل كان من صناع القرار بحسب مذكراته. يقول العدساني في مقدمته: «فلما حل مجلس الأمة التشريعي الثاني [...] [أدركت] أن السلطة ستطاردني للقبض علي [...] تقبض علي ليس بصفتي فقط سكرتيراً للمجلس التشريعي الأول فالثاني، بل لأنها تعلم أنني أنا الوحيد الذي رتب وأنشأ ودون كل أثر من آثار المجلسين»<sup>(١)</sup>. هناك مصادر أخرى محلية ناقشت أحداث مجلس ١٩٣٨، لكنها لم تتطرق بالتفصيل إلى الأحداث كما فعل العدساني، ومن هذه المصادر المقابلة التي سبق ذكرها مع الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، والتي أجريت معه في عام ١٩٦٦ وتحديث فيها عن أحداث المجلس من وجهة نظره<sup>(٢)</sup>.

هناك مجموعة من الكتب والمقالات التي تناولت حركة مجلس ١٩٣٨، من أبرزها كتاب «نصف عام للحكم النيابي في الكويت»

٣. النسخة المطبوعة في كتاب، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة النسخة الصادرة عن دار اليوسف في دمشق، ينظر: خالد العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني (دمشق: دار اليوسف [د.ت.]).

(١) المصدر نفسه، ص ١.

(٢) «حديث الشيخ يوسف بن عيسى القناعي...».

لخالد العدساني، يذكر الكتاب إنجازات المجلس التشريعي وبداياته، وهو اختصار شديد للمذكرات المخطوطة المشار إليها آنفاً. ومما يُعاب على الكتاب إغفاله العديد من الأحداث، خصوصاً ما يتعلق بحلّ المجلس، وربما كان المؤلف عازماً على طبع المذكرات؛ ما جعله لا يتوسع فيذكر التفاصيل في كتابه ذلك. ومع ذلك فوجود هذا الكتاب يثبت الأعمال التي قام بها المجلس التشريعي بين عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩. وتناول كتاب آخر حركة المجلس وهو بعنوان: التطور السياسي والاقتصادي بين الحربين (١٩١٤-١٩٣٩) لنجاة الجاسم، وتتطرق في أحد الفصول إلى الحديث عن المجلس التشريعي وأحداثه والأسباب التي دعت إلى قيامه. وكذلك كتاب «إرهاصات الديمقراطية في الكويت» لعبد الله العمر، الذي تناول أحداث المجلس التشريعي بطريقة تحليلية أكبر، لكنه لم يتجاوز تكرار الأحداث من دون تعمق كبير في مسألة تحليل الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت وقود هذه الحركة. أما الجانب العراقي، فقد حلل حركة مجلس ١٩٣٨ بصورة مختلفة من خلال بعض الكتابات الأكاديمية، مثل كتاب خالد السعدون «العلاقات السياسية العراقية - الكويتية زمن الملك غازي ١٩٣٣-١٩٣٩: كما صورتها الوثائق البريطانية»، وكذلك كتاب طيبة خلف عبد الله «التطور التاريخي للمجالس التشريعية في الكويت وموقفها من العلاقات الكويتية - العراقية ١٩٢١-١٩٧٦».

وقد تطرقت كتب كل من جيل كريستل ومايكل هيربور وزماري زحلان وبيت مور إلى الأحداث المحيطة بإنشاء المجالس

التشريعية للعامين ١٩٣٨ و١٩٣٩ على وجه الخصوص<sup>(١)</sup>. ناقشت كريستل وحصرت تأسيس المجلس في الشيوخ والتجار من دون إشارة إلى دور بقية القوى المجتمعية الموجودة، والتي نسميها هنا «القوى المرجّحة» Balancing Powers. وضعت كريستل عنواناً جانبياً: «حركة المجلس ١٩٣٨» سردت فيه أسباب تأسيس المجلس، وكيف تمت الانتخابات بعد اجتماع التجار واتفقهم مع عبد الله السالم وإخوانه<sup>(٢)</sup>. بلا شك إننا هنا لا نناقش الكتاب كله، لكن ما يهمنا هو الجزء المتعلق بمجلس ١٩٣٨، فهي فصلت بصفة مُعمّقة بين الحقب التاريخية في الكويت قبل النفط وبعده. كما أشارت إلى دور الشيعة، خصوصاً فيما يتعلق بعدم تمثيلهم في المجلس ونزولهم في مظاهرات لكن من دون تفصيل، معتمدة على الوثائق البريطانية وما كتبه محمد الرميحي<sup>(٣)</sup>. ناقش هيرب أحداث عام ١٩٣٨ في ورقتين

(١) انظر:

Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990); Michael Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*, Series: Suny series in Middle Eastern studies (Albany: State University of New York Press, 1999); Rosemarie Said Zahlan, *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, The United Arab Emirates and Oman* (London/ New York: Routledge, 2016); Peter W. Moore, *Doing Business in the Middle East: Politics and Economic Crisis in Jordan and Kuwait*, Cambridge Middle East Studies (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

(٢) انظر:

Crystal, p. 47.

(٣) انظر:

Ibid., p. 54.

تقريباً، وهو ضمن السرد التاريخي للكويت ونقاشه لأسرة الصباح. لم يكن التحليل في كتاب هيرب حول حركة المجلس وأحداثه كافياً، مع أنه أشار بوضوح إلى وجود صراع سني - شيعي من دون تسليط مزيد من الضوء على الصراع بين الشيوخ والتجار بوصفهما قوتين<sup>(١)</sup>.

ولم تتطرق مقالات أخرى إلى هذا الموضوع سوى مقالتي اثنتين فقط، كتب إحداهما محمد الرميحي<sup>(٢)</sup>، والأخرى كتبها كمال عثمان صالح<sup>(٣)</sup>، وتناقش هاتان المقالتان إنشاء مجلس ١٩٣٨. وتتمحور الدراسات في تلك الفترة حول الأحداث المحيطة بمجلسي ١٩٢١ و١٩٣٨، والتي يتم تناولها بالدرجة الأولى من منظور اقتصادي يركز على الصراع بين الشيوخ والتجار.

تطرق صالح في مقالته إلى تفاصيل مجلسي الكويت التشريعيين في عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩، يناقش أحداث هذه السنوات بطريقة وصفية، ركز فيها على أن الصراع السياسي هو صراع سني - شيعي في أحد جوانبه، بدلاً من أن يتعمق في تحليل الصراع الاجتماعي في المجتمع الكويتي مثل محور «العجم/العرب الشيعة والبدو والقرويين» من جهة وحركة المعارضة من جهة أخرى، وعلاقة

(١) انظر:

Herb, pp. 72-73.

(٢) محمد الرميحي، «حركة الإصلاحية في الكويت والبحرين ودي»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥)، ص ٢٩-٦٨.

(٣) انظر:

Kamal Osman Salih, «The 1938 Kuwait Legislative Council», *Middle Eastern Studies*, vol. 28, no. 1 (January 1992), pp.66-100.

هذه القوى الاجتماعية بالشيوخ والتجار خلال هذه الأحداث، وهذا ما ستركز عليه هذه الدراسة.

وكان محمد الرميحي قد سبقه إلى تناول الموضوع نفسه -الذي يستقصي القوى المتصارعة الداخلية- إذ يقصر دراسته على الشيعة، على الرغم من أنه ينبغي دراسة هذه القضية من منظور أوسع. وسيتم شرح ذلك في مناقشتنا حول الدور الذي أدته القوى الأخرى في النزاعات السياسية في الكويت، زد على ذلك أن كلتا المقاليتين لا تقدمان تحليلاً مفصلاً لطبقة التجار<sup>(١)</sup>.

ثم تأتي محاضر اجتماعات مجلس ١٩٣٨ مصدرًا تاريخيًا فارقًا وجديدًا، لتسلط الضوء على ما كان يدور داخل الدائرة المغلقة للمجلس، وهل كانت القرارات تُتخذ بالإجماع أم بالأغلبية؟ وكيف كان يُتخذ القرار داخل المجلس؟ تؤكد هذه المحاضر استقلالية المجلس التشريعي في قراراته عن الحاكم كذلك، وكيف أن هذا المجلس لو كتب له الاستمرار لتغيرت طريقة صناعة القرار السياسي في الكويت.

والمحاضر التي اعتمدها في الدراسة هي نسخة عن الأصل الموجود لدى محمد عبد العزيز العتيبي<sup>(٢)</sup>، والتي استخدمها عادل العبد المغني حينما نشر المحاضر في عام ٢٠٢٠ بعنوان يوميات مجلس

- (١) هنا يجب التوضيح أن هذه الكتب والمقالات ليست الوحيدة التي تناولت قضية مجلس ١٩٣٨، ولكنها الأبرز من وجهة نظر الباحث.
- (٢) محمد عبد العزيز العتيبي هو ابن عبد العزيز محمد العتيبي الأمين العام لمجلس الوزراء الكويتي السابق ويحتفظ محمد بالنسخة الأصلية.

الأمة التشريعي الأول، لكن هذه المحاضر كانت ناقصة. ذكر العبد المغني في مقدمته أن اتفاقاً تم بينه وبين محمد العتيبي أن يطبع المحاضر في كتاب بشرط «أن لا أظهر الأسماء الواردة بالمحاضر، وخاصة تلك المواضيع التي تتعلق بالخصوصية، كمثال: عزل أو إنهاء خدمة بعض الموظفين [...]» وأيضاً القضايا الخاصة بالمواطنين التي كان المجلس ينظر إليها دائماً في اجتماعاته»<sup>(١)</sup>. لهذا السبب تم الاعتماد على نسخة المحاضر المصورة عن الأصل الموجود عند محمد العتيبي، والمحفوظة لدي لكون الأسماء والأحداث مهمة في الربط بين دور القوى المرجّحة وأحداث مجلس ١٩٣٨. تكمن أهمية المحاضر في أنها سدت الخلل الموجود في السرد التاريخي لأحداث عام ١٩٣٨؛ إذ إنها توضح وجود دور للقوى المرجّحة التي تتحدث عنها هذه الدراسة، وأن تأثيرها في الأحداث موجود، وليس كما صورته المصادر والمراجع السابقة في أن الأحداث كانت محصورة بين طبقتي الشيوخ والتجار. وكان التعامل مع المحاضر في هذه الدراسة مبني على أمرين اثنين:

- إثبات وجود القوى المرجّحة ودورها في الحراك السياسي في عام ١٩٣٨.
- ربط المعلومات الموجودة في المحاضر بالأحداث التي ذكرتها المصادر.

(١) عادل العبد المغني [توثيق وتحقيق]، يوميات مجلس الأمة التشريعي الأول (الدورة الأولى) (الكويت: شركة مجموعة فور فيلمز للطباعة والنشر، ٢٠٢٠)، ص ٧.

سُتقسّم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، القسم الأول منها سيكون عرضاً تاريخياً للتطور الدستوري قبل عام ١٩٣٨ وأحداث المجلس، أما القسم الثاني فسوف يناقش دور «القوى المرجّحة» في الصراع الذي دار في عام ١٩٣٨؛ إذ إن معظم المصادر التي ذكرناها تُصوّر الصراع على أنه صراع ثنائي القطب (الشيوخ ضد التجار)، بينما نحاول في هذه الدراسة أن نسلط الضوء على بقية القوى الموجودة في المجتمع ومدى إسهامها في أحداث عام ١٩٣٨. أما القسم الثالث، فأردناه أن يكون جزءاً مقارناً بين المصادر التاريخية لحركة عام ١٩٣٨ من خلال ما كتبه العدساني والقناعي، وما نقلته المصادر البريطانية وكذلك بعض الأخبار الصحفية العراقية التي وجدناها في الأرشيف البريطاني، إضافة إلى ما بين أيدينا من محاضر. وتحاول هذه الدراسة تقديم رؤى جديدة حول الحياة السياسية في الكويت من خلال النظر في الأدوار المتعددة لمختلف شرائح المجتمع، والمشار إليها في هذه الدراسة باسم «القوى المرجّحة»، والتي تؤثر في موازنة الصراع بين القوتين السياسيتين الرئيسيتين: الشيوخ والتجار.

### أولاً: القوى المرجّحة، إطار جديد لتحليل تاريخ الكويت

القوى المرجّحة إطار تحليلي لتاريخ الكويت يهدف إلى إبراز دور المهتمّين الذين أغفلتهم الدراسات الأكاديمية السابقة<sup>(١)</sup>. لم يول

(١) انظر:

Abdulrahman Alebrahim, *Kuwait's Politics Before Independence: The Role of the Balancing Powers*, Exeter Critical Critical Gulf (Berlin: Gerlach Press, 2019).

المؤرخون اهتمامًا كافيًا بدراسة دور المجموعات الاجتماعية المختلفة في الأحداث السياسية في الكويت قبل الاستقلال، على الرغم من أنها كانت تشكل أغلبية سكان الكويت خلال تلك الفترة. وكان من بين هذه المجموعات على امتداد تاريخ الكويت علماء الدين والغواصون والقوى العاملة والبدو والقرويون والشيعية (العرب والعجم) والمثقفون. إن الرواية التاريخية السائدة تصف هذه الجماعات بأنها جماعات معزولة عن الحياة السياسية وجوانب المجتمع الأخرى. ومع ذلك، يؤكد البعض أن هذه الجماعات كان لها دور مهم في القوى المرجحة.

ما القوى المرجحة؟ ولماذا نسميها كذلك؟ من المعروف لدى الباحثين في تاريخ الكويت أن معظم الدراسات التي ناقشت تاريخ الكويت السياسي تُركّز على وجود قوتين رئيسيتين فاعلتين في تاريخ الكويت الحديث: الشيوخ والتجار. هذه الفرضية صحيحة لكنّها غير دقيقة، فعلى الرغم من إقرارنا بأنّ الشيوخ والتجار كانوا قوتين رئيسيتين، فإنّ هذا التعميم يتضمّن إشكالات منهجية كبيرة.

تشير القوى المرجحة هنا إلى أطراف اجتماعية فاعلة مؤثرة في المشهد السياسي، وهي تنتمي إلى مختلف شرائح المجتمع الكويتي، لكنها لا تنتمي إلى الأسرة الحاكمة، ولا تنتمي إلى فئة الطبقة التجارية المؤثرة تاريخيًا. ونقصد بالطبقة التجارية المؤثرة تلك الطبقة التي ذكرتها المصادر والوثائق في مشاركتها في صنع القرار السياسي الكويتي منذ نشأتها.

وتشير القوى هنا إلى القدرة على تغيير المشهد السياسي، والتأثير فيه بفاعلية خارج إطار القوتين الرئاستين في التاريخ الكويتي؛ هذه القدرة قوتها وضعفها يختلفان باختلاف الفترات الزمنية والعوامل المؤثرة المصاحبة لها مثل الهجرات، وكذلك تبدل النمط الاقتصادي والأوضاع السياسية وعوامل أخرى سيناقشها البحث. أما كلمة مرجحة (موازنة)، فتتضمن مفهوم الحركة والتقلب بين قوتين بسبب قوة خارجية أو داخلية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كلمة المرجحة لا تشير إلى الوزن، ولكنها تشير إلى الميل. ومن ناحية أخرى، تشير كلمة قوى هنا إلى فكرة الحب نفسها، الذي يقوى بخيوطه، والذي من شأنه أن يتأرجح ويتمايل بين قوتين رئاستين؛ ما يؤدي في النهاية إلى تأرجح القوة نحو إحدهما. ولا يمكن أن يحدث هذا التقلب إلا في وجود قوة أخرى لا يمكن أن يحدث التوازن من دونها.

ورغم تعدد المعاني، يبدو التعريف أعلاه الأكثر ملاءمة لفهم وتفسير مفهوم القوة المرجحة. وترتبط هذه الفرضية ارتباطاً وثيقاً بفهمنا هذا المفهوم في سياق تاريخ الكويت في فترة ما قبل الاستقلال الذي يُنظر إليه عموماً في سياق قوتين رئاستين، وهما الشيوخ والتجار كما أسلفنا. وخلافاً لذلك، تؤكد هذه الدراسة على الدور الحاسم الذي أدته الجماعات الأخرى في التاريخ الاجتماعي والسياسي للكويت؛ ما أثر تأثيراً بالغاً في ميزان القوى بين الشيوخ والتجار. ومن ثم، فإن مفهوم القوى المرجحة يشكك في الصورة التقليدية لتاريخ الكويت قبل الاستقلال كما صدرها لنا معظم المؤرخين.

استمدت القوى المرجّحة قوتها من عوامل مختلفة، بعضها من أنماط حياتية مثل البدو وارتباطهم بالقبيلة وأهل القرى كذلك أو العجم والعرب كارتباط إثني، وبعضها كان ارتباطه جغرافياً مثل أهل القرى، إذ كانت القرى تضم سكاناً من أعراق مختلفة، وفئات أخرى تجمعهم المهنة مثل الغواصين، وأخيراً المثقفين وارتباطهم الذي كان أساسه ثقافياً وعلمياً. وترتبط سمة الترجيح التي تميزت بها هذه الجماعات بتهميشها في الكتابات التاريخية وإهمال دورها في التاريخ الاجتماعي للكويت، بدءاً من الكتاب الأول لعبد العزيز الرشيد عن تاريخ الكويت وما تلاه. وقد أدت هذه الكتابات بالتأكيد دوراً كبيراً في عدم وجود مصادر أولية لتحديد قوة الفئات المختلفة ومكانها ضمن هذه القوى المرجّحة في السياق التاريخي للكويت. ولذا، كان من الضروري وضع هذه القوى في جانب القوى المرجّحة؛ بسبب نقص المصادر التي تناقش هذا الموضوع. ومن ناحية أخرى، لم تُمنح هذه المجموعات القوة الاجتماعية أو الاقتصادية التي كانت ستسمح لها بأن تكون جزءاً من إحدى الفئتين المهيمنتين؛ أي أنها لا تنتمي إلى الأسرة الحاكمة، ولم يكن لدى السواد الأعظم منها أصول مالية كبيرة، على الرغم من تأثيرها الاقتصادي بها فيها من عمال أو غواصين أو مستهلكين كان ملموساً.

تجدر الإشارة إلى أنه قد يكون هناك بعض التداخل فيما يتعلق بتحديد أو تعيين المجموعات التي تشكل القوى المرجّحة، ويرجع

ذلك إلى نقطتين رئيسيتين: أولاهما وجود درجة كبيرة من التداخل بين مختلف الفئات الاجتماعية، وثانيتهما عدم وجود وثائق وإحصاءات محلية مفصلة في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال، خالد العدساني، الذي أدى دوراً مهماً في حركة عام ١٩٣٨ سكرتيراً للمجلس التشريعي وأحد مؤسسي الكتلة الوطنية، يمكن تصنيفه ضمن طبقة التجار؛ فقد كانت عائلته من عائلات التجار في الكويت. المثال الآخر فيما يتعلق بالعجم أو الإيرانيين، كما يسميهم العدساني في مذكراته، هذه الفئة وإن كان الغالب عليها المذهب الشيعي، فإنه من الصعب وصفها بأنها كتلة شيعية، كذلك فيما يتعلق بالهوية الكويتية فإن المصادر تفرّق بين هذه الفئة، كما سنوضح لاحقاً، والعجم القدماء في الكويت كما يصفهم العدساني، والإيرانيين حديثي القدوم، والحال كذلك ينطبق على العرب (شيعية وسنة). تكاد تكون المصادر المحلية، التي ناقشت مشاركة أهل القرى في أحداث عام ١٩٣٨، منحصرة في التاريخ الشفهي المتناقل. وهو ما يحاول هذا البحث إثباته من خلال ذكر أمثلة من خلال مشاركة أفراد من قرى، مثل: الفنتاس وأبو حليفة والفحيحيل في أحداث عام ١٩٣٨ مساندين للحاكم. لذا فهذه الدراسة، بطبيعة الحال، لن تخوض في تكوينات القوى المرجّحة، على نحو مفصّل، كما ذكرنا ذلك في مثال خالد العدساني، لكنّه في الوقت نفسه سيكون الخطوة الأولى التي تتيح للباحثين تغيير نمط التحليل المتبع في تاريخ الكويت من صراع ثنائي القطب بين الشيوخ والتجار إلى وضع الاعتبار لبقية القوى المجتمعية الموجودة.

## ثانياً: لماذا صار لمجلس ١٩٣٨ قيمة في تاريخ الكويت - بعض السرد التاريخي

استقر العتوب في الكويت بإذن من شيوخ بني خالد، حيث كانت الكويت تحت سلطتهم<sup>(١)</sup>. ولعلمهم اكتفوا بتلك السلطة فلم يعينوا لهم شيخاً يضبط أمورهم أول الأمر<sup>(٢)</sup>. بعد أن استقر العتوب في الكويت وتكاثر عددهم، قرروا تنظيم شؤون حياتهم فاختروا من بينهم صباح بن جابر<sup>(٣)</sup> بشرط أن يستشير جماعته في أمور الحكم، وليس له خيار للرفض بعد أن يستقر رأيهم على أمر، وسار الحكام من بعده على هذا النمط حتى عهد مبارك بن صباح (١٨٩٦-١٩١٥)<sup>(٤)</sup>. خلال فترة حكم مبارك، تطور النظام السياسي الكويتي من نظام قائم على الشورى إلى نظام حكم مطلق، واستمر حتى بعد وفاته في عهد ولديه جابر وسالم حتى حلول عام ١٩٢١،

(١) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، ج١، بغداد: المطبعة العصرية، ١٩٢٦، ص١٢ وما بعدها.

(٢) هناك خلاف بين المؤرخين حول تاريخ استقرار العتوب في الكويت، لكن عبد الله الهاجري ناقش القضية بشكل مفصل في الفصل الخامس من كتابه، يُنظر: عبد الله الهاجري، تاريخ الكويت: الإمارة والدولة: التأسيس - التطور - الهوية - المجتمع (الكويت: المؤلف/ نشر خاص)، ٢٠١٧. وقد اجتهد الباحث طلال عيادة الموعد الشمري في كتابه النسب الأميري في تتبع هجرة العتوب، وفي الكتاب كثير من التفصيل، يُنظر: طلال عيادة الموعد الشمري، النسب الأميري (الكويت: مطبعة السيوف الذهبية [د.ت]).

(٣) عبد الله الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ط٢ (الكويت: مطبعة دار القبس، ١٩٨٠ [١٩٦٢])، ص١٢٧.

(٤) الرشيد، تاريخ الكويت، ج١، ص٦٦.

حينما أعطى أحمد الجابر حاكم الكويت (١٩٢١-١٩٥٠) موافقته على تأسيس مجلس الشورى الأول في الكويت.

شهد عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح إنشاء المجالس التشريعية للعامين ١٩٣٨ و١٩٣٩، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى عدة عوامل داخلية وخارجية. أمّا فيما يتعلق بالعوامل الداخلية، فقد تعزّز مفهوم المشاركة السياسية بين الكويتيين، بعد تشكيل أول مجلس شورى في عام ١٩٢١ وبعد انتخابات المجالس البلدية والمعارف من عام ١٩٣٢، ولم يتم انتخاب المجلس البلدي الأول وكان هذا المجلس بالتعيين في عام ١٩٣٠<sup>(١)</sup>. وهذا ما يجعل عام ١٩٣٢ فارقاً؛ إذ تم فيه انتخاب أعضاء المجلس وصار بعد ذلك عرف الانتخاب لا التعيين المباشر على المجالس البلدية ومجالس المعارف التي تلتها. وقد كان لثقافة الانتخابات منذ بداية الثلاثينيات انعكاس على انتخاب المجلس التشريعي في عام ١٩٣٨؛ إذ لم يتم تعيين أعضائه كما حدث

(١) هناك رأي مخالف لهذه الرواية يذكر أن الانتخابات الأولى للمجلس البلدي كانت في عام ١٩٣٠ وليس ١٩٣٢، على الرغم من اختلاف أسماء الأعضاء بين هذا المصدر والعدساني. يُنظر: محمد صقر المعوشرجي، الحلم بكويت حديثة: قصة نشأة بلدية الكويت قبل النفط (١٩٣٠-١٩٤٠) (الكويت: مطابع الخط، ٢٠١٩)، ص ٣٧. سوف نعتمد في هذه الدراسة أن أول انتخابات تمت في عام ١٩٣٢ استناداً إلى وثيقة بريطانية تشير إلى أن مجلس ١٩٣٠ تم تعيينه:

IOR, R/15/2/1499: File 16/6 Diary weekly Kuwait, Kuwait News for the Period from 16th to 30th of April 1930.

تشير هذه الوثيقة إلى أن العضو الشيعي هو أحمد بهباني، وهذا تأكيد لوجود تمثيل شيعي في المجلس البلدي الأول.

في مجلس الشورى في عام ١٩٢١<sup>(١)</sup>. علاوة على ذلك، ساهم سوء حالة البلاد من حيث البنية التحتية والمؤسسات التعليمية والرعاية الصحية في ظهور هذه الحركة الوطنية، كما كان الفساد المالي والإداري مستشريًا كما تذكر الأحداث التي حصلت بين أعضاء المجلس التشريعي وسكرتير الأمير الملا صالح الملا. وأحكمت العناصر المتحالفة مع الشيخ الحاكم الرقابة المشددة على منافذ البلاد الحدودية والتجارية. ومع ذلك، فإن المعارضة المتزايدة لسلطة الحاكم، والتي لم يسبق لها مثيل في التاريخ السياسي للكويت، لم تمرّ بلا عقاب؛ ففي عام ١٩٣٧، قُبض على الناشط محمد البراك، الذي كان يتمتع بشعبية كبيرة بين شباب الكويت، وكان متحمسًا ضد رجال الحاشية، وتعرّض للضرب المبرح بعد أن انتقد السلطة علنًا في الشوارع والأماكن العامة<sup>(٢)</sup>.

لقد ساهمت عدّة عوامل خارجية في بروز المشاركة السياسية للكويتيين؛ فالأفكار الجديدة التي كانت تنتشر في العالم العربي وصلت إلى الشباب الكويتيين الذين سافروا ودرسوا في العراق ورحبوا بهذه الأفكار واعتنقوها، وأصبحت الصحف العربية متاحة على نحوٍ متزايد في البلاد. ونتيجة لذلك، سرعان ما أصبحت قوى المعارضة جزءًا من حركة القومية العربية المتنامية الممتدة إلى العراق والشام. وبالمثل تعزّزت الرؤية العربية التي تبناها التجار

(١) انظر:

Alebrahim, p. 53.

(٢) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ٣١-٣٢.

الكويتيون، من خلال روابط جديدة مع المنظمات القومية العربية في العالم العربي في فترة الثلاثينيات<sup>(١)</sup>.

نشأ هذا الشعور القومي المتنامي لوجود المدرسين الفلسطينيين وانضمام مجموعة من الشباب الكويتيين إلى حركة الكتاب الأحمر، والتي كانت تنادي بالقومية العربية، وكان من أعضائها عبد الله الصقر وعبد اللطيف الغانم وخالد العدساني المؤسسين للكتلة الوطنية<sup>(٢)</sup>، وحظيت الثورة الفلسطينية التي قامت في عام ١٩٣٦ والحركة الوطنية الفلسطينية بتأييد قوي بين التجار الكويتيين الذين رحّبوا بزيارة قادة الحركة في العام نفسه<sup>(٣)</sup>. وكما أكدت زحلان، فقد أدى ذلك إلى زيادة معارضتهم الشيخ أحمد الجابر الذي ناهض مثل هذا النشاط السياسي طوال الوقت<sup>(٤)</sup>. وعلى الرغم من رفض الشيخ في حزيران/ يونيو ١٩٣٦ نداء قادة الثورة العربية الفلسطينية للحصول على الأموال<sup>(٥)</sup>، فإنه كان هناك «شعور قوي جداً من

(١) شفيق جحا، الحركة العربية السرية (جماعة الكتاب الأحمر) ١٩٣٥-١٩٥٤ (بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ٢٤٣-٢٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

(٣) للمزيد عن دور القوميين العرب والتعليم في الكويت، يُنظر:

Tala Al-Rashoud, «Modern Education and Arab Nationalism in Kuwait, 1911-1961», Electronic PhD. Dissertation, SOAS University of London, London, 2017, accessed on 12/8/2021, at: <https://bit.ly/2UcvzNl>

(٤) انظر:

Zahlan, p. 37.

(٥) انظر:

IOL/P&S/12/3757: Intelligence Summary, 1-30 June 1936.

الكويتيين بالتعاطف مع الفلسطينيين»<sup>(١)</sup>، وهو ما انكشف بعد شهر حينما قرر التجار ذوو النفوذ تشكيل لجنة لجمع الأموال على الرغم من عدم موافقة الشيخ<sup>(٢)</sup>.

ساهم هذا في ظهور نزعة معارضة بين التجار الكويتيين، أدت إلى إنشاء تكتل من شأنه مناهضة حكم الكويت المطلق. وتأسست رسمياً «الكتلة الوطنية الكويتية» في أوائل عام ١٩٣٨ على يد عبد الله الصقر، بمساعدة عبد اللطيف الغانم، وخالد العدساني. وبحلول شهر نيسان/إبريل من العام نفسه، بدأت الكتلة ممارسة ضغط كبير باعتماد عدة وسائل لأجل إقناع الشيخ بإصلاح النظام السياسي للبلاد، فنشروا مقالات في الصحف العربية، ولا سيما الصحف العراقية<sup>(٣)</sup>.

لم تنتظر الكتلة الوطنية طويلاً بعد عرض مطالبها؛ ففي ١٣ حزيران/يونيو ١٩٣٨، اعترض جيرالد دي غوري Gerald De Gaury، الوكيل السياسي البريطاني في الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩، على المعاملة السيئة للبراك، سائق التاكسي، من الحاكم وأعوانه، ونصح الشيخ أحمد الجابر بـ«أن يُولي مزيداً من الاهتمام لارتباطه بعائلته

(١) انظر:

IO L/P&S/12/3757: Intelligence Summary, 1 August to 30 September 1936.

(٢) انظر:

Ibid.

(٣) محمد الرميحي، «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي»، ص ٣٤.

و«شعبه»، كما نصحه بتعيين مستشار بريطاني في الكويت؛ الأمر الذي اعتبر «تخذيراً مبطناً» من تدخل بريطاني محتمل لترتيب الفوضى التي حدثت خلال حكمه<sup>(١)</sup>.

وبدلاً من الدعوة إلى إنشاء هيئة تشريعية، اقترح البريطانيون تشكيل مجلس استشاري فقط مُستقى من النموذج التقليدي القائم<sup>(٢)</sup>. وقد قدم محمد الثنيان الغانم وعبد الله حمد الصقر وسليمان العدساني، بتفويضٍ من الكتلة الوطنية، رسالة إلى الشيخ طالبوا فيها بمشاركة أكبر في الحكم، وأوضحوا أيضاً من خلالها أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تشكيل مجلس تشريعي<sup>(٣)</sup>.

وقد وافق الشيخ أحمد الجابر على إجراء انتخابات لاختيار أعضاء المجلس، لكنه أصرّ على أن يرأس ذلك المجلس عبد الله السالم، فرفض الوفد مطالب الشيخ كما رفض أيّ شروط مسبقة. وهنا اقترح عبد الله السالم إجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن لمنع تشكيل الكتل العرقية أو الطائفية، ولا سيما العجم<sup>(٤)</sup>. وشكّلت

(١) انظر:

IOR,15/5/205: From Political Agent Kuwait to Political Resident in the Persian Gulf 13th June 1938; Political Resident in the Persian Gulf to Secretary of State for India, 12th May 1938.

(٢) انظر:

IOR, 15/5/205: Political Resident in the Persian Gulf to Shaikh Sir Ahmed al- Jaber as Sabah,18th June 1938.

(٣) خالد العدساني، نصف عام للحكم النيابي في الكويت (الكويت: مطابع مؤسسة فهد المرزوق الصحفية، ١٩٨٧)، ص ٧-٨.

(٤) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ٤٦.

لجنة من التجار لتحديد الناخبين الذين يحق لهم الاقتراع لاختيار الأعضاء الأربعة عشر في المجلس التشريعي. وأظهرت نتائج الانتخابات حصول الكتلة الوطنية على العدد الأكبر من الأصوات، بفوزها بثمانية مقاعد من أصل أربعة عشر مقعداً، وذهب معظمها إلى تجار قبلة. ومن اللافت للنظر سيطرة التجار والعلماء والطلاب على المشهد في انتخابات المجالس البلدية والتربوية السابقة. لا يركز هذا البحث على الاختلافات الاجتماعية في الكويت، خصوصاً فيما يتعلق بالأحياء السكنية الرئيسة - قبلة وشرق والوسط - لكن من المهم الإشارة إلى أن تجار قبلة كانوا هم المطالبين بالإصلاحات وحملوا لواءها، ولذلك تجد أن لهم أغلبية في المجالس المنتخبة، سواء البلدية أو المعارف وحتى المجلس التشريعي<sup>(١)</sup>.

كان مجلس ١٩٣٨ مجلساً تشريعياً وليس إدارياً؛ وهو الأمر الذي تطلب حتماً إشراك أكبر شريحة ممكنة من الشرائح المؤثرة، بما في ذلك عدد من العائلات الشيعية التي مُنحت حقّ التصويت من دون حقّ الترشّح<sup>(٢)</sup>. هنا يجب التأكيد أنّ فكرة التصويت من دون الترشّح للعائلات الشيعية تنقصها الدقة، فالعدساني يذكر أنّ العجم في الكويت قد «دعوا إلى الانتخابات والتصويت» ولم يتطرق أبداً،

(١) للمزيد عن تقسيمات الأحياء السكنية في الكويت ودور التجار فيها، يُنظر:

Alebrahim, ch. 3, 4.

(٢) عبد المحسن جمال، لمحات من تاريخ الشيعة في الكويت (من نشأة الكويت إلى الاستقلال) (الكويت: منشورات دار النبأ، ٢٠٠٥).

حتى في نقده لما قامت به هذه الشريحة من المجتمع، إلى أنهم كانوا يصوتون من دون أن يكون لهم الحق في الترشح<sup>(١)</sup>.

سيطر تجار الحيّ القَبيلي على المجلس البلدي المنتخب أول مرة في عام ١٩٣٢ بما مجموعه ثمانية أعضاء من أصل اثني عشر<sup>(٢)</sup>، في حين حصل العجم على مقعد واحد احتلّه ممثلاً عنهم أحمد معرفي<sup>(٣)</sup>. وروى العدساني في مذكراته أنّه قد شارك في انتخابات المجلس البلدي في عام ١٩٣٢ خمسون ناخباً فقط وانتخبوا اثني عشر عضواً<sup>(٤)</sup>.

أمّا الانتخابات التشريعية لعام ١٩٣٨، فقد شهدت زيادة في عدد المشاركين إلى ٣٢٠ ناخباً<sup>(٥)</sup>، أو ١٥٠ ناخباً وفقاً لتقرير المعتمد السياسي في الكويت<sup>(٦)</sup>، ونظراً إلى أن الشيعة أو الإيرانيين، كما يصفهم العدساني أحياناً، أقلية في الكويت، فحينما اقتصر عدد الذين لهم حق التصويت في المجلس البلدي ١٩٣٢ على خمسين

(١) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ١٢-٩١.

(٢) كان الأعضاء من حي القبلة هم: سليمان العدساني، ومشعان الخضير، وأحمد الحميضي، ومرزوق البدر، وسيد علي سليمان الرفاعي، ومشاري البدر، وسيد زايد سيد محمد النقيب.

(٣) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ١٣.

كما ذكرنا سابقاً أن الوثيقة البريطانية سمت عضواً آخر هو أحمد بهبهاني في المجلس البلدي الأول ١٩٣٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٦) انظر:

IOR/15/5/205: Political Agent, Kuwait, to Political Resident in the Persian Gulf, 5th June 1938.

شخصاً، أُتيحت لهذه الفئة الفرصة للحصول على مقعد، لكن مع زيادة عدد الناخبين، بحيث أصبح من الصعب جداً على الأقلية الشيعية الفوز في الانتخابات، خصوصاً مع تماسك كتلة تجار قبلة. وبعد انتهاء الانتخابات، صاغ المجلس التشريعي دستور تموز/ يوليو ١٩٣٨، الذي يعتبر امتداداً لدستور ١٩٢١<sup>(١)</sup>. ونصّت مواده الخمس على ما يلي:

المادة الأولى: الأمة مصدر السلطات في هيئة نوابها المنتخبين.

المادة الثانية: يضع المجلس القوانين في مجالات الصحة والقضاء والميزانية العامة والعمران وقانون الطوارئ وقانون المعارف والتعليم وقانون الأمن العام.

المادة الثالثة: مجلس الأمة التشريعي مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية، وكلّ أمر يستجدّ من هذا القبيل لا يُعتبر شرعياً إلا بموافقة المجلس وإشرافه عليه.

المادة الرابعة: بما إنّ البلاد ليس فيها محكمة استئناف فإن مهامّ المحكمة المذكورة منوطة بمجلس الأمة التشريعي حتى تشكل هيئة مستقلة لهذا الغرض.

(١) مصطلح دستور هنا يأتي بمعنى الوثيقة؛ كون ما تم التوافق عليه في عام ١٩٢١ توافّقاً مكتوباً تمت تسميته «الدستور»، في تاريخ الكويت يحتوي على مواد تنظيمية في المعاملات، والقضاء، والسياسة الداخلية، والخارجية. لنص مواد وثيقة/ دستور ١٩٢١، ينظر: حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٥ (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٦٢)، ص ١٥.

المادة الخامسة: رئيس مجلس الأمة التشريعي هو الذي يُمثل السلطة التنفيذية في البلاد<sup>(١)</sup>.

وقد أكد المجلس التزامه بالتعاون المتبادل في رسالة موجهة إلى الشيخ، مذكراً إياه بوعده في عام ١٩٢١ بالتشاور مع شعب الكويت في شؤونهم. وبعد يوم واحد، صدق الشيخ على الدستور<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: إصلاحات المجلس التشريعي

طبّق المجلس العديد من الإصلاحات في عدة مجالات؛ فقد أُجريت تعديلات في إجراءات الجمارك لمكافحة الفساد الذي كان منتشرًا قبل إنشائه. وأُلغيت ضريبة اللؤلؤ التي بلغت ثلث الدّخل السنوي للحكومة<sup>(٣)</sup>. وأنشئت أيضًا قوة شرطة رسمية وُبنيت ثلاث مدارس جديدة<sup>(٤)</sup>.

(١) يمكن الاطلاع على النسخة العربية من القانون في الملحق الثاني من كتاب: نجاة الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي بين الحربين (١٩١٤-١٩٣٩)، ط ٢ (الكويت: مطابع الوطن، ١٩٩٧)، ص ١٦٧-١٦٩؛ العدساني، نصف عام، ص ١١-١٢؛ IOR/١٥/٥/٢٠٥.

ترجمة القانون المنظم لسلطات الإدارة الكويتية.

(٢) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ٥٣-٥٦.

(٣) الجاسم، ص ١٧٤. وعن دور المجلس في دعم موقف الغواصين وأيضاً دعمهم جزءاً من القوى المرحّجة بإصدار قانون جديد، يُنظر: سيف مرزوق الشملان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي، ج ١، ط ٢ (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٦)، ص ٣١٩.

(٤) الرميحي، «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي»، ص ٤٠.

وكان القرار الحاسم الذي اتخذته المجلس، والذي ساهم لاحقاً في حلّه، هو عزل سكرتير الدولة، الشيخ ملا صالح الملا، الذي تأثرت مصالحه على نحوٍ بالغٍ بقرارات المجلس. وكانت هناك بين السكرتير والمجلس التشريعي خلافات خطيرة بعد أن سحب المجلس منه الكثير من سلطاته، وتجلّى ذلك بصفة خاصة بعد أن طلب المجلس من الشيخ تسليم الأسلحة المخزنة، فقد رأى المجلس أن هذا يفتح باباً للفساد الإداري. وفي رسالة موجهة إلى الشيخ أحمد الجابر، طلب المجلس إقالة سكرتيره قبل مناقشة مسألة الأسلحة<sup>(١)</sup>، وسوّغ المجلس هذا الطلب بأنّ زعم أنّ سكرتيره مسؤول عن التآمر ضده، ولا سيما من خلال تشجيع «العجم - الإيرانيين» على بدء حركة معارضة ضد المجلس، ولكن الشيخ أحمد اعتبر ذلك بمنزلة تدخّل في شؤونه الخاصة بالحكم.

#### رابعاً: تأسيس المجلس التشريعي الثاني في عام ١٩٣٩

وفي الحادي والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٨، حلّ الحاكمُ المجلسَ التشريعي، وأُجريت انتخابات جديدة بعد سبعة أيام لاختيار أعضاء المجلس التشريعي الجديد، وزاد عدد الناخبين إلى ٤٠٠ مع زيادة عدد أعضاء المجلس إلى عشرين عضواً<sup>(٢)</sup>. وتشير المصادر البريطانية إلى احتمالية حدوث احتيال انتخابي وشراء أصوات؛ ما أدى إلى إعادة انتخاب أعضاء المجلس السابق بأكمله، إضافةً إلى

(١) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ٦٩ وما بعدها.

(٢) الجاسم، الشيخ يوسف بن عيسى، ص ١٧٩.

خمسة من مؤيديهم<sup>(١)</sup>. وفي ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٨، أجرى المجلس مناقشات لصياغة دستور جديد مع إضافة مادة جديدة تنص على منع الشيخ من حلّ المجلس إلا في حالة الشقاق العام<sup>(٢)</sup>.

وقد عارض الشيخ هذا التعديل وسعى إلى الحصول على دعم المعتمد السياسي البريطاني، على أمل وضع مسودة دستور جديد على غرار دستور شرق الأردن<sup>(٣)</sup>.

وبذل الشيخ جهودًا كبيرة لصياغة دستور جديد يُقرّه أعضاء المجلس، وقد تمّ تقديمه أخيرًا إلى المعتمد السياسي البريطاني الذي أبدى حذره بنصيحة الشيخ بالاستعاضة عن ذكر كلمة «الاستقلال» بـ«الاستقلال تحت الحماية البريطانية»، وحثّه على حلّ المجلس وتعيين أعضاء جدد من بين وُجّهاء الكويت في حالة عدم موافقة المجلس<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر:

IOR/15/5/206, No.C/435, From Political Agent in Kuwait to the Hon'bel Sir Trenchard Fowel Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, dated 27th Dec 1938.

(٢) عبد الله العمر، إرهابات الديمقراطية في الكويت (الكويت: دار قرطاس، ١٩٩٤)، ص ٥٤.

(٣) انظر:

IOR/15/5/206, Telegram.No. 17, From political Agent, Kuwait to British Resident Transjordan, dated 13th January 1939.

(٤) انظر:

IOR,R/15/5/206, No.C/55, From Political Agent in Kuwait to the Hon'bel Sir Trenchard Fowel Political Resident in the Persian Gulf, dated 19th February 1939.

وأصدر الشيخ أحمد الجابر مرسومًا يقضي بوقف جميع جلسات المجلس إلى حين الموافقة على الدستور الجديد، وطالب بتسليم جميع الوثائق الرسمية الخاصة بالمجلس. وعلى الرغم من أن المجلس اعتبر ذلك شكلاً من أشكال الحلّ، فقد اتفق الأعضاء على تجاهل هذا المرسوم واستئناف اجتماعاتهم كالمعتاد وإبقاء جميع الوثائق الرسمية في حوزتهم<sup>(١)</sup>. ومن الجدير بالملاحظة هنا أن نبرة خطاب الأعضاء المعروفة حتى الآن بحدتها، قد خفّت بدرجة كبيرة مقارنةً بما كانت عليه قبل الانتخابات الأولى للمجلس التشريعي؛ ويمكن تفسير ذلك من خلال إحساسهم البالغ باستعادة الشيخ القدرة السياسية وتراجع الدعم لهم.

ألغت المادة الأولى في مسوّد الدستور التي قدّمها الشيخ إلى المجلس في شباط/فبراير ١٩٣٩ القوانين السابقة التي وضعها المجلس، في الوقت الذي حدّت فيه المادة الثالثة من سلطات المجلس ليقوم بدور استشاري فقط؛ ما يعني أنه فقد صلاحياته التشريعية. وعزّز ذلك أيضًا ما نصّت عليه المادة الخامسة عشرة التي منحت الشيخ السلطة العليا، بإعطائه القرار النهائي في المسائل التشريعية، وعلاوة على ذلك، تمّ الحفاظ على صلاحياته في حل المجلس طبقاً للمادة السابعة عشرة وأصبح ذلك غير قابل للنقاش. وإضافة إلى ما سبق والتعديلات التي أدخلت على المادة الرابعة والعشرين، وجبت الموافقة على القوانين بأغلبية أعضاء المجلس، ولا تعدّ هذه القوانين

(١) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ١٣٠.

سارية إلا بموافقة الشيخ. وأخيراً، طبقاً للمادة الرابعة والثلاثين، لم يعد من سلطة المجلس التدخل في أمور ثروة العائلة الحاكمة<sup>(١)</sup>.

كان كل ما سبق محاولة من الشيخ لاستعادة صلاحياته كاملةً، وإضعاف دور المجلس الذي حصل على سلطات الحكم الكاملة، ووضع حد لسبعة عشر عاماً من الحكم المطلق قبل انتخاب المجلس التشريعي الأول. وكان هذا هو السبب الذي سعى لأجله الشيخ لدعم البريطانيين في سعيه للحفاظ على السيطرة على المجلس وإلغاء معظم السلطات التي اكتسبها منذ إنشائه. ومن غير المستغرب تعبير المجلس عن رفضه التصديق على مسودة الدستور الجديد في رسالة وجهها إلى الشيخ، وكرّر في تلك الرسالة طلبه وحثه الشيخ على الموافقة على الدستور الذي أقرّه المجلس في السابق، مستندين إلى واقع أنّه من المتفق عليه في جميع أنحاء العالم أن يصوغ البرلمان الدساتير مستقلاً عن أي سلطة.

كانت ردة فعل أفراد الأسرة الحاكمة عنيفة جداً بعد حلّ المجلس؛ ومن ثمّ بذل الشيخ كل جهد ممكن لاستعادة سلطته كاملةً بإلغاء جميع أشكال المعارضة، ولا سيما القضاء على أعضاء المجلس السابق وسجنهم، كما قُتِل في الأحداث محمد المنيس ومحمد القطامي، وجُرح يوسف المرزوق، وجميعهم من مؤيدي حركة المجلس<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر:

IOR,R/15/5/206, No.C/55.

(٢) كانت هذه حادثة غير مسبوقة في تاريخ الكويت الحديث، حيث انتهت قضية المعتقلين بعد أن أمر الشيخ بالإفراج عن السجناء السياسيين في جمادى الأولى من عام ١٣٦٣هـ.

ولأجل إرضاء الرأي العام، عيّن الشيخ مجلساً استشارياً يضم أحد عشر عضواً، من بينهم أربعة شيوخ من العائلة الحاكمة وسبعة من الشخصيات الكويتية البارزة. وأشرف بنفسه على هذا المجلس ومعه الشيخ عبدالله السالم، ولكن لم يدم ذلك المجلس طويلاً لكونه ضعيفاً وغير متجانس؛ ما أدى إلى انسحاب جميع أعضائه تبعاً حتى نهايته في الأربعينيات<sup>(١)</sup>.

### خامساً: دور القوى المرجّحة في الصراع بين الشيخ والمجلس

بدأ أعضاء المجلس العمل على تطوير الحياة السياسية في الكويت بعد إنشاء الكتلة الوطنية والانتخابات التي شهدت حصول أغلبية أعضائها على عضوية المجلس التشريعي. وكان لعدد من القوى بعينها تأثير بالغ في الساحة السياسية في الكويت؛ حيث عملت ككيان اجتماعي موحّد. وبالفعل فإنّ الدور الذي أداه العجم والبدو والمثقفون وأهل القرى قد يشكّل المثال الأكثر وضوحاً لتأثير هذه القوى. وقد حاول كلا الطرفين -المجلس والشيخ أحمد الجابر- الحصول على دعم هذه الجماعات حيث تجلّت قوتها في تجمع أنصار المجلس التشريعي من كتلة الشباب الوطنية أمام المجلس؛ ما

(الموافق ٢٤ نيسان/ إبريل ١٩٤٤)، والذي لم يفسر فقط بصفته نتيجة لوضعه القوي وسيطرته الكاملة على البلاد، ولكن أيضاً بصفته دليلاً على قدرته على التغاضي عن أفعال المعارضين بعد أن حاز جميع جوانب السلطة.

(١) عبد الرضا أسيري، النظام السياسي في الكويت: مبادئ.. وممارسات، ط ٢ (الكويت: مطبعة الوطن، ١٩٩٤)، ص ١٩٥.

كَوْنُ شكلاً جديداً من أشكال المعارضة في تاريخ الكويت بطريقة لا يمكن إنكار جدواها لممارسة الضغط السياسي على الشيخ، لإرغامه على التوقيع على مسودة الدستور التي رفض التوقيع على ما جاء فيها في البداية. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تدعم فيها القوى المرجحة المعارضة، فقد حاولت في السابق الضغط على الشيخ في صراعه مع مجلس التعليم الثاني في عام ١٩٣٧ من خلال دعمها الأعضاء المستقلين ومطالبهم المرفوعة أمام الشيخ للكشف علناً عن أسماء الناخبين. ومع ذلك، لم يقتصر دور القوى المرجحة على هذا، لأنها كانت ضالعة أيضاً في إضراب سائقي سيارات الأجرة المنتمين إلى الطبقة المتوسطة بعد ضرب محمد البراك في عام ١٩٣٧ كما ذكرنا سابقاً<sup>(١)</sup>. ونا أيضاً دور القوى المرجحة في قيادة المعارضة السياسية في الكويت نموّاً كبيراً في عام ١٩٣٨ مع زيادة المراسلات مع الصحف العراقية، حتى إن الشباب طبعوا منشورات وُزعت على الكويتيين. وكان هذا دليلاً واضحاً على الأهمية المتزايدة لهذه القوى في الحفاظ على التوازن في الصراع السياسي بين الشيخ والتجار.

وتبنت القوى المرجحة، لا سيما الشباب منها، نهجاً آخر قبل حلّ المجلس تعبيراً عن آرائهم السياسية بشأن الأحداث التي أعقبت «الكتابات على الجدران». فقبل إقرار الشيخ أحمد الجابر مسودة الدستور الذي اقترحه المجلس في تموز/ يوليو ١٩٣٨، كتبت الشعارات السياسية على الجدران، مثل: «أحبّ الشعبَ يرفَعك»

(١) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ٣٢.

الشعبُ للأعالي»، «أَخْلِصْ لِلْأُمَّةِ تُخْلِصْ إِلَيْكَ» أو «عاشَ النَّوَّابُ المطالبون بحقوق الوطن»<sup>(١)</sup>. كانت هذه الطريقة في المعارضة جديدة على المشهد السياسي الكويتي، واستخدمتها المعارضة لأجل الضغط على الحاكم لقبول الدستور ونجحت في ذلك. ولم تقتصر هذه الشعارات على إسداء النصيحة أو التعبير عن المطالب فحسب، بل كانت تتضمن في بعض الحالات تصريحات قاسية، أو حتى مسيئة مباشرة إلى الحاكم. وطبقاً للعدساني، فإن أعضاء المجلس أعربوا عن اعتراضهم على هذه الكتابات المسيئة، وأتهموا من كتبوا العبارات الجارحة بأنهم «من رجال الحاشية والمفسدين»، وأنَّ همهم وراء هذه الأفعال، زاعمين سعيهم للتحريض ضد المجلس<sup>(٢)</sup>.

أمَّا فيما يتعلق بـ«الأطراف الأخرى» في القوى المرجّحة البدو والقرويين والعجم، فنذكر المصادر البريطانية أن سكرتير الحاكم صالح الملا، المدعوم من التجار مثل يوسف العدساني وخالد الزيد الخالد، أنشأ كتلة أخرى مُضادّة لأجل موازنة القوة، تتكون في معظمها من «العجم والفقراء الذين أغدق عليهم المال لأجل إثارة مظاهرات مناهضة للمجلس»<sup>(٣)</sup>. إلا أنَّ دورهم لم يكن مؤثراً في إنشاء المجلس، ومع ذلك، كما انضح في وقت لاحق، فقد كان للعجم ولبقية القوى

(١) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ٥٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٣) انظر:

IOR/15/5/205, D.O NO. C-268, Political Agent in Kuwait to Officiating Political Resident in the Persian Gulf, Bahrain. 17th August 1938.

المرجحة دور رئيس في دعم الشيخ وإسقاط المجلس التشريعي . ومن الضروري تحليل الأسباب الكامنة وراء سقوط المجلس التشريعي في عام ١٩٣٩، ودور العجم والبدو والقرويين في تعزيز موقف الشيخ وإعادة توطيد الحكم المطلق.

## ١ . مؤيدو الشيخ

### الشيعة - العجم

دعمت مختلف الفصائل الداخلية الشيخ في صراعه مع المجلس، مثل الشيعة العجم الذين عملوا كقوة موالية رئيسة خاصة بسبب زيادة أعدادهم في الكويت في ذلك الوقت، وإحساسهم بالتهميش لعدم تمكنهم من تقديم مُرَّشَحٍ لعضوية المجلس. كانت قوتهم في الكتلة الكبيرة الموجودة منهم في الكويت، إضافة إلى توافق المصالح بينهم وبين معارضي المجلس من التجار. وقد استفادت هذه الفئة من مشاجرة بين أحد المؤيدين الشباب للمجلس وشابٍّ شيعي، أدت إلى نشوب مظاهرات شيعية ضد المجلس. وأرسل عالم شيعي مرموق، وهو السيد مهدي القزويني، كلمة أمام المجلس يدعو فيها إلى المساواة في الحقوق بين السنة والشيعة الكويتيين، وتخصيص مقاعد لهم في المجلس التشريعي والمجلس البلدي وكانت الأصوات تتعالى بالهتافات والتصفيق داخل الحسينية ضد المجلس<sup>(١)</sup>. وشكّل هذا نوعاً صريحاً ورسمياً من الدعم الشيعي للشيخ في معارضته

(١) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ٩١.

ضد المجلس. ودفعت هذه المعارضة الصريحة أتباع القزويني إلى التظاهر والتجمهر في شوارع الكويت للمطالبة بإسقاط المجلس التشريعي<sup>(١)</sup>. وقد حاول أعضاء المجلس التفاهم مع العالم الشيعي من خلال إثبات أن العجم القدماء في الكويت قد تمت دعوتهم إلى الانتخابات والتصويت، فلم يعترض أحد منهم<sup>(٢)</sup>.

وعلاوة على ذلك، طلب عدد من العجم، وبعضهم ممن كان قد استقر في الكويت منذ وقت قديم، من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت منحهم الجنسية البريطانية، وطالبوا بالمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، إضافة إلى إنشاء مدارس لمراقبيهم الكويتيين غير العرب<sup>(٣)</sup>. ووفقاً لبعض المصادر، لم يكن هناك إجماع في الطائفة الشيعية على معاداة المجلس، فقد تأسست كتلة الشباب الوطني في الأصل من أفراد شيعة<sup>(٤)</sup>، ومنهم محمد حبيب التتان وعبد الرزاق البصير<sup>(٥)</sup>.

(١) الخاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ٥٩.

(٢) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ٩١.

(٣) عبد الله الهاجري ومحمد العنزي، مدخل إلى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر (الكويت: مركز القرين للدراسات التاريخية، ٢٠٠٦)، ص ٣٤٢.

(٤) انظر:

IOR/15/5/206, List of the names of Kuwaitis youths who are anti-Shaikh and anti-British, Dated 13th July 1938.

(٥) وصفه خالد سعود الزيد بأنه «شيعي المذهب سني العقيدة والهوى عربي الوجدان»، خالد سعود الزيد، أدباء الكويت في قرنين، ج ١، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٥٤. الجزء الأول، المطبعة العصرية ١٩٦٧ والثاني والثالث للربيعان ١٩٨٢ - ١٩٨٣.

وشعر الشيعة -العجم على وجه الخصوص- باستياء خاص تجاه الكويتيين الآخرين؛ فقد تبنى العجم، طبقاً للعدساني، «سياسة عنصرية» في عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩<sup>(١)</sup>. بدأ هذا النزاع على نحو رئيس مع الشيعة العجم الذين جاؤوا إلى الكويت بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨). ومع زيادة عددهم الذي وصل إلى حوالي عشرة آلاف مهاجر في عام ١٩٣٨، ومن ثمّ نمت قوتهم<sup>(٢)</sup>. وقد طلب الشيعة والعجم من المقيم السياسي أن يجتمع مع المجلس لمناقشة مطلبهم بتوفير المدارس للشيعة، وإعطائهم حق التمثيل في المجلس التشريعي والبلدية. وكان المقيم البريطاني داعماً لمطالب الشيعة، وكتب في رسالة إلى حكومته: «لن يتمكن ممثل شيعي واحد في المجلس من التأثير في قرارات المجلس، لكنه سيعطي الشيعة فرصة للتعبير عن مشاكلهم»<sup>(٣)</sup>.

وكما أوضحنا مسبقاً، فإن معارضة الشيعة -العجم- للمجلس كانت محلّ تساؤل بالنظر إلى أنّهم شاركوا في الانتخابات لكنهم لم يحرزوا أي مقعد. ووفقاً لمحمد ملا حسين، فإن البلدية قد رحّلت العجم قبل إنشاء المجلس التشريعي؛ لأنّ السكان المحليين اعتبروهم

(١) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ٩١.

(٢) الجاسم، الشيخ يوسف بن عيسى، ص ١٦٥-١٦٦.

(٣) انظر:

F. O. 371/21833, Confidential letter of 19th October, 1938, from the office of the Political Resident in the Persian Gulf, Camp Kuwait, to the India Office.

[لم تتوفر على تاريخ الوثيقة أو مكانها].

أجانب<sup>(١)</sup>. وفي هذا الصدد، روى العدساني أنّ معظم العمال الوافدين الجدد كانوا من العجم، ولكنّ الموجة الأولى من المهاجرين إلى الكويت من أصول أعجمية - إيرانية، استُدْعِيَتْ للمشاركة في الانتخابات، لأنّهم كانوا يُعتبرون مواطنين كويتيين<sup>(٢)</sup>. وقد تقدم ٤٦٤٧ شيعياً بطلب للحصول على الجنسية البريطانية<sup>(٣)</sup>. كان للعجم دور رئيس في دعم الشيخ وإسقاط المجلس التشريعي، كما أسلفنا؛ إذ يذكر العدساني في مذكراته بعد سقوط المجلس التشريعي أن «العجم فاضوا على الأسواق ومعهم بعض الأسلحة والكثير من المسدسات [...] وكانوا يهوسون [ينشدون] «هَدِّم العش لا يفرخ بيضه» «الله وأحمد والينا» [...] هذه الهوسات الظاهر فيها التحدي وكانوا يفعلون ذلك في صلف وتيه [...] وازدادت هوسات العجم قوة وشدّة وسلاحاً وكانوا يطلقون النار من غير حساب»<sup>(٤)</sup>.

## البدو والقرويون

أدى البدو والقرويون دوراً رئيساً في دعم الشيخ، وقد كان للقرويين من أهالي أبو حليفة دور في تأييد الشيخ أحمد الجابر خلال

(١) خالد الزيد، محمد ملا حسين: حياته وآثاره، ط ٢ (الكويت: حقوق الطبع محفوظة للمؤلف [خالد الزيد]، ١٩٩٨)، ص ١٩١.

(٢) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ٤٦، ٩١.

(٣) انظر:

IOR/15/5/205, Letter from the Political Resident, Bushire. 19th September 1938.

(٤) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ١٧٧-١٧٨.

صراعه مع المجلس في عام ١٩٣٨. لم يكن هذا التحالف بين أسرة الصباح والبدو والقرويين وليد لحظة أحداث عام ١٩٣٨، بل كان قديماً واتضح على نحوٍ كبير في بدايات القرن العشرين. حاول حكام الكويت، منذ عهد مبارك الصباح، توطيد علاقتهم وكسب ولاء البدو وأهل القرى من خلال وسائل عديدة، منها المصاهرة، وكذلك تعيينهم حراساً على مخازن السلاح في قراهم أو تعيينهم أمراء، وفي بعض الأحيان سكن الشيوخ من أسرة الصباح في هذه القرى. وكان لأهل القرى مساهمات فاعلة في أحداث الكويت السياسية والحربية قبل عام ١٩٣٨؛ فعلى سبيل المثال في قرية أبو حليفة، كانت هناك مصاهرات بين صقر العمر أمير قرية أبو حليفة في بدايات القرن العشرين، وبين سالم المبارك الصباح الذي تزوج ابنة صقر<sup>(١)</sup>. وتزوج أحمد الجابر كذلك، من أسرة العيار من قرية الجهراء، منيرة عثمان السعيد العيار والدة الشيخ صباح الأحمد الصباح<sup>(٢)</sup>، وهناك زيجات أخرى بين أهل القرى وأسرة الصباح. أما فيما يتعلق بالمصاهرة بين الحكام وقبائل البادية فهي كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر زواج مبارك الصباح من قبيلتي مطير والعجمان، وكذلك فعل ابنه جابر بزواجه من بني خالد، أما سالم فتزوج من قبيلة عتيبة، وتزوج أحمد الجابر من العجمان أكثر

(١) فهد الجابر، قرية أبو حليفة: بين الموروث والمراجع التاريخية (الكويت: مكتبة رakan، ٢٠١٩)، ص ٥١.

(٢) انظر:

Alan Rush, *Al-Sabah: History & Genealogy of Kuwait's Ruling Family 1752-1987* (London: Ithaca Press, 1987), p. 53.

من مرة كما فعل جده مبارك<sup>(١)</sup>. فيما يتعلق بوجود مخازن للسلاح عند أبناء القرى فتذكر وثيقة بريطانية أن مبارك الصباح كان يضع بعض الذخيرة والسلاح لدى أهل القرى في الجهراء والفحيحيل، وكذلك رجال البادية التابعين له<sup>(٢)</sup>، كما خزنت عائلة الجري الأسلحة لسالم الصباح في قرية أبو حليفة في عام ١٩٢٠ بعد معركة الجهراء<sup>(٣)</sup>. كانت مشاركة أبناء القرى والبادية في المعارك الحربية مع شيوخ الكويت كبيرة، ومنهم يتشكل الجيش الكويتي. يذكر محمد عيسى الردهان، وهو من أهل قرية الفنطاس وكان يبلغ من العمر ٩٠ عامًا وقت إجراء اللقاء معه في ستينيات القرن الماضي، مشاركته في معارك هدية ومزبورة<sup>(٤)</sup> في عهد مبارك الصباح، ويؤكد أنه وبقية

(١) انظر:

Alan Rush, *Al-Sabah: History & Genealogy of Kuwait's Ruling Family* 1752-1987, p. 53, 81, 95, 104.

(٢) للمزيد حول السلاح، يُنظر الملف رقم:

IOR/15/5/49.

(٣) خالد الجري، مقابلة شخصية، أبو حليفة، ٦/٨/٢٠١٤.

(٤) معركة هدية وقعت في ١٣٣٨ للهجرة في عهد الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت، وكانت المعركة بين جابر المبارك الصباح ابن الحاكم، وسعدون السعدون رئيس قبائل المنتفق في جنوب العراق. وكان سبب المعركة أن فخذ السعيد من قبيلة الظفير، وهو حليف لسعدون السعدون قد نهب أغنامًا لتاجر كويتي ولم يُعدها، ولذلك وقعت المعركة بين الطرفين وسميت المعركة (هدية)، كما يذكر عبد العزيز الرشيد، لأن «أهل الكويت سلموا أموالهم لسعدون وقومه مثل تسليم الهدية دون حرب». أما معركة مزبورة فكانت بعد هدية كرد اعتبار للجيش الكويتي، فقد غزا السعيد من الظفير واستولى على كثير من الإبل وكانت بقيادة ابنه جابر الصباح وصقر الغانم. للمزيد يُنظر: عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، ج ٢ (بغداد: المطبعة العصرية، ١٩٢٦)، ص ٩٨-١٠٠.

أهل قرية الفنتاس كانوا تحت أوامر الشيوخ من الصباح حينما يحتاجونهم حربياً<sup>(١)</sup>. كما كان لأهل القرى دور في حرب الجهراء في عام ١٩٢٠ من خلال حمايتهم سور الكويت، وشارك في هذا الأمر جري محمد الجري وسعد محمد الجابر وخالد محمد الجابر من أهالي أبو حليفة، كما قدمت هذه القرية شهداء في معركة الصريف في عام ١٩٠١ منهم محمد بن فهد الجري<sup>(٢)</sup>.

كان دور أهل القرى والبدو واضحاً في قمع حركة عام ١٩٣٨؛ فالشيخ أحمد الجابر استنجد بالبدو، وخاصة من العوازم والرشايدة الذين يُشكلون جزءاً أساسياً من الموالين للشيخ. تذكر الروايات الشفهية أن سعود بن نمران الرشدي استنجد به الشيخ أحمد الجابر بعد أن سيطر نواب المجلس التشريعي على قصر نايف، والذي كان مخزناً للسلاح. وتقول الرواية السائدة عند قبيلة الرشايدة إن «هذه القبيلة حافظت على نظام الحكم، وساهمت في القضاء على حركة المجلس»، وكانوا يرددون «الحكم لله ثم لأحمد الجابر»<sup>(٣)</sup>. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨، أحاط البدو الذين سلّحهم

(١) «صفحات من تاريخ الكويت - الحاج محمد عيسى الردهان»، يوتيوب، ٢١ / ٤ / ٢٠١٦، شوهد في ٨ / ٨ / ٢٠٢١، في:

<https://bit.ly/3xz7OMO>

(٢) الجابر، قرية أبو حليفة: بين الموروث والمراجع التاريخية، ص ٢٤٤-٢٤٥.

(٣) «نخوة الشيخ أحمد الصباح إلى قبيلة الرشايدة بني رشيد عبس الرشايدة لتثبيت حكم آل صباح في الكويت»، يوتيوب، ١٨ / ٢ / ٢٠٢٠، شوهد في ٨ / ٨ / ٢٠٢١، في: <https://bit.ly/3iwhcg3>؛ «دور الرشايدة بالمعارك الكويتية وسنة ١٩٣٨ تقديم المؤرخ/ خالد الخلف الشمري»، يوتيوب، ٦ / ٣ / ٢٠١٨، شوهد في ٨ / ٨ / ٢٠٢١، في: <https://bit.ly/3fjxLTM>

الشيخ علي الخليفة الصباح قصر دسمان، وسيطروا على البلدة ضد المتظاهرين، واعتقلوا العديد من أنصار المجلس؛ ما سمح لسلطة الشيخ بالاحتفاظ بالتوازن أمام المجلس. هذه الحادثة أكدها الشيخ يوسف بن عيسى القناعي -نائب رئيس المجلس التشريعي- في روايته الشفهية حينما تحدث عن تجمع البدو خارج قصر دسمان يؤدون العرضة الحربية، وأنهم مستعدون لتنفيذ أوامر الحاكم في اقتحام القصر؛ ما يؤيد الدور الفاعل لهؤلاء في ترجيح كفة الحاكم على أعضاء المجلس<sup>(١)</sup>.

لم يكن دور أهل القرى في نصرة الحاكم وترجيح كفته بأقل من أهل البادية؛ يروي خالد الجري، وهو أحد أهالي منطقة أبو حليفة الذين تجاوزت أعمارهم ٨٠ عامًا، كيف جاء رسول الشيخ أحمد الجابر إليهم سعيًا لمساعدتهم، ويقال إنهم جميعًا ذهبوا إلى مدينة الكويت في شاحنات كبيرة، وتمكنوا بمساعدة البدو من تمكين الشيخ من استعادة السيطرة على الوضع<sup>(٢)</sup>. وكان السبب وراء دعم أهل أبو حليفة للشيخ هو تضيق المجلس على بيع محاصيل هذه القرى في سوق الكويت، كما جاء في تقرير دي غوري الوكيل السياسي في الكويت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٨، هو رغبتهم في بيع الطماطم الفاسدة: «كانت نقطة التحول ببساطة هي بيع

(١) «حديث الشيخ يوسف...».

(٢) خالد الجري، مقابلة شخصية.

الطماطم الفاسدة»<sup>(١)</sup>، حيث كانت الطماطم والبطيخ المحاصيل الزراعية الرئيسة في قرى الكويت الجنوبية، وفي ذلك الوقت لم يكن في الإمكان نقل البضائع الطازجة بسرعة للاستهلاك، ومنع المجلس القرويين من بيع الطماطم الفاسدة. كان القرويون عادة يقطنون مناطق بعيدة عن المدينة، وكانت الرحلة إلى مدينة الكويت تستغرق ليلة تقريباً. ويشير هذا إلى ولاء منقطع النظير لآل الصباح، خاصة أن معظمهم كانوا بدوًا مستقرين. ولذلك، فبعد أن راقب المجلس مواقعهم وتصرفاتهم عن كثب، تحوّلوا بطبيعة الحال إلى الشيخ وأكّدوا دعمهم له في صراعه ضد المجلس<sup>(٢)</sup>.

لم تكن هذه المساندة مقتصرة على قرية أبو حليفة فقط؛ فقد شارك بعض أهالي الفحيحيل كذلك في إنهاء حقبة المجلس من خلال مناصرتهم الشيخ أحمد الجابر بعد أن وصل إليهم رسوله يطلب مساعدتهم. ومن أبرز أسر الفحيحيل الذين شاركوا في نصره الحاكم أسرة الدبوس<sup>(٣)</sup>. وكذلك فعل بعض أهالي قرية الفنطاس حينما وصل إليهم طلب الحاكم. وذكر العدساني أن دور البدو وأهل القرى كان حاسماً «فأما من في قصر دسمان فقد تزعم الجمع الشيخ علي الخليفة الصباح فأرسل على كافة الأتباع والبدو الرشيدة ورجال

(١) انظر:

IOR, R/15/5/206, No.C/425, From Political Agent in Kuwait to the Hon'bel Sir Trenchard Fowel Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, dated 22 December 1938.

(٢) العدساني، نصف عام، ص ٣٢-٣٥.

(٣) أحمد محمد العدواني، مقابلة شخصية، الفحيحيل، ٢٥/٦/٢٠٢١.

القرى المجاورة وجلهم من البدو المتحضرين، وسلحهم بما كانوا يملكونه في دسمان وغيره من السلاح، وشكلوا هناك (عرضة) رقص حرب كبيرة على الطريقة البدوية المعروفة للحماس والإرهاب»<sup>(١)</sup>.

وهكذا، حاول الشيخ أحمد الجابر بطرق مختلفة الاعتماد على معارضي المجلس لاستعادة صلاحياته وتأكيد سلطته المفردة على البلاد، بعد أن أضحى جلياً للعيان مدى تأثير سلطته بقيام المجلس، فأحمد الجابر نجح في تجربة سابقة في حل مجلس الشورى في عام ١٩٢١ من خلال عدم حضور الجلسات، وساعده في ذلك عدم تجانس أعضاء المجلس مع بعضهم<sup>(٢)</sup>. لكن فيما يتعلق بالمجلس التشريعي كان الأمر مختلفاً، فالمرآة على عدم تجانس الأعضاء لم تكن متاحة، فالمجلس كان متجانساً على نحوٍ خاص من حيث تكوينه، واستفاد أيضاً من الدعم الشعبي. لذلك، كان تحرك الشيخ الذي تمثل في السماح لمعارضى المجلس بالتصرف بطريقة غير مباشرة نيابة عنه وخدمة لمصالحه، بمنزلة خطوة سياسية ذكية مكنته حينئذ من انتظار الفرصة المناسبة لتقويض سلطة المجلس وتحقيق خطته السياسية<sup>(٣)</sup>. إلا أن عددًا من الشباب المتحمسين شكلوا كتلة وطنية نشطة تحصّصت في تنظيم المظاهرات والمهرجانات الخطابية دعمًا

(١) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ١٠٩.

(٢) للمزيد يُنظر:

Alebrahim, ch. 3.

(٣) بلا شك إن الدور البريطاني كان حاضراً وملموساً في أحداث حركة المجلس، لكن الدراسة لا تركز على ذلك.

للمجلس، وذلك بموافقة المجلس وأعضائه<sup>(١)</sup>. وتكوّنت الكتلة من العديد من الكويتيين المؤيدين للمجلس، منهم ٤٢ عضواً فروا إلى البصرة بعد حل المجلس التشريعي الثاني<sup>(٢)</sup>.

## ٢. أنصار المجلس: كتلة الشباب الوطني

في هذا القسم تحاول الدراسة تسليط الضوء على قوة مرجّحة وقفت وساندت أعضاء المجلس ولم تساند الحاكم، كان لهذه القوة تأثير واضح في أحداث المجلس، خصوصاً في وقت اشتداد الأزمة وقبل تحولها إلى صدام. لذا كان أحد أول قرارات المجلس، لأجل كسب التأييد لحملة الإصلاحات المكثفة التي بدأها، هو تشكيل تنظيم سياسي للحفاظ على النشاط الشعبي، وهذا التنظيم هو كتلة الشباب الوطني.

كتلة الشباب الوطني تكونت من مجاميع مختلفة من شرائح المجتمع الكويتي، وعلى الرغم من أنّ التكتل تكوّن أساساً من طلاب وشباب من أنصار المجلس، فإن الصورة الاجتماعية لأعضائها كانت مختلفة تماماً عن الكتلة الوطنية والمجلس التشريعي، والتي تألفت من الطبقة التجارية فقط؛ حيث تألفت كتلة الشباب الوطني

(١) فلاح المديرس، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت (الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٠)، ص ١١-١٤.  
(٢) انظر:

IOR/15/5/206, List of the names of Kuwaitis youths who are anti-Shaikh and anti-British, Dated 13th July 1938.

من الكويتيين غير المنتمين إلى الطبقة التجارية، وأفراد معدودين من عائلات التجار<sup>(١)</sup>. ضمت الكتلة حوالى مئتي عضو كان منهم بعض الشيعة، مثل عبد الرزاق البصير ومحمد حبيب التتان<sup>(٢)</sup>.

كانت الأيديولوجية القومية العربية حجر الزاوية للمعارضة في الكويت، وصارت أكثر وضوحًا من خلال كتلة الشباب الوطني، التي أكدت في ميثاقها وحدة الأمة العربية، والتي اعتبرت الكويت جزءًا لا يتجزأ منها، وأعلنت صراحة حقّ الشعوب العربية في تقرير المصير. وتحتّم على أعضاء الكتلة أداء قسّم يؤيد هذه المبادئ الأساسية، وليعربوا أيضًا عن الالتزام بالأهداف التالية: تقوية الروابط بين الدول العربية، ونشر القومية العربية والوعي الثقافي داخل المجتمع الكويتي، وتوحيد الشباب الكويتيين وأيضًا دعم «الأحرار والمخلصين» (أي المجلس التشريعي)<sup>(٣)</sup>.

ومكّنهم هذا التضافر من اتخاذ عدد كبير من التدابير دعمًا لأعضاء المجلس التشريعي؛ ما ساهم في تعزيز موقفهم، وعلى الرغم من وجود عدد كبير من التجار، فقد تألفت الكتلة من خليط من الطبقات الاجتماعية الكويتية؛ ما يوحي بأنّ منظمّتهم

(١) الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ١٩٨.

(٢) العدساني، نصف عام، ص ٢٣؛

Saeed Khalil Hashim, «The Influence of Iraq on the Nationalist Movements of Kuwait and Bahrain, 1920-1961», PhD. Dissertation, University of Exeter, Exeter, 1984, pp. 106, 112-113, 524.

(٣) الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ١٩٨؛

Hashim, p. 534.

بُنيت على المبدأ الأساسي للهوية الوطنية. يجب الإشارة إلى أن إنشاءها لم يكن نتيجة أحداث عامي ١٩٣٨ / ١٩٣٩؛ فقد تلقى عدد كبير من أعضائها التعليم في العراق وكانوا على اتصال بالقوى القومية العربية، وهو ما ساهم في ترسيخ الروح القومية العربية بين الكويتيين. وكان الأهم من ذلك أنهم أدوا دورًا نشطًا في استضافة قادة الحركة الفلسطينية<sup>(١)</sup>.

يُعدّ خالد سليمان العدساني، سكرتير المجلس التشريعي، أحد الشخصيات البارزة في الكتلة، والذي درس في مدرسة الأعظمية في بغداد، وكان من بين الحاصلين على أول منحة دراسية أكاديمية للدراسة في الخارج في عام ١٩٢٤<sup>(٢)</sup>. ونذكر أيضًا محمد الملا حسين، وهو ابن مهاجرين من ساحل الخليج الشرقي، والذي درس في كلية المعلمين في العراق، وكان أحد الشخصيات المهمة في الكتلة<sup>(٣)</sup>. تمثل هذه الشخصيات، وغيرها الكثير، أولى طلائع الحركة الإصلاحية في الكويت، خاصة أن معظمها كانوا أعضاء في النادي الأدبي وزاروا المكتبة الوطنية عدة زيارات<sup>(٤)</sup>.

طوّرت المعارضة الشبابية أساليبها الخاصة، مثل الدعوة إلى الإضراب الذي كان معروفًا شكلاً من أشكال المعارضة الفعّالة من عشرينيات القرن العشرين حينما أُضرب الغواصون، وهم قوة

(١) المدير، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت، ص ١٥.

(٢) الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ١٢٤.

(٣) الزيد، محمد ملا حسين: حياته وآثاره، ص ٢٣.

(٤) الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ٦٩، ٨٣.

أخرى من بين القوى المرجّحة، ضد مالكي السفن، ورفعوا مطالبهم إلى الشيخ أحمد الجابر الذي وافق عليها بدوره. ولم تكن هذه المرة الوحيدة التي يضرب فيها الغوّاصون<sup>(١)</sup>، ففي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٥ بدؤوا إضراباً عاماً ضد مالكي السفن اعتراضاً على وضعهم المادّي<sup>(٢)</sup>.

وقال حمد الرجيب: «بعد بزوغ فجر الديمقراطية بإنشاء أول مجلس تشريعي في الكويت، بدأ الرخاء في الظهور وبدأ تأسيس مؤسسات الدولة بطريقة حديثة»<sup>(٣)</sup>؛ وهكذا، تمّ تشكيل قوة شرطية تحت قيادة جاسم الصقر. واعتاد العدساني مخاطبة الطلاب في المدارس بعد حلّ المجلس، وحثّهم على الاحتجاج في تظاهرة الطلاب التي تجمّعت في الصفاة حيث كان عبد الله الصقر يخاطب الحشود، بينما كان صالح العثمان الراشد، المسؤول عن الجيش، في قصر نايف<sup>(٤)</sup>.

وفي هذه الأثناء، كان العثمان الراشد وأنصاره الآخرون يتوقعون أن يتعرضوا لهجوم من أنصار الشيخ. فبدأت مجموعة من الموالين للمجلس التشريعي، ومعظمهم من الكويتيين الشباب

(١) الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ١٢٤.

(٢) انظر:

Alebrahim, p. 114.

(٣) حمد الرجيب، مسافر في شرايين الوطن (الكويت: مطبعة وزارة الإعلام، ١٩٩٤)، ص ٥٧.

(٤) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ٧٢.

داخل قصر نايف، بالتجمّع في القصر ودعوة الحشود إلى التوجه إلى قصر دسمان لمجابهة الشيخ ومؤيديه في ردّة فعل على حلّ المجلس. ومن الجهة الأخرى، تجمّع أنصار الشيخ داخل قصر دسمان ودعوا إلى الهجوم على قصر نايف<sup>(١)</sup>.

لم يقتصر دور الشباب على التجمع، بل طبعوا المنشورات الاحتجاجية وكتابة الشعارات السياسية على الجدران في شوارع الكويت. ونظرًا إلى أعدادهم الكبيرة في مؤيدي المجلس، شكّل ناشطون كويتيون قلب القوة التي واجهت البدو والقرويين في أحداث قصر نايف، ودخلوا في مواجهة مباشرة مع المتظاهرين الداعمين للأمير بعد حلّ المجلس التشريعي الأول. ودعوا إلى الإضراب العام، الذي كان يعتبر من أقوى وسائل المعارضة، وقد وصل إلى إغلاق المتاجر احتجاجًا على حل المجلس التشريعي<sup>(٢)</sup>. ويمثل هذا دلالة واضحة على الدور الذي اضطلعت به كلّ هذه القوى المختلفة في الصراع السياسي بين الشيخ والتجار، ومن ثمّ مكانتها بصفتها قوى توازن.

لم يقتصر دور شباب الكتلة الوطنية على الدعم، فقد تطوعوا للعمل مع المجلس؛ إذ يروي العدساني والحاتم أنّ غانم الصقر كان على رأس إدارة الشرطة، وأنّ إدارة الميناء كانت من مسؤولية محمد

(١) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ١٠٩؛ ذكر كذلك تفاصيل الحادث الشيخ يوسف بن عيسى القناعي في مقابلة أجراها مع الشمالان، يُنظر: «حديث الشيخ يوسف...».

(٢) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ٣٨، ٥٨، ٦٨، ٩١، ١١٠-١١١.

القطامي، وتولّى أحمد البشر الرومي منصب مأمور الجمارك، كما  
ستبت ذلك من خلال المحاضر في الصفحات التالية<sup>(١)</sup>.

كان للشباب كذلك دور مهمّ ومحوري في إيصال صوت أعضاء  
المجلس إلى السلطات البريطانية؛ إذ استغل المجلس كتلة الشباب  
الوطني حينما زار المندوب السياسي البريطاني في الخليج ترينهارد  
فاول Trenchard Fowel الكويت لمنح الشيخ أحمد قلادة الملك  
جورج السادس George VI (١٩٣٦-١٩٥٢)، فحاولت كتلة الشباب  
الوطني الاتصال بالمعتمد السياسي البريطاني للتعبير عن قلقها بشأن  
الوضع الحالي وموقف النظام ضد مؤيدي المجلس، لكن لم ينجحوا  
في ذلك وتم حل المجلس بموافقة المعتمد السياسي البريطاني، خاصة  
بعد أن أعرب الأخير عن استعداد بريطانيا لمساعدة الحاكم فيما يريده  
من قوة في حال وجود قوة اضطرابات<sup>(٢)</sup>.

وقد أدى قرار الشيخ أحمد الجابر بحلّ المجلس إلى توحيد جبهة  
مؤيدي المجلس من الشباب الكويتي. وأعلن محمد المنيس، وهو  
شاب كويتي كان قد وصل من فوره من البصرة، في خطاب علني  
عن وجوب عزل الأسرة الحاكمة من السلطة، ما أدّى إلى اعتقاله  
وموته فيما بعد<sup>(٣)</sup>. كما اعتقل بعض أعضاء المجلس وسُجنوا، وأُغلق

(١) الخاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ١٧٠.

(٢) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ١٠٩.

(٣) انظر:

IOR/15/5/206, No.C/88, From Political Agent, Kuwait to Political  
Resident, Bushire, dated 10th March 1938.

مقر المجلس في العاشر من آذار/ مارس ١٩٣٩، وقرّر الشيخ أحمد الجابر عدم إجراء أي انتخابات في المستقبل<sup>(١)</sup>. كان دور الشباب واضحاً حتى بعد حل المجلس، يروي محمد أحمد الغانم -أحد أعضاء كتلة الشباب الوطني- أنه احتفظ بوثيقة المجلس التي تحدد طبيعة عمله، وكان في البصرة، وطلب الحاكم إعادة هذه الوثيقة عن طريق الشيخ يوسف بن عيسى رئيس المجلس الذي ربط حياة المعتقلين السياسيين بهذه الوثيقة التي كانت عند الغانم الذي أرجعها إلى الكويت، لكن لم يحل الإشكال وسُجن بعض أعضاء المجلس لمدة ٤ سنوات<sup>(٢)</sup>.

#### سادساً: المحاضر وإثبات دور القوى المرجّحة

جاءت محاضر اجتماعات المجلس التشريعي التي بحوزتنا في مئة ورقة من القطع الكبير، حيث كان أول تاريخ للاجتماعات «يوم الثلاثاء ١٤ جمادى الأولى من عام ١٣٥٧ للهجرة» (١٢ تموز/ يوليو ١٩٣٨)، وآخر اجتماع في هذه المحاضر كان «يوم الخميس ٢٣ شوال ١٣٥٧ للهجرة» (١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٨)، أي بعد إقرار الدستور، حيث ذكر العدساني أنّ الدستور أُقرّ في يوم الجمعة ١١

(١) انظر:

IOR, R/15/5/206, No. C/95, From Political Agent, Kuwait to the Hon'bel Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, dated 12th March 1939.

(٢) يوسف الشهاب، رجال في تاريخ الكويت، ج ١ (الكويت: مطابع دار القيس، ١٩٨٤)، ص ٣٩٤-٣٩٧.

جمادى الأولى من عام ١٣٥٧ للهجرة<sup>(١)</sup>. والمحاضر التي بين أيدينا هي للمجلس التشريعي الأول ١٩٣٨؛ إذ يذكر العدساني أن الشيخ أحمد الجابر حلّ المجلس التشريعي الأول في ٢٥ شعبان ١٣٥٧ للهجرة (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨)، وآخر المحاضر التي بين أيدينا في ٢٣ شوال ١٣٥٧ للهجرة<sup>(٢)</sup>.

ولا نعلم يقيناً ما إذا كانت هناك أوراق ضائعة من المحاضر، أم أنّ هذه المحاضر هي بداية عقد اجتماعات المجلس بعد أن تمّ التوافق مع الحاكم على الدستور؛ إذ نجد في المحاضر على سبيل المثال مثل هذه القرارات «صودق على الباب الأول من الدستور - بالأكثرية»<sup>(٣)</sup>. وجاء أيضاً قرار المصادقة على الباب الثاني والثالث من الدستور بالأكثرية في شهر رجب<sup>(٤)</sup>. ربما تكون المصادقة على القوانين، فالباب الثاني من الدستور ينصّ على تشريع القوانين كما ذكر العدساني، وهذا تؤكدُه المحاضر؛ إذ تمّ تنظيم قانون القضاء وتعيين قاضي جديد هو عبد المحسن البابطين الذي تمت الاستعانة به من الزبير على سبيل المثال<sup>(٥)</sup>، أو تنظيم قانون الجمارك الذي هو جزء من قانون الميزانية<sup>(٦)</sup>، وغيرها من القوانين.

(١) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ٥٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٣) محاضر اجتماعات المجلس التشريعي، يوم الأربعاء ٢٢ جمادى الأولى ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٧.

(٤) المصدر نفسه، يوم الأربعاء ١٩ رجب ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٤٠.

(٥) المصدر نفسه، يوم الأحد ٢٦ جمادى الأولى ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٨.

(٦) المصدر نفسه، يوم الأربعاء ٢٨ جمادى الأولى ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٩.

أمّا الباب الثالث، فنصّ على أنّ «مجلس الأمة التشريعي هو مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية، وكل أمر يستجدّ من هذا القبيل لا يعتبر شرعياً إلا بموافقة المجلس وإشرافه عليه»<sup>(١)</sup>. وهذا فعلاً تمّ على امتداد جلسات المجلس فيما يخصّ الامتيازات الداخلية والخارجية. أما فيما يتعلق بالمعاهدات والاتفاقيات، فقد قرّر المجلس جلب جميع الأوراق الحكومية، بما في ذلك المعاهدات والاتفاقيات الخاصة، إلى دائرة المجلس<sup>(٢)</sup>. كما أنّ المجلس طلب من الحاكم الشيخ أحمد الجابر أن يصدر كتاباً إلى جميع الدوائر الأجنبية ذات الامتيازات والاتفاقيات الخاصة يبلغها أنّ المراجعات أنيطت جميعها بمجلس الأمة التشريعي، وقد تمتّ المصادقة على هذا القرار بالإجماع<sup>(٣)</sup>. كذلك قرّر المجلس تكليف سكرتارته بأن يطلبوا جميع الأوراق الرسمية من الشيخ أحمد الجابر للإشراف عليها<sup>(٤)</sup>.

وراسل المجلس شركات النفط عدة مرات مثل ما تمّ في جلسة السبت ١٦ جمادى الآخرة «تحرير كتاب إلى شركة النفط الإنكليزية الإيرانية لتذكيرها بالكتاب الصادر إليها بتاريخ ٢٣ تموز/ يوليو

(١) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ٥٥.

(٢) محاضر اجتماعات المجلس التشريعي، يوم السبت ١٨ جمادى الأولى ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٥.

(٣) المصدر نفسه، يوم الثلاثاء ٢١ جمادى الأولى ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٧.

(٤) المصدر نفسه، يوم الأربعاء ٢٦ رجب ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٤٦.

١٩٣٨ والطلب بالجواب عليه»<sup>(١)</sup>، كذلك راسل المجلس شركة زيت الكويت وشركة مكينزي عدة مرات، منها ما ورد في محضر يوم الخميس ٢٧ رجب<sup>(٢)</sup>. أمّا ما يخصّ الامتيازات الداخلية، ففي جلسة الأربعاء ٦ جمادى الآخرة، حرّر المجلس كتاباً إلى شركة الضياء الكويتية جواباً على كتابها بخصوص منح الأرض وتفسير المادة الخامسة من شروط الامتياز<sup>(٣)</sup>. وقرّر المجلس إلغاء احتكار المصران (أمعاء الذبيحة) الممنوح لمحمد بوشهري لأنّه منح بصورة غير مشروعة<sup>(٤)</sup>.

ذكر العدساني في مذكراته أنّه في جلسة ٥ رجب ١٣٥٧ للهجرة تمّ إلغاء صنع الناملية، وهو شراب محليّ، وعند الرجوع إلى المحاضر نجد ما نصّه «إسقاط امتياز احتكار الناملية وتحجير كتاب إلى عبد الرحيم العوضي بذلك - إجماع»، كما أنّه في الاجتماع نفسه يطلبون من محمد غلوم بوشهري، صاحب احتكار المصران، إرسال ورقة الامتياز إلى المجلس<sup>(٥)</sup>. ألغى المجلس كذلك احتكار شركة النقل والتنزيل، وهذا ما يؤكّد ما ذكره العدساني في مذكراته، إذ قرر المجلس «إلغاء امتياز شركة النقل والتنزيل»<sup>(٦)</sup>. وألغى

(١) المصدر نفسه، يوم الأربعاء ١٦ جمادى الآخرة ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ١٥.

(٢) المصدر نفسه، يوم الخميس ٢٧ رجب ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٤٧.

(٣) المصدر نفسه، يوم الأربعاء ٦ جمادى الآخرة ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ١٣.

(٤) المصدر نفسه، يوم الأحد ٥ رجب ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٢٥.

(٥) المصدر نفسه، يوم الأربعاء ٥ رجب ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٢٨.

(٦) المصدر نفسه، يوم الأحد ٢٣ رجب ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٤٣.

المجلس امتياز جباية رسوم الذبيحة الذي كان بحوزة صالح بن عسكر، لكنّ هذه المرة قرّر المجلس تعويضه عن المدة الباقية له زمن الامتياز<sup>(١)</sup>. وهنا نلاحظ أنّ المجلس كان يفرق بين الامتيازات الداخلية، فهو يُعوّض أحياناً ويُلغي من دون تعويض في أحيان أخرى، وربما كان السبب في طريقة الحصول على هذا الامتياز؛ فقد ذكرت المحاضر صراحة في حالة احتكار المصران أنّ المحتكر حصل عليه بصورة غير شرعية ولذلك ربما لم يُعوّض.

لقد أسهمت محاضر مجلس ١٩٣٨، وهي مصدر جديد، في إبراز دور القوى المرجّحة التي لم يظهر دورها على نحو بارز في المصادر الأخرى مثل العدساني، هناك إشارات متفرقة في بعض المصادر مثل الأرشيف البريطاني والعدساني، لكن من دون تسليط الضوء على فاعلية هذه القوى ودورها في ترجيح كفة الميزان السياسي بين المجلس والحاكم. فعلى سبيل المثال نجد أنّ العدساني ذكر مصطلح الإيرانيين - العجم، بوضوح حين قال: «أمّا الإيرانيون فقد ركبوا شيطان العنصرية وعلت أصواتهم بالهتافات والتصفيق داخل الحسينية لخطبائهم الذين كانوا يجرسونهم على المظاهرات والإضراب [...] لكن المجلسيين [...] أدركوا أنّ التساهل مع هؤلاء وأكثرهم من الحمالين والغوغاء قد يؤدي إلى نشوب عنصرية [...] ذهب فريق من أعضاء المجلس إلى العالم الديني الذي تطوع بعرض [مطالب الإيرانيين] يناقشونه في رأيه وأمر تلك المطالب

(١) المصدر نفسه، يوم الثلاثاء ٩ شعبان ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ١٣.

التي عرضها، إذ يدرك أن الإيرانيين القدماء في الكويت قد دعوا كسائر الكويتيين إلى الانتخاب والتصويت<sup>(١)</sup>. ونجد أن العدساني هنا يفرق صراحة بين أمرين: الإيرانيين المحسوبين على الكويتيين وفق معايير ذلك الزمن، وغيرهم من حديثي القدوم. بل نجد أيضاً أن معايير العدساني في الحديث ليست طائفية، كما تُصور بعض الدراسات حول قضية المجلس؛ إذ يشكر الأحسائيين من الشيعة على عدم تعصبهم<sup>(٢)</sup>. كانت هناك بوادر للتجنس بالجنسية الهندية البريطانية كما يذكرها العدساني؛ ولذلك نجد المحاضر تؤيد مثل هذه المعلومات التي أوردها في مذكراته، فقد تمت مناقشة الأمرين: الهجرة الإيرانية وكذلك التجنس بجنسية أجنبية.

هذا التصنيف الاجتماعي الذي ذكره العدساني ساهمت المحاضر في توضيحه؛ فتشير إلى أنه في جلسة السبت ٢٩ رجب قرر المجلس التشريعي توقيف الهجرة الإيرانية واتخاذ التدابير اللازمة، وكلف سليمان العدساني وعبد اللطيف الثنيان الغانم بمتابعة الأمر؛ إذ قرر المجلس: ١. تنبيه مأمور الجوازات بعدم التساهل مع القادمين من إيران لغير سبب وجيه. ٢. التنبيه على سفن نقل الماء وتحذيرها من نقل أي أحد إلى الكويت ما لم يكن يحمل جواز سفر مقبولاً. ٣. التنبيه على أمراء القرى والجزر من السماح لأحد بالنزول في القرى والجزر. ٤. اتخاذ التدابير لإيقاف طغيان هذه الهجرة<sup>(٣)</sup>.

(١) العدساني، مذكرات خالد سليمان العدساني، ص ٩١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) محاضر اجتماعات المجلس التشريعي، يوم السبت ٢٩ رجب ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٤٨.

أما فيما يتعلق بالتجنيس بجنسية أخرى، فقد قرّر المجلس في جلسة ٢ شعبان وإيحاء الأعضاء ما نصه: «يعلن للعموم عن حرمان المتجنسين بجنسية أجنبية من حقوق التملك في أراضي الكويت أو الامتihan بأي مهنة إلا بعد حصوله على إجازة خاصة من المجلس، وكذلك كل من يثبت عليه محاولة التجنس بأي جنسية أجنبية يستعد لمغادرة البلاد خلال شهرين من تاريخ محاولته»<sup>(١)</sup>.

ساهمت هذه الأمور وغيرها مثل منع الامتيازات والاحتكارات كلها في وقوف الشيعة، خصوصاً العجم منهم، ضد المجلس؛ فقد ألغى احتكار المصران الخاص بأسرة بو شهري، وكذلك امتياز النقل والتحميل، والذي كان معظم العمال فيه من العجم. كذلك ذكرت المحاضر فصل العديد منهم من وظائفهم، فعلى سبيل المثال قرر المجلس فصل عبد الرضا وعباس من وظيفة الحراسة<sup>(٢)</sup>، لكن في الجانب المقابل، نجد بعض القرارات التي اتخذها المجلس وكانت في صالح هذه الفئة مثل القرارين في جلسة ٢٨ جمادى الآخرة، حينما قرّر المجلس الإبقاء على مقهى غلومر ضافي مكانه الحالي، وتمديد فترة بقاء تنور عبد الله الخباز لمدة خمسة عشر يوماً في المكان نفسه<sup>(٣)</sup>.

(١) المصدر نفسه، يوم الثلاثاء ٢ شعبان ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٥١.

(٢) المصدر نفسه، يوم الأحد ١٩ جمادى الأولى ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٦.

(٣) المصدر نفسه، يوم الخميس ٢٨ جمادى الآخرة ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٢٣.

من الضروري هنا التنبيه إلى نقطة مهمة، وهي أن هذا البحث لا يخلل ولا يسعى إلى تحليل طبقة العجم ومكوناتها أو الشيعة ومن هم غير ذلك، ولكن يحاول إثبات فكرة وجود القوى المرجحة في تاريخ الكويت من خلال المقارنة بين المصادر التاريخية مثل: مذكرات العدساني، والوثائق البريطانية، وبين محاضر المجلس التشريعي. يعي

فيما يتعلق بالقرويين والبدو تحديداً، لم تُشر المحاضر التي بين أيدينا إلى شيء يتعلق بهم على وجه التحديد، سوى ما يتعلق بقضية تسليم السلاح إلى المجلس من قبل نزال المعصب، وهو من الحرس الخاص للحكام في ذلك الزمن<sup>(١)</sup>.

أما ما يتعلق بالمتقنين وشباب الكتلة الوطنية، فنجد تأكيد المحاضر وجودهم، ومساهماتهم مع أعضاء المجلس في إدارة البلاد من خلال تعيينهم في دوائر مهمة وحساسة؛ إذ ذكرت وثيقة بريطانية أسماء ٤٢ شاباً كويتياً وصفتهم بأنهم ضد شيخ الكويت وضد البريطانيين، نجد منهم ٧ أسماء ذكرت في المحاضر<sup>(٢)</sup>، فعلى سبيل المثال ذكرت الوثيقة اسم غانم بن صقر الغانم كرئيس للشرطة، ونجد المحاضر تؤكد ذلك في جلسة الاثنين ٢٠ جمادى الأولى «تلغى دائرة صباح السعود (الصباح) وتعين قوة للحراسة الجمركية مؤلفة من ثمانية أنفار على رأسها غانم بن صقر الغانم»<sup>(٣)</sup>. أما المثال الثاني، فهو لأحمد بن علي بن شمالان، وقد تمّ تعيينه كاتباً لجباية رسوم

الكاتب ويدرك أهمية التعريفات والمصطلحات فيما يتعلق بالجنسية والعرق والمذهب وغيرهما، لكن في هذا البحث، كما ذكرت في المقدمة، بأنه قد يكون هناك بعض التداخل فيما يتعلق بتحديد أو تعيين المجموعات، أو مجموعة من التي تشكل القوى المرجحة بالتفاصيل المصطلحية الدقيقة، وهذا الأمر ربما يُعالج في أبحاث مقبلة.

(١) المصدر نفسه، يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الآخرة ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ١٦.

(٢) انظر:

IOR/15/5/206, List of the names of Kuwaiti youths who are anti-Shaikh and anti-British, Dated 13th July 1939.

(٣) محاضر اجتماعات المجلس التشريعي، يوم الاثنين ٢٠ جمادى الأولى ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٦.

المحكمة<sup>(١)</sup>. وذكرت الوثيقة البريطانية أيضًا اسم جاسم السديراوي وأحمد البشر الرومي، ونجد المحاضر تؤكد ذلك من خلال تعيين الأول مُثَمَّنًا جمركيًا وتعيين الرومي موظفًا بالجمرك البري<sup>(٢)</sup>.

لم يكن هذا فقط الدعم الذي قدمه المجلس للشباب والطبقة المثقفة؛ إذ تذكر المحاضر أن المجلس قرر الإفراج عن كتاب «تاريخ الكويت»، وإعطاء ورثة المؤلف الحق في التصرف فيه<sup>(٣)</sup>. وأرسل المجلس رسائل إلى طلبة المدارس يطلب فيها تأجيل افتتاح نادهم حتى وصول المعلمين<sup>(٤)</sup>. دعم المجلس إرسال بعثات تعليمية للكويتيين من خلال تحرير كتاب إلى شيخ الأزهر يرجو منه قبول بعثة كويتية لطلب العلم فيه<sup>(٥)</sup>، وتمكن المجلس أيضًا من الحصول على موافقة مديرية التدريس والتربية العامة في العراق على قبول خمسة طلاب كويتيين للالتحاق بمدرسة دار المعلمين في بغداد<sup>(٦)</sup>. لم يتوقف دور المجلس على دعم الشباب والطبقة المثقفة فقط؛ فقد أعد مُسَوِّدَةَ قانون الغوص، وإن لم يتمكن من إقرارها بسبب الظروف السياسية التي حصلت، وتمّ حله<sup>(٧)</sup>. وتُثبت محاضر اجتماعات المجلس التشريعي كذلك كثيرًا مما ذكره العدساني في مذكراته

(١) المصدر نفسه، يوم الاثنين ٣ رجب ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٢٦.

(٢) المصدر نفسه، يوم الثلاثاء ١٤ جمادى الأولى ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٣.

(٣) المصدر نفسه، يوم الأحد ٩ رجب ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٣١.

(٤) المصدر نفسه، يوم الأحد ١٦ رجب ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٣٧.

(٥) المصدر نفسه، يوم الاثنين ٢٤ رجب ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٤٤.

(٦) المصدر نفسه، يوم السبت ٦ شعبان ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٥٣.

(٧) المصدر نفسه، يوم الاثنين ٨ شعبان ١٣٥٧ للهجرة، ورقة ٥٦.

من أمور تتعلق بالقضاء والرشوة والمراسلات مع شركات النفط والجهات الخارجية، وغيرها من الأمور التي سوف تتم مناقشتها في دراسة مقارنة بين مذكرات العدساني ومحاضر اجتماعات المجلس التشريعي، وكذلك الوثائق البريطانية والشهادات الشفهية في المستقبل القريب.

## الخاتمة

التاريخ الكويتي بخاصة، والخليجي بعامة، يحتاج من الباحثين والمؤرخين إلى إعادة قراءته بأسلوب جديد جديد. لقد حاولت هذه الدراسة تقديم رؤية مختلفة لحدث مهم في تاريخ الكويت. ولعلها تفتح آفاقاً معرفية لإعادة سبر أغوار التاريخ الكويتي والخليجي من خلال قراءة زواياه المهمشة وغير التقليدية. إنَّ تسليط الضوء على أبعاد تاريخية مجهولة أو مهمشة، أو ربما مسكوت عنها بسبب حضور اجتماعي أو سياسي، لا يطور القراءة ولا السرد التاريخي للكويت والخليج العربي بعامة.

ناقشت هذه الدراسة المراحل التاريخية للتطور السياسي في الكويت منذ استقرار العتوب في الكويت، وظهور نظام الشورى بين القادمين من العتوب ومن كان يسكن الكويت. لقد استمر نظام الشورى الذي ذكرته المصادر حتى تحوّل إلى حكم مطلق حين تولى مبارك الصباح الحكم في عام ١٨٩٦. واستمر الحكم المطلق حتى وصول أحمد الجابر إلى الحكم في عام ١٩٢١ حيث تأسس أول

مجلس شورى في تاريخ الكويت السياسي. وتلا تأسيس مجلس الشورى تأسيس لمجالس البلدية والمعارف وبعض مجالس الأخرى كمجلس المكتبة الأهلية وكذلك النادي الأدبي. ساهم هذا التطور الفكري والثقافي الداخلي مع عوامل خارجية في وصول الكويت إلى مرحلة تأسيس مجلس تشريعي قائم على انتخابات وله دستور.

كانت المصادر التي ناقشت تاريخ الكويت السياسي تحصر الصراع بين فئتين هما الشيوخ من أسرة الصباح والتجار، لكن هذا البحث حاول إعادة قراءة ما حدث في عام ١٩٣٨ من خلال مفهوم القوى المرجّحة، هذه القراءة مبنية على محاولة الخروج من الإطار التحليلي الموجود في الدراسات السابقة، والتي تركز على ثنائية الشيوخ والتجار في تحليل ما حدث في عام ١٩٣٨. مصطلح القوى المرجّحة مبني على تأسيس إطار تحليلي جديد لتاريخ الكويت، يكون للقوى الاجتماعية الأخرى في المجتمع دور في كتابة التاريخ الكويتي. يعيد هذا الإطار التحليلي قراءة المصادر التاريخية، من خلال النظر في فاعلية القوى الاجتماعية غير الشيوخ والتجار، ومحاولة إبراز تأثيرها في أحداث حركة مجلس ١٩٣٨، كالبحث عن مصادر جديدة مثل محاضر اجتماعات مجلس ١٩٣٨، والتي لم تكن متاحة لمن تصدر للكتابة عن هذا الحدث، إذ ساهمت في تدعيم وإبراز الدور الفاعل والمؤثر لهذه القوى.

نحن في حاجة إلى تاريخ جديد يمكن استقاؤه من المصادر التقليدية؛ فثنائية الشيوخ والتجار في التحليل همّشت بقصد أو

من دونه دور الفئات الاجتماعية الأخرى، كما أن التركيز على الجوانب الاقتصادية تارة والسياسية تارة أخرى جعل تاريخنا يبدو تاريخاً مادياً أجوف. هذه الأحداث المسكوت عنها والمهمشة هي التي ستساهم في بناء صورة أشمل عن تاريخ الكويت والتاريخ الخليجي بعامة، فالنشر الأكاديمي وغير الأكاديمي الموجود بين أيدينا اليوم حافل بذكر البطولات للقادة والأعيان، والتي تحتاج إلى نظر وتدقيق وفي أحيان أخرى تحتاج إلى نقد وتصحيح مسار. من مسؤوليات الباحث الخليجي، على وجه الخصوص، أن يساهم في إعادة قراءة تاريخه بصورة متعمقة؛ حيث إنه، بحكم البيئة، لديه القدرة على التحليل وفهم الخبايا الاجتماعية والثقافية والسياسية، وغيرها من جوانب البحث المهمة.

# طموحٌ في زمن الإهمال

## فاطمة الفضيلية علم راسخٌ وتاريخٌ مشرقٌ<sup>(١)</sup>

أضحت الدراسات التي تناقش التاريخ الهامشي أو التاريخ المسكوت عنه في الخليج العربي أمرًا ضروريًا في حقل التاريخ اليوم وللمهتمين بتاريخ المنطقة. وليس بالضرورة أن يكون التاريخ المهمش في حقل تاريخ الخليج مُهمَّسًا كذلك في رُقَعٍ جغرافية أخرى أو حقب زمنية للمكان الجغرافي ذاته.

هذا المقال سيسلط الضوء على جهد عالمة زيرية الدار نجدية الأصل حنبلية المذهب ذكرتها كتب التراجم إلا أن وجودها على الهامش في إطار التاريخ الحديث للخليج لا يعني أن مثلها لم يسلط عليهن الضوء في عصر الازدهار الإسلامي. ولعل المقال المنشور على موقع الجزيرة نت حول الإمام السخاوي وخمس وثمانين شيخة وعالمة روى عنهن واحتفى بهن يدلل على أن ما كان في الهامش اليوم قد يكون تحت الأضواء في زمان ومكان آخرين.

(١) نشر في موقع جدلية بتاريخ ١٤-٩-٢٠١٩.

## التاريخ الهامشي في الخليج والجزيرة العربية: هل هو ضرورة؟

بدأت كلمة (مهمش) تأخذ بعداً اصطلاحياً في القرن الثامن عشر حيث ظهرت كتب ومذكرات ويوميات حياة أشخاص عاديين حول المشاركة في الأعمال العسكرية، ثم انتقل المصطلح ليشمل المراتب السفلى من المجتمع ممن لا يهتم بهم كُتّابُ التاريخ في ذلك الزمان كما ناقش ذلك اليعقوبي وطحطح في كتابهما: «التاريخ من أسفل». لعل أنطونيوا غرامشي وكذلك مدرسة الحوليات الفرنسية وبعض الدراسات التي قام بها المؤرخون الإنجليز فيما يعرف بدراسات Subaltern Studies شجع كثيراً من المؤرخين حول العالم على الاهتمام بتاريخ المهمشين والتاريخ المسكوت عنه، كما يمكن اعتبار كتاب «التاريخ من أسفل» مدخلاً لكل مهتم بهذا النوع من التاريخ.

في هذا المقال نقدم سيرة عالمة حنبلية، لا نقول إن تاريخها قد تم تجاهله بشكل كامل لكن لم يعطَ القدر الكافي من البحث. فسيرة فاطمة الفضيلية قد تعتبر جزءاً أصيلاً من التاريخ المهمش إذا وُضعت في الزمن التاريخي المحدد وهو القرن الثاني عشر الهجري والإطار المكاني وهو الجزيرة العربية في تلك الفترة. هذان العاملان ينقلان امرأة فاضلة كفاطمة من مسرح الأحداث إلى مجهر التاريخ حيث لا يمكن الادعاء بأن الحضارة الإسلامية وعالمات الشرع قد تم تجاهلهن، فهناك منذ عهد النبي صحابياتٌ تميّزن بتصدر مجالس العلم والفتوى وعلى رأسهن السيدة عائشة بنت أبي بكر رضي

الله عنها وعن أبيها، ولذا فالجزم بأن عالمت الشرع والمُحدّثات والفتيات كن في الهامش على امتداد التاريخ الإسلامي هو ادعاء باطل. من هنا كان لا بد من التوضيح بأن الزمن والجغرافيا هما من أدخلتا فاطمة الفضيلىة الهامش التاريخي، وعليه يكون هذا المقال محاولة لإيضاح القيمة العلمية لهذه العالمة الجليلة.

### الشام الصغيرة والفضيلية: كل له فضل!

هناك العديد من الكتب، ولعل من أفضلها، من وجهة نظري، كتاب *Women and the Transmission of Religious Knowledge in Islam* والذي تُرجم إلى العربية عن طريق دار مدارات للأبحاث ٢٠١٨. تركت الكاتبة أسماء سيد على المُحدّثات بشكل رئيسي بالرغم من ذكرها عددًا من الأدبيات والفتيات. ما يهمننا في هذا المقال هو الفصل الرابع والذي ركزت فيه على السلفية والعصر العثماني والمُحدّثات. تذكر أسماء سيد بعض المُحدّثات في العصر العثماني مثل: شهدة الكاتبة العراقية، وزينب بنت الكمال المقدسية التي أقامت في شمال دمشق ووصفت بأنها مسندة الشام، وأخيرًا عائشة بنت محمد التي عاشت في دمشق كذلك. وتذكر أسماء أيضًا أن ما يُميز سيرة ومسيرة هؤلاء العالمات المُحدّثات أنهن نشأن في أُسرٍ علمية، وسعى أولياؤهن منذ طفولتهن إلى تعليمهن وحصولهن على إجازات متنوعة وإدماجهن في أقصر سلسلة ممكنة من سلاسل الرواة في الإسناد، كما كان سعى أولياتهن في تعليمهن العلم الشرعي من باب التمهيدي لأن يتميزن في المستقبل.

هنا يأتي تميّز فاطمة الفضيلية -رحمها الله- إذ لا بد من توطئة تاريخية للبلد التي نشأت فيها المترجم لها ألا وهي بلد الزبير في جنوب العراق، ولم تذكر المصادر والكتب التي أرخت لسيرتها -رحمها الله- اهتمام أسرتها بها من ناحية تعليمها العلم الشرعي أو الحرص على حصولها على الإجازات الشرعية، لكنها مع ذلك أدْرِجَت في الفقيهاً، كما سنرى في هذا المقال، واستطاعت أن تُخلِّدَ اسمها في تاريخ العلم والفقه لا سيما الحنبلي.

لا بد من شرح بسيط هنا لتاريخ مشيخة الزبير النجدية في جنوب العراق حتى يسهل على القارئ غير المُلمِّ بتفاصيل تاريخ الجزيرة العربية فَهْمُ قيمة وأهمية ومكانة فاطمة الفضيلية. عندما نتحدث عن مشيخة الزبير في هذا المقال فنحن نعني تلك المشيخة التي تأسست على يد النجديين الذين نزحوا من الجزيرة العربية بسبب القحط أو التجارة أو الظروف السياسية عند قيام الدعوة الوهابية والدولة السعودية الأولى. وقد استقر في الزبير العديد من العلماء الأبحار والفقهاء الأخيار الذين خالفوا دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فكرياً وأيدولوجياً، وعلى رأس هؤلاء العلماء الشيخ الحبر الفقيه المسند محمد بن عبد الله بن فيروز (١١٤٢-١٢١٦هـ) الذي ترجم له ابن حميد صاحب السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة بقوله: «العلامة الفهامة كاشف المعضلات وموضح المشكلات ومحرم أنواع العلوم ومقرر المنقول والمعقول بالمنطوق والمفهوم»، كما تذكر كتب التراجم، ويكفيك هذا الوصف لتعرف قيمة هذا الحبر العالم الجليل.

تتلمذ على يد الحبر ابن فيروز الشيخ إبراهيم بن جديد، ثم ارتحل إلى الشام فسكن المدرسة المرادية مدة أربعة عشر عامًا، وأجازه كبار علماء دمشق في عصرهم، ثم رجع إلى بلدته الزبير وتولى القضاء فيها، وكان له علم وجاه عند الناس وله مواقف سياسية وثقافية تزخر بها كتب التراجم وتاريخ الزبير، منها على سبيل المثال لا الحصر تعليمه في مدرسة الدويحس، وهي من منارات العلم في الجزيرة العربية في ذلك الزمان حتى أن بعض المؤرخين أطلق على الزبير اسم «الشام الصغيرة».

الشيخ بن جديد هو نجدى الأصل كذلك، وهناتيبين لنا كيف أن علماء الزبير النجديين كانوا يختلفون عن علماء نجد من نواح عديدة. فلاحتكاك في العراق وأهله ووجود الحكم المملوكي ثم العثماني الذي كان بلا شك أكثر تطورًا من النظم في الجزيرة العربية -سأهم في اتقاد عقولهم وتوسع مداركهم، كما أنهم لم يقبلوا بالدعوة الوهابية بشكلها المطلق. وحيث إن هذا المقال لا يركز على الاختلافات بين علماء الزبير النجديين وأقرانهم في نجد، فإننا نكتفي بالقول بأن الشيطان يكمن في التفاصيل على أمل شرح هذه الفروقات في مقال آخر.

من تميز فاطمة الفضيلية أنها نشأت في هذا المجتمع النجدى الزبيرى المنغلق، ولذا فإن تميز المرأة فيه صعب وصعب جدًا خصوصًا في القرنين الثاني والثالث عشر حيث وُلدت وماتت رحمها الله. يذكر صاحب التحفة النبهاية عند وصفه لمشيخة الزبير:

«وكان أهل الزبير متعصبين من أن يسكن معهم أجنبي في الدين... كلهم من أهل السنة والجماعة وغالبهم على مذهب الإمام أحمد بن حنبل».

بلا شك أن بعض النساء تميزوا في نجد أو في الزبير في تلك الحقبة، وقد ذكرت الباحثة دلال الحربي في كتابها المميز «المرأة في نجد وضعها ودورها ١٢٠٠-١٣٥١هـ» بعض الإسهامات الطبية والعلمية. لكن مع ذلك فإن تَمَيَّزَ المرأة في القرنين الثاني والثالث عشر الهجري كان نادراً خصوصاً فيما يتعلق بالفقه والعلم والإفتاء إذا ما قورن ببعض الحواضر العربية الأخرى كالعراق والشام ومصر. من خلال نظرة خاطفة على كتاب «علماء نجد خلال ثمانية قرون»، نجد أن المؤلف عبد الله بن عبد الرحمن البسام ترجم لثلاثين وثمانين مئة عالمٍ نجدٍ تقريباً، منهم ثلاث نساء فقط إحداهن هي فاطمة الفضيلية، رحمها الله.

### من هي فاطمة بنت حمد الفضيلي؟

هي فاطمة بنت حمد الفضيلي، وأسرة الفضيلي التي تنتسب إليها فقيهتنا أسرة نجدية هاجرت إلى الزبير كما يذكر ذلك صاحب كتاب علماء نجد. وُلدت في بلدة الزبير قبيل المثنين وأُلف لهجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام، لكن ابن غملاس، وهو مؤرخ زبيري من أصول نجدية أيضاً، في مخطوطته «الإعلام في أعيان بلد الزبير بن العوام» يؤرخ لولادتها فيجعلها في عام ألف ومئتين للهجرة.

قرأت الشيخة فاطمة على علماء الزبير وأكثرت من القراءة على عالم الزبير في زمنه الشيخ إبراهيم بن جديد وأخذت عنه الإجازة في التفسير والحديث والفقہ، كما أخذت العلم عن الشيخ محمد بن حمد الهديبي، كما أنها تعلمت الخط من صغرها فأتقنته. وعندما هاجرت وسكنت مكة، تردد عليها أغلب علماء مكة وسمعوا منها وأسمعوها. يقول ابن حميد في السحب الوابلة حول سماعها والسماع منها من قبل علماء مكة في زمانهم:

«...فتردد عليها غالب علماء مكة المشرفة وسمعوا منها وأسمعوها وأجازتهم وأجازوها خصوصاً قمرها النيرين العلامة الورع الزاهد الثبت القدوة شيخ الإسلام الشيخ عمر عبد (رب) الرسول الحنفي والعلامة الحجة الورع العمدة الشيخ محمد صالح الرئيس مفتي الشافعية فإنهما كانا كثيري التردد إليها والسماع منها من وراء ستارة».

كانت الفضيلية الزبيرية قارئة نهمة ذات عقل نقدي وذهن حاضر. رُوي عنها أنها كتبت بقلمها مناقشات انتقدت فيها الأخفش النحوي المشهور، كما أن لها تعليقات على شروح المنتهى والإقناع وحواشي الشيخ منصور في فقه الحنابلة. كما أنها أكملت شرح صحيح مسلم ونسخت بخط يدها مجموع الشيخ أحمد بن منقور كما يروي صاحب كتاب «الحركة العلمية بين نجد والزبير خلال ثلاثة قرون». طبعت دار النوادر لها في عام ٢٠٠٧ «مختصر الغالب من متن دليل الطالب» وينسب إليها شرح «الروض

المربع»، لكن هذه النسخة مفقودة حيث يذكر البسام صاحب علماء نجد أنه شاهد نسخة كاملة ملئت حواشيتها بالفوائد والتعليقات بقلم متوسط الحُسن مضبوط القواعد بقلم الشيخة فاطمة الفضيلية الزبيرية، وقد شاهد البسام النسخة في مكتبة جامع عنيزة. كما نسخت الفقيهة العاملة فاطمة الفضيلية القرآن الكريم وهذه النسخة محفوظة في مركز سعود البابطين الخيري للتراث والثقافة في مدينة الرياض.

لم يقتصر دور الفضيلية على التدريس والتأليف وحسب، فقد كانت مؤثرة في أوساط النساء خصوصاً في بلدتها الزبير، فقد تتلمذ على يدها جَمْعٌ من نساء المشيخة وصارت قدوة لهن في هذا المجال. وقد تتلمذ على الفضيلية كلُّ من عائشة بنت راشد والتي لها تعليق على شرح النووي لصحيح مسلم، وشريفة الوطبان التي تحفظ ديوان المتنبي ولها تميز في الأدب. ومن تلميذات الفضيلية في الزبير شاهدة بنت سليمان الفواز والتي شرحت الأربعين النووية، ومنهن مؤسسة مسجد سوق الجت في الزبير فاطمة البسام.

وَقَفَتْ رَحْمَهَا اللهُ، جَمِيعَ كِتَبِهَا عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ وَجَعَلَتْ النَّازِرَ عَلَيْهَا شَيْخَهَا مُحَمَّدَ بْنَ حَمْدِ الْهَدَيْبِيِّ فَكَانَتْ الْمَكْتَبَةَ عِنْدَهُ إِلَى حِينَ قَرَّرَ أَنْ يَسْكُنَ الْمَدِينَةَ الْمُنُورَةَ فَتَوَرَّعَ عَنْ إِخْرَاجِهَا وَجَعَلَهَا عِنْدَ خَادِمَةِ الْفَضِيلِيَّةِ، وَلَمَّا قَرَّرَتْ الْخَادِمَةُ سَكْنَ الْمَدِينَةَ ضَاعَتِ الْمَكْتَبَةُ وَالْكِتَابُ الَّتِي فِيهَا وَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا سِوَى نَزْرِ يَسِيرٍ عِنْدَ الشَّيْخِ ابْنِ حَمِيدٍ صَاحِبِ السَّحْبِ.

توفيت رحمها الله، في مكة سنة ١٢٤٧هـ ودفنت في المعلاة في شعبة النور وقبرها لصيق بقبر الشيخ محمد بن صالح الريس كما أوصت.

### التصوف ورؤيا الفضيلية للنبي ﷺ

كانت فاطمة الفضيلية على الطريقة النقشبندية والقادرية، وكانت لها أوراد وأحزاب ومشرب رَوِيَّ في التصوف حيث يقول عنها ابن حميد في السحب الوابلة: «... وكان لها شهرة عظيمة ولم نسمع في هذا العصر ولا فيما قبله بإعصار مثلها ولا من يدانيها في علمها وصلاحتها وزهدها وورعها وجمعها للفضائل». وقد اشتهرت رؤيا رأتها الفضيلية رحمها الله، حتى أن صدى رؤياها وصلت المغرب الإسلامي وغيره من البلدان فما هذه الرؤيا؟

تروي الكتب التي ترجمت للفقهاء الفضيلية أنها كانت تستعد للقيام والصلاة، وكانت خادمتها قد استأذنتها للذهاب لعيالها، وكانت الفضيلية قد عميت في هذه الفترة من حياتها. فبعد ذهاب الخادمة قامت الشيخة الفضيلية للوضوء والاستعداد للصلاة والتهجد فزلقت رجلها فسقطت وانكسر ضلعان من أضلاعها فعصبتها وصلّت راتبها بغاية التكلف ثم غفت.

فزارها النبي ج في منامها ومعه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما مقبلين من ناحية الكعبة، فأخذ النبي ﷺ من ريقه الشريف بطرف رداءه وقال امسحي على عينيك فمسحتها فأبصرت في الحال.



ثم مسحت على الكسر فبرأ فقال النبي ﷺ: يا فاطمة من غير استئذان؟ فقلت: يا سيدي يا رسول الله إن الحدث الأصغر يندرج في الأكبر وأنت قد أذنت في البصر وهو أعظم، فتبسم ﷺ وقال: عمر عبد رب الرسول ومحمد بن صالح الريس في مكانها كأبي بكر وعمر في زمانها وفلان وفلان عند الناس من العلماء، هما عند الله من الفساق!

سارت الركبان بهذه الرؤية حتى أن علماء الشام والمغرب كاتبوا الفضيلية بأن تكتب لهم هذه الواقعة بخطها ففعلت وقد شاهد ابن حميد كما يروي هذه المراسلات وفيها بحسب وصفه: «... من الرموز إلى أسرار الصوفية ما لا يعرفه إلا من له أعلى كعب فيه...» ومن ورعها رحمها الله أتمها ماتت ولم تخبر ولم تفصح عن أسماء من ذمهم النبي ﷺ.

رحم الله فاطمة الفضيلية وغفر لها، المقال يحاول تسليط الضوء -كما ذكرنا في البداية- على جانب من التاريخ المسكوت عنه أو التاريخ الهامشي في تاريخ الخليج والجزيرة العربية، ولعل بعض الباحثين يكملون على هذا المنوال فيعيدون قراءة التاريخ بشكل مجهري يُجيب على بعض التساؤلات التي لم تُطرق بعد فيكون لهم التميز على أقرانهم ويتمردون بذلك على التاريخ السائد السياسي والفردى بشكل خاص. العاملة الفضيلية تمثل هذا الجزء المسكوت عنه وإعادة قراءة تاريخ أمثالها بتعمق أكبر يفتح للمؤرخ أبواباً قد أوصلتها يد الإهمال وربما أتجراً وأقول الكسل المعرفي.



# الباشا قابر في الهامش

## ناصر المبارك الصباح والثقافة في الكويت<sup>(١)</sup>

أجد متعة كبيرة في البحث عن الجانب الهامشي والمهمش في تاريخنا الخليجي بشكل عام وتاريخ الكويت بشكل خاص. هذا البحث قادني إلى أزمة مصطلحات لا زلت أبحث فيها وأحاول أن أكتب عنها بحثاً علمياً محكماً في المستقبل القريب. هذه المصطلحات هي التاريخ الهامشي، والمهمش، والمسكوت عنه، والمهمل، والمحظور والتاريخ من الأسفل وغيرها. وقد وجدت بعض العون في كتابات الباحثين في الشرق والغرب لكن التأطير المصطلحي لكثير منها لا ينطبق مع السياق التاريخي الموجود عندنا في الخليج ولذا أصبح لزاماً على المهتمين أن يعرفوا هذه المصطلحات وفق السياق التاريخي الخليجي معتمدين على أبحاث من سبقهم من الباحثين.

هذا المقال يعني بالإهمال الواقع على شخصية ثقافية لها وزنها مثل ناصر المبارك الصباح مع التركيز على أن هذا المقال لا يعني بالترجمة وذكر سيرة ناصر المبارك الصباح إنما الهدف الرئيسي له

(١) نشر المقال في موقع منشور بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٢٠.

تبيان أن هذه الشخصية جزء من التاريخ المهمل والهامشي رغم وجود وثائق ومصادر ومعلومات بإمكانها وضع هذه الشخصية الثقافية المؤثرة تحت الأضواء وإعطاؤها حقها التاريخي من البحث. من المهم إيضاح أن هذا المقال لا يدّعي أن التاريخ الثقافي الكويتي بشكل عام لم يكتب عنه وأنه تاريخ مهمل لأننا سنذكر العديد من المقالات والكتب والأبحاث التي تناولت هذا التاريخ في الفقرات القادمة. هذا المقال يحاول إثبات أن أجزاء وجوانب عديدة من التاريخ الثقافي تدخل تحت المظلة الكبيرة للتاريخ الهامشي وبشكل أدق في التاريخ المهمل وبعض جوانب التاريخ المهمش فالثقافة في الكويت على سبيل المثال احتكرها الجانب السني من المجتمع مع وجود إشارات متفرقة قليلة للتاريخ الثقافي الشيعي كمكون من المكونات الأساسية في المجتمع الكويتي ولعل أبرز من كتب عنه هو زين العابدين حسن باقر المعروف بذي الرئاستين وكنت قد اطلعت على مقال ليحيى الكندري وفي المقال يفصل في دواوين شعره المطبوعة والمخطوطة<sup>(١)</sup> كما ذكره الأستاذ المرحوم خالد سعود الزيد في كتابه «أدباء الكويت في قرنين»<sup>(٢)</sup> وله ذكر في مقالات وكتب أخرى.

(١) الكندري، يحيى، «قصيدة المُلأ زين العابدين الكويتي في مدح الشيخ حمد بن عيسى بن علي آل خليفة ووصف قصر الصخير». منشورة في مدونة يحيى الكندري بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٠.

<http://yahyhistory.blogspot.com/2016/08/13691950-13611942-13521933.html>

(٢) الزيد، خالد سعود، أدباء الكويت في قرنين، الكويت، حقوق النشر محفوظة للمؤلف، ط٣، ١٩٧٦، ج١، ص٨٥.

فهل التاريخ الثقافي الشيعي أو الصوفي تاريخ مهمش بفعل فاعل أو مهمل؟ أو ربما القصور التي عند كاتب هذا المقال صورت له أن هذه التواريخ مهملة أو مهمشة؟ تساؤلات أتمنى من الباحثين المهتمين أن يجيبوا عليها ويناقشوها.

### بيوجرافيا وتراجم أم تاريخ هامشي ومهمل؟

حصلت في الأشهر الماضية على مجموعة من الوثائق وكان من بينها رسائل للشيخ ناصر المبارك الصباح تحتوي على الكثير من المعلومات الثقافية من طلب للكتب والقصص واشتراكات في المجالات وغيرها من المعلومات التي تساعدنا أكثر على فهم الواقع الثقافي في الكويت في بدايات القرن العشرين. حينها فكرت في الكتابة عن سيرة الشيخ ناصر المبارك الصباح من الناحية الثقافية لكنني لم أجد سوى مصدر واحد كتب عن سيرته، سأناقش المصادر والكتب التي تحدثت عن سيرته في الفقرات القادمة، ومجموعة من المقالات والكتب أشارت إلى جهوده إشارات عابرة.

تساءلت كثيرًا هل تاريخ ناصر المبارك الصباح هو تاريخ مهمش؟ بمعنى هل وقع فعل التهميش عمدًا على هذه الشخصية لكن بعد البحث والتقصي لم أجد أن تاريخ هذه الشخصية كان مهمشًا.

هل كان مسكوتًا عن تاريخه وإسهاماته إذًا؟ الكتب والمقالات التي اطلعت عليها كانت كفيلة بإنكار هذه الاحتمالية، لم يكن تاريخ

ناصر المبارك تاريخاً مسكوتاً عنه. فما هو هذا التاريخ وما علاقته بالتاريخ الهامشي؟

تاريخ هذه الشخصية قد يصنف من التاريخ المهمل Neglected history في اطاره الضيق والتاريخ الهامشي Marginal history في الإطار العام. هو تاريخ مهمل ربما لأن الرجل كان أكبر إسهاماته منصبه في الإطار الثقافي والتعليمي ولم يكن له دور سياسي لظروف عديدة، منها ما هو صحي لأنه كان أعمى ومنها ما هو اجتماعي فهو لم يكن أكبر إخوته وكذلك شخصيته التي اهتمت بالعلم أكثر من أي شيء آخر حوله. إسهام الشخصية الثقافي هو المهمل وليس شخصية ناصر المبارك نفسها وهذا فارق يجب إيضاحه قبل التفصيل في المقال ومثله كثير في تاريخنا الإسلامي والتاريخ العالمي كذلك ولو بحث الإنسان في الشبكة العنكبوتية تحت مسمى التاريخ المهمل لوجد العديد من المواضيع التي تدرج تحت هذا التصنيف.

من جانب لغوي، التاريخ الهامشي، من (هَمْش) وفيه دلالة على الترك أما (الهامش) فهو الزائد ولذلك نضع المعلومات الزائدة في هامش الكتاب لا في متنه أو نقول هَمْش الكتاب أي أضاف معلومات على حاشية الكتاب وهامشه وتقال هذه الكلمة للموضوع، كذلك نقول (هَمْش) الموضوع أي جعله ثانوياً، فهو ليس من صلب اهتمامه. أما التاريخ المهمل فهو من (همل) فالهْمَلُ السدى المتروك ويقال: نَعَمُّ هَمَلٌ، أي مهملة لا راعي لها، والكلام المَهْمَلُ هو عكس الكلام المستعمل. فالتاريخ المهمل هو تاريخ في

الهامش لأنه وقع عليه فعل الإهمال فصار لا قيمة له فيما كتب من التاريخ فصار هامشياً لا مهمساً لأن التاريخ المهمش هو تاريخ يقع عليه فعل التهميش عمداً أما التاريخ الهامشي فهو التاريخ المتروك ومن التاريخ المهمل الذي نتناوله اليوم.

أما البيوغرافيا Biography فهي كتابة السير الشخصية، مثل: كتب التراجم في التاريخ، التراجم مثل: ما كتبه الذهبي في سير أعلام النبلاء أو الزركلي في الأعلام وفي تاريخنا الكويتي كتاب محمد ناصر العجمي وكتابه عن عبد الله الخلف الدحيان مثلاً، ولا أقصد هنا autobiography أي السيرة التي يكتبها الإنسان عن نفسه كما فعل أسامة بن منقذ في كتابه «الاعتبار» أو عبد الوهاب المسيري في سيرته وكذلك علي الطنطاوي في ذكرياته وغيرها الكثير. فالبيوغرافيا في موضوعنا تدخل في إطار إهمال ناصر المبارك الصباح فلم يكتب عن سيرته الثقافية ولا الاجتماعية أحد سوى ما نقله الشيباني عن بعض المصادر كما سنرى، أو سطور قليلة ذكرها الزركلي في كتابه «الأعلام»، ينقل فيها عن عبد العزيز الرشيد في كتابه «تاريخ الكويت».

إسهامات ناصر المبارك الثقافية، من وجهة نظري، تدرج تحت التاريخ المهمل وهذا التاريخ يصنف تحت التاريخ الهامشي لا المهمش ولعل هذا المقال يوقد الحماسة في نفوس بعض الباحثين فيكتبوا كتاباً ينصف تاريخ هذه الشخصية الثقافي خصوصاً مع ظهور العديد من الوثائق ووجود بقايا مكتبته لدى أرسيف الديوان

الأميري للكتابة البيوغرافية عنه أو نقل تراثه من التاريخ المهمل إلى التاريخ المستعمل إن جاز التعبير!

البحث في الهامش: من كتب عن ناصر المبارك الصباح؟

ناصر المبارك الصباح هو أحد أبناء حاكم الكويت مبارك الصباح أو مبارك باشا الكبير والذي حكم من عام ١٨٩٦ حتى وفاته في عام ١٩١٥. عُرف عن ناصر إصابته بالعمى واهتمامه بالثقافة حتى قال عنه عبد العزيز الرشيد في كتابه: تاريخ الكويت: «كان رحمه الله شاباً ذكياً... اشتغل بطلب العلم على أيدي أساتذة في الكويت فتحصل على شيء من العلوم الدينية كالفقه والعقائد وغيرها وعلى شيء من اللغة العربية... كان رحمه الله، أعمى البصر ولكنه نير البصيرة... توفي في صفر سنة ١٣٣٦»<sup>(١)</sup>.

ناصر المبارك، من وجهة نظري، لا يزال تاريخه في الهامش وناله من الإهمال ما ناله على الرغم من وجود جهود مشكورة رصدت جهود ناصر المبارك الثقافية وعلى رأس هذه الجهود مركز البحوث والدراسات الكويتية من خلال بعض الكتب والمقالات التي نشرها مثل ما ذكره د. عبد الله الغنيم في كتابه «بحوث مختارة من تاريخ الكويت» القسم الثاني ٢٠٠٧، حين ناقش نشأة المدرسة المباركية ونشر رسالة لناصر المبارك الصباح لأول مرة تنشر، ثم أكمل هذا الجهد الثقافي من خلال كتاب كامل صدر عن نفس

(١) الرشيد، عبد العزيز، تاريخ الكويت، المطبعة العصرية، ١٩٢٦، ج٢، ص١٤٤.

المدرسة: أرشيف المدرسة الخيرية المباركية في وثائق الخالد، نشر  
وثائق أكثر مجهزة بتوقيع ناصر المبارك ومعلومات أعمق عن دوره  
الرئيسي في نشأة وإدارة المدرسة المباركية<sup>(١)</sup>.

من جانب آخر فجهد مركز البحوث للتأريخ لهذه الشخصية  
لم يتوقف على إصدار الكتب فقط ولكن كان هناك مقالان أحدهما  
لمحمد ناصر العجمي من أدب الرسائل... صفحة مشرقة من  
الكويت الشيخ ناصر المبارك الصباح، منشور في مجلة رسالة الكويت  
٢٠١٥ عن دور ناصر المبارك في المدرسة المباركية والجمعية الخيرية  
وقد حوى المقال الكثير مما أغفلته الكتب التي كانت في مكتبة ناصر  
المبارك الشخصية ونصوص الرسائل المرسله منه. خالد العبد المغني  
أشار كذلك إلى دور المبارك من خلال تحليل وثائق السيدراوي  
بخصوص الجمعية الخيرية في مقاله المنشور في مجلة الكويت ٢٠٢٠،  
تحت عنوان: أخبار الجمعية الخيرية سنة ١٩١٣ من أوراق محمد  
السيدرراوي. كذلك ممن نشر رسائل ناصر المبارك الصباح، باسم  
اللوغان في مقاله سنة ٢٠١٦ في جريدة الجريدة تحت عنوان: وثيقة  
لها تاريخ: الشيخ ناصر بن مبارك طلب شراء روايات «بونسون»  
الفرنسي وكتاب «نظرات» للمنفلوطي عام ١٩١٣م وكذلك أشار  
إلى مكتبة ناصر المبارك الصباح يحيى الكندري في مقاله عن الخيل  
تحت عنوان: نبذة عن كتاب «غاية المراد في الخيل الجياد».

(١) الغنيم، عبد الله، أرشيف المدرسة المباركية في وثائق الخالد، الكويت، مركز البحوث  
والدراسات الكويتية، ط١، ٢٠١٨.

الكتاب الوحيد الصادر عن شخصيتنا كتاب صغير الحجم بعنوان «كعب الأحبار الكويتي الشيخ ناصر بن مبارك الصباح» لمحمد الشيباني<sup>(١)</sup>. هو كتيب وليس كتاباً لأنه يقع في ٤٤ ورقة وكان في الأصل مقالاً كتبه المؤلف في مجلة «تراثنا» عام ١٩٩٩ وزاد عليها كما ذكر ذلك في مقدمة الكتاب. كذلك كانت هناك إشارات متفرقة عن ناصر المبارك الصباح في كتاب خليفة الوقيان الثقافة في الكويت: بواكير - اتجاهات - ريادات<sup>(٢)</sup> وكتاب من هنا بدأت الكويت لعبد الله الحاتم<sup>(٣)</sup> وغيرها من الكتب.

أغلب الكتب التي تمت الإشارة إليها لا تناقش ناصر المبارك الصباح كشخصية ثقافية ولكن تناقشه ضمن مواضيع ثقافية مختلفة، مثل دوره المهم في تأسيس المدرسة المباركية على وجه الخصوص وهذا ما ناقشه الغنيم في أرشيف المدرسة الخيرية المباركية في وثائق الخالد مثلاً، وكذلك ناقش الأمر الوقيان خلال حديثه عن المكتبات في الكويت في كتابه «الثقافة»، وفعل ذلك كل من محمد ناصر العجمي وخالد العبد المعني في مقالتهما. هذه المواضيع قيمة بلا شك لكن لم تناقش ناصر المبارك الصباح كشخصية

- 
- (١) الشيباني، محمد، كعب الأحبار الكويتي الشيخ ناصر بن مبارك الصباح، الكويت، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ط١، ٢٠١١.
- (٢) الوقيان، خليفة، الثقافة في الكويت: بواكير - اتجاهات - ريادات، الكويت، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط٦، ٢٠١٤.
- (٣) الحاتم، عبدالله، من هنا بدأت الكويت، الكويت، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط٢، ١٩٨٠.

ثقافية كويتية وإنما ذكرت دوره في إطار نشأة المؤسسات الثقافية في الكويت كالمدرسة المباركية والجمعية الخيرية والمكتبات وغير ذلك، وفي المقال نال بعض الشخصيات الثقافية في الكويت نصيب من البحث وتسليط الضوء عليها وقد يكون بعضها أقل إسهاماً وأثراً من ناصر المبارك فلماذا يا ترى؟ لعل السبب هو الإهمال لا أكثر، فلو كان ناصر المبارك مهمشاً لما وجدنا له ذكراً مؤثراً في ثنايا كتب التاريخ الثقافي، لأن التهميش يكون متعمداً أما الإهمال فيحتمل التعمد وعدمه.

الشيبياني حينما كتب عن ناصر المبارك لم يصف الكثير وإنما جمع من الكتب الأخبار عن ناصر المبارك بل يكاد يكون ما كتب عبارة عن اقتباسات مباشرة من كتب الحاتم والأنطاكوي والرشيد ولم يحلل أو حتى يذكر بإسهاب أكبر دور لناصر المبارك كما فعل الغنيم مثلاً في كتبه التي حوت على تحليل وعمق فيما يتعلق بدور ناصر المبارك في المدرسة المباركية. كذلك لم يسع الشيبياني للاستفادة من الأرشيف البريطاني رغم استخدامه كتاب أحمد أبو حاكمة «تاريخ الكويت الحديث»، في طبعته الإنجليزية، فالأرشيف البريطاني فيه أخبار كثيرة عن أبناء مبارك الصباح وعن ناصر المبارك تحديداً ولو فعل ل زاد من قيمة الكتاب إذ إنه الكتاب الوحيد، حسب اطلاعي، الذي اختص بكتابة سيرة ناصر المبارك الصباح. كذلك لم يتطرق الشيبياني على سبيل المثال إلى ما ذكره حافظ وهبة في كتابه «جزيرة العرب في القرن العشرين»، حينما ذكر: «وقد اشتغل أحد أولاده بالتجارة،

وهو الشيخ ناصر المبارك، وكانت تجارته معفاة من الضرائب ...  
ومن المسلم به عند عموم العرب أن فرض الضرائب حرام...»<sup>(١)</sup>  
فهذا النص يحتاج إلى تحليل لشخصية ناصر المبارك المتدينة وكذلك  
سبب الإعفاء من الضرائب، وهل كان هو الوحيد المعفى أم أن  
هناك غيره وغيرها من هذه النقاط التي تثري تاريخ هذه الشخصية.

العمى في حد ذاته موضوع يثري سيرة ناصر المبارك الثقافية  
والشخصية على حد سواء ودراسة العمى وتأثيره على الشعراء  
تحديداً في الكويت ليس جديداً. فهناك العديد من الكتب التي  
ناقشت الشعراء والأدباء العميان مثل صقر الشبيب وفهد العسكر  
وعبد الرزاق البصير. ولعل من أحدث هذه الدراسات هي دراسة د.  
أحمد يوسف الفرج في مجلة تبين، تحت عنوان: أفول الصحراء ومطلع  
النفط في شعر مكفوف في الخليج العربي: صقر الشبيب أنموذجاً، تحدث  
فيها عن أزمة العمى والأثر النفسي لهذه الإعاقة إزاء الشاعر صقر  
الشبيب، وانتهى إلى أن «معاناة الشبيب أخذت مستويات عديدة،  
إلا أن الصدارة كانت لأزمتي الفقر والعمى...»<sup>(٢)</sup> فماذا لو درس  
باحث شخصية ناصر المبارك الصباح وأثر الغنى والعمى عليه؟  
هل هناك علاقة بين تعلقه بالعلم والثقافة وإصابته بالعمى؟ لم تكن  
هذه الدراسة الوحيدة عن العمى وصقر الشبيب فهناك باحث آخر  
هو حامد محمد المطيري ناقش في رسالته للماجستير الصورة الفنية

(١) وهبة، حافظ، جزيرة العرب في القرن العشرين، القاهرة، دار الآفاق العربية، ص ١٤٣.  
(٢) الفرج، أحمد يوسف، «أفول الصحراء ومطلع النفط في شعر مكفوف في الخليج العربي:  
صقر الشبيب أنموذجاً»، مجلة تبين، المجلد السابع، العدد ٢٨، ٢٠١٩.

في شعر صقر الشبيب، خصوصاً الفصل الرابع حينما ناقش صورة العمى في شعر صقر.

هذه الموضوعات وغيرها تدل على أن تاريخ هذه الشخصية تاريخ مهممل رغم المادة الخصبية والمواضيع التي من الممكن تحليلها، والعتب الأكبر، من وجهة نظري، يكون على المؤرخين تحديداً والمهتمين بالتاريخ الثقافي.

### كعب الأحبار والباشا وجهان هل بينهما تشابه؟

لقب كعب الأحبار هو للدلالة على سعة العلم، فقد ذكر الإمام النووي في كتاب «تهذيب الأسماء واللغات»، عندما ترجم لكعب بن ماعة المشهور بكعب الأحبار، قال: «ويقال له كعب الأحبار، وكعب الحِبر بكسر الحاء وفتحها، لكثرة علمه ومناقبه وأحواله وحكمة كثيرة مشهورة»<sup>(١)</sup>.

أما الباشا والألقاب والأوسمة العثمانية، لعلني أختار ما نشره صاحب جريدة العمران عبد المسيح الأنطاكي، هكذا كتب اسمه على صدر صحيفته، لأنه بين يدي وإن كانت هناك كتب أجود وأفضل كتبت عن الأوسمة والألقاب والسبب لاختياري لجريدة العمران هو أن الأنطاكي كان معاصراً لزمان البشوات وكذلك له صلات بهم وجريدة مليئة بأخبارهم خصوصاً باشا الكويت

(١) النووي، محيي الدين بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات، المكتبة الشاملة، ص ٦٩.  
<https://al-maktaba.org/book/9702/419#p2>

مبارك الصباح. يقول الأنطاكي في عدد إبريل ١٩١٥ ما نصه: «أما الرتب فجعلت أربع طبقات ممتازة وهي من حق الوزراء وباشاوية وبيكوية من الطبقة الأولى وبيكوية الثانية والظاهر أن واضعي القانون لاحظوا تنافس الناس بلقب باشا وبك فراعوا ميولهم ووضعوا مع هذه الألقاب عناوين للمخاطبة...».

ويمكن أن تمنح الدولة العثمانية الألقاب مجردة بمعنى أن يكون هناك لقب فقط يحمل هذا الشخص تكريماً وهو حائز للاسم فقط أو دورية أي أنه ينتظر دوره لتولي منصب ما، كما يذكر محمد هادي بيرم في مقاله المنشور في المقتطف في عام ١٣١١ هجري من جزئين تحت عنوان: «الرتب العلمية في الدولة العلية». في نفس المقال الجزء الثاني يتحدث عن الخليفة سليمان القانوني وكيف أن أهل العلم العلماء كان لهم شأن في دولته ومدة خلافته ثم يضع جدولاً يقسم فيه الرتب في الدولة العثمانية إلى أربعة مجموعات وهي الرتب العلمية والرتب العسكرية والرتب السياسية والرتب الملكية والإدارية، وفي الثلاث رتب الأخيرة نجد لقب الباشا بينما لا نجده في الأول وهو ما يتميز فيه ناصر المبارك الصباح لأنه كان عالماً وصاحب ثقافة. من المهم هنا التوضيح أنني لا أجزم بأن ما سبق هو التعريف الأوحد للباشا فلا زلت أبحث فيه ولعل المختصين ممن يقرؤون المقال يوضحون أكثر كيفية منح هذا اللقب.

أما فيما يتعلق بلقب ناصر باشا الصباح وهو وسام رسمي فلم أجد أحداً ممن ذكره يقرنه بدليل وقد سألت بعض المختصين

والمطلعين ومن لهم دراية بالوثائق العثمانية مثل د. سهيل صابان وهو من كتب عن الأوسمة العثمانية والحاصلين عليها من الجزيرة العربية في وثائق الأرشيف العثماني، وكذلك د. حمد العنقري عضو هيئة تحرير مجلة دارة الملك عبد العزيز وله اطلاع واسع على التاريخ العثماني المتعلق بالجزيرة العربية وأفادا مشكورين بأنهما لم يطلعا على أي وثيقة عثمانية منحت ناصر المبارك لقب الباشا. كما أفاد د. سهيل صابان أنه بحث عبر موقع الأرشيف العثماني على الشبكة العنكبوتية ولم يجد أي وثيقة تشير إلى منح ناصر المبارك هذا اللقب. في المقابل هناك بعض الكتب وحسابات في تويتر ذكرت أن ناصر المبارك الصباح قد حصل على لقب باشا من ذكر ما ذكره Alan Rush في كتابه عن آل الصباح حينما ذكر ناصر المبارك ما نصه: «(Although he was made a Pasha by the Ottomans)»<sup>(١)</sup> كما ذكرت د. إيمان طعمة الشمري في حسابها بتويتر أن لديها وثائق تتعلق بحصول ناصر المبارك على لقب الباشا لكنها اعتذرت عن إرسالها لي لأن الوثائق التي تمتلكها كثيرة ووقتها ضيق خلال محادثة بيننا في نفس الموقع. كما أنني وجدت على موقع تويتر في حساب ناصر بن شغبان ذكره أن ناصر المبارك حصل على الباشوية بمرسوم عثماني، هكذا سماه، وحاولت الاستفسار منه لكنه لم يرد على سؤالي. عبد المسيح الأنطاكي في جريدة العمران أطلق لقب الباشا على جميع

(١) انظر:

Rush, Alan, *Al-Sabah: History & Genealogy of Kuwait's Ruling Family, 1752-1987*, Garnet & Ithaca Press, 1987, p.107.

أبناء مبارك الصباح ومن ضمنهم ناصر وفي عدد آخر ذكر أسماءهم دون لقب وناصر من بينهم.

قد يكون ناصر المبارك الصباح حصل على لقب الباشوية لكن ما هو أكيد أنه كان كعب الأحبار الكويتي فالوثائق والمعلومات التي عندنا تفيد ذلك بينما لا يعضد لقب الباشا أي دليل قطعي وقد تنشر أسرته أو أحد الباحثين هذا الأمر ويزال مثل هذا الإهمال عن شخصية علمية فذة كان لها دورها الكبير في خدمة الثقافة والعلم في الكويت.

لقب كعب الأحبار ذكره نصّاً عبد العزيز الرشيد في كتابه تاريخ الكويت: «كان رحمه الله شاباً ذكياً، ذا فطنة وقادة، وحافظة قوية نادرة وقد لقب لذلك بكعب الأحبار...»<sup>(١)</sup> وشواهد هذا اللقب الدالة على علمه وفطنته وسعة اطلاعه كثيرة جداً نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما ذكره عبد الله الحاتم في كتابه «من هنا بدأت الكويت»، عن مكتبة ناصر المبارك الصباح بأنها مكتبة ضخمة حوت ثلاثة آلاف كتاب وكونها الشيخ ناصر نفسه وتحتوي على أكثر من ثمانين ديوان شعر وعدد كبير من التفاسير وكتب الحديث واللغة والأدب والاجتماع وفيها قليل من المخطوطات<sup>(٢)</sup>.

عبد المسيح الأنطاكي كذلك وصف اللقاء مع ناصر المبارك في كتاب «الرياض المزهرة بين الكويت والمحمرة»: «... وعلمت من

(١) الرشيد، تاريخ الكويت، ص ١٤٤ وما بعدها.

(٢) الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ٧٢.

حديثه [أي ناصر] أنه منصب على العلم فقد حفظ القرآن الشريف ودرس الشريعة السمحاء وانصب على الشعر فصار له طبيعة وأنشدي شيئا من منظومته...»<sup>(١)</sup> ونقل عبد العزيز الرشيد عن محمد رشيد رضا مدحه وثناءه على ناصر المبارك في صحيفة المنار، وللأسف بسبب ظروف جائحة كورونا لم أتمكن من الذهاب إلى المكتبات العامة للاطلاع على المنار، يقول الرشيد: «... وتولى مؤانستي ومجالستي في عامة الأوقات نجله ناصر رئيس مدرسة الكويت لأنه هو الذي يشغل عامة وقته في مدارس العلم ومراجعة الكتب حتى صار له مشاركة جيدة في جميع العلوم الإسلامية... وأما الشيخ ناصر فكان يسأل عن دقائق العلوم في العقائد والأصول والفقه وغير ذلك، على أنه لم يتلق عن الأساتذة فهو من مظاهر الذكاء العربي النادر»<sup>(٢)</sup>.

قد يتساءل القارئ وما أهمية هذين اللقبين في تاريخ ناصر المبارك؟ الفارق بين اللقبين شاسع فالأول دليل علم وسعة إطلاع وفهم، أما الثاني فله اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية. هذان اللقبان دلالتهم مختلفة وعليها تبعات كذلك، فإن كان ناصر المبارك الصباح قد لُقّب بكعب الأحبار دل على علمه وعلمه مثبت وآثاره لا تزال موجودة من خلال البقية الباقية من كتبه المحفوظة. كما أن علمه وسعة اطلاعه أشارت إليه الوثائق المحلية والبريطانية التي

(١) الأنطاكي، عبد المسيح، الرياض المزهرة بين الكويت والمحمرة، القاهرة، شركة نوايغ الفكر، ط١، ٢٠٠٩، ص٢٠٨.  
(٢) الرشيد، تاريخ الكويت، ص١٤٧.

اطلعت عليها كما مدح معاصروه هذه الصفة فيه كالشيخ محمد رشيد رضا وعبد العزيز الرشيد وغيرهم.

الباشا هو لقب/ وسام رسمي، يمنح من السلاطين العثمانيين نظير خدمات يقدمها الشخص للدولة أو تزيكات من قبل بعض ولاتهم وهو نوع من أنواع التكريم والتقدير وتقام مناسبة تكريمية لهذا الشخص ولكل لقب معنى وعليه تبعات سياسية واجتماعية وحتى اقتصادية. فلماذا مُنح ناصر المبارك لقب الباشا؟ وما هو دوره الذي منح من أجله هذا اللقب ولم يمنح أخواه جابر وسالم وهما قد حكما الكويت هذا اللقب ولهما دور سياسي واضح خلال فترة حكم مبارك الصباح؟ هل اللقب الممنوح لناصر نظير خدمة قدمها للدولة العثمانية؟ هذه تساؤلات تحتاج إلى إجابة حتى تتمكن من التحليل وتعميق فهمنا لشخصيته.

### ناصر المبارك مُهمَلٌ في كتب العلماء وكتب الثقافة

لن أعيد ما ذكرته في القسم المتعلق بمن كتب عن ناصر المبارك لكن بلا شك أن سيرة ناصر المبارك الصباح مهمة في كتب تراجم العلماء الكويتية والنجدية التي اطلعت عليها. فقد ترجموا الكثير من العلماء والمدرسين وبعضهم ترجمته لا تتجاوز الورقة والورقتين وفي المقابل لم يترجموا لناصر المبارك على الرغم من وجود المادة العلمية بل هناك مادة تحليلية جيدة تتعلق في تبدل حال ناصر المبارك بين العداة لابن تيميه وقبوله بعد ذلك كما ذكر عبد العزيز الرشيد في كتابه

تاريخ الكويت: «ومن غرائب هذا الشاب النابه أنه كان في ابتداء أمره يرى في شيخ الإسلام ابن تيمية رأيه في الزنادقة والملحدين وجرى نزاع طويل في هذا الصدد بينه وبين بعض الأساتذة الفضلاء في الكويت أو شك أن يفضي إلى ما لا تحمد عقباه. لكن هذا الشاب علم خيرًا بفطرته السليمة خطأه الذي ارتكبه أولاً. بل وعلم بغش من كان يلقنه تلك التعاليم الزائفة فكان بعد أن استنارت بصيرته يرى ابن تيمية في الحقيقة شيخ الإسلام...»<sup>(١)</sup>.

هذا النص في حد ذاته جدير بالتحليل فيما يخص شخصية ناصر المبارك والحراك الديني والثقافي الكويتي فلماذا انقلب ناصر المبارك من الكره إلى المحبة، ومن هو الذي كان يلقنه كره ابن تيمية ومن هم الأساتذة الفضلاء الذين ناقشوه وغيروا رأيه وهل لهذا النص علاقة بعداء عبد العزيز الرشيد مع خصومه الذين ذكروهم في الكتاب؟ ماذا عن مكتبته الباقية والتي تتجاوز اليوم الثلاث مئة كتاب ومحفوطة في أرشيف الديوان الأميري الكويتي، هل هناك من حلل عناوين الكتب فيها أو من وقع على حاشية ناصر المبارك نفسه على شرح السيوطي لألفية بن مالك التي لم يكملها؟

في الجانب الثقافي وثائق أسرة السديراوي المنتشرة بين الباحثين سيكون لها إسهام كبير لو تم تحليلها ونشر ما فيها خصوصاً في الجانب الثقافي المتعلق بناصر المبارك، إذ إنني أحصيت ما فيها من

(١) الرشيد، تاريخ الكويت، ص ١٤٨.

وثائق ثقافية متعلقة بناصر المبارك وقد زادت على العشرين ويبدو أن هذه الوثائق متوفرة عند بعض الباحثين فقد نشر أحد هذه الوثائق باسم اللوغانى فى عام ٢٠١٦ فى جريدة الجريدة، وكذلك فعل خالد العبد المغنى فى مقاله المنشور فى مجلة الكويت ٢٠٢٠ تحت عنوان: أخبار الجمعية الخيرية سنة ١٩١٣ من أوراق محمد السيدراوى. لكن لا تزال الجهود قليلة فى حق مثل هذه الشخصية على الرغم من توفر المادة اليوم.

قد يُعذر الكثير من الباحثين حينما يهملون تاريخ ناصر المبارك أو غيره بسبب احتكار مصادر المعلومات والوثائق من بعض الجهات والأفراد لأسباب كثيرة ومختلفة، بعضها مقدر ومحترم وبعضها شخصى مزاجى. الاحتكار موجود لا ينكره أعمى لكن لذه البحث والجلد فى طلبه والصبر على مصاعبه من الأمور التى تصقل الباحث وتقويه وتوسع عليه مدارك العقل.

عود على بدء، فهذا المقال لا يعنى أبداً بالترجمة لشخصية ناصر المبارك بقدر ما يهتم بإبراز أن شخصية معروفة وابن حاكم للكويت وصاحب العلم وثقافة ناله الإهمال ووضع على الهامش لأسباب عديدة ذكرتها وأخرى لم أتطرق إليها. هذا المقال وغيره من المقالات التى نشرت هى دعوة للباحثين بالتركيز أكثر على التاريخ الهامشى فى إطاره العام والتاريخ المهمش والمهمل والمسكوت عنه فى الإطار الخاص. هذه المواضيع قد يكون فيها إثراء معرفى ومنهجي وفكري يطور من حقل دراسات الخليج وتاريخه على وجه الخصوص.

# الكتابات التاريخية في الخليج

## بين سردية الحدث ومنهجية العمل<sup>(١)</sup>

من يدرس التاريخ بعيداً عن فلسفته ومناهجه يخسر جزءاً كبيراً من فهمه للتاريخ في الإطارين العام والخاص. التاريخ وإن شكلته الأحداث وصنعتة الأزمنة وخلدته الأماكن فإن سرده بالطرق التقليدية لن يجعل منه العلم الذي يحاول كل مؤرخ أن يكتبه. بعيداً عن خلاف ما إذا كان التاريخ علماً أم لا وتفاصيل هذا الخلاف خصوصاً مع المشتغلين في حقل العلوم الطبيعية وما مدى علمية التاريخ وهل نطلق عليه علماً أم لا، لكون هذا الجدل أخذ حيزاً في كتب الفلسفة ومناهج العلم وفي نقاشات المدارس الفكرية ولا يزال.

في هذا المقال أكتب من باب مناقشة الأفكار مع المهتمين وكذلك تبادل خبرات الفهم من خلال موقع منشور والذي اعتبره صالوناً ثقافياً يجمع الكثير من العقول المتوافقة والمتناقضة. الصالونات الثقافية في الماضي أخرجت لنا المدرسة الفرنسية التاريخية التي كان أحد أسرار تميزها السجال وعمق النقاش الذي كانت توفره البيئة

(١) نشر في موقع منشور بتاريخ ٢٠-٣-٢٠٢٠.

العلمية آنذاك من خلال الجامعات والصالونات الثقافية. بل إن أحد مصادر إعجابي بالمدرسة التاريخية الفرنسية عموماً هو قدرتها على تسويق نفسها من خلال دور النشر والصحف أو حتى من خلال برامج إذاعية خاصة، مثل برنامج «اثنين التاريخ» كما يذكر الدكتور محمد حبيدة في كتابه الجميل «المدارس التاريخية»<sup>(١)</sup>.

هذه الصالونات الثقافية التاريخية وإن وجد بعضها اليوم في الخليج العربي فإنها لا تخدم الفكرة التي أتحدث عنها لأنها لا تتعمق في النقاشات الجانبية بقدر ما تكون على شكل محاضرة يلقيها متخصص ثم هناك فقرة للأسئلة والتي تتنوع ما بين المديح أو المداخلة التي يحاول من خلالها الشخص أن يستعرض قدراته العلمية وأخيراً بعض الأسئلة التي تحاول أن تفهم بعض الأجزاء من اللقاء.

فكرة استدعاء الحدث التاريخي ليس فكرة طارئة، فالحدث التاريخي له فلسفته الخاصة عند بول ريكور مثلاً فيما يتعلق بالربط بين الحدث كتاريخ والسرد، إذ ليس هناك تطابق بين هذين المفهومين لكن بينهما تقاطع بلا شك إذ يؤكد ريكور، حسب فهمي، أن التاريخ والسرد بإمكانهما إعادة تصوير الزمن وإزالة الغموض واستنطاق الفترات الزمنية المختلفة<sup>(٢)</sup>. كذلك كتاب «المشهد التاريخي» لجون

(١) حبيدة، محمد، المدارس التاريخية برلين - السوربون - إستراسبورغ من المنهج إلى التناهي، الرباط، دار الأمان، ط١، ٢٠١٨.

(٢) للمزيد انظر: ريكور، بول، الزمان والسرد، الحكمة والسرد، ترجمة سعيد الغانمي وفلاح رحيم، بيروت، دار الكتاب الجديد، ط١، ٢٠٠٦، وكذلك بلخن، جنان، السرد التاريخي عند بول ريكور، الرباط، دار الأمان، ط١، ٢٠١٤.

غاديس الذي يصور أن صراعاً ينشأ عند المؤرخ حين يحاول تصوير الأحداث بدقة كبيرة وكأنه يكتب فلمًا أو مسلسلًا تلفزيونيًا، كذلك ناقش غاديس فكرة المؤرخ والأحكام الأخلاقية على عصر ما أو شخصية مؤثرة في التاريخ وأخيرًا تكلم عن الروايات التاريخية التي تكون في الهامش وتساعد على فهم الحدث التاريخي<sup>(١)</sup>. ولأن هذا المقال ليس بصدد مناقشة وتأصيل ما هو الحدث التاريخي فأحيل القارئ المهتم إلى كتاب «عودة الحدث التاريخي» لخالد طحطح والذي يصلح لأن يكون مقدمة لأفكار كثيرة متعلقة بالحدث وسرده<sup>(٢)</sup>.

السرد في العقلية العربية الحالية غالبًا مبني على نظام الحوليات ففي عام كذا حصل كذا وفي مدينة ما حصل فعل ما والأمر المزعج وقت النقاش مع أصحاب هذه المدرسة التاريخية، الخليجية أعني، هو عدم فهمهم للزمن والحدث من باب تاريخي منهجي وربما فلسفي وإنما يدجون الزمن والحدث والمكان والتاريخ حتى يحاولوا إثبات فكرة ما في مخيلتهم. فالتأمل للمكتوب في تاريخ الكويت خلال الخمسين سنة الماضية يجد تكرارًا في سرد الحدث وإن اختلفت الزوايا أو عناوين تلك الكتب والأحداث. هنا أتحدث تحديدًا عن ما نشر باللغة العربية من مقالات علمية محكمة أو كتب وبلا شك أن

(١) غاديس، جون لويس، المشهد التاريخي: كيف يرسم المؤرخون خارطة الماضي؟ ترجمة شكري مجاهد، منتدى العلاقات العربية الدولية، ٢٠١٦.  
(٢) طحطح، خالد، عودة الحدث التاريخي، المغرب، دار توبقال، ٢٠١٤.

الجملة السابقة ليست تعميمًا مطلقًا على كل ما كتب إذ إن هناك بلا شك مقالات علمية وكتبًا أضافت إلى التاريخ الكويتي والخليجي بشكل كبير لكن هناك سمة السرد الوصفي دون التحليل تغلب على كثير من الإصدارات المتعلقة بالتاريخ الكويتي والخليجي.

نضرب مثالاً ليتضح الأمر، مرت بنا في الكويت ذكرى في الأعياد الوطنية والتحرير وقد استمعت إلى أكاديمي في مداخلة له يصف حال الكويت والمملكة العربية السعودية على أنها حالة تاريخية فريدة منذ قيام الدولة السعودية الأولى وصولاً إلى المملكة الحالية وانتقى روايات محددة، مثل رسالة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لعبد الله بن صباح العتبي (بحسب لفظ الأكاديمي) وكذلك تحدث عن مساندة الملك عبد العزيز في أحداث ١٩٣٨ ضد الملك غازي، وبعدها ذكر أن «جميع ملوك السعودية» كانوا مع الكويت.

نعم كانت هناك مراسلات بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب وبين عبد الله بن صباح أو ابن صباح ولم يثبت قطعاً أن المقصود في الرسالة هو الشيخ عبد الله بن صباح وقد رد الدكتور خليفة الوقيان على هذا الأمر في كتابه الثقافة في الكويت وفند الرسالة بشكل علمي وأثبت عدم صحة، كما يعتقد، إرسائها إلى الشيخ عبد الله بن صباح<sup>(١)</sup>. كما أن الدكتور عبد الله العثيمين في كتابه «العلاقات بين الدولة السعودية الأولى والكويت» لم يجزم بصحة الرسالة لشيخ الكويت وإنما رجح

(١) الوقيان، خليفة، الثقافة في الكويت: بواكير - اتجاهات - ريادات، الكويت، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط٦، ٢٠١٤، ص ٢١٧ وما بعدها.

الأمر وهو الذي ينقل عن مؤرخ الدولة السعودية ابن غنام بقوله: «على أن ابن غنام لم ينص على الاسم الأول لابن صباح... ولعل المراد بذلك الأمير عبد الله بن صباح»، ثم يحلل لماذا يظن ذلك<sup>(١)</sup>. النقطة الثانية هو القفز وعدم إكمال حتى السرد التاريخي إذ تذكر المصادر الكويتية العديد من الخلافات بين سكان نجد وحكامهم في تلك الفترة وبين سكان الكويت وأ أسرة آل الصباح حتى في زمن الشيخ أحمد الجابر إذ وقعت معركة الرقعي ١٩٢٨ وسبقت ذلك الشريف ١٩٠١ وحمض ١٩١٩ والجھراء ١٩٢٠ وغيرها، بل بناء السور الثالث في الكويت سببه تلك الغزوات القادمة من نجد. هنا تتضح لنا خطورة السرد القائم على الحفظ دون تحليل أو منهجية إذ إن بعض المعلومات التي قد تذكر قد تكون صحيحة من ناحية وقوعها لكنها غير دقيقة من ناحية إثباتها.

من المهم جداً هنا الإشارة إلى أن فكرة المقال لا تتعلق بالعلاقات الكويتية السعودية ومتانتها ولا علاقة الكويت بإيران ولا الإخوان ولا حتى بني علمان! الهدف من ذكر الجملة السابقة هو محاولة إبقاء تركيز القارئ على فكرة السرد المحفوظ من قبل الأكاديميين والمهتمين بالتاريخ دون منهجية واضحة تعطي للناقد الفرصة ليكتب نقده على أسس علمية. فكيف يمكن الجزم في موضوع رسالة الشيخ ابن عبد الوهاب مثلاً وهناك خلاف حول اسم متلقي هذه الرسالة؟ ففي الدرر السنية لابن قاسم نجد الاسم:

(١) العثيمين، عبد الله، العلاقات بين الدولة السعودية الأولى والكويت، الرياض، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط٣، ١٩٩١، ص٨٣.

ابن صياح، وعندما نقرأ ما كتبه الوقيان والعثيمين نجد أن أحدهم نفى والآخر رجع أن هذه الشخصية هي عبد الله بن صباح شيخ الكويت فما هي منهجية الأكاديمي عندما قطع بالحكم على الحدث التاريخي والشخصية التاريخية بأنها عبد الله بن صباح؟

القصور في الفهم وفي الكتابة عن المناهج التاريخية في عالنا العربي عموماً والخليجي تحديداً يضعف من قدرة مؤرخينا على تحليل التاريخ بصورة معرفية ومنهجية. هناك حركة نشطة نوعاً اليوم في بلدان المغرب العربي ومصر فهناك كتابات في فلسفة التاريخ ومناهجه أثرت المكتبة العربية، مثل كتابات خالد طحطح ومحمد حبيدة والهادي التيمومي وسبقهم في ذلك عبد الله العروي ووجيه كوثراني وناصر الدين سعيدوني وقاسم عبده قاسم وحسن عثمان وغيرهم<sup>(١)</sup>.

لكن هذه الجهود لا تزال ضعيفة مقارنة بالجهود العلمية الكبيرة المبذولة في دول أوروبا الغربية تحديداً وأمريكا ولذا نجد أن المنهجيات وفلسفة التاريخ في العالم الغربي لها قيمة كبرى لدى المؤرخين في جامعات تلك الدول. التركيز على المنهجيات وتدريسها للطلبة

(١) حبيدة، محمد، المدارس التاريخية، طحطح، خالد، عودة الحدث التاريخي، المغرب، دار توبقال، ٢٠١٤، طحطح، خالد، الكتابة التاريخية، المغرب، دار توبقال، ٢٠١٢؛ العروي، عبد الله، العرب والفكر التاريخي، بيروت، دار الحقيقة للطباعة والنشر، ط٣، ١٩٨٠، سعيدوني، ناصر الدين، الفكر التاريخي الأوروبي من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر من لورانزو فالالا إلى كوندروسية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢، التيمومي، الهادي، المدارس التاريخية الحديثة، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، ط١، ٢٠١٣.

هو نوع من أنواع التميز العلمي ولعله من واجبات مؤرخي العالم العربي عموماً والخليجي خصوصاً الانتباه إلى هذا الخلل، فمادة مثل طرق البحث ليست مادة منهجية لتعليم الطالب كيف يقرأ التاريخ بل هي مادة لتعليم الطالب كيف يضع هامشاً وما هو الفارق بين المصدر والمرجع وعلى أن تعلم هذه الأمور مهم، إلا أن المنهجيات علم في حد ذاته يحتاج الالتفات إليه من قبل المؤسسات الأكاديمية. تعلم المنهجيات يوسع أفق المؤرخ ويعطيه خارطة طريق يستطيع من خلالها أن يكتب بطريقة غير الطريقة النمطية التي نشاهدها فيما هو منشور باللغة العربية في بعض مجلاتنا العلمية المحكمة وكذلك في الكثير من الكتب.

لتوضيح ما سبق خلال كتابة رسالة الدكتوراه كان أكثر شيء ركز عليه مشرفي والجامعة بشكل عام هو المنهجية التي سوف أستخدمها. وكنت أعتقد أن بإمكانني خداعهم من خلال القول بأن منهجيتي هي منهجية التحليل التاريخي فكان رد المشرف ولجنة الترقية بعد ذلك «ماذا تقصد بهذه المنهجية وكيف ستطبقها؟» فكان هذا التساؤل هو الشرارة التي أضاءت عقلي وجعلتني اهتم أكثر بهذه القضايا وأقرأ بشكل أكبر عن المدارس التاريخية المختلفة ومناهج البحث العلمي وكم تمنيت لو أنني انتهت إلى هذا الأمر منذ مرحلة البكالوريوس لأن مادة البحث العلمي التي أخذتها في جامعة الكويت كان تركيزها الأساسي على الفارق بين المرجع والمصدر وأهمية تعريف الأعلام والمدن والاستطراد في الهوامش في

وضع عدد كبير من المراجع أو الحديث عن موضوع جانبي لتبيان أنني مطلع ويعتبر البعض أن هذه الأمور من التحليل التاريخي. أو ربما لنشر وثيقة لم تنشر من قبل يعتبر الباحث نفسه قد أضاف إلى البحث العلمي دون إدراك أن نشر الوثيقة الجديدة أمر مهم لكن هل هذه الوثيقة فريدة من نوعها أو أضافت إلى الحقل العلمي أو أنه لم يسبق وأن تطرق الباحثون إلى موضوعها؟ ما فائدة الوثيقة الجديدة إن كان هناك عشرات الوثائق تذكر نفس المعلومات المذكورة فيها؟ لن تكون هناك أية إضافة ما لم يكن هناك سبب يوضح قيمة الوثيقة المستخدمة! ولنا في كتاب الدكتور الوقيان مثال، إذ إن الوثيقة التي أضافها حول مجلس ١٩٢١ كانت قيمة وفتحت للباحثين باباً جديداً للبحث والنظر إلى هذا الحدث من زاوية أخرى ومقارنتها مع الوثيقة المشهورة والمنشورة في كتاب سيف مرزوق الشملان «من تاريخ الكويت»<sup>(١)</sup>.

أهمية المنهجية تكمن في الوضوح فمن خلاله يستطيع القارئ أو الناقد محاكاة ما تمت كتابته فالسرد التاريخي القائم على حشد النصوص له قيمة لا ينكرها أحد لكن القيمة للدراسات المكتوبة بطريقة منهجية نقدية أكبر. في إطار الحديث عن السرد نستذكر التاريخ الشفهي والذي له أهمية ربما تكون كبيرة في التاريخ الخليجي عموماً والكويتي خصوصاً لكن عند قراءة الكتب والمقالات الأكاديمية لا نجد كثيراً التركيز على شرح منهجية الباحث حين استخدام التاريخ

(١) الشملان، سيف، من تاريخ الكويت، الكويت، دار السلاسل، ط٢، ١٩٨٦.

الشفهي أو التاريخ بشكل عام، ولا نجد أيضًا مقالات كثيرة طبقت  
مناهج التاريخ الشفهي الغربي على تواريخ الخليج.

هل لدينا إشكاليات منهجية مثلًا في التاريخ الشفهي الخليجي  
تمنعنا من تطبيق المناهج الغربية بحذافيرها؟ مثلًا طبقت منهجيات  
التاريخ الشفهي في العالم الغربي على التأريخ للحرب العالمية الأولى  
فكيف يمكننا تطبيقها نحن على مجتمعات كانت بدائية أو لا تقرأ  
ولا تكتب في الخليج وقت الحرب العالمية؟ كيف نربط بين الربط  
بين التراث الشفهي الذي ينقله جد أو والد لولده وقد يكون حديثًا  
سمعه طفل في مجلس وربما سؤالًا وجهه أحدهم إلى عالم أو مفتٍ  
وغيرها من الطرق التي من الممكن أن نحصل فيها على التراث  
الشفهي وبين الحدث التاريخي المدون؟ ماذا لو تواترت الشهادات  
الشفهية وعارضت نصًا تاريخيًا موجود كيف يمكننا التعامل معه؟  
هل الحدث التاريخي المدون لحدث سياسي يعطيه قدسية على رواية  
شفهية سجلت عن نفس الحدث بعد عشرين أو ثلاثين عامًا بعد  
ذلك ولشاهد عيان للحدث؟ هنا تكون الإضافة التاريخية المنهجية  
والتي هي من واجب المؤرخ العربي عمومًا والخليجي خصوصًا  
وهو المعني بشكل رئيسي في هذا المقال. الرواية الشفهية حتى في  
حال التأكد وإثبات وجودها لا تعني أنها تعكس ما حصل فهي قد  
تكون مكذوبة أو مبالغ فيها أو قاصرة أو قد تكون هي الحقيقة! ولذا  
فالمؤرخ لن يكون قادرًا على نقدها أو إثباتها دون فهم منهجي وأسس  
علمية.

عودة إلى المثال الأول ومداخلة الأكاديمي فيما يتعلق بأحداث ١٩٣٨ وتهديدات الملك غازي، ملك العراق في تلك الفترة، للكويت بحسب ما ذكره الأكاديمي. فقد اقتطع صاحب المداخلة الحدث التاريخي وهو حركة المجلس التشريعي في الكويت واكتفى بذكر حدثاً يهمه وعممه ليصل إلى فكرته التي يريد تأكيدها. فهل وقعت تهديدات فعلية من الملك غازي تجاه الكويت؟ بعبارة أخرى هل حشد ملك العراق آنذاك جيشه واتخذ خطوات ملموسة؟ إذ تذكر الوثائق البريطانية عدم وجود عدد كبير مؤيد للملك غازي ونسبتهم فقط من ١٠ إلى ٨٠ فهل كانت هناك تهديدات فعلاً؟ فما هو دور الملك عبد العزيز في هذه الحالة؟ وكيف يدافع الملك عبد العزيز عن الكويت ضد تهديدات الملك غازي جداً والكويت مرتبطة باتفاقية حماية مع بريطانيا وقعت عام ١٨٩٩؟

لم يفسر لنا الأكاديمي كذلك أن هذه التهديدات وفق ما نقله الشيخ يوسف بن عيسى وهو شاهد عيان بأن أحد الفاعلين في المجلس كتب رسالة يطلب فيها من الملك غازي التدخل ومساندة حركة المجلس في تلك الفترة فهل راوية الشيخ يوسف دقيقة؟ إذ إن الشيخ يوسف وهو الفاعل في أحداث المجلس ونائب رئيس المجلس ذكر وجود الرسالة وأن الشيخ أحمد الجابر حصل عليها لكنه لم يذكر أنها أرسلت إلى العراق فما الذي حدث تحديداً؟<sup>(١)</sup>

(١) مقابلة سيف مرزوق الشملان مع الشيخ يوسف بن عيسى يونيو ١٩٦٦ موجودة في اليوتيوب:

<https://www.youtube.com/watch?v=ubV5FnKl5JQ>

لم يوضح لنا الأكاديمي وجهة النظر العراقية المذكورة في سجلات محافظة البصرة ١٩٣٩ التي ذكرت قدوم الملك عبد العزيز بن سعود على رأس قوة كبيرة لتعزيز قوة شيخ الكويت، فهل تعزيز قوة شيخ الكويت ضد حركة المجلس أم تهديدات الملك غازي؟ وكيف يفسر لنا كلام الشيخ يوسف بن عيسى عن طلب السجناء منه في وقت الحج أن يثير موضوع وساطة الملك عبد العزيز ليخرجوا من السجن وفي الوقت نفسه نجد وثيقة بريطانية في ملف IOR/R /١٥ /٥ /٢٠٠٦ والمؤرخة في ١٠ /٣ /١٩٣٩ يقترح فيها البريطانيون نقل السجناء إلى الملك عبد العزيز في حال موافقته. فكيف يتم التوفيق بين طلب السجناء واسطة الملك عبد العزيز في مرحلة ما كما ذكر الشيخ يوسف في روايته الشفهية وبين حشد قواته على حدود الكويت لمساعدة شيخ الكويت؟

توضيح الباحث أو الكاتب في التاريخ لمنهجيته في التاريخ الشفهي أو غير ذلك سوف يزيد من صدق وثبات الحدث التاريخي وسيعطيها ميزة تحليلية أكبر عن الكتابة السردية المتكررة. إن السرد التاريخي على أهميته لا يعيد تقريب صورة التاريخ كما وقع بل قد يقود إلى نظرة تاريخية تشابه ما كان يعتقد القديس أوغسطين في النظر إلى الزمن ووقائعه وأحداث التاريخ على أنها تحقيق لمشية الله بفهم مؤرخي ذلك الجيل ولذا فمن احتكر التاريخ في تلك الحقبة هم رجال الكنيسة. لذا وجدنا الفيلسوف الفرنسي أندريه لالاند يتحدث عن أن الوقائع المفككة لا تصلح لأن تشكل التاريخ كما

يعتقد لالاند أن التاريخ لا تصنعه كذلك الوقائع المتهاسكة تمامًا  
فالتاريخ مزيج من متواليات ومن وقائع طارئة، ولعله اليوم يحتاج  
إلى إضافة ومنهجيات تحكم كتابة هذه الوقائع!



# دور علماء الدين في صناعة القرار السياسي في الكويت ١٨٩٦-١٩٣٩<sup>(١)</sup>

## المقدمة

صناعة القرار السياسي في الكويت نوقشت في العديد من المصادر على أنها صراع ثنائي القطب بين أسرة الحكم، الصباح، وبين طبقة التجار مع بعض الإشارات هنا وهناك إلى دخول جزء من مكونات المجتمع في هذا الصراع بشكل ثانوي. هذا المقال يحاول تسليط الضوء على دور علماء الدين السنة بشكل رئيسي ومركزي والشيعية بصورة أقل خلال أحداث ١٩٣٨ فقط<sup>(٢)</sup>، على إسهامهم في صنع القرار السياسي في الكويت.

---

(١) نشر في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ١٧٤ المجلد ٤٥ يوليو ٢٠١٩.  
(٢) سوف يأتي ذكر السيد القزويني في أحداث ١٩٣٨ وأثره في القرارات السياسية التي اتخذت في تلك الفترة لكن بسبب ضعف المصادر التي غطت تقسيمات علماء الدين الشيعة في الكويت لم أضع السيد القزويني أو من كان مثله من علماء الشيعة في أي تصنيف من تصانيف العلماء التي سيتم مناقشتها لاحقاً.



هذا المقال لا يسعى إلى إثبات صحة مواقف هؤلاء العلماء السياسية وليس بصدد مناقشة أثر هذه التدخلات على الحياة السياسية في الكويت لكن يسعى المقال إلى إثبات وجود تأثير سياسي واضح لعلماء الدين في السياسة الكويتية من منظور تاريخي. المقصود هنا بالتأثير وليس الأثر هو أن هذا المقال لا يركز على النتائج التي ترتبت على مساهمة العلماء في السياسة إنما على وجود أثر واضح لتدخل هؤلاء العلماء.

هناك نقطة أجد نفسي ملزماً بتوضيحها وهي إشكالية الهوية ومفهوم المواطنة في تاريخ الكويت إذ إن الفترات الأولى في تاريخ الكويت لم يكن هناك فعلياً مفاهيم مؤطرة لمفهوم الهوية والمواطنة كما نفهمها اليوم، ولذا ففي هذا المقال وكما هو واضح من عنوانه، القصد هو إيضاح دور العلماء في التأثير على الأحداث السياسية في الكويت تاريخياً وليس دور العلماء الكويتيين في السياسة. هذا التوضيح من باب قرع الجرس ومحاولة تنبيه الباحثين على وجود موضوع مهم في تاريخنا المحلي ألا وهو الهوية، لم يتم بحثه تاريخياً بشكل علمي دقيق ومن باب تحفيز جهود الباحثين على الخوض في هذا الموضوع والتأصيل له.

لعل هذا المقال يكون بداية لسلسلة من المقالات التي تكون قراءة جديدة لتاريخنا المحلي بعيداً عن التكرار التاريخي الذي أصبح من سمات البحث الأكاديمي في تاريخ الكويت في العقود الأخيرة. هذا التاريخ المهمش، أو التاريخ الراكد وحتى ما يسمى بتاريخ

الناس هو التاريخ الذي نحتاج اليوم إلى تحريكه والبحث بشكل أعمق فيه<sup>(١)</sup>.

المقصود بالتاريخ الهامشي هنا هو التاريخ الذي لم يكتب ولم يحلل بالشكل العميق الصحيح من قبل الباحثين فأصاب هذا التاريخ الركود وصار التركيز على ما هو مألوف في تاريخنا المحلي. بطريقة أخرى كتب التأريخ الكويتية ركزت بشكل واضح على طبقتين كان لهما بلا شك أثر كبير في تاريخ الكويت السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي لكن في نفس الوقت همش هؤلاء المؤرخون إسهامات بقية شرائح المجتمع بقصد أو بدون قصد، الأمر الذي أدى إلى استمرار التحليل التاريخي في اتجاه رسمه مؤرخون كتبوا كتبهم قبل عقود<sup>(٢)</sup>.

(١) يتوجب هنا التوضيح أن هذا المقال لا يتبنى منهجية مدرسة الحوليات الفرنسية حول التاريخ المفتت الذي اشتهر به الجيل الثاني من رواد هذه المدرسة أو ما يسمى بالتاريخ الجديد. للاطلاع على ذلك يمكن للقارئ البحث عما كتبه فرانسوا دوس في كتابه التاريخ المفتت (دوس، فرانسوا، التاريخ المفتت من الحوليات إلى التاريخ الجديد. ترجمة محمد الطاهر المنصوري، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩) أو ما اشتهر عن المؤرخ الأمريكي هاورد زن Howard Zinn في كتابه الشهير تاريخ الناس في الولايات المتحدة الأمريكية.

Zinn, Howard. *A People's History of the United States*. Harper Collins Publishers. New York, 2015.

(٢) للمزيد عن نقد كتاب الرشيد ومصادر تاريخ الكويت انظر: الإبراهيم، عبد الرحمن محمد، «نقد مضمون المصادر المحلية لتاريخ الكويت ومنهجيتها»، مجلة ليوا، عدد ١٣، يونيو ٢٠١٥.

هذه الثنائية المتمثلة في قطبية الشيوخ والتجار في صنع القرار السياسي في الكويت هو ما يحاول المقال هز الثقة العمياء التي وجدت عند بعض المؤرخين في حقل دراسات الكويت. هذا الاهتزاز سوف يؤدي إلى النظر إلى الأحداث التاريخية بطريقة مختلفة تساهم في فهم أعمق للحدث التاريخي وتحليل أوسع للمؤثرات الموجودة في حقبة ما بعيداً عن ثنائية الشيوخ والتجار في التحليل. لذا قد يتساءل البعض هل كان العلماء قطباً ثالثاً في صناعة القرار السياسي في الكويت؟ لا لم يكونوا كذلك لكنهم امتلكوا تأثيراً قوياً وغيروا مسارات صنع القرار السياسي في الكويت في اتجاه ما هم مقتنعون به كما سيثبت هذا المقال ولذلك كان عنوان المقال «دور العلماء في التأثير على صنع القرار».

كما أن هناك الكثير من الوثائق التي ظهرت في السنوات الأخيرة تناقش قضايا لم تناقش من قبل وأضافت إلى التاريخ المحلي إضافات مثل ما نشره مركز البحوث والدراسات الكويتية في السنوات العشر الأخيرة لكن لا يزال هذا التحليل ينطلق من منطلق الصراع بين طبقتين الشيوخ والتجار بشكل رئيسي، مع تهميش دور القوى المجتمعية الأخرى<sup>(١)</sup>. هذه دعوة نكررها للباحثين في تاريخ

(١) للاطلاع على إصدارات مركز البحوث والدراسات الكويتية يرجى زيارة موقعهم الإلكتروني:

<http://www.crsk.edu.kw/Library/PressReleases/PressReleaseBook.aspx?Category=6a4bfda9-df82-4bc0-930a-87a7c8e537af&CatName=كتب&type=parent>

الكويت بالتححرر من قطبية صراع الشيوخ والتجار والبحث عن التاريخ المهمش والجوانب الراكدة في تاريخ الكويت خصوصاً فيما يتعلق بتاريخ الناس.

المنهجية التي اتبعها هذا المقال هي منهجية تحليل النص التاريخي ومحاولة إعادة قراءته بصورة مختلفة من خلال توسيع قاعدة فهم تلك الأحداث من زاوية أخرى. تحليل النصوص المكتوبة هنا بصورة مختلفة وربطها بالأحداث التي وقعت بعيداً عن ثنائية الشيوخ والتجار والتركيز على علماء الدين. هذه النصوص موجودة في كتب تاريخ الكويت مثل ما كتبه عبد العزيز الرشيد ويوسف بن عيسى وسيف مرزوق الشملان وغيرهم، لكن صياغة الخبر عن العلماء لم تبرز دور العلماء في التأثير على القرارات السياسية في الكويت، ولذا يحاول هذا المقال إبراز هذا الدور بشكل أوضح. والأمر لا يتعلق فقط بما كتب بل هناك بعض المقابلات التلفزيونية، خصوصاً برنامج «صفحات من تاريخ الكويت» الذي غطى جزءاً مهماً من تاريخ الكويت الشفهي وقد ساعدت هذه المقابلات الباحث في تعميق فهمه للأحداث واستعان بمقابلة الشيخ يوسف بن عيسى القناعي على سبيل المثال في تحليل دوره كعالم دين في التأثير على القرارات السياسية في الكويت كما سيأتي.

النقطة الثانية هو تركيز الكتابات التي تناولت العلماء على سيرهم الذاتية وشيوخهم وطريقة تلقيهم العلم أكثر من التركيز على تأثير هؤلاء العلماء على المجتمع والناس في تلك الحقب الزمنية.

هناك العديد من المصادر والمراجع التي ناقشت دور علماء الدين وأثرهم في تاريخ الكويت مثل كتاب «الشيخ عبد الله الخلف الدحيان» لمؤلفه محمد ناصر العجمي، وكتاب «علماء الكويت» لعدنان الرومي وكتاب «محمد بن جراح» لوليد المنيس والتي تحدثت عن إسهامات هؤلاء العلماء من ناحية دينية سردية، كما وجدنا في بعض المصادر المحلية مناقشات لدور هؤلاء العلماء وعلى رأس هذه المصادر كتاب «تاريخ الكويت» لعبد العزيز الرشيد وكذلك كتاب «صفحات من تاريخ الكويت» ليوسف بن عيسى القناعي وغيرها من الكتب.

## تمهيد تاريخي

استقر العتوب في الكويت بإذن من شيخ بني خالد سعدون بن محمد، حيث كانت الكويت تحت سلطته<sup>(١)</sup>. ولعلمهم اكتفوا بتلك السلطة فلم يعينوا لهم شيخاً يضبط أمورهم أول الأمر<sup>(٢)</sup>. والحقيقة أن ذلك أمر غريب فمن غير المألوف أن تهاجر جماعة

(١) الرشيد، عبد العزيز، تاريخ الكويت، المطبعة العصرية، ١٩٢٦، ج ١، ص ١٢ وما بعدها.

(٢) هناك خلاف بين المؤرخين حول تاريخ استقرار العتوب في الكويت لكن د. عبد الله الهاجري ناقش القضية بشكل مفصل في الفصل الخامس من كتابه: تاريخ الكويت الإمارة والدولة. انظر الهاجري، عبد الله، تاريخ الكويت الإمارة والدولة (التأسيس - التطور - الهوية - المجتمع). الكويت، ٢٠١٧، وقد اجتهد الباحث طلال الموعد الشمري في كتابه: النسب الأميري في تتبع هجرة العتوب وفي الكتاب الكثير من التفصيل انظر: الشمري، طلال، النسب الأميري، الكويت، مطبعة السيوف الذهبية، دون تاريخ طبع.

كبيرة نسبياً وتأخذ في التنقل زمناً طويلاً دون أن يكون لها شيخ يقود خطاها<sup>(١)</sup>.

العتوب بعد أن استقروا في الكويت وتكاثر عددهم قرروا تنظيم شؤون حياتهم فاختروا من بينهم أعظمهم حمية وأقواهم شكيمة وهو صباح بن جابر<sup>(٢)</sup>. وأن يستشير جماعته في أمور الحكم وليس له خيار الرفض بعد أن يستقر رأيهم على أمر<sup>(٣)</sup>. ويبدو أن مركز صباح الأول المتميز بين قومه كان سبباً في اختياره لمركز الصدارة فيهم، وبهذا يكون قيام حكم آل الصباح على ما يشبه العقد الاجتماعي وليس حكماً قسرياً أو وراثياً وقد توفي الشيخ صباح بن جابر عام ١٧٦٢ وخلفه ابنه عبد الله<sup>(٤)</sup>. وقد ظل هذا النمط هو السائد الذي لا يفرق فيه بين الحاكم والمحكوم فارقاً واضحاً؛ فالشيخ هو الأول بين متساوين بل كان لبعض تجار ووجهاء الكويت نفوذٌ أكبر من الحاكم أحياناً<sup>(٥)</sup>.

ومما كان يحد من سلطة الشيخ اعتماده على التجار في دعم خزينته بالأموال اللازمة لتصرف شؤون البلد<sup>(٦)</sup>؛ مما كان يعطي لبعضهم

- (١) ذكر سيف مرزوق الشملان أن سبب اختيار صباح بن جابر كأول حاكم للكويت هو بسبب سيادة والده على العتوب والزعامة عليهم مذ كانوا في نجد، انظر الشملان، سيف مرزوق، من تاريخ الكويت، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٦، ص ١١٦.
- (٢) الخاتم، عبد الله خالد، من هنا بدأت الكويت، الكويت، مطابع القبس، ط ٢، ١٩٨٠، ص ١٢.
- (٣) الرشيد، تاريخ الكويت، ج ١، ص ٦٦.
- (٤) الهاجري، تاريخ الكويت الإمارة والدولة. ص ١٢٩.
- (٥) أبو حاكم، أحمد، تاريخ الكويت الحديث، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٣، ص ٣٣.
- (٦) رغم اشتغال أسرة الصباح في التجارة خصوصاً التمور (انظر سبائك العسجد + وثائق النصف وغيرها).

نفوذاً يتناسب مع مقدار ما يقدمه لخزينة الشيخ. وقد روى المؤرخ الكويتي عبد العزيز الرشيد قصة معبرة تفيد أن التاجر السخي في عطائه للشيخ ينال حظوة لديه أكبر من غيره من التجار، مما يشير إلى تقاسم عملي بين المال والسلطة في المجتمع الكويتي الناشئ<sup>(١)</sup>.

ويحدّ من سلطة الشيخ كذلك قلة عدد سكان الكويت، وارتباط أكثرهم بصلّة قرابة، وفضلاً عن ذلك فقد كان الكويتيون يساعدون الحاكم مادياً؛ فالتجار كانوا يعطون الحاكم شيئاً معيناً من دخلهم، أو كل على قدر استطاعته، حتى تطور الأمر بموافقتهم على وضع ضريبة جمركية قدرها ٢٪. وذلك في عهد الحاكم الأول صباح بن جابر<sup>(٢)</sup>.

ولا يروى في المصادر المتاحة المزيد من المعلومات عن كيفية تطبيق ذلك العقد الاجتماعي، وما واجهه من صعوبات في ميدان التطبيق العملي؛ ولعل ذلك ناتج عن عدم حدوث أي شيء ذي بال يناقضه، بسبب بساطة الحياة في الكويت، وعدم نمو ميول سلطوية لدى الحكام المتعاقبين<sup>(٣)</sup>. ولكن ذلك الحال شهد تغييراً بعد وصول

(١) الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، ص ١٧-١٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٣) ذكر الرشيد في كتابه تاريخ الكويت قصة القتل ويلاحظ من سياق ما ذكره الرشيد عدم وجود حراسة أو مظاهر للفداوية حول محمد وجراح إذ يذكر الرشيد «تقدم إلى بيت أخويه بعد أن علم بخروج صباح بن محمد منه لصلاة الفجر»، هنا التأكيد أن الخوف كان من صباح بن محمد وليس من حاميه او مجموعة فداوية وعبيد يجرسون القصر. (انظر الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، ص ٤٥) يعاضد هذا الدليل دليل ذكره عبد العزيز بن ناصر الراشد في مقابلة مع سيف مرزوق الشماليان في برنامج صفحات



الشيخ مبارك بن صباح إلى الحكم عام ١٨٩٦، لذا كان من الضروري التعرف على ظروف وصوله إلى الحكم لفهم سر تغيير النظام الذي كان سائداً قبله والأسباب الداعية إلى ذلك التغيير<sup>(١)</sup>.

كان وصول مبارك إلى الحكم بسبب نزاعات على السلطة. ولم يمر قتل مبارك لأخويه بسلام؛ حيث جُوبه استلامه للحكم بمعارضة عنيفة من قبل يوسف الإبراهيم<sup>(٢)</sup>. وقد حاول الشيخ مبارك تغطية واقعة قتله لأخويه بإجبار بعض أكابر الكويت على توقيع رسالة إلى الحكومة العثمانية تفيد بأن يوسف بن إبراهيم هو من قتل أخويه جراحاً ومهدداً<sup>(٣)</sup>، وتطالب الحكومة بالقبض عليه.

---

من تاريخ الكويت عام ١٩٦١ إذ يقول ابن ناصر إن الشيخ محمد الصباح قابل الشاعر محمد بن فوزان صدفة في براحة قبل حادثة القتل بيوم وكان مع بن صباح فداوي واحد فقط فقال له ابن فوزان «إلى متى تدور وتداوي... ما يستوي شيخ بليا فداوي»، فضحك محمد الصباح وقال له إن عندك يا ابن فوزان وسواس، فقتل محمد الصباح في اليوم التالي. انظر مقابلة مبارك عبد العزيز بن ناصر الراشد <https://www.youtube.com/watch?v=NfgWI39Xha4&t=428s> المقابلة ٩/١٠/٢٠١٧.

(١) الشملان، من تاريخ الكويت، ص ١٤٠. وانظر أيضاً للاستزادة في صراع الشيخ مبارك ويوسف الإبراهيم: الشمري، خليف، المستودع والمستحضر في أسباب النزاع بين مبارك آل صباح ويوسف آل إبراهيم ١٨٩٦-١٩٠٦، دمشق، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

(٢) يوسف الإبراهيم: من عائلة ثرية ترجع أصولها إلى العناقر من بني تميم، وموطنهم الأصلي ثرمداء، وكان يوسف في زمانه أثرى أثرياء الكويت، وكان له من العز والسؤدد والاحترام عند الكثيرين ما لم ينله أحد قبله، حيث كان مسموع الكلمة مهيباً مطاعاً. الفرحان، راشد، مختصر تاريخ الكويت، راجعه عبد الله زكريا الأنصاري، دار العروبة، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٧٧.

(٣) محمد بن صباح: الحاكم السادس للكويت، تولى الإمارة في عام ١٨٩١، وكان يساعده



وقد عارض التوقيع على هذه الوثيقة بعض وجهاء الكويت<sup>(١)</sup>. ولعل نشاط يوسف بن إبراهيم المعارض الجريء هو الذي جعل مباركاً حريصاً على كسب قلوب الكويتيين خلال سني حكمه العشر الأولى<sup>(٢)</sup>.

وكان هذا الكسب لقلوب الكويتيين ضرورياً؛ حيث إن الصراع بين مبارك وخصمه أخذ بعداً إقليمياً حين جرّت تطوراته مباركاً إلى الاحتكاك مع السلطات العثمانية من جانب، والصراع الدموي مع عبد العزيز بن متعب الرشيد<sup>(٣)</sup> الذي التجأ إليه يوسف<sup>(٤)</sup> من جانب آخر. فجعلت كل هذه الأمور مباركاً في أمس الحاجة إلى عون الكويتيين المالي والبشري؛ ولذلك كان من الراجح

في الحكم أخوه جراح بن صباح مشاركة غير رسمية. كان محمد رقيق القلب، سليم الصدر، بعيداً عن الشر، لكنه كان ضعيف الإرادة، ميلاً إلى الوهن، ولم تحدث الكثير من الوقائع في أيامه (الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، ص٣٧؛ خزعل، حسين خلف الشيخ، تاريخ الكويت السياسي، دار مكتبة الهلال، ١٩٦٢، ج١، ص١٤٨).

(١) الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، ص٥٤.

(٢) للاستزادة حول الظروف السياسية والحكام الذين سبقوا الشيخ مبارك يرجى مراجعة (الرشيد، تاريخ الكويت؛ خزعل، تاريخ الكويت السياسي؛ الفرحان، مختصر تاريخ الكويت).

(٣) عبد العزيز بن متعب الرشيد: تولى إمارة حائل ونجد خلفاً لعمه محمد بن عبد الله الرشيد في عام ١٨٩٧، وقد أوصاه عمه قبل وفاته بالتبقيظ لمبارك الصباح ومقاومته، وقد حقق ذلك عبر انتصاره على مبارك في معركة الصريف ١٩٠١، وقتل عبد العزيز الرشيد في معركة روضة مهنا ضد عبد العزيز بن سعود عام ١٩٠٦ (الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، ص٦٦-٧٣؛ الزركلي، خير الدين، الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين، ط ٨، ١٩٨٩، ص١٢٦-١٢٧).

(٤) أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، ص٣١١.

أن تغير سياسة مبارك في الحكم بدأ بعد مقتل عبد العزيز الرشيد عام ١٩٠٦ في روضة مهنا، الأمر الذي أراحه من تهديد خارجي كبير، ثم وفاة يوسف بن إبراهيم في عام ١٩٠٦<sup>(١)</sup>.

ومما يدل على تغيير مسلك مبارك بن صباح تجاه الكويتيين بعد سنة ١٩٠٦ ما وقع إثر معركة هدية بينه وبين سعدون باشا<sup>(٢)</sup> في عام ١٩١٠؛ إذ إن الشيخ بعد هذه المعركة انفرد باتخاذ قرار بمضاعفة الضرائب على أهل الكويت<sup>(٣)</sup> والتجار منهم على وجه الخصوص. وكانت هذه الضرائب هي تكاليف حربية بغية توفير المال الذي ينقصه لشراء الأسلحة ليقوي بها جيشه الذي عزم على سوقه لقتال سعدون باشا مجدداً<sup>(٤)</sup>.

ولم يكتفِ مبارك بهذه الضرائب بل أعلن منع السكان ذلك العام من الذهاب للغوص على اللؤلؤ، وهو عماد الاقتصاد الكويتي حينئذ؛ لتوفير المقاتلين للحرب التي سيخوضها<sup>(٥)</sup>، لكن هذا القرار

(١) خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٢، ص ٦٧.

(٢) سعدون باشا: هو سعدون باشا بن منصور باشا بن راشد بن ثامر السعدون، شيخ المتفق، ولد في عام ١٨٥٣، وسيطر على بادية المتفق بعد عودة آل سعدون إلى ديارهم عام ١٨٨٢، وكوّن قوة استعان بها الأتراك وحدثت بينه وبين جابر بن مبارك معركة هدية، وثار عليه بعض عشائر المتفق في عام ١٩١١ وحاصرته في قلعه المائعة بالناصرية، ثم خرج إلى البصرة، وألقى الأتراك القبض عليه، ونقل إلى بغداد، ومنها إلى حلب لمحاكمته، لكنه توفي قبل المحاكمة في عام ١٩١١ (الخالدي، إبراهيم، المصور البدوي، الكويت، ط ١، د.ن، ٢٠٠٤، ص ١٠٧-١٠٨).

(٣) الشمالان، صفحات من تاريخ الكويت، ص ١٥٠-١٥١.

(٤) خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٢، ص ٢٨٠.

(٥) الشمالان، صفحات من تاريخ الكويت، ص ١٥١.



لم ينفذ بسبب الصلح الذي تم بين الشيخ مبارك وسعدون باشا. وبالطبع بإعلان القرار في البداية أثار سخطاً واسعاً جاهر به ثلاثة من أكبر تجار اللؤلؤ هم هلال بن فجحان المطيري<sup>(١)</sup> وشملان بن علي<sup>(٢)</sup> وإبراهيم بن مضاف<sup>(٣)</sup>. وقد أغلظ مبارك القول لهم، فقرر الثلاثة مغادرة الكويت خوفاً على أنفسهم من سخط مبارك، ورتبوا أمر مغادرتهم سرّاً<sup>(٤)</sup>. فذهب هلال المطيري وإبراهيم بن مضاف إلى البحرين واستقر شملان في جزيرة جنة التابعة للأحساء وذلك في عام ١٩١٠م<sup>(٥)</sup>.

وبعد أن علم مبارك بهجرة التجار ندم على فعله، فأرسل مجموعة من التجار إلى البحرين، ومعهم رسالة اعتذار للتجار الثلاثة حثهم فيها على الرجوع، فلم يلبوا طلبه. وبعدها عزم هو بنفسه على الذهاب إلى البحرين ولكن لأنفته لم يُظهر أن سبب ذهابه هو إرضاء

(١) هلال المطيري: لم يكن ذا شأن في بداية حياته، نشأ في أسرة فقيرة، عمل بالتجارة حتى أصبح أكبر تاجر لؤلؤ في الخليج في زمنه، وبلغت ثروته أكثر من سبعة ملايين روبية، وتبرع لإنشاء المدرسة المباركية بمبلغ خمسة آلاف روبية، وكذلك تبرع بأرض لاتخاذها مقبرة لا تزال تعرف باسمه (القناعي، يوسف بن عيسى، صفحات من تاريخ الكويت، ط٥، الكويت ١٩٨٧، ص ٤٣-٤٦).

(٢) شملان بن علي: من أكبر تجار اللؤلؤ في عصر مبارك، عمل بالتجارة، ساهم في التبرع لإنشاء المدرسة المباركية بخمسة آلاف روبية (القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ص ٤٤).

(٣) إبراهيم بن مضاف: من قبيلة الهواجر، عمل في بداية حياته رباناً للسفن، ثم أصبح تاجراً للؤلؤ، وكان من كبار تجار الكويت، ساهم في بناء المدرسة المباركية بمبلغ خمس مئة روبية (القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ص ٤٤).

(٤) الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، ص ١٠٤-١١٢.

(٥) الشملان، صفحات من تاريخ الكويت، ص ١٥٢.



التجار وإنما زيارة شيخ البحرين عيسى بن علي آل خليفة. وهناك استطاع استرضاء هلال ومن معه وضمان رجوعهم إلى الكويت<sup>(١)</sup>. وسبب ندمه هو أن لهؤلاء المهاجرين قوة اقتصادية كانت تدر على خزينة مبارك أموالاً كثيرة من خلال الرسوم الجمركية؛ إذ كان مبارك قد فرض رسوماً جمركية قدرها ٥٪ على ما يرد الكويت من الموانئ البرية والبحرية ترتفع إلى ١٠٪ على بعض السلع. كما فرض ضريبة تبلغ ثلث قيمة أي عقار يباع في الكويت<sup>(٢)</sup>.

وتبين هذه الحادثة في عام ١٩١٠ كيف أن الشيخ مبارك عندما تفرد بالحكم وأخذ بالرأي الواحد خسر كثيراً، ولولا تراجع الذكي لما استطاع استرضاء هؤلاء التجار؛ فتصرفه الفردي وتعامله الاستعلائي مع أصحاب الثروة في الكويت كلفه الكثير سياسياً ومعنوياً.

لكن استرضاء مبارك لأولئك التجار لا يرقى إلى درجة اعتباره بداية لعقد اجتماعي جديد بينه وبين التجار؛ إذ إن هذه الحادثة وقعت في سنوات حكم مبارك الخمس الأخيرة التي تعكس قمة تفرده. كما أن المكوس والضرائب التي فرضها لم يتراجع عنها، وحبه للتفرد في الحكم ظل مستمراً. والحادثة في أقوى صورها يمكن اعتبارها تراجعاً تكتيكياً للحاكم لكن دون تغيير في سياسة الحكم. ولربما

(١) الشملان، صفحات من تاريخ الكويت، ص ١٥٢ وما بعدها؛ الرشيد، تاريخ الكويت، ج ٢، ص ١١١.

(٢) خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٢، ص ٢٩٦-٢٩٧.

كان بالإمكان لمحاولة التجار أن تبلغ مداها فيما لو أحدثت بعض التحولات الضرورية في طريقة الحكم بما يقيد مباركا ويحول بينه وبين التفرد في الحكم ويلزمه بالعودة إلى نهج الحكم التوافقي الذي كان معمولاً به سابقاً، ولكن هذا الأمر لم يحدث في الواقع إذ كان مبارك ذكياً بحيث تمكن من حصره ضمن الإطار الشخصي بما يمكنه من استمرار نهج الحكم كما كان يريد.

تولى الحكم بعد وفاة الشيخ مبارك ابنه جابر بن مبارك في ٢٩ نوفمبر ١٩١٥<sup>(١)</sup>. وكان جابر من الحلم بحيث تغاضى عن الكثير من الهفوات، وكان سليم الصدر لا يعرف الحقد<sup>(٢)</sup>، وكان ميالاً إلى الهدوء<sup>(٣)</sup>. ولم يسلك الشيخ جابر بن مبارك سلوك والده في تجنب استشارة الكويتيين، واتخاذ أحكامه بصورة منفردة، والتصدي لحل المشاكل بنفسه سواء كانت صغيرة أم كبيرة، بل إن الرواية المحلية تؤكد ذلك حيث تصف حكم جابر بأنه حكم خير على الكويتيين، وأيامه مباركة، وأن جابراً عاش سعيداً ومات حميداً<sup>(٤)</sup>. ولا ترد حادثة تدلل على أن حكم جابر كان على نمط حكم أبيه، فقد توفي في فبراير ١٩١٧<sup>(٥)</sup>.

(١) خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٣، ص ٧.

(٢) الرشيد، تاريخ الكويت، ج ٢، ص ١٤٩.

(٣) الجاسم، نجاة عبد القادر، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤-١٩٣٩، الكويت، ١٩٩٧، ط ٢، ص ٤١.

(٤) الرشيد، تاريخ الكويت، ج ٢، ص ١٥١.

(٥) خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٣، ص ١١٦.

خلف سالم بن مبارك أخاه جابر بن مبارك، وقد كان عفيفاً تقياً<sup>(١)</sup>. وكان صموئلاً، ميالاً إلى العناد، بعيداً عن الدهاء السياسي، ويتصف بروح العجرفة أكثر من التسامح، خشناً في أموره كلها في المأكل والمشرب والملبس<sup>(٢)</sup>. وقام عند توليه للحكم بإيلاء صداقة إلى النخبة التجارية المتضررة من إجراءات أبيه؛ فأمر بتخفيض رسم الوارد الجمركي إلى ٤٪، وإسقاط رسم الصادر<sup>(٣)</sup>، وفضلاً عن ذلك حدّت ظروف الحرب العالمية الأولى من سلطة سالم بتأثير التدخل البريطاني في شؤون الكويت، ويتمثل ذلك التدخل في الحصار الاقتصادي البريطاني على الكويت<sup>(٤)</sup>. كما تمثل في إلزام الشيخ سالم باتخاذ بعض القرارات الصعبة بحق مواطنيه، ومنها أن بريطانيا أصدرت بياناً تتوعد فيه مروجي الإشاعات عن هزيمة بريطانيا، وأرسلت هذا البيان إلى الكويت وطلبت من الوكيل السياسي البريطاني إيصاله إلى الشيخ سالم.

ظهرت على سالم ميول للانفراد باتخاذ القرار، ومن ذلك ما حدث في واقعة حمض<sup>(٥)</sup> سنة ١٩١٩ التي كبدت سالمًا وأهل الكويت

(١) الشملان، صفحات من تاريخ الكويت، ص ١٨٣.

(٢) الرشيد، تاريخ الكويت، ج ٢، ص ١٥٢؛ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٤، ص ٧.

(٣) خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٤، ص ٨.

(٤) للتعرف على ذلك الحصار راجع السعدون، خالد، العلاقات بين نجد والكويت، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٩٠، ص ١٩٠-١٩٥.

(٥) معركة حمض بين دعيح سلمان الصباح وترجيح بن شقير، وقعت عام ١٩١٩ وساند فيصل الدويش ابن شقير ووقع القتال عند جرية (قرية) على الحدود الكويتية السعودية،



خسارة فادحة في الأرواح<sup>(١)</sup> وخسائر مادية كبيرة<sup>(٢)</sup>. وظهر الميل إلى الانفراد بالسلطة من موقفه حيال بناء سور جديد للكويت؛ فبعد واقعة حمض أدرك سالم أن الحرب بينه وبين فيصل الدويش<sup>(٣)</sup> واقعة لا ريب فيها، فعزم على إحاطة الكويت بسور جديد<sup>(٤)</sup>. ولم يقبل فيما قرر أخذاً ولا رداً من أحد، بل إن بعض من عارض سالمًا في مسألة بناء السور اعتبروا إصراره على إلزامهم ببناء السور قضاء على الحريات التي كانوا متمتعين بها<sup>(٥)</sup> وقد حمل سالم أهل الكويت نفقات بناء السور كاملة<sup>(٦)</sup>.

وخسر الكويتيون فيها خسائر كبيرة وهُزموا هزيمة نكراء (الشملان، من تاريخ الكويت، ص ١٨٥-١٨٦، خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٤، ص ٢٢٤-٢٢٥).

(١) الرشيد، تاريخ الكويت، ج ٢، ص ١٧٠-١٧٢.

(٢) خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٥، ص ١٣.

(٣) فيصل الدويش: من شيوخ مطير، ومن كبار قادة جيش ابن سعود الذي سمي حينئذ «بالإخوان»، وقد اندفع لاحقاً نحو التطرف واشترك في ثورة ضد ابن سعود حتى قبض عليه مع رفيقه نايف بن محمد بن حثلين (شيخ العجمان) وابن لامي أحد شيوخ مطير في عام ١٩٣٠ بعد استسلامهم، وتوفي فيصل الدويش في سجنه عام ١٩٣١ ودفن في مقبرة العود وقد كان الدويش قائداً مخلصاً وذاهياً وصاحب فكر عسكري، (ديكسون، هـ. ر. ب. ترجمة فتوح الخترش، الكويت، ذات السلاسل، ط ٢، ٢٠٠٢، ص ٣١٥-٣٢٠: الشمري، طلال عيادة، عقود الجواهر في المختار من تراجم فرسان العرب الأواخر، الكويت، ط ١، ٢٠٠٦، ص ٢٣٧-٢٤٥).

(٤) خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٤، ص ٢٢٦.

(٥) الرشيد، تاريخ الكويت، ج ٢، ص ١٧٢.

(٦) الشملان، من تاريخ الكويت، ص ١٨٦؛ الرشيد، تاريخ الكويت، ج ٢، ص ١٧٢. يذكر د. عبد الله الغنيم أن نفقات بناء السور كانت من خزانه الدولة وكلفتها نحو ٢٠٨ ألف روبية وأن كلام الرشيد بأن سالم لم يدفع شيئاً فيه نظر. لمزيد من نقاش هذا الموضوع انظر: الغنيم، عبد الله، سور الكويت الثالث بناؤه وحمايته في وثائق الحميضي والخالد، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠١٣، ص ٢٣-



ورغم ميل سالم إلى التسلط والانفراد بالقرار فإنه لم يستطع إغفال رأي النخبة الكويتية في جميع الأحوال، ومن ذلك ما فعله بعد معركة الجهراء ١٩٢٠<sup>(١)</sup> حين أشرك سالم وجهاء الكويت في المفاوضات مع ممثلي الإخوان في مقهى بو ناشي، حيث كان الحضور مكوناً من عدد كبير من أعيان الكويت، وقد اشترك بعض أعيان الكويت في المفاوضات، أما الشيخ سالم فلاذ بالصمت ورفض جميع الشروط<sup>(٢)</sup>. ولعل اختيار المقهى مكاناً للقاء ذو دلالة حيث أنه يقع في وسط السوق، والجميع يستطيع أن يرى ويسمع ما يدور كما أنه فرصة لحضور أكبر عدد من رجالات الكويت وحشد الشعب كله ضد الإخوان، ولو كان الأمر في قصر الشيخ مثلاً أو ديوانه أو في مكتب الوكيل السياسي البريطاني لكان مقصوراً على البعض. وكان حرص سالم على إشراك النخبة الكويتية في تلك المفاوضات ناتجاً من إحساسه بخطورة الموقف، وحاجته الماسة لحشد جميع الكويتيين من حوله، فقدم لهم هذا التنازل وأشركهم في اتخاذ القرار في هذه المناسبة فقط. توفي الشيخ سالم في فبراير ١٩٢١<sup>(٣)</sup>.

٢٧، الرشيد والشعلان ذكرا كلمة «الحكومة» وربما كانا يقصدان بريطانيا لأن لفظ الحكومة لم يكن دارجاً على ألسنة الكويتيين عند الحديث عن الحكام والسيوخ.

(١) معركة الجهراء وقعت في عام ١٩٢٠ بين أهل الكويت ومجموعة من الإخوان يقودهم فيصل الدويش وقد تحصن الكويتيون بالقصر الأحمر، وانسحب الإخوان إلى الصبيحية بعد أن أُنذرتهم بريطانيا بمغادرة المكان وإلا قصفتهم الطائرات (للمزيد من التفاصيل حول الجهراء انظر: الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، ص ١٧٨-١٩٢).

(٢) خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج٤، ص ٢٧٩.

(٣) المصدر نفسه، ج٤، ص ٧.

تواصل الحكم المنفرد من بداية عصر مبارك ١٨٩٦ إلى وفاة سالم ١٩٢١ أدى إلى ظهور العديد من المعارضات السياسية لهذه الطريقة الجديدة في الحكم ولكن في هذا المقال سنركز فقط على دور العلماء وتأثيرهم في صناعة القرار السياسي في الكويت ولذلك لا بد من التعريف بهم وتقسيمهم وهذا ما سيكون في الجزء الثاني من المقال.

### من هم العلماء<sup>(١)</sup>

عرف عن الكويت منذ تأسيسها كثرة الأئمة في علم الدين ولعل الدليل على ذلك أن أول مدرسة نظامية تأسست في الكويت كانت المدرسة المباركية في عام ١٩١١<sup>(٢)</sup>. وذكر الشيخ يوسف بن عيسى القناعي أن الكويت لم يكن فيها معارف تذكر منذ تأسست وإنما كتاتيب يتعلم فيها الأولاد الصغار مبادئ الكتابة والحساب وقراءة القرآن بطريقة تقليدية ويسمى المعلم مطوعاً. ويذكر ابن عيسى أيضاً أن الذي يحسن القراءة والكتابة في الكويت قليل وأغلب أهل الكويت أميون في تلك الفترة<sup>(٣)</sup>. لذا فإن مصطلح العلماء في هذا المقال ينحصر في المتعلمين المتدينين أو بعبارة أخرى علماء الدين في عصرهم. وكما

(١) هناك مقال للشيخ يوسف بن عيسى في كتابه الملتقطات حول تعريف العالم تحت عنوان: «من هو العالم» لكن تعريف القناعي مختلف عما ناقشه هنا في هذا المقال. انظر: القناعي، يوسف بن عيسى، الملتقطات حكم وفقه وأدب وطرائف، الكويت، ط ٢، ١٩٩٨، ص ٥٢٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول المدرسة المباركية ونشأتها راجع: الزوير، بدر، ذكرى مرور مئة عام على إنشاء المدرسة المباركية، الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

(٣) القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ص ٤١.

ذكرت في المقدمة أن إشكالية مصطلح الكويتي والهوية الكويتية لا يزال قائماً حتى اليوم، ولذا فسوف يكون تصنيف العلماء مبنياً على فكرهم وتأثيرهم السياسي في الكويت أيضاً، وليس كونهم كويتيين أو غير ذلك.

في هذا الجزء من المقال سوف تقسم طبقة العلماء إلى ثلاثة أقسام: (١) علماء تقليديين، (٢) علماء تنويريين، (٣) أئمة المساجد ومعلمي الصبيان (الملا أو المطوع). التركيز سيكون بشكل رئيسي على دور العلماء لكونهم معلمي الصبية وأئمة المساجد لم يكن لهم دور بارز في القضايا السياسية، إنما كانوا تبعاً لأحد التيارين الفكريين اللذين سيطرا على الحياة العلمية في الكويت: التيار التقليدي والتيار التنويري. بل إن الشيخ يوسف بن عيسى، وهو أحد العلماء التنويريين كما سنشرح لاحقاً، انتقد بقسوة معلمي الصبية فذكر في كتابه «صفحات من تاريخ الكويت»، ما نصه: «... والمطوع نفسه لا يحسن التجويد ولا رسم الخط ولا يميز بين القاف والغين ولهذا تجد الكويتي لا يفرق في كتابته ولا في نطقه بينهما»<sup>(١)</sup>. هذا المقال لا يركز على تطابق مواقف كل طبقة إنما على إثبات وجود مشاركة من العلماء في صنع القرار السياسي في الكويت، إذ قد تختلف مواقف بعض أفراد كل طبقة في الحدث الواحد لكن ما يهمنا هو إثبات مشاركة علماء الدين بغض النظر عن الفئة التي ينتمون إليها في صناعة القرار السياسي والمشاركة فيه.

(١) القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ص ٤١.

الكويت لم تكن بعيدة عن الحياة الثقافية والعلمية منذ نشأتها لكن حياتها الثقافية والعلمية لم تكن لتتقارن ببقية الحواضر العلمية في الجزيرة العربية كالحجاز والزيبر والبصرة والأحساء من ناحية التطور الفكري والثقافي. في هذا المقال اخترت سنة ١٩١١ كحد فاصل ثقافي في الكويت وكان بسبب إنشاء المدرسة المباركية عام ١٩١١ كأول مدرسة نظامية في تاريخ الكويت. فقبل ذلك كان في الكويت كتاتيب تعليمية تقليدية، والكتاتيب هي المدراس التقليدية التي كانت موجودة في الخليج وتعلم بالدرجة الأولى القرآن واللغة العربية وبعض مبادئ الحساب كما ناقشنا ذلك.

لم يكن لدى الكويتيين الإنتاج العلمي الغزير في بداية تأسيس الكويت ككيان بل كان هناك بعض نساخ الكتب في الكويت، حيث دلت المصادر على أن أقدم نسخة كويتية مخطوطة لكتاب موطأ الإمام مالك كانت في عام ١٦٨٢ وناسخها هو مسيعيد بن أحمد بن مساعد. بينما نسخ الشيخ محمد الفارس بعد عودته من الزبير ديوان المتنبّي عام ١٨٤٥<sup>(١)</sup>. أما فيما يتعلق بالتأليف قبل عام ١٩١١ فينسب الكثير من الباحثين كتب عثمان بن سند إلى الثقافة الكويتية والحق أنه كان يسمى نفسه البصري<sup>(٢)</sup> لا الكويتي، وهذا المبحث، مبحث الهوية، يحتاج أن يناقش كما أشرت إليه في مقدمة المقال خصوصاً الإجابة

(١) للمزيد انظر: الوقيان، خليفة، الثقافة في الكويت بواكير واتجاهات، الكويت، ط٦، ٢٠١٤، ص ٦٥ وما بعدها.

(٢) كتب عثمان بن سند اسمه كالتالي على كتابه سبائك العسجد: «عثمان بن سند البصري» وتجد هذا الاسم على جميع النسخ المنسوخة عن المخطوط وحتى المحقق منها.



على سؤال «من هو الكويتي» وعلى الباحثين تحديد معايير واضحة للإجابة على هذا السؤال. أما أول كتاب مطبوع لمؤلف كويتي فهو كتاب «أوزان اللؤلؤ» لعبد اللطيف العبد الرزاق عام ١٩١١ ثم كتاب «تسهيل التجويد» للسيد عمر عاصم الأزميري عام ١٩١٥، وبعده كتب كثيرة في العشرينيات مثل كتاب «المذكرة الفقهية» ليوסף بن عيسى القناعي و«تاريخ الكويت» لعبد العزيز الرشيد وغيرها<sup>(١)</sup>.

الفئة الأولى من العلماء هم العلماء التقليديون ونقصد هنا بالتقليديين العلماء الذين حاربوا دخول ما لم يعتادوا عليه من أفكار ووسائل حديثة وكانت ردة فعلهم على ذلك عنيفة وصلت إلى التكفير كما سنوضح في قادم الفقرات. من أبرز هؤلاء العلماء الشيخ عبد العزيز العلجي<sup>(٢)</sup> (المتوفى سنة ١٩٤٣) والشيخ أحمد الفارسي<sup>(٣)</sup> (المتوفى سنة ١٩٣٣). هؤلاء العلماء وغيرهم خصوصاً

(١) الوقيان، بواكير الثقافة في الكويت، ص ٦٥-٦٨.

(٢) هو عبد العزيز بن صالح بن عبد العزيز العلجي من بني خالد وكان من سكنة الأحساء ولد في عام ١٨٧٣. تتلمذ على يد الشيخ إبراهيم بن عبد اللطيف آل مبارك وابنه علي وكذلك على يد الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن الملا الذي درس عليه النحو والصرف والشيخ أحمد الفارسي وغيرهم. من مؤلفات الشيخ عبد العزيز العلجي: نظم العبادات على مذهب الإمام مالك، ومنظومة الأخلاق الإسلامية، وغيرها من المؤلفات. توفي رحمه الله، في ٨/٨/١٩٤٣. للمزيد عن سيرته انظر: الرومي، علماء الكويت، ص ٦٦٧-٦٨٨.

(٣) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن حسن بن محمود زين القلعة، الفارسي مولدًا والشافعي مذهبًا، ولد في عام ١٨٣٩ في مدينة خنج من مدن البر الفارسي وانتقل مع والده إلى الكويت في عام ١٨٥٣. درس الشيخ أحمد على يد جده ووالده وكانوا من علماء الدين ودرس كذلك في مسقط ومصر في الأزهر الشريف. توفي رحمه الله، في عام ١٩٣٣ ودفن في المقبرة القبلية في الكويت، للمزيد عن سيرته انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣١-٢٤٥.



طلبتهم كان لهم دور كبير في رفض الجديد والحديث الذي أصر العلماء التنويريون على إدخاله إلى المجتمع الكويتي. وقبل الدخول في تفاصيل الاختلاف بين هاتين الطبقتين، لعل تسمية العلماء التنويريين يكون أدهى إلى فهم الخلاف وأسبابه. العلماء التنويريون هم العلماء الذين درسوا دراسة شرعية تقليدية حالهم كحال العلماء التقليديين إلا أنهم تركوا للعقل وزن الجديد والحديث على مقياسهم الشرعية. وهنا نقطة مهمة يجب التنبيه إليها، في هذا المقال لا تناقش فكرة الحلال والحرام فيما أسمىه جديداً هنا، إنما يوضح المقال أن العامل الرئيس الذي يفرق فيه بين الطبقتين هو قبول الحديث والجديد من عدمه. طبقة العلماء التنويريين فيها الشيخ يوسف بن عيسى القناعي والشيخ عبد العزيز الرشيد والشيخ محمد الأمين الشنقيطي<sup>(١)</sup> والشيخ حافظ وهبة<sup>(٢)</sup>.

(١) هو محمد أمين بن عبيد بن فال الخير بن حبيب الله بن أبي بن حبيب بن أحمد بن أعمر كداهش الحسيني. ولد سنة ١٨٧٦ في شنقيط وتلمذ على يد الشيخ محمد بن بنيامين والشيخ عبد الله بن حمين وغيرهم. درس في المدينة المنورة وفي الأزهر الشريف ومكة المكرمة ثم سافر إلى الهند وعمان والبحرين والأحساء. توجه إلى إمارة الزبير في جنوب العراق في عام ١٩٠٩ وكان له أثر كبير على أهلها ثم تم استدعاؤه إلى الكويت من قبل الجمعية الخيرية الكويتية التي أسسها فرحان الخالد في عام ١٩١٣. عاد إلى الزبير واشترك في معركة الشعبية ضد الإنجليز. كان له دور في تأسيس جمعية النجاة الخيرية في الزبير وفي حياتها العلمية. توفي رحمه الله، في ١٩٣٢ في الزبير ودفن في مقبرتها. للمزيد راجع: الخالدي، عبد اللطيف، الشيخ محمد أمين الشنقيطي، حياته - مذكراته - علاقته بملوك وشيوخ الجزيرة العربية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٩.

(٢) هو حافظ وهبة ولد في عام ١٨٨٩ في مدينة بولاق أحد أحياء القاهرة، درس في الأزهر الشريف سافر إلى الهند وإلى الخليج وكان له أثر في الكويت والبحرين تحديداً. في الكويت تعرف إلى الملك عبد العزيز في عام ١٩١٦ وأصبح وزيراً مفوضاً عنده. له من

أبرز مثال على الصراع الفكري بين الطبقتين هي المواقف المتبادلة بين الشيخ عبد العزيز العلجي وأحمد الفارسي ضد الشيخ عبد العزيز الرشيد تحديداً هذه المواقف تدل على وجود فوارق في التفكير والتحليل والنظرة الشرعية بينهم، ولعل الأمثلة توضح المقصود. كان بين الشيخ عبد العزيز العلجي والشيخ عبد العزيز الرشيد ود ومحبة إذ ذهب الشيخ الرشيد في عام ١٩٠٦ إلى الأحساء لطلب العلم، ولم يطل مقامه في الأحساء إذ قدم والده من الحج وأخذهُ معه إلى الكويت، ليبقى الرشيد قليلاً في الكويت ثم يعود إلى الأحساء عام ١٩٠٨، ولم يستطع الدكتور يعقوب الحججي أن يذكر لنا شيوخه الأحسائيين في تلك الفترة<sup>(١)</sup>، إلا أن الأستاذ عدنان الرومي<sup>(٢)</sup> أورد قصيدة للشيخ عبد العزيز بن صالح العلجي من رواية تلميذه الشيخ عبد الله بن محمد الرومي رحمه الله، وهو من آخر تلاميذه، تدل على علاقة ودّية بينه وبين العلجي، منها:

وأراك يا (عبد العزيز) أخا ذكا      وحجّي عظيمًا مثله لم يُجَدِّعِ  
فلذا نَزَعْتَ إلى العلومِ وأهلها      وتركتَ فيها كل ذي جهلٍ وعي

المؤلفات: جزيره العرب في القرن العشرين، وكذلك: خمسون عامًا في جزيرة العرب، توفي في روما عام ١٩٦٧. للمزيد انظر: الرومي، علماء الكويت، ص ٧٤٣-٧٣٩.

(١) الحججي، الشيخ عبد العزيز الرشيد سيرته وحياته، ص ٣٤.

(٢) الرومي، علماء الكويت، ص ٢٥٦.

كما يدل على هذه العلاقة الودّية، التقريظ الذي كتبه العلجي، ونشره الرشيد في ختام كتابه (تحذير المسلمين من اتباع غير سبيل المؤمنين) ونصّه:

عبد العزيز الشهم فخم المخبر  
أحسنت في ردّ الكذوب المفترى  
بفصيح أقوالٍ كأن متونها  
بيض السيوف على أذلةٍ خيرٍ  
أو كالصباح محلّقاً في أفقه  
حتى جلا جناح الظلام بأشقرٍ  
لا زلت نجماً للهداية ثاقباً  
تنفي بسيف الحق كل مزوّر

وقد كانت هذه المودّة سابقة على الخلاف الكبير الذي تلا تحول الرشيد الفكري إلى مسلك آخر ليصف العلجي في كتاب «تاريخ الكويت» الذي طبعه عام (١٩٢٦م) بالدجال وموقظ الفتنة وناشر الزيغ والضلال! ويعقد للرد عليه فصلاً كاملاً<sup>(١)</sup>. وكان الرشيد قد قدّم العلجي قبيل تقريظه بقوله: «تقريظ العالم العامل، والفاضل الكامل، الشيخ عبد العزيز العلجي»، وبين طبع (التاريخ) و(تحذير المسلمين) حوالي (١٥) عاماً، كانت كفيّلة بتحول كثير من آراء الرشيد وقناعاته.

النقطة الثانية الواضحة في مسألة الخلاف بين التيارين هي قضية قراءة الصحف والمجلات والنشر فيها. في الماضي كان المثقفون في الكويت يجتمعون في ديوان الخالد لقراءة هذه المجلات<sup>(٢)</sup> وعندما

(١) لمزيد من المعلومات حول خلاف العلجي والرشيد انظر الرشيد، تاريخ الكويت، ج١، ص١٠٥ وما بعدها.

(٢) الحجبي، الشيخ عبد العزيز الرشيد سيرة حياته، ص٦٥.

افتتحت المؤسسات الثقافية في الكويت مثل: المكتبة الأهلية والنادي الأدبي وكان عبد العزيز الرشيد داعماً مهماً للشباب الذين أسسوا النادي الأدبي تحديداً<sup>(١)</sup>.

يبدو أن الرشيد كان واعياً للتخلف الثقافي الفكري الذي كانت تعيشه الكويت خصوصاً بعد عودته واستقراره في الكويت، بعد رحلاته العلمية التي قام بها. وعي الرشيد ترجمه في قوله في كتابه «تاريخ الكويت»: «كانت الكويت منذ نشأتها إلى قبل عشرين سنة [الكتاب طبع سنة ١٩٢٦] غارقة في بحر الجمود ومنغمسة في حمأة التأخر ولا أثر للحركة العلمية والفكرية فيها»<sup>(٢)</sup> هذا الوعي عند الرشيد نتج عنه تطويره لوسائل الرد على مخالفيه التي اكتسبها من رحلاته ودراسته في العراق خصوصاً وبقية الحواضر العلمية عموماً مثل الأحساء ومصر.

كانت هناك ثلاث مسائل مفصلية أجمت الصراع بين العلماء التقليديين والتنويريين: (١) قراءه الصحف والمجلات والنشر فيها، (٢) تطوير المناهج الدراسية والتعليم المنهجي، (٣) تعلم اللغات الأجنبية. وكانت وسائل كلا الطرفين تعطي تصوراً واضحاً عن كيفية تفكير كل فئة، فكانت معارضة العلماء التقليديين من خلال الوسائل المعتادة كالتحذير والنصح والفتوى بينما كانت لفئة العلماء التنويريين

(١) في تأسيس المكتبة الأهلية والنادي الأدبي انظر: الوقيان، الثقافة في الكويت، وكذلك عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت.

(٢) الرشيد، تاريخ الكويت، ج١، ص٩٤.

طريقة معارضة جديدة على المجتمع الكويتي مثل المسرحيات وإصدار  
المجلات والمشاركة في الكتابة فيها.

في النقطة الثانية حدث صدام مباشر ما بين التيار التقليدي في  
الكويت الذي كان يرفض تطوير المدرسة المباركية وإضافة مواد  
مثل الجغرافيا واللغة الإنجليزية إلى مناهج المدرسة التي كان عبد  
العزیز الرشید مديرًا لها، الأمر الذي دفعه إلى الذهاب إلى التجار  
الذي يساندون منهجه الفكري في تلك الفترة والطلب منهم  
تأسيس مدرسة ثانية في الكويت تسمى المدرسة الأحمدية عام، وقد  
شارك في افتتاحها شيخه عبد الله الخلف الدحيان من باب إضفاء  
الشرعية الدينية عليها<sup>(١)</sup>. والذي سعى في تأسيس المدرسة المباركة  
كان الشيخ يوسف بن عيسى إذ يذكر في كتابه «صفحات من تاريخ  
الكويت»، قصة تأسيسها وأنه سعى بين التجار والشيوخ لبنائها بل  
وساهم مساهمة مالية بسيطة بـ ٥٠ روبية وكان أول ناظر لها<sup>(٢)</sup>.

كان لتطوير المناهج الدراسية في المدرسة الأحمدية ردة فعل عنيفة  
جدًا من العلماء التقليديين: أحمد الفارسي وعبد العزيز العلجي،  
حتى أطلق معارضو المدرسة عليها اسم «المدرسة النصرانية»<sup>(٣)</sup>.  
قام عبد العزيز الرشيد بتطوير وسائل رده من خلال غرسها في  
النشء في المدرسة الأحمدية فرد على أحمد الفارسي من خلال كتابة

(١) الرشيد، تاريخ الكويت، ج١، ص١٣٧ وما بعدها.

(٢) القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ص٤٤-٤٥.

(٣) الحججي، الشيخ عبد العزيز الرشيد دوره في الحركة الأدبية، ص١٠.

مسرحية اشترك في تمثيلها ثمانية من طلاب المدرسة الأحمديّة عنونها الرشيد بـ «محاورة إصلاحية». كان موضوع المسرحية يدور حول شيخ دين جامد الفكر استشاره أحد إخوانه في دخول المدارس العصرية فحذر هذا الشيخ جامد الفكر أي إنسان من دخول هذه المدارس. وهنا يقوم أحد الطلاب الممثلين بالرد على هذا الشيخ بالحجة والدليل والبرهان وأصبحت المسرحية حديث البلد<sup>(١)</sup>. الرشيد في كتابة هذه المسرحية في عام ١٩٢٤ أتى بشيء جديد على ثقافته المحلية بل العربية بشكل عام لكن دراسته في العراق وزياراته لمصر كان لها بلا شك أثر كبير في هذا النضج المعرفي وقد عثر أقاربه بعد وفاته في عام ١٩٣٨ على مسرحية مترجمة إلى العربية بين كتبه مما يدل على اطلاعه على هذا النوع من الكتابة وقد أحسن توظيف النص التمثيلي في الدفاع عن آرائه<sup>(٢)</sup>.

بعد ذلك تفرغ الرشيد لمناكفة خصمه الفكري الثاني وهو عبد العزيز العلجي الذي أفتى بحرمة تعلم اللغات بل بكفر الرشيد وآخرين غيره ممن يتبعون المنهج التنويري المعارض لمنهجه<sup>(٣)</sup>. ومعارضة الرشيد للعلجي تعتبر تطوراً في فكر الرشيد إذ رغم المودة التي كانت بينهما وتقديم العلجي وثناؤه على الرشيد في مقدمة كتابه «تحذير المسلمين من اتباع غير سبيل المؤمنين» الذي كتبه الرشيد حينها

(١) الحجبي، الشيخ عبد العزيز الرشيد سيرة حياته، ص ٩٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٣) انظر بتفصيل أكبر لرأي عبد العزيز الرشيد عن العلجي في: الرشيد، تاريخ الكويت، ج ١، ص ١٠٥ إلى ١١٣.

كان في بغداد نجد أن الرشيد لم يُعر هذه العلاقات الاجتماعية أذناً عندما اختلفا في الأفكار. الرشيد كان من أشد المناصرين لتطوير مناهج المدرسة المباركية وإدخال اللغة الإنجليزية والجغرافيا فيها كما أسلفنا، ولذلك عندما حاربه العلجي بفتوى عدم جواز تعلم اللغات الأجنبية رد عليه عبد العزيز الرشيد بكتاب سماه «الدلائل بينات في حكم تعلم اللغات» والذي طبعه في مصر في مطبعة المنار عام ١٩٢٥<sup>(١)</sup>. في هذا الكتاب طور الرشيد رده وكتب في مقدمته أنه يشعر ببالغ الأسى والحزن على ما وصل إليه المسلمون من انحطاط وما حل بعلماء المسلمين من جمود إذ إنهم صاروا يمنعون الناس من التفكير والابتكار والطلب منهم بالبقاء على ما هم عليه ولو كان ما هم عليه خطأ واضحاً. ثم يذكر صراحة أن هذا الكتاب للرد على عبد العزيز العلجي ليس من أجل تبيان خطئه بل لتبرئة الدين، الإسلام، من تبعات فهم العلجي ودلل على ذلك بآراء كبار علماء الإسلام<sup>(٢)</sup>.

أما في قضية قراءة المجلات فقد كان لعلاقات الشيخ عبد العزيز الرشيد دور في زيارة محمد رشيد رضا صاحب المنار للكويت في عام ١٩١٣ وحاول الرشيد ومن معه إجراء مناظرة بين المشايخ التقليديين وبين صاحب المنار لكن منتقدي المجلات لم يحضروا المناظرة<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) الحجبي، الشيخ عبد العزيز الرشيد سيرة حياته، ص ١٠٠.
  - (٢) المصدر نفسه، ص ١٠١.
  - (٣) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

احتدم الجدل كثيرًا في قضية المجلات وحرمتها حتى أفتى العلجي بكفر محمد رشيد رضا وأن قتل عبد العزيز الرشيد وصقر الشيب و يوسف بن عيسى ثمن لدخول الجنة، وقد حاول أحدهم بالفعل محاولة قتل محمد رشيد رضا عند زيارته للكويت إلا أن محاولته باءت بالفشل<sup>(١)</sup>. بل إن الشاعر الضير صقر الشيب اضطر إلى بيع بيته بسبب التهديد بالقتل الذي كان يصل إليه وقال شارحًا حاله بعد بيع بيته<sup>(٢)</sup>:

أظلتني بشرقي الكويت      خطوط أزمطني قعر بيتي  
وما بيعك يا بيتي بسهل      ولكن فيك خفت اليوم موتي

هنا لا بد للتوضيح أن هناك مواقف فردية بين التيارين التنويري والتقليدي قد تتوافق وتختلف بحسب رؤية المثقف والعالم وفهمه للنص الشرعي. على سبيل المثال ما ذكرناه من التوافق الذي تم بين عبد العزيز العلجي وعبد العزيز الرشيد في تحريم دراسة البنات. وقد أيد الشيخ عبد الله الدحيان موقف الرشيد بينما عارض الشيخ يوسف بن عيسى مسألة تحريم دراسة البنات وكان من مؤيديها<sup>(٣)</sup>.

هذه الأحداث في الفترة الزمنية المراد دراستها تعطي انطباعًا عن صراع فكري بين الفريقين وتأثير كل فريق على القرار السياسي

(١) الرشيد، تاريخ الكويت، ج١، ص١٠٦.

(٢) خلف، عبد الله، شعر الشيخ عبد العزيز الرشيد في مسيرته الإصلاحية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٦، ص٤٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٥-٢٦.

في الكويت سواء كان على الحكام من آل الصباح أو على التجار المشاركين في الحكم بشكل فاعل في تلك الفترة.

مساهمة علماء الدين ورأيهم الواضح في بعض القضايا الجوهرية في تاريخ الكويت

بعد التعريف في أقسام وأنواع العلماء وتصنيفهم في هذا البحث سيكون التركيز في هذا القسم حول مشاركة هؤلاء العلماء في صنع الرأي السياسي الكويتي أو معارضتهم الواضحة لقرار بعض الحكام في فترات معينة وفي أحيان أخرى استعانة الحكام بهم في المفاوضات السياسية كما سنرى لاحقاً.

لعل أول إشاره في المصادر الكويتية إلى اعتراض العلماء على قرار سياسي من الحاكم كان بعد حادثة قتل الشيخ مبارك لأخويه محمد وجراح في عام ١٨٩٦<sup>(١)</sup>. يذكر الشيخ عبد العزيز الرشيد ما نصه: «... وتبرئة نفسه منه (أي القتل) قدم إلى الحكومة العثمانية مضبطة بذلك فيها شهادة كثير من أكابر الكويتيين أكرههم مبارك عليها، ولم يمتنع منهم (عن التوقيع) إلا المرحوم الشيخ محمد الفارس والسيد سليمان ابن السيد علي ويقال أيضاً: وعبد الله الرشيد وجبر آل غانم...»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر كتاب تاريخ الكويت لعبد العزيز الرشيد لمزيد من التفاصيل حول حادثة القتل، الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، ص ٣٧-٤٧.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص ٥٤.

الشيخان محمد الفارس والسيد علي سيد سليمان كانا من علماء الدين ولهم تأثير في الحياة الاجتماعية الكويتية وعلى الوجهاء<sup>(١)</sup>، ولهذا لم تذكر المصادر أن الشيخ مبارك بن صباح على ما عرف عنه من حزم قد عاقب من امتنع عن التوقيع على العريضة. وهنا لا بد من إضافة نقطة توضح مدى قوة الخلاف بين التيارين التقليدي والتنويري إذ يذكر الباحث خليف الشمري في كتابه «المستودع والمستحضر» أن الشيخ عبد العزيز الرشيد أسقط ذكر اسم الشيخ أحمد الفارسي ضمن ممن رفضوا توقيع العريضة التي برأت مبارك من قتل أخويه<sup>(٢)</sup>. بعد العودة إلى أصل الوثيقة الموقعة والتي نشرها الشيخ سلطان القاسمي في كتابه «بيان الكويت» نجد أن كلا الرجلين محمد بن فارس وأحمد الفارسي قد وقعا على الوثيقة. إذ وجدت توقيعات الرجلين تحت هذه المسميات «مدرس طلبة العلم شريف الكويت محمد عبد الله فارس» و«مدرس طلبة علم الكويت أحمد محمد الشافعي»<sup>(٣)</sup>. عند الرجوع إلى الكتب التي أرخت لسير علماء الكويت نجد أن الاسم الكامل للشيخ الفارس هو «محمد بن عبد الله بن الفارس» والاسم الكامل للشيخ الفارسي هو «أحمد بن محمد بن أحمد بن حسن بن محمود زين الدين القلعة...

(١) انظر ترجمة الشيخين في: الرومي، علماء الكويت، ص ٧٥-٧٦ للسيد سليمان السيد

علي وص ٩٧ - ١٠٥ للشيخ محمد الفارس.

(٢) الشمري، المستودع والمستحضر، ص ١٢٥.

(٣) القاسمي، سلطان محمد، بيان الكويت: سيرة حياة الشيخ مبارك الصباح، المؤسسة

العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٢-٢٥.

الشافعي مذهباً»<sup>(١)</sup>. هذا يدل على أن كلا العالمين وقَّعا على الوثيقة والسؤال المطروح هل سحب الشيخ ابن فارس توقيعه عليها مثلاً في وقت لاحق أم أن هذه الوثيقة التي نشرها القاسمي مختلفة عن ما يقصده عبد العزيز الرشيد؟ نقدي لما ذكره الرشيد والشمري من عدم توقيع الشيخين الفارس والفراسي على وثيقة براءة مبارك لا يعني نقد فكرة تدخل العلماء في السياسة واعتراضهم فالشيخ سيد علي سيد سليمان الرفاعي لم يذكر اسمه في الوثيقة العثمانية التي نشرها القاسمي وهو عالم إذ وضعه عدنان الرومي من ضمن العلماء في كتابه «علماء الكويت وأعلامها»<sup>(٢)</sup>. اعتراض هؤلاء العلماء أو أحدهم على أوامر الحاكم يدل على وجود ثقل اجتماعي لهم بالإضافة إلى أن المنطلقات الدينية التي ينطلقون منها في إصدار أحكامهم لها ثقلها أيضاً.

لإيضاح ذلك نذكر مثلاً، عند قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، إعلان الشيخ خزعل<sup>(٣)</sup> دعمه للجانب البريطاني. لجأت الحكومة العثمانية عند انضمامها إلى الحرب إلى إعلان الجهاد حتى تكسب تأييد المسلمين في الأماكن التي يمتد نفوذها إليهم. وأيد

(١) الرومي، علماء الكويت، ص ٩٧ وص ٢٣١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٥-٧٦.

(٣) الشيخ خزعل: هو خزعل بن جابر بن مراد والبو كاسب الكعبي، تولى حكم المحمرة بعد قتله أخاه مزعل، وكان صديقاً حميماً لمبارك بن صباح، ناو أرضا بهلوي شاه إيران، فقبض عليه، وضم الأحواز إلى إيران سنة ١٩٢٥، واحتجز خزعل في طهران حتى قتل عام ١٩٣٦. (خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٣، ص ١٠١، الخالدي، المصور البدوي، ص ٧٤).

علماء الدين إعلان الجهاد ضد البريطانيين، وبدأت بعض العشائر في العراق وغيره الانضمام تحت راية الدولة العثمانية والجهاد ضد الإنجليز.

ظهر ذلك جلياً في البصرة من خلال مساندة عجمي باشا السعدون<sup>(١)</sup> للعثمانيين<sup>(٢)</sup>. وترتب على ذلك قيام ثورة ضد حكم الشيخ خزعل في المحمرة، فأراد الشيخ مبارك وكان زائراً له في الفيلية حينئذ أن يمدّه بجند من الكويت لكن الكويتيين امتنعوا عن ذلك.

سبب امتناع الكويتيين عن إجابة الأمر كان للشيخين حافظ وهبة<sup>(٣)</sup> ومحمد الشنقيطي<sup>(٤)</sup> دور كبير فيه؛ إذ كانا يطوفان في المجالس يحذران الناس من طاعة هذا الأمر، وأن من يفعل فقد يحكم عليه

(١) عجمي باشا السعدون: هو عجمي بن سعدون بن منصور بن راشد بن ثامر السعدون شيخ عشائر المنتفق. في زمنه وكان العضد الأيمن لأبيه سعدون وقد قيل إن زعامة سعدون كانت عن حماسة ابنه عجمي وشجاعته وقد خلفه في زعامة المنتفق. وقف في صف العثمانيين بدافع ديني وقومي، وشارك في معركة الشعبية. ولما سقط العراق انتقل إلى تركيا وتوفي في ستينيات القرن الماضي على خلاف حول السنة. (الشمري، عقود الجواهر في المختار من تراجم فرسان العرب الأواخر، ص ١٧٩-١٨٣).

(٢) خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٢، ص ٢٥٦-٢٥٧.

(٣) الشملان، صفحات من تاريخ الكويت، ص ١٧٠.

(٤) محمد الشنقيطي: هو محمد الملقب بفأل الخير الأمين الشنقيطي، قدم إلى الكويت في عام ١٩١٣ بدعوة من فرحان الخضير الخالد مؤسس الجمعية الخيرية في الكويت، ليكون مسؤولاً عن الوعظ والإرشاد، وبعد موقفه مع مبارك غادر إلى العراق وأسس مدرسة النجاة، وتوفي في عام ١٩٣٢ (الرومي، علماء الكويت وأعلامها، ص ٦٨٧-٦٩٢).

بالردة عن الإسلام<sup>(١)</sup>. وقد صمم الكويتيون على عدم الإذعان للأمر حتى لو غضب الشيخ مبارك، وذهبوا إلى نائبه في غيابه جابر بن مبارك فقالوا له عندما أمرهم بالمسير إنهم لا يسمعون ولا يطيعون، ولا يقاتلون إخوتهم في الدين لأجل خزعل خان، ولا يشتركون في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل<sup>(٢)</sup>. فبهت جابر بن مبارك عند سماعه لهذا القول، وتعجب من هذا التمرد الذي لم يحدث في الكويت من قبل، فأرسل إلى أبيه يخبره بالأمر<sup>(٣)</sup>، فبادر مبارك إلى كتابة رسالة لجابر يتوعد فيها مدبري العصيان. مما اضطر بعض أعيان الكويت إلى الذهاب إليه وعلى رأسهم إبراهيم بن مضاف، وقد وجه مبارك إليهم اللوم لعدم إقناعهم أهل الكويت على مساندة خزعل<sup>(٤)</sup>. أقنع التجار بعض الكويتيين بالمشاركة، وأعدوا ست سفن لذلك عليها مئة وثمانون رجلاً، ولكنهم لم يشاركوا في قتال بسبب إخماد خزعل للثورة قبل وصولهم<sup>(٥)</sup>. بل اتبع الشيخ حافظ وهبة طرقاً للتأثير على بعض التجار في الكويت من خلال إرسال رسائل إليهم يذكرهم فيها بالجانب الشرعي والإسلامي في عدم مساندة البريطانيين ضد المسلمين وكذلك يذكرهم بالخسائر التجارية التي قد تنالهم في حال سقوط الدولة العثمانية إذ يقول لشملان بن علي: «... كنا نود

(١) الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، ص ١١٧-١١٨.

(٢) الشملان، من تاريخ الكويت، ص ١٦٤.

(٣) الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، ص ١١٧-١١٨.

(٤) الصباح، سعاد محمد، مبارك الصباح مؤسس دولة الكويت الحديثة، الكويت، دار سعاد الصباح، ٢٠٠٧، ص ٢٣٩.

(٥) الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، ص ١١٨.

وجودك في هذه الأزمة التي نخشى أن نخرج منها خاسرين الدنيا والآخرة... فكروا في أملاككم التي في البصرة وعاقبتها وانظروا في دينكم الذي يستغيث مما ألمَّ به...»<sup>(١)</sup>. استمر أثر الشيخين في التأثير على عقول الكويتيين خصوصاً الشباب منهم في وجود الدفاع عن الإسلام وعدم الرضوخ لقرار أحد حتى ولو كان الحاكم نفسه من خلال الطواف على المجالس والأندية لتحذير الناس من الطاعة وأن من انقاد فقد يحكم عليه بالارتداد عن الدين<sup>(٢)</sup>. بل وجد من الكويتيين شهداء في معارك ضد الإنجليز مثل: محمد الكليب شقيق سلطان الكليب<sup>(٣)</sup>. بل وصل تأثيرهم إلى طلاب المدارس من أبناء الكويت، إذ عاتب الشيخ مبارك الصباح حافظ وهبة على كونه ساعد هؤلاء الطلبة للاعتراض والجهر في الشوارع والأسواق بسبب الإنجليز ومدح الألمان حلفاء الدولة العثمانية<sup>(٤)</sup>.

هذا التأثير لعلماء الدين في قضية مناصرة غير المسلم على المسلم هو موضوع فقهي تكرر في تاريخنا الإسلامي والحديث بشكل مستمر وليس هذا محور تركيز المقال. الهدف من ذكر هذا الحدث التاريخي هو التدليل على وجود قوة دينية وتأثير اجتماعي

(١) الشملان، من تاريخ الكويت، ص ١٧١.

(٢) الرشيد، تاريخ الكويت، ج ٢، ص ١١٨.

(٣) النوري، عبد الله، خالدون في تاريخ الكويت، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٨، ص ٣٧.

(٤) الرشيد، تاريخ الكويت، ج ٢، ص ١٢٠، وانظر لتفصيل أكبر عن حياة الشيخ الشنقيطي، الخالدي، عبد اللطيف، الشيخ محمد أمين الشنقيطي، حياته - مذكراته - علاقته بملوك وشيوخ الجزيرة العربية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٩.



لدى علماء الدين، هذه القوة جعلت لهم ثقلاً لا يستهان به في رسم بعض سياسات الكويت. الملاحظ في هذه الحادثة أن كلا العالمين لم يكونا من مواليد الكويت أو الخليج والجزيرة العربية لكن أثرهما على الشباب والتجار والعلماء المتنورين كان كبيراً ومؤثراً وساهم في إيقاف نفاذ أمر الشيخ مبارك.

الواقعة الثانية في دور العلماء في التأثير على القرارات السياسية في إمارة الكويت هو ما حدث بعد معركتي حمض والجبراء من دور لعالمين من كلا المدرستين التقليدية والتنويرية. فبعد واقعة حمض بدأ الكويتيون ببناء السور الثالث ١٩٢٠<sup>(١)</sup> وكان ذلك بمشورة من الشيخ أحمد الفارسي كما يروي الرومي في كتابه علماء الكويت<sup>(٢)</sup>. ولم يكتفِ الرومي بذلك بل خصص عنواناً جانبياً تحت اسم «تأثيره (أي الفارسي) على الشيخ سالم الصباح» وذكر عدة أمور منها الضرائب والاستثمار في الأراضي وتطهير البلاد من أرباب

(١) للدكتور عبد الله الغنيم رأي وتحليل له قيمته العلمية مبني على وثائق أسرقى الخالد والحميضي حول السور وملابسات ووقت بنائه، ولكون بناء السور ليس من ضمن اهتمام هذا البحث فمن رغب في مزيد من التفاصيل فليراجع الغنيم، عبد الله، سور الكويت الثالث بناؤه وحمايته في وثائق الحميضي والخالد، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠١٣.

(٢) ذكر حسن علي الحسينان في مقابلته مع سيف مرزوق الشمالان أن من أشار على الشيخ سالم بن صباح هو الشيخ أحمد الفارسي، للمزيد حول مقابلة حسن الحسينان انظر مقابلة سيف مرزوق الشمالان مع حسن علي الحسينان برنامج صفحات من تاريخ الكويت عام ١٩٩٣ <https://www.youtube.com/watch?v=4fcsUFS2zks> تاريخ الدخول على المقابلة ٢٦/١٢/٢٠١٧).



الفسق والفجور<sup>(١)</sup>. أما في حالة الشيخ عبد العزيز الرشيد وهو يمثل المتنورين حسب تصنيف هذا المقال فقد كان له دور رئيسي في أحداث معركة الجهراء والمفاوضات مع عثمان بن سليمان وكان للرشيد دور كبير في تنفيذ حجج إخوان من طاع الله، التي كانت سبباً من الأسباب التي دعتهم إلى الهجوم على الكويت. ذكر الرشيد في كتابه «تاريخ الكويت» حادثة معركة الجهراء وكذلك نص الحوار الذي دار بينه وبين ابن سليمان شيخ إخوان من طاع الله، حيث فند الرشيد الحجج الثلاثة التي ادعى الإخوان أن أهل الكويت خالفوا الإسلام بارتكابها وهي (١) دعوتهم من جديد للإسلام، (٢) تركهم للمنكرات والدخان، (٣) تكفير الأتراك.

كان للرشيد القدرة على مقارعة الحجة بالحجة حتى أن ابن سليمان طلب منه التوقف، لأنهم لم يحضروا للنقاش العلمي، إنما للتفاوض حول الصلح. هنا يبرز دور الرشيد السياسي إذ يقول ما نصه: «... ولكنني بقيت منتظراً ما سيتفوه به سالم من الكلام علي النقط التي سيكون مدار الصلح عليها فانتظرت وانتظرت وعندما أيست تجاسرت بحضرته (أي سالم) فقلت لابن سليمان: على أي شيء سيعقد الصلح؟ قال: على القصر وحده وما فيه. قلت: (أي الرشيد): لا بل عليه وعلى الجهري (كذا) معه وإلا فلا صلح. فقال: ... لا بأس ولكن أمهلونا ثلاثة أيام»<sup>(٢)</sup>.

(١) الرومي، علماء الكويت، ص ٢٣٩-٢٤١.

(٢) الرشيد، تاريخ الكويت، ج ٢، ص ١٨٤.

هاتان الحادثتان تدلان على قدرة هؤلاء العلماء على التأثير على قرارات الحكام، وتدل كذلك على وجود مكانة لهم عند سالم الصباح في هاتين الحادثتين إذ لم يعارض رأيهما بل وافقهما وسمع مشورتها. يذكر الرشيد عرضاً أنه أيضاً ممن أشار على سالم الصباح بطلب النجدة من الكويت بعدما تم حصارهم في القصر الأحمر خلال معركة الجهراء ووصول النجدة من الكويت كانت أحد أسباب النصر في هذه المعركة إذ خارت قوى إخوان من طاع الله بعد مشاهدتهم وصول السفن كما يروي الرشيد<sup>(١)</sup>.

العلماء المتنورون وعضوية المجالس التي تشكلت في الكويت منذ عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٣٩

نظام المجالس المختارة أو المنتخبة لم تكن ذائعة الصيت في الكويت، فقد ذكرت المصادر التاريخية أن أول مجلس لإدارة مؤسسة كان لإدارة المدرسة المباركية حيث تشكل المجلس من مجموعة من المساهمين الذين وضعوا السياسات العامة للمدرسة ومصارفها المالية<sup>(٢)</sup>. لكن من الناحية السياسية كان مجلس الشورى الأول قد تأسس في عام ١٩٢١ بعد وفاة سالم بن مبارك الصباح وقبل تولي أحمد الجابر مقاليد الحكم في الكويت.

(١) الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، ص ١٨١.

(٢) مقابلة مع الشيخ يوسف بن عيسى في مجلة الرائد عدد مايو ١٩٥٣.

فبعد واقعتي حمض والجھراء اتجه بعض التجار إلى الحد من انفراد سالم بصنع القرار واندفاعه نحو مغامرات خطيرة، فعقدوا العزم على المطالبة بإنشاء مجلس شوري يساعد الحاكم في اتخاذ القرارات المصيرية، ولجؤوا إلى الوكالة البريطانية للضغط على الشيخ سالم من أجل إقامة مجلس يتألف من ست شخصيات بارزة من أعيان الكويت، من بينهم الشيخ أحمد الجابر الصباح نائب الحاكم ويكون دور المجلس تقديم النصح والمشورة للحاكم<sup>(١)</sup>.

وهذا الأمر ناتج من الضرر الذي وقع لهؤلاء التجار خصوصاً في مسألة الخسائر المادية، فهم تكبدوا خسائر كان بإمكانهم تفاديها لو أن سالمًا لم يتخذ قراراته منفردًا. واتجاههم إلى البريطانيين هو تفكير سليم خصوصاً وأنهم يعرفون طريقة تفكير سالم، فهو كان صاحب قرار فردي ولا يستشير أحدًا من الكويتيين إلا فيما ندر وفي نطاق ضيق<sup>(٢)</sup>، ولكنهم توقعوا أن يتجاوب مع الطلب إن وصله من خلال البريطانيين. بعد وفاة سالم بن مبارك وخلال هذه الفترة ظل الشيخ يوسف بن عيسى القناعي ناظر المدرسة المباركية وأحد أقطاب الحركة الفكرية والعلمية في الكويت<sup>(٣)</sup> يحث بعض أعيان

(١) الخصوصي، بدر الدين، معركة الجھراء دراسة وثائقية، الكويت، ذات السلاسل، د.ت، ط١ ص١٣١. وقد أشارت الوثائق البريطانية إلى ذلك أيضًا انظر:

IOR/ R/15/5/102. Report of discontent in Kuwait signed by Assistant Political Agent, Kuwait, 4th September 1918.

(٢) حسين، عبد العزيز، المجتمع العربي في الكويت، الكويت، دار قرطاس، ط٢، ١٩٩٤، ص١٠٥.

(٣) الرشيد، تاريخ الكويت، ج١، ص١٣١.

الكويت على التمسك بفكرة تأسيس مجلس للشورى في الكويت حتى لا تقع نفس الحروب التي وقعت زمن الشيخ سالم، فتكلم مع الجماعة واحداً تلو الآخر على انفراد<sup>(١)</sup>. فوافقه بعضهم على الطلب وطلب البعض الآخر إرجاء الموضوع إلى حين عودة الشيخ أحمد الجابر من نجد وبعد ذلك عرض بعض وجوه الكويت الأمر على الشيخ خزعل الذي كان في الكويت حينئذ وأعلموه بما هم عازمون عليه وشكوا إليه سوء الأحوال التي مرت بهم أيام سالم فاستحسن رأيهم ووعدهم بتحقيق رغبتهم<sup>(٢)</sup>.

وقد نظّم الساعون بالفكرة وثيقة وقّعوها واحتوت على خمسة بنود منها ما نص على إصلاح بيت الصباح كي لا يجري بينهم خلاف في تعيين الحاكم، وأن يكون الحاكم المختار رئيس المجلس المعين لإدارة شؤون البلاد على أساس العدل والإنصاف؛ أما البند الثاني فنص على تعيين عدد من أسرة الصباح والأهالي لتشكيل مجلس يدير شؤون البلاد على أساس العدل<sup>(٣)</sup>. وقد ورد اسم الشيخ يوسف بن عيسى بين الموقعين، وهذا يدل على مشاركته في صناعة القرار ومساندته لتأسيس المجلس.

- (١) انظر الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، ص٢١٣؛ الشمالان، من تاريخ الكويت، ص١٩٩.
- (٢) خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج٥، ص١٣.
- (٣) لمزيد من التفاصيل انظر الشمالان، من تاريخ الكويت، ص١٩٥-٢٠٠. وقد نشر الدكتور خليفة الوقيان في كتابه الثقافة في الكويت، وثيقة جديدة حوت أسماء أكثر من الوثيقة التي نشرها الشمالان وكانت مقتصرة على تجار شرق. الوثيقة التي نشرها الوقيان احتوت على العديد من الأسماء من بينهم اسم الشيخ يوسف بن عيسى وهذا ما يهمننا في هذا البحث. انظر: الوقيان، الثقافة في الكويت، ص٢٧٦-٢٧٧.

وقد سيطرت قضية المشاركة الشعبية في صنع القرار على حديث المجالس في الكويت وأجبرت النخبة الفاعلة الحاكم المرشح على قبول الفكرة عند عودته<sup>(١)</sup>. إذ اجتمع به بعض أعيان الكويت في مجلس الشيخ خزعل، وعرضوا عليه عزمهم على إنشاء مجلس للشورى فأشار عليه الشيخ خزعل بضرورة قبول ما عرضوا عليه فقبل الشيخ أحمد الجابر بالأمر وعاهدهم على أن لا يبت في أمر من الأمور إلا بعد موافقة المجلس<sup>(٢)</sup>. وهنا يتبين تأثير الشيخ خزعل وقوة نفوذه عند أبناء وأحفاد مبارك، فكلمته كان لها ثقل؛ ولذلك لجأ إليه الأعيان عندما عقدوا العزم على الحديث مع الشيخ أحمد الجابر.

وفعلاً تأسس أول مجلس شورى في تاريخ الكويت، وانتخب له حمد العبد الله الصقر<sup>(٣)</sup> رئيساً وبعضوية: يوسف بن عيسى القناعي، والسيد عبد الرحمن السيد خلف النقيب، وهلال بن فجحان المطيري، وشملان بن علي بن سيف، وعبد العزيز الرشيد، وخليفة بن شاهين الغانم، وأحمد الفهد الخالد، وأحمد بن صالح الحميضي، ومرزوق الداوود البدر، وإبراهيم بن مضاف، ومشعان

(١) جمال، عبد المحسن، المعارضة السياسية في الكويت، الكويت، دار قرطاس، ٢٠٠٧، ص ٩٤.

(٢) خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٥، ص ١٤.

(٣) حمد العبد الله الصقر: من تجار الكويت الكبار ومن أسرة من أعرق الأسر الكويتية، ساهم في إنشاء المدرسة الأحمدية فتبرع لها بألف روية، توفي في عام ١٩٢٩ عن عمر يناهز ٦٥ عامًا (شهاب، صالح، تاريخ التعليم في الكويت والخليج، د.م، د.ن، ١٩٨٤، ص ٣٩-٤٠).

الخضير<sup>(١)</sup>. وقد تم اختيار الأعضاء ولم ينتخبوا<sup>(٢)</sup>. ولم تبين المصادر طريقة اختيار الأعضاء ومن خلال ملاحظة الأسماء التي شكلت المجلس نجد أنها كانت ذات ثقل اجتماعي واقتصادي ويدل ذلك على أن الاختيار تم بناءً على التوافق بين طبقة التجار والحاكم.

وقد كان نصف الأعضاء من حي الشرق، والنصف الآخر من حي القبلة وكلاهما من أكبر أحياء الكويت حينئذ. ولأن هذين الحيين تسكنهما أغلب فئة التجار من الكويتيين كان الاختيار محصوراً بينهما. وهذا يعني تهميش الأحياء الأخرى، الأمر الذي انعكس على مدى التأييد الشعبي للمجلس في فترة لاحقة. والمتأمل لأسماء أعضاء المجلس يجد أن جلهم ينتمون إلى عائلات غنية بارزة باستثناء الشيخين عبد العزيز الرشيد ويوسف بن عيسى اللذين كان من المرجح أن سبب اختيارهما ثقافتهما وعلمهما ودورهما البارز في المجتمع. والشيخ عبد العزيز الرشيد تحديداً لم تكن له تجارة ولم يعرف أنه صاحب مال وإنما كان له جاه اكتسبه من العلم والكتابة والتأليف<sup>(٣)</sup>.

ولم يتوقف دور العلماء في التأثير على القرارات السياسية في الكويت على الجانب التشريعي فقط بل تعداه ليكون في جوانب

- (١) الرشيد، تاريخ الكويت، ج٢، ص٢١٣، الشمالان، من تاريخ الكويت، ص ١٩٩ - ٢٠٠؛ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج٥، ص ١٤.
- (٢) حسين، المجتمع العربي في الكويت، ص ١٠٥.
- (٣) لمزيد من التفاصيل حول الشيخ عبد العزيز الرشيد وحياته انظر ما كتبه يعقوب الحجري في كتابه «الشيخ عبد العزيز الرشيد سيرة حياته».

أخرى تنظيمية وتنفيذية. فكان للشيخ عبد العزيز الرشيد الدور الرئيسي في تأسيس المدرسة الأحمدية كما ذكرنا سابقاً وأضاف الشيخ يوسف بن عيسى في عام ١٩٣٠ اقتراحاً بإنشاء مجلس للبلدية بعدما زار البحرين ورأى العمل التنظيمي فيها وتم ذلك. ثم انتقل جهد الشيخ يوسف بن عيسى إلى تأسيس دائرة المعارف في عام ١٩٣٦ حينما دعا بعض التجار واقترح عليهم تأسيس مجلس للمعارف يتقطع دخله من الجمر ك كما فعلوا مع مجلس البلدية وانتخب الشيخ يوسف مديراً عاماً للمعارف مع تشديده بعدم تدخل أحد في منهج التعليم على الرغم من كون المجلس منتخباً<sup>(١)</sup>. ويبدو أن شرط الشيخ يوسف بعدم تدخل الأعضاء في المناهج العلمية جاء بعد خبرته في إنشاء المدرسة المباركية والأحمدية ومعرفته بأن بعض المساهمين سيحاولون فرض وجهات نظرهم وقناعاتهم الخاصة على العملية التعليمية في الكويت.

مجلس الأمة التشريعي الذي انتخب في عام ١٩٣٨ كان له أثر ولا يزال في تاريخ الكويت السياسي الحديث. وكما وضحنا سابقاً، هذا المقال لا يعنى بتحليل المجالس والأحداث السياسية التي ذكرت فيه إنما هدفه الرئيسي إبراز دور وتأثير علماء الدين في القرارات السياسية للكويت إلى عام ١٩٣٨.

(١) الجاسم، نجاه، الشيخ يوسف بن عيسى القناعي دوره في الحياة الاجتماعية والسياسية في الكويت، الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٩، ص ٣٢-٣٣.

في هذه الأحداث هناك دوران بارزان لعلماء الدين من الجانب السني والشيوعي فالدور الأبرز هو للشيخ يوسف بن عيسى القناعي ثم الشيخ أحمد بن خميس<sup>(١)</sup> من الجانب السني والسيد جواد القزويني من الجانب الشيوعي. فعلماء الدين من كلا الجانبين كان لهم دور رئيسي في الأحداث إما بشكل شخصي مباشر وإما من خلال تأثيرهم على أتباعهم ومريديهم.

الشيخ يوسف بن عيسى القناعي كان له دور مختلف وطريقة تفكير مختلفة أيضًا في القضايا السياسية التي حدثت بين عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩. ولمكانته العلمية عين نائبًا لرئيس المجلس التشريعي في الدورتين ١٩٣٨ و١٩٣٩. لكن الخلاف بينه وبين كتلة العمل الوطني كان واضحًا من خلال وصف العدساني له في مذكراته، إذ يقول: «رجل دين وخير يشايح الإصلاح بصورة عامة ولكنه مضطرب المواقف في مواجهة السلطة وحاشيتها على الدوام»<sup>(٢)</sup> ونص العدساني هنا يحتاج إلى تحليل إذ إن الشيخ يوسف ينطلق من منطلقات دينية والتي يرى بموجبها قضية طاعة ولي الأمر وحدود معارضته بعكس أعضاء الكتلة الوطنية الذين لهم منطلقات قومية واضحة كما أشار العدساني مرارًا في مذكراته. ولكون السياسة في

(١) هو أحمد الخميس الجبران ولد في الكويت عام ١٨٩٣ ودرس في الزبير على يد الشيخ عبد المحسن البابطين والشيخ محمد العوجان وغيرهم. درس في مدرسة النجاة في الزبير وكذلك المدرسة المباركية ومدرسة السعادة، توفي في عام ١٩٧٤، للمزيد انظر: الرومي، علماء الكويت، ص ٤٩٣-٤٩٧.  
(٢) العدساني، مذكرات العدساني، ص ١٧.

عام ١٩٣٨ بدائية وإن شكلت شبه كتل لكن في كل الأحوال كان القرار الفردي هو سيد الموقف وكان للشيخ يوسف بن عيسى دور كبير في تهدئة الأوضاع عندما ساءت في فترة حل المجلس الأول إذ يروي في مقابله مع سيف مزوق الشمالان عام ١٩٦٦ عندما ساءت الأوضاع جاء الشيخ عبد الله الجابر والشيخ عبد الله السالم إلى بيته من أجل طلب تدخل الشيخ يوسف بن عيسى في الأحداث وتهدئة النفوس، لكن الأمور ساءت أكثر فذهب الشيخ يوسف بن عيسى إلى الأمير وطلب منه أن يعطيه الإذن في وضع حل للمشكلة بين المجلس والأمير وتشكيل لجنة من الطرفين ولجنة محايدة<sup>(١)</sup>. اللجنة المحايدة هي نقطة التركيز في هذا المقال حيث شكلت من رجلين من العلماء هم الشيخ يوسف بن عيسى والشيخ أحمد بن خميس وتم بالفعل وأد المشكلة وإجراء انتخابات جديدة. واختيار الشيخين هنا من أجل مكانتهما العلمية إذ لم يرد عن الشيخ أحمد بن خميس أنه صاحب تجارة أو مال لكن كان عالماً ومدرساً وقاضياً كما ذكر عدنان الرومي في كتابه «علماء الكويت وأعلامها»<sup>(٢)</sup>.

(١) مقابلة سيف مزوق الشمالان مع الشيخ يوسف بن عيسى القناعي في ٢ يونيو ١٩٦٦، منشورة في اليوتيوب: <https://www.youtube.com/watch?v=ubV5FnK15J> Q&index=1&list=PLnHVukE\_McXOwy196WuCdFksLX6W4aD14 تم الدخول على الرابط في ١٩/١١/٢٠١٧، وانظر كذلك ما كتبه الشيخ يوسف بن عيسى في كتابه «الملتقطات» ص ١٩٠ - ١٩٤ تحت عنوان: «المجالس في الكويت».

(٢) لمزيد من التفاصيل حول سيرة أحمد بن خميس انظر: الرومي، علماء الكويت، ص ٤٩٣-٤٩٧.

ولم يقتصر دور الشيخ يوسف بن عيسى في حركة ١٩٣٨ على المصالحة أو التأثير على قرارات الحاكم فقط، بل كان له رأي في الدستور الثاني الذي تمت كتابته بعد انتخابات المجلس التشريعي الثاني عام ١٩٣٩، وما اعترض عليه الشيخ يوسف نص: «الكويت ذات سيادة مستقلة» فكان يرى أن الكويت لم تكن ذات سيادة، وأنها تحت الحماية البريطانية ولم يؤخذ برأيه في هذه النقطة. وعندما أتى الذكر على الباب الثاني من الدستور حول صلاحيات الحاكم، اقترح الشيخ يوسف إعطاء الحاكم حل المجلس التشريعي وبعد مشاورات ونقاشات تم صياغة المادة كما يلي: «للحاكم حل المجلس التشريعي متى ما نشبت بأسبابه فتنة عامة في البلد استعصى حلها بالطرق السلمية على أن تشمل الإدارة القاضية بالحل الأمر بإجراء الانتخابات للمجلس خلال أسبوع واحد من تاريخه»<sup>(١)</sup>.

لم تكن معارضة ممارسات وقرارات المجلس التشريعي من داخله فقط، بل كانت هناك عدة فئات داخلية مناوئة للمجلس؛ فالشيعة كانوا أحد أبرز قوى المعارضة خصوصاً بعد تزايد أعدادهم في الكويت، وحرمانهم من الترشح لعضوية المجلس، ووفقاً للعدساني فقد استغل العجم من الشيعة حادثة مشاجرة بين أحد الشباب المؤيدين للمجلس وشاب شيعي، فأججوا نار الفتنة باعتبار أن المشاجرة ليست مشاجرة بين شابين بل مشاجرة بسبب

(١) للمزيد حول النقاش الذي دار في صياغة الدستور الثاني في المجلس التشريعي الثاني انظر العدساني، مذكرات العدساني، ص ١٣٥-١٤٨.

المذهبية، الأمر الذي صادف هوى لدى الشيعة العجم فقاموا بمظاهرات ضد المجلس؛ أما الشيعة من العرب فقد تبينوا حقيقة المشاجرة ولم يدخلوا طرفاً في النزاع، وحرّر أحد علماء الشيعة العجم كتاباً إلى أعضاء المجلس يطالب فيه بمساواتهم مع السنة في كل المجالات<sup>(١)</sup>. والعالم هو السيد جواد القزويني، وبذلك أعلن انضمام الشيعة رسمياً للحاكم، الأمر الذي دفع أتباعه إلى الخروج في مظاهرة طافت في أهم أحياء الكويت هاتفة بسقوط المجلس التشريعي<sup>(٢)</sup>. ونلاحظ أن بعض ألفاظ العدساني هنا فيها نوع من التوكيد أو الجزم التي قد تكون من المبالغات أو تكون من الحقيقة. ولست بصدد مناقشة ما حدث في أحداث سنة المجلس بقدر ما أرغب في إثبات وجود تأثير لعلماء الدين في صنع القرار السياسي في الكويت<sup>(٣)</sup>.

كما قام عدد من الشيعة العجم بتقديم طلب للوكيل السياسي في الكويت للتجنس بالجنسية البريطانية، والمطالبة بالمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، وإقامة مدارس لهم<sup>(٤)</sup>. وقد تمّ بالفعل إقامة مدرسة إيرانية بعد سقوط المجلس، وحضر حفل الافتتاح العديد من

(١) العدساني، مذكرات العدساني، ص ٩١.

(٢) الخاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ٥٩.

(٣) للمزيد من المعلومات والتفاصيل حول أحداث المجلس التشريعي يرجى مراجعة: العدساني، مذكرات وكذلك ملف IOR/R/١٥ /٢٠٦/٥ في الأرشيف البريطاني.

(٤) الهاجري، عبد الله، مدخل إلى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، الكويت، مركز القرين للدراسات التاريخية، ٢٠٠٦، ص ٣٤٢.

الشيوخ ومعارضني المجلس من الأعيان، كما تمّ جمع التبرعات لدعم المدرسة الإيرانية التي جلبت مناهجها كلها من إيران<sup>(١)</sup>. وذكرت بعض المصادر أن بعض الشيعة أسسوا كتلة الشباب الوطني<sup>(٢)</sup>، ومن أولئك المؤسسين محمد حبيب التنان وكذلك عبد الرزاق البصير<sup>(٣)</sup>. هناك رأي سائد أن عدم مشاركة الشيعة في الانتخابات، وأن استبعادهم يعود إلى عدم الرضا والسخط من الجانب السني على موقف الشيعة العجم في معركة الجهراء، عندما رفضوا المشاركة في الحرب لكونهم إيرانيين وليسوا كويتيين لكن ليس هذا ما حدث فعلاً، إذ دُعي العجم القداماء في الكويت للمشاركة في الانتخابات

(١) المديرس، فلاح، الحركة الشيعة في الكويت، الكويت، دار قرطاس، ١٩٩٩، ص ١٤، لفظ مدرسة إيرانية ذكرها المديرس والصحيح أنها مدرسة جعفرية أو المدرسة الوطنية الجعفرية وفي بدايتها كانت تضم الشيعة والسنة من المدرسين، انظر جمال، محمد عبد الهادي، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٣، ص ٤٠٨-٤٠٩.

(٢) انظر:

IOR/R/15/5/206. List of the names of Kuwait is youths who are anti-Shaikh and anti-British. Dated 13<sup>th</sup> July 1939.

(٣) هو عبد الرزاق ابراهيم علي العبد الله الناصر الملقب بالبصير ولد في حوالي عام ١٩٢٠، تعلم على يد الميرزا علي الإحقاقي الفقيه واللغة العربية وتاريخ الإسلام ثم غادر إلى العراق وحصل على شهادة من مديريةية التعليم في كربلاء في عام ١٩٥٥. درس في القاهرة كذلك وكان خطيباً مفوهاً ساهم في إلهاب مشاعر الشباب خلال أحداث ١٩٣٨. كان البصير قومي الهوى ولذا ساهم في الكتابة في مجلة الإيمان وملق الإيمان التابعتين للنادي الثقافي القومي الذي تأسس في عام ١٩٥٢. له عدة مؤلفات، منها: تأملات في الأدب والحياة وشعراء معروفون ومجهولون وغيرها. توفي في عام ١٩٩٩. للمزيد انظر: القتم، عبد الله، التحدي والتنوير في فكر عبد الرزاق البصير ١٩٢٠-١٩٩٩، الكويت، ٢٠٠٢.

والتصويت، ولم يعترض أحد على مشاركتهم<sup>(١)</sup>. ويتضح هنا أن النقمة كانت على العجم بشكل عام، وليست على الشيعة فقط. وقد يبين العدساني بالنص أن «الإيرانيين ركبوا شيطان العنصرية»، أي أن الخلاف كان مع العجم الذين وفدوا على الكويت بعد الحرب العالمية الأولى، وليس الشيعة تحديداً لكن لكون أغلب العجم في تلك الفترة كانوا من الشيعة، فلذلك بدا الخلاف وكأنه طائفي بينما في حقيقة الأمر لم يعترض العدساني في مذكراته أو غيره ممن ذكر شهادته على مبدأ الشيعة والسنة، إنما القضية كانت قضية قومية بين العرب والعجم.

يذكر محمد اليوسفي في كتابه «الكويت من النشأة إلى الاستقلال» أن السيد جواد القزويني قدم لأعضاء المجلس التشريعي مجموعة من المطالبات منها: (١) رفض استبعاد الشيعة من عضوية المجلس التشريعي وأن يكون لهم ممثلون في هذا المجلس، (٢) أن يكون لهم ممثلون في المجلس البلدي وأربعة أسباب أخرى<sup>(٢)</sup>. الأسباب الأربعة التي لم أذكرها هي كانت مطالبات مشروعة لشريحة من الناس تعيش في الكويت في ذلك الزمان ولهم الحق في ممارسة حياتهم وفق شعائرتهم خصوصاً في مطالبتهم بإنشاء مدرسة شيعية وكذلك

(١) العدساني، مذكرات العدساني، ص ٤٦ حيث ذكر ما نصه: «... حيث هيئوا قائمة أساء ثلاثاً [ثمة] وعشرين ناخباً من مختلف العائلات في الكويت ومنهم فريق من الحساوية والعجم الذين استوطنوا الكويت لسنين طويلة...».

(٢) اليوسفي، محمد، الكويت من النشأة إلى الاستقلال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠١٣، ص ٢٢٠.

محكمة. أما النقطتان التي طالب بهما السيد القزويني كممثل وعالم من علماء الشيعة فهاتان النقطتان تحتاجان إلى مزيد من المناقشة.

بخصوص استبعاد الشيعة من عضوية المجلس التشريعي فهذا الأمر وفق ما ذكر في المصادر المحلية والبريطانية لم يتم، فالناخبون الـ ٣٢٠ الذين صوتوا في هذه الانتخابات لم يختاروا أحداً من الحي الشرقي بعمومه ولم يختاروا حساوياً ولم يختاروا بدوياً وغيرهم من شرائح المجتمع الموجودين في تلك الحقبة الزمنية، فكيف يكون هناك استبعاد وهم لم ينجحوا أصلاً في الانتخابات مع مشاركتهم فيها. النقطة الثانية بخصوص التمثيل في المجلس البلدي كان هناك ممثلون للشيعة في مجالس ١٩٣٠ و ١٩٣٢ الأول كان بالتعيين وكان من بين المعنيين شيعة<sup>(١)</sup> والثاني بالانتخاب وفاز من ضمن من فاز أحمد معرفي وعدد المصوتين كانوا خمسين<sup>(٢)</sup>. لكن هذه المطالب الستة تدل على قوة السيد القزويني داخل الطائفة ونفوذه المنطلق من التعاليم الإسلامية الشيعية ولذلك كانت مطالبه عالية وقد تحقق بعضها بعد سقوط المجلس التشريعي مثل إنشاء أول مدرسة شيعية عام ١٩٣٨ وكذلك كان لهم القدرة على الدفع بمظاهرة صاحبة تنادي بسقوط المجلس التشريعي في الأسواق والأحياء<sup>(٣)</sup>. وكما وضحت في المقدمة أن هذا المقال يركز على دور العلماء السنة

(١) انظر:

Political Diaries. 1904-1958. Vol 9. p.128. (1930).

(٢) العدساني، مذكرات العدساني، ص ١٢-١٣.

(٣) الخاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ٥٩.

في التأثير على القرارات السياسية في الكويت لكن لا يمكن إغفال دور السيد جواد القزويني في أحداث ١٩٣٨. ولم أجد المصادر التي تناقش تاريخ العلماء الشيعة وتأثيرهم على الحياة السياسية في الكويت مثل الجانب السني، وقد حاولت التواصل مع بعض من ذكر أن لأبائهم علاقة مع المجلس التشريعي بالسلب أو الإيجاب من الجانب الشيعي لكنني لم أوفق لإجراء مثل هذه المقابلات<sup>(١)</sup>.

## الخاتمة

دور علماء الدين في الفترة التي غطاها المقال كان دورًا ملموسًا وواضحًا في التأثير على القرار السياسي في الكويت. وكما ذكرنا في المقدمة، هذا المقال لا يسعى إلى تقييم صحة هذا التأثير من عدمه في ميزان السياسة سواء كان تأثير هؤلاء العلماء داعمًا لمعارضة أو مؤيدًا لحاكم، ما يصبو هذا المقال إلى إثباته هو وجود قوة لعلماء الدين في التأثير على صناعة القرار السياسي في الكويت، وكذلك في تغيير ماجريات الأحداث التي وقعت في الماضي. لذا تفاوت التأثير من معارضة فردية إن صح المصطلح كما حدث بعد تولي مبارك للحكم أو في الحرب العالمية الأولى، وكذلك معارضة السيد جواد

(١) على سبيل المثال حاولت التواصل مع السيد عدنان عبد الصمد أو أحد إخوته بعدما شاهدت مقطع فيديو له على اليوتيوب، مقتطع من برنامج أوراق خليجية يذكر فيه أن والده كان من مؤيدي حركة المجلس <https://www.youtube.com/watch?v=S:FLt8izhD3LoAvYFrBGjRrRbA> تم الدخول على المقطع في تاريخ ٢٧/١١/٢٠١٧.

القزويني لأعضاء المجلس التشريعي وقراراتهم. أو معارضة وجدت داخل عمل شبه مؤسساتي ومثال ذلك مجلس ١٩٢١ ومجالس ١٩٣٨ و١٩٣٩ تحديداً. كما أن هذا المقال حاول إثبات وجود تأثير حقيقي لعلماء الدين في الفترة الزمنية التي غطاها المقال. ففي تلك الفترة ومع محدودية فئة العلماء وإمكانية حصرهم كان للفئة الغالبة من علماء تلك الفترة المشاركة الفعلية في التأثير على القرارات السياسية وصنعها في الكويت.

في هذا المقال وكما ذكرت في المقدمة أحاول تشجيع الباحثين على تحريك التاريخ الراكد وقراءة تاريخ الكويت بصورة مختلفة عن الصورة النمطية التي اعتدنا عليها. هذه الصورة التي أوجدت نوعاً من أنواع الربط بشكل مباشر أو غير مباشر بقوتين لهما بكل تأكيد تأثير في تاريخ الكويت الحديث، لكنهما ليستا القوتين الوحيدتين اللتين لهما تأثير في صناعة القرار السياسي في الكويت. البحث عما همش من تاريخنا المحلي وإعادة اكتشافه يجب أن يكون أحد أولويات الباحثين في تاريخ الكويت الحديث وهذا الاكتشاف سيساعد العاملين في حقل الدراسات السياسية على فهم أعمق لميكانيكية صنع القرار السياسي ويفك الكثير من التشابكات الاجتماعية أو الثقافية التي كانت في السابق.

نقطة أخرى جديرة بالذكر، هي السردية في كتابة التاريخ المحلي في الخليج بشكل عام وفي الكويت تحديداً. هذه السردية التاريخية تعطي نتائج عامة لأنها لا تغوص في عمق النص وتحاول

تحليله وفق المنهجيات العلمية المتبعة، ولذا تكاد الكثير من نتائج الأبحاث أن تكون متطابقة. لعل أحد متطلبات البحث العلمي الذي يحتاجه حقل التاريخ الحديث الخليجي هو دراسة الحدث التاريخي نفسه، من عدة زوايا وتطبيق عدة منهجيات عليه حتى نستطيع اكتشاف الجوانب المهمشة من التاريخ والوصول إلى ما هو راكد في ثنايا تاريخنا المكتوب والشفهي.



## قراءة في كتاب الشيعة في معركة الجهراء<sup>(١)</sup>

صدر كتاب «الكويت الشيعة في معركة الجهراء» الدراسة الوثائقية الجديدة للكاتب محمد إبراهيم الحبيب عن منشورات ذات السلاسل في الكويت عام ٢٠١٤، كتاب حاول مناقشة ما إذا كان للشيعة دور في معركة الجهراء التي وقعت في عهد الشيخ سالم بن مبارك الصباح عام ١٩٢١م أم لم يكن. تلك المعركة كان لها أثرٌ في الحياة السياسية في الكويت ولا يتسع هذا النقد للإشارة إليها<sup>(٢)</sup>. الكتاب يُعتبر إضافة لما كُتب عن تاريخ الكويت بيد أن المؤلف لم يتعامل مع الوثائق التاريخية بالشكل الدقيق وهذا ما أدى إلى ضعف فكرته لعدة أسباب سنذكرها تباعاً في هذه الورقة بعد التعريف بما ورد في الكتاب من فصول وأحداث.

- (١) نشرت في مجلة كان التاريخية السنة التاسعة العدد ٣٣ سبتمبر ٢٠١٦.
- (٢) للمزيد حول معركة الجهراء يرجى مراجعة: الخصوصي، بدر الدين، معركة الجهراء دراسة وثائقية، الكويت، ذات السلاسل، د.ت، ط١، الرشيد، عبد العزيز، تاريخ الكويت، المطبعة العصرية، ١٩٢٦، الجزء الأول وغيرها.

الكتاب لم يُقسّم إلى فصول وإنما قُسم كالتالي: فهارس، شكر وتقدير، مقدمة، ثم انتقل الكاتب إلى عدة عناوين جانبية وهي: تعريف المواطنة وأثرها الثقافي والاجتماعي على المجتمع الكويتي، ثلاث اتجاهات في تفسير مشاركة الشيعة في معركة الجهراء، ضرورة التوافق بين المفاهيم والسياق التاريخي، هوية سكان الكويت من الشيعة ذوي الأصول الفارسية «العجم»، العلاقة التاريخية بين سكان الكويت من الشيعة «العجم» وحكام الكويت، تسجيل طلبات الحماية من سكان الكويت (السنة والشيعة) في الوثائق البريطانية وتبريرها، فرضية عدم مشاركة الشيعة في المعركة وتبريرها، الوثائق الأمريكية والبريطانية المعاصرة التي تؤكد مشاركة جزء من الشيعة «العجم» ميدانياً، النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة الوثائقية، الخاتمة وأخيراً الملاحق.

الكتاب وقع في ١٤٩ ورقة من القطع المتوسط: منها ٦٧ ورقة ضمن نقاش الفكرة و٧١ ورقة موزعة بين الصور والوثائق والملاحق (ما يعادل أكثر من نصف الكتاب)، وذلك من صفحة ٦٩ إلى ١٤٠، ٦ صور فوتوغرافية ومخططان توضيحيان ثم ٤٦ وثيقة وأخيراً المصادر والمراجع. هذه المقالة ستعنى بالاستدلالات غير الدقيقة والمنهجية العامة في التعامل مع النص التاريخي التي وجدت في الكتاب كما سيتم الحديث عن اختيار المصادر واختزلها وعن بعض الأخطاء التاريخية التي وردت في الكتاب من خلال ما كتبه الكاتب نفسه. في هذا النقد سوف يكون التركيز على ثلاثة أمور: الأول،

نقد منهجية المؤلف في التحليل للوصول إلى هدفه وتفنيد أفكاره، والأمر الثاني، من الذي شارك في الجهراء هل الشيعة أم العجم؟ أما الجزء الأخير من النقد فسيكون في كيفية تعاطي المؤلف مع الوثائق التي ضمّنها في كتابه.

### مواطنة أم تقسيم المجتمع - نقد منهجية المؤلف في التحليل

يضع الكاتب عنواناً يحاول فيه تعريف «المواطنة وأثرها الثقافي والاجتماعي على المجتمع الكويتي»، فهو بذلك ذكر معاناة<sup>(١)</sup> المواطنين الكويتيين من «التوافق الجمعي حول مفهوم واضح للمواطنة» رغم نص الدستور الكويتي الصادر عام ١٩٦٢، وبعدها يعرف المواطنة في أذهان الكويتيين بتعريفين: «المواطنة الدستورية» و«المواطنة الفعلية»<sup>(٢)</sup>، وقد اعتمد في تعريفه لـ«المواطنة الدستورية» على الدستور الكويتي، أمّا «المواطنة الفعلية» ففسرها على أنها تشكلت في أذهان الكويتيين على أساس أفعال سكان الكويت بمختلف طوائفهم وأعراقهم في أحداث ووقائع تاريخية مهمة ومفصلية<sup>(٣)</sup>، وذكر الكاتب بعدها أن هذه المفاهيم دخيلة على المجتمع الكويتي من خلال اختزال مفهوم المواطنة فيمن هو كويتي أصيل وكويتي متجنس ومن هو حضري ومن هو بدوي ونحوها

(١) ص ٢٣.

(٢) ص ٢٣.

(٣) ص ٢٣.

من المصطلحات، ويعتبر المؤلف أن هذه الأفكار ناتجة من تفسيرات وقراءات تاريخية غير دقيقة في فهم تاريخ الكويت وتحليله<sup>(١)</sup>.

وهنا يجب التوقف عند هذه النقطة لتوضيح أن تقسيم المجتمع الكويتي إلى كويتي بالتجنيس وكويتي بالتأسيس منطلقاً من قانون الجنسية الصادر في عام ١٩٥٩ والذي ينص على الآتي:

«الكويتيون أساساً هم المتوطنون في الكويت قبل سنة ١٩٢٠، وكانوا محافظين على إقامتهم العادية فيها إلى يوم نشر هذا القانون. وتعتبر إقامة الأصول مكتملة لإقامة الفروع. ويعتبر الشخص محافظاً على إقامته العادية في الكويت حتى لو أقام في بلد أجنبي، متى كان قد استبقى نية العودة إلى الكويت»<sup>(٢)</sup>.

فمفهوم المواطنة الفعلية الذي عارضه الكاتب يؤكد هذا القانون من خلال إثبات تاريخ معين للمواطنة بالتأسيس، فاعتبر عام ١٩٢٠ بدايةً للحصول على الجنسية بالتأسيس وليس بالتجنيس، واختيار القانون لهذه الفترة له ما يبرره تاريخياً إذ إنه يمثل التاريخ الذي وقعت فيه معركة الجهراء أو بناء سور الكويت<sup>(٣)</sup>.

(١) ص ٢٤-٢٥.

(٢) للمزيد عن قانون الجنسية انظر المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ والمنشور في موقع مجلس الأمة الرسمي:

<http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=656#sthash.6zAxSbHP.dpbs>

(٣) أول محاولة لتطبيق قانون الجنسية في الكويت للتفريق بين من هو كويتي ومن هو غير كويتي وضع في عام ١٩٤٨ بعد تصدير النفط بعامين وتم اعتبار من كان موجوداً في الكويت قبل عام ١٨٩٩ كويتياً أو من ولد في الكويت لأب غير كويتي وهذا التاريخ

أما المواطنة الدستورية التي دعا إليها الكاتب ودافع عنها فهي توافق على ما ذكره القانون لكون الكاتب استشهد بمواد الدستور والقوانين التي عادة تكون من وحي الدساتير فلا تعارضها، فعلى الرغم من دعوة القانون إلى المواطنة الفعلية لم يعارض الدستور ذلك، ولذلك نرى إلى اليوم أنّ هنالك جنسية بالتأسيس وجنسية بالتجنيس عند الإدارة العامة للجنسية والجوازات<sup>(١)</sup>، وهذا لا يعني أنني أوافق على هذه التفرقة في منح الجنسية وأدعم رأي الكاتب في ضرورة المساواة، إلا أن إلغاء واقع وجود المواطنة الفعلية قانونياً هو ما نخالفه فيه.

كما أن الكاتب يؤصل لمفهوم المواطنة الفعلية من خلال محاولة إثباته لمشاركة الشيعة في معركة الجهراء، فلماذا إذاً يلجأ إلى حدث تاريخي لإثبات وطنية الشيعة في حين أن هنالك تعريفاً للمواطنة الدستورية يجب التقيد به كما أشار في الكتاب؟ هذه المواطنة التي تدعو إلى المساواة في الحقوق والواجبات دون أي تمييز.

النقطة الثانية أن الكاتب ذكر ضرورة التوافق بين المفاهيم والسياق التاريخي، وانتقد كلام فلاح المديرس وعبد الله الحاتم إذ وصفها بأنها حاولت تطبيق «مفهوم المواطنة الغربية والتي لم يُعطيا

---

رُبا مبني على حدث تاريخي وهو توقيع المعاهدة مع بريطانيا لكنه يؤكد على وجود مفهوم ولو أولي للمواطنة.

(١) للمزيد عن اشتراطات الجنسية الكويتية يرجى زيارة موقع إدارة الجنسية والجوازات <http://www.moi.gov.kw/portal/vArabic/ShowPage.aspx?objectID=%7B25946161-841F-4EAE-A471-57075CC5E693%7D>

لها تعريفًا واضحًا»<sup>(١)</sup> لكنه يذكر في نفس الوقت أن سكان الكويت كانوا يصنفون أنفسهم وبعضهم بعضًا إما حسب أصولهم وإما بناءً على أسماء الأماكن التي هاجروا منها<sup>(٢)</sup>. وبعد أن يشرح نجده يضع تعريف الانتماء إلى الكويت دون تقسيم واضح وتعريف للمفهوم الذي يود طرحه؛ من خلال ذكره أن حكام الكويت يطلقون مفردات على جميع سكان الكويت بمختلف انتماءاتهم مثل: «من جماعتنا» و«جماعة أهل الكويت» و«أهالي الكويت» وغيرها<sup>(٣)</sup>. وبعدها ينقض وجود فهم لمفهوم المواطنة في تلك الأثناء لأن الجميع يعتبرون أنفسهم من سكان الكويت وأهلها<sup>(٤)</sup>.

وقع الكاتب هنا في قضية التعميم فهو يذكر كلمات مثل: «كانوا جميعًا»<sup>(٥)</sup> «جميع سكان الكويت»<sup>(٦)</sup>، كما أنه ناقض نفسه عندما ذكر بأن أهل الكويت والطوائف الأخرى التي سكنت الكويت يعتبرون أنفسهم من سكان الكويت وأهلها<sup>(٧)</sup> لكنه لم يذكر هل كان شيوخ الكويت يشملونهم في مصطلحات الرعية أم أن شيوخ الكويت يطلقون مصطلح الرعية فقط على أهل الكويت الساكنين فيها منذ القدم؟ الواضح أن شيوخ الكويت كانوا يفرقون بين أهل الكويت:

(١) ص ٣١.

(٢) ص ٣٢.

(٣) ص ٣٣.

(٤) ص ٣٤-٣٥.

(٥) ص ٣٥.

(٦) ص ٣٣.

(٧) ص ٣٥.

المواطنين (كما ساهم المديرس والحاتم)، وبين من يسكن الكويت أو على حدودها وليس منها أو لا يكون عنده ولاء لها؛ لوجود وثيقة بريطانية مؤرخة عام ١٩٢٤ أي بعد الجهراء بأربع سنوات تشير إلى وجود «إيرانيين عجم» في الكويت وهم بحاجة إلى استخراج شهادات سفر إيرانية وكان هناك اقتراح بوجود ممثل فارسي «أعجمي» في الكويت لتسهيل معاملاتهم<sup>(١)</sup>، وهذا قد يعني وجود مثل هؤلاء العجم الذين لا يعتبرون أنفسهم من رعايا شيخ الكويت في وقت معركة الجهراء أو بعدها خصوصاً وأن الوثيقة نفسها تشير إلى وجود مطالبات بوجود ممثل فارسي في الكويت منذ ١٩٢٢ ورفض شيخ الكويت لوجوده. بل يروي محمد ملا حسين التركيت<sup>(٢)</sup> خلال شهادته على أحداث ١٩٣٨ ما نصه: «... البلدية قبل قيام المجلس التشريعي بإدارة المرحوم سليمان العدساني انتبعت بنظرة صائبة إلى خطر تكتل هائل من الفقراء الإيرانيين نزحوا من إيران إلى الكويت هدفهم الاستيطان والعمل... فقررت الإدارة ترحيلهم إلى بلدهم فهيأت لهم سفناً تنقلهم بأجور من البلدية بعد أن زودتهم بالمؤن والطعام وقد عاد قسم كبير منهم إلى الكويت بعد ذلك»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر:

IOR/R/15/5/98 Telegram from Political Agent, Kuwait To Political Resident, Bushire, 12 August 1924.

(٢) أسرة التركيت من الأسر العربية التي نزحت من الساحل الشرقي للخليج، للمزيد الرومي، عدنان، علماء الكويت وأعلامها خلال ثلاثة قرون، الكويت، مكتبة المنار، ١٩٩٩.

(٣) الزيد، خالد سعود، محمد ملا حسين حياته وآثاره، ط٢، ١٩٩٨، ص ١٩١-١٩٢.

الوثيقة وشهادة التركيت عبارة عن إشارات إلى احتمالية صحة ما ورد في كتب الحاتم والشملان بوجود مجموعات ليسوا من رعايا شيخ الكويت إنما ممن سكن الكويت وعمل فيها، إذ إن الكاتب فنّد احتمالية عدم وجود العجم الذين لا يُعتبرون من رعايا شيخ الكويت من خلال تعميمه بأن سكان الكويت هم من رعايا الشيخ، لكنّ الوثيقة البريطانية هنا تؤكد وجود عجم لا ينتمون إلى شيخ الكويت عام ١٩٢٤<sup>(١)</sup>، ولذا فإنّ قطعة نفي وجود عجم من غير أهل الكويت في وقت المعركة غير ممكنة، لكنّ حجة الكاتب في عدم طلبهم للحماية كانت منطقية.

وفي الوثيقة التي وضعها الكاتب لإثبات استخدام مصطلح الظفير كونها قبيلة وكتب تعليقاً تحتها: «... توضح استخدام مصطلح الظفير للإشارة إلى قبيلة محددة من سكان الكويت» تأكيد على وجود فرق بين أهل الكويت وغيرهم إذ يتبين لنا عند قراءة الوثيقة أنّ الظفير لم يكونوا من رعايا الكويت بل كانت الشكوى موجهة ضدهم، والسبب في اختيار تعريف المؤلف للوثيقة وليس شرحه الذي ذكره في متن الكتاب<sup>(٢)</sup> هو أنه جعل كلامه عن القبائل

(١) هنا يجب التنويه إلى أن في تلك الفترة كانت إيران تنادي وتطالب بحقوق العجم وتتخذهم ذريعة للتدخل في شؤون بعض الدول والمثال واضح في البحرين، لكن النقطة التي أود توضيحها هي عدم الجزم بعدم وجود عجم أو غيرهم من الأعراق لا ينتمون إلى شيخ الكويت رغم أنهم سكنوا الكويت والتفريق بين العجم القدماء والعجم الذين حضروا حديثاً إلى الكويت، أقل من عشر سنوات، كان واضحاً وقد أورد الكاتب وثيقة تؤكد هذا الأمر انظر ص ١٢٢.

(٢) ص ٣٣.

مُبَهَّمًا إذ إنه عندما ذكر أهل فيلكا مثلاً ذكر قبلها تعريفاً «إذا كان حكام الكويت يودون التحدث عن فئة أو مجموعة من سكان منطقة معينة تابعة للكويت»<sup>(١)</sup> وكرر ذلك عندما تحدث عن فئة معينة كالعرب والعجم والعشائر والبدو سمّاهم الكاتب «من سكان الكويت» في الصفحة عينها، لكنه عند حديثه عن تسمية القبائل لم يعرفنا هل ذكرهم في الوثيقة كونهم تابعين للكويت؟ وهو ما حاولنا ربطه من خلال تعريفه هو نفسه تحت كل وثيقة إذ سمّاهم المؤلف قبيلة محددة من سكان الكويت<sup>(٢)</sup>.

إلا أننا حينما نرجع إلى الوثائق التي وضعها في الملاحق، نجد أن الوثيقة الخاصة بالعجمان مثلاً، على خلاف ما ذكره الكاتب في تعريفه لها. فرغم ورود مصطلحات مثل «البدو» و«عشائرننا» التي ذكرها المؤلف فإن قبيلة العجمان نفسها لم تكن تتبع الكويت، بل إن أفرادها هم من اعتدى على تجارة التابعين للشيخ مبارك وهو يطلب السلاح لأتباعه من الإنجليز ليؤدبهم<sup>(٣)</sup>. وحتى يكون الأمر أكثر وضوحاً نضع الجزء المتعلق بفكرتنا من الوثيقة التي يؤكد الكاتب فيها أن الظفير قبيلة محددة من سكان الكويت لكن الوثيقة تخالف ما ذكره وتنص على أن الظفير ليسوا من رعايا الكويت بإشارتها إلى الآتي:

(١) ص ٣٣.

(٢) ص ٨٨-٩١-٩٢.

(٣) انظر الوثيقة ٥، ص ٨٨.

«... موقف الظفير النازلين على عقلة بن صقيه [وهي أرض كويتية]<sup>(١)</sup> المضاد اتجاه فداوية سعادتكم... وطلب منه أن يسحب الظفير من أراضي الكويت... ويقول المدير [مدير الأمان العراقي] إن الظفير سيحسنون السيرة الآن وأن قسماً كبيراً منهم قد رجع للعراق»<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن الكاتب قد ظن أنه بما أن المرسل الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إذاً فالأمر يتعلق بقبيلة كويتية، وهذا يناقض المفهوم من الوثيقة ويشير إلى أن تحليله لموضوع الرعاية والرعايا فيه نوع من التعميم غير المبني على حقائق تفهم من سياق النصوص التاريخية، فالكاتب وقع في نفس نقده لمن سبقه حين ذكر بأن الكثير منهم كانت لديه أفكار خاطئة نتجت عنها تفسيرات خاطئة وقرءات تاريخية غير دقيقة في فهم تاريخ الكويت وتحليله<sup>(٣)</sup>، وهو الآن يكرر الخطأ عينه كون قبيلة الظفير ليست كويتية كما تشير الوثيقة ودخلت أرضاً كويتية. أما وثيقة قبيلة العوازم فيفهم من الوثيقة أن العوازم تابعون لشيخ الكويت رغم أن مرسلها هو الوكيل السياسي البريطاني وليس الشيخ<sup>(٤)</sup>.

(١) بالإمكان مشاهدتها على الخريطة اليوم للاطلاع:

<https://www.google.co.uk/maps/place/عقلة+ابن+صقيه+Kuwait%E2%80%AD/@29.656466,47.0769444,10z/data=!4m2!3m1!1s0x3fdae694a4c64779:0x473549318ce6dec8>

(٢) ص ٩٢.

(٣) ص ٢٥.

(٤) ص ٩١.

النقطة الأخرى في تحليل المجتمع الكويتي وتقسيم الكاتب له فهو ترك المسألة غير واضحة، ورغم حديثه عن المواطنة الدستورية والفعلية فإنه عرّف فقط بالعجم: سنةً وشيعةً عندما ذكر التعريف اللغوي لمصطلح العجم وكذلك مفهوم العجم عند «بعض» السنة والشيعة معتمداً على رسالة دكتوراه طورها لوضع هذا التصنيف<sup>(١)</sup> دون التعريف بفئات المجتمع الأخرى خصوصاً أن الكتاب عن الشيعة في معركة الجهراء فكان من الأولى أيضاً أن يشرح للقراء من هم الشيعة العرب وتقسيماتهم بشكل عميق كما شرح العجم وعرفهم.

الكاتب لم يعتمد على الدراسات السابقة<sup>(٢)</sup> التي قسمت المجتمع الكويتي عدة تقسيمات، فهناك العديد من الكتاب الذين قسموا المجتمع على أساس الأحياء السكنية: جبلة، شرق، الوسط، والمرقاب، ومن خلالها ذكروا السكان في تلك الأحياء وذكروا أسماء بعض الأسر الساكنة فيها مع إشارات لوجود عجم سنةً أو شيعة<sup>(٣)</sup>، كما أن هناك من قسّم المجتمع على أساس اقتصادي تجاري<sup>(٤)</sup>، وهناك من قسمهم أيضاً على أساس عرقي بما يُعرف

(١) ص ٢٤-٢٥.

(٢) لم يشر إلى هذه الفكرة أو الدراسات لا في المتن ولا في الهامش بل اعتمد تفسيراً آخر كما أشرنا إليه في هذا القسم.

(٣) ص ٥٥-٥١، انظر الرشيد، ج ١، ص ١٧-١٩ وكذلك الفرحان، راشد، مختصر تاريخ الكويت، القاهرة، مكتبة دار العروبة، ١٩٦٠.

(٤) النقيب، خلدون، صراع القبيلة والديمقراطية حالة الكويت، لندن، دار الساقى، ١٩٩٦، ص ٥٤-٥٦.

بمصطلحات «أصيل»، «غير أصيل» و«أعجمي»<sup>(١)</sup> لكن الكتاب أغفل هذه التقسيمات ولم يذكرها كما أنه لم يعط تعريفًا واضحًا للمجتمع سوى بتعميم مفهوم أن جميع من سكن الكويت هم من رعايا الشيوخ أو إطلاق مصطلحات على بعض الفئات نسبةً إلى المكان أو القبيلة.

واعتمد الكاتب تقسيمًا واحدًا يفسر الهدف الذي يتأمل أن يصل إليه في نهاية كتابه من خلال تقسيم المجتمع. وللتدليل أكثر على هذه النقطة لا نجد الكاتب تعمق في تفصيل العجم أنفسهم؛ إذ اكتفى بوضع مخططين تفصيليين لشرح مصطلح العجم من خلال تطويره لما ورد في المصدر الذي اعتمد عليه<sup>(٢)</sup>، ولا يعيبه اعتماده عليها إنما اختزال تصنيف المجتمع بما ورد في الرسالة هو محل النقد هنا، فهو لم يقسم المجتمع ولم يتعمق في نظرة السنة مثلًا للشيعنة أو العكس، إنما اكتفى بذكر ما ورد في هذه الرسالة التي فسرت مفهوم العجم عند «بعض» السنة بأن أي أعجمي هو شيعي وعند «بعض» الشيعة أن الأعاجم هم من السنة والشيعة<sup>(٣)</sup>، وهذا يعني أن هنالك

(١) انظر:

Al-Zumia, Ali Fahad . «The Intellectual and Historical development of the Islamic movement in Kuwait 1950 - 1981» PhD thesis. Exeter: University of Exeter, November 1988., Herb, Michael. *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*, Albany, State University of New York, 1999.

(٢) ص ٧٨.

(٣) ص ٧٨-٧٩.

بعضاً آخرَ من الشيعة والسنة لا يتقيدون بهذا التصنيف، ولم يوضح لنا الكاتب كيف يقسم البعض الآخر من السنة والشيعة العجم، ولم يوضح أيضاً ما إذا كان «البعض» الذي استند إليه في تقسيمه أكبر أو أقل من «البعض» الذي لم يتطرق إليه.

يواصل المؤلف تعويم الفكرة من خلال بناء فرضيته على أرض هشة إذ وضع عنوان «فرضية عدم مشاركة الشيعة في المعركة وتبريرها»، فبدأ تقسيمه للطائفة الشيعية على أنهم: العجم والحساوية والبحارنة وقلّة ممن قدموا من العراق، ثم قسمهم إلى ثلاث طبقات وهم التجار والحرفيون والعمال<sup>(١)</sup>، ثم أخذ يتحدث عن القبائل والنظام الاقتصادي في حياتها وكيف أن الحروب تعتبر جزءاً مهماً لهذه الفئة على الصعيد الاقتصادي<sup>(٢)</sup>. بعد ذلك يستنتج الكتاب «حتى وإن لم يشارك الشيعة في حرب الجهراء... فإن عدم مشاركتهم مبرر؛ لأن التركيبة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لهم ليست نابعة من قلب الصحراء كما هي للقبائل العربية البدوية»<sup>(٣)</sup>. كما أنه ذكر في نفس الصفحة أن الشيعة لا يعتمدون على غنائم الحرب ونسي أن حرب الجهراء حربٌ دفاعيةٌ وليست هجومية، إذ إنه حتى في وجود الغنائم كما ذكر الكتاب يبقى الأساس هو الدفاع عن الكويت وليس الغنائم نفسها. ولقد أغفل الباحث ذكر الحضر في الكويت رغم أنهم كانوا عصب المعركة، فتحدث عن القبائل

(١) ص ٥٥.

(٢) ص ٥٥-٥٧.

(٣) ص ٥٧.

وعن الشيعة العرب والعجم ولم يتحدث أبداً عن دوافع مشاركة الحضر في المعركة، وعمّا إن كانت دوافعهم كدوافع القبائل مثلاً؟ لا سيما وأنهم قدّموا الكثير من الشهداء في تلك المعركة.

### الشيعة أم العجم هم المشاركون في معركة الجهراء؟

الكاتب يعتمد على الوثائق البريطانية والأمريكية لإثبات مشاركة جزء من الشيعة «العجم» في الحرب ميدانياً ويضع ثلاث وثائق: اثنتان منها بريطانية وثالثة أمريكية، يدعي الكاتب أنها أثبتت وجود العجم «الشيعة» في المعركة من خلال مقتل أحد أبناء العجم الشيعة، وهو من شهداء معركة الجهراء<sup>(١)</sup>.

في هذا القسم سيكون النقد على الكتاب مركزاً في أمرين، الأول: طريقة تعاطيه مع الوثائق، والثاني: استحضار الكاتب للدليل ليعطي نتيجة أكبر من الدليل نفسه، وهذا من أبرز فجوات الكتاب. يقول الكاتب: «أما أهم ما يدعم ويؤكد أن جزءاً من الشيعة شارك في تلك المعركة فهو الإشارة في نفس التقرير [التقرير الأمريكي] بأنه في ١١ من أكتوبر عام ١٩٢٠ تم إرسال تعزيزات عسكرية إلى الجهراء عن طريق سفينة الشيخ، كان الكثير منهم من العمال الفارسيين أي العمال العجم من سكان الكويت والبغداديين... كما يؤكد نفس التقرير أنه شارك ٦٠٠ خيالة<sup>(٢)</sup> من قبيلة شمر<sup>(٣)</sup>. عند الرجوع إلى الوثيقة

(١) ص ٦٠-٦١.

(٢) هكذا كتبت في الأصل والصحيح ٦٠٠ خيال أو فارس.

(٣) ص ٦٠.

نجد أن التقرير ذكر بالفعل ما تفضل به الكاتب لكن المستغرب من الكاتب أن يحاول الإيحاء بأن العجم المشاركين هم من الشيعة ولم يذكر الكاتب هل كتَبَ الطيب ماليري تقريره وهو يفهم العجم بفهم «بعض» السنة فيكون المشاركون فعلاً من الشيعة؟ أم أنه يفهمه بفهم الشيعة فتكون احتمالية مشاركة العجم السنة وحدهم واردة، ومشاركة العجم الشيعة والسنة واردة من جهة أخرى أيضاً؟<sup>(١)</sup> فكلمة العجم لا تعني الشيعة البتة، إنما تعني العجم ولا تحمل التأويل بالشكل الذي يحاول إثباته الكاتب. العجيب في كلام الكاتب أنه وضع مشاركة ٦٠٠ فارس من قبيلة شمر بعد ادعائه بوجود دلائل على مشاركة الشيعة لكنه لم يوضح هل كان المشاركون من قبيلة شمر شيعة؟ إذ يُفهم من سياق قراءة الكتاب وتقسيمات المؤلف أن قبيلة شمر عربية شيعية<sup>(٢)</sup> وهذا ينافي الواقع بشهادة المشاركين من شمر أنفسهم، فليس كل شمري شيعياً<sup>(٣)</sup>.

أما الدليل الثاني على مشاركة جزء من الشيعة في المعركة فهو أيضاً ما ذكرته الوثيقة البريطانية التي ذكرت اسم علي دشتي كأحد

(١) انظر المخطط التوضيحي، ص ٧٨-٧٩.

(٢) انظر المخطط التوضيحي ١، ص ٧٨، رغم أن الكاتب ذكر أن هناك من قبيلة شمر من هم سنة إلا أن سياق حديثه غير واضح فمشاركة شمر لا تعني مشاركة الشيعة من شمر خصوصاً وأن ضاري بن برغش بن طوالة شيخ الأسلم من شمر هو من الطائفة السنية وفخذ الأسلم الذين شاركوا في الجهراء من الطائفة السنية: مقابلة مع عدوان بن طوالة الشمري عبر الهاتف بتاريخ ١١/٤/٢٠١٥.

(٣) مقابلة أحمد البشر الرومي مع مرشد بن طوالة الشمري:

<https://www.youtube.com/watch?v=PI2F96GdjK8>

قتلى معركة الجهراء، ولنسلم للكاتب جدلاً بأن علي دشتي شارك في الجهراء، فهل مشاركة واحد من الشيعة تعني مشاركة جزء؟ أو مشاركة الشيعة جملة؟ وهل هناك أي دليل على أن علي دشتي كان شيعياً؟ الوثيقة لا تذكر سوى اسمه<sup>(١)</sup> والدليل الذي ساقه المؤلف مبني على التخمين إذ يقول إن أسرة دشتي من العوائل الشيعية ذات الأصول الفارسية<sup>(٢)</sup> وهو صحيح، لكن كونه أعجمياً لا يعني أنه كان شيعياً، فالجزم في حالته مستحيل. فاليوم هناك الكثير من أبناء العوائل الأعجمية في الكويت اتجهوا إلى الجانب السني والعكس أيضاً موجود، فمسألة القطع بهذا الأمر صعبة في ظل عدم ذكر الوثيقة ذلك صراحةً كون الوثائق البريطانية كما ذكر المؤلف تعرّف مثل هذه المسميات وهي ليست غريبة عليها<sup>(٣)</sup>. الأمر الثاني لم تذكر الوثيقة أن دشتي مات في المعركة لكنها ذكرت أنه قُتل خلال النزاع في الجهراء، فهل قُتل وهو ينقل الإمدادات عن طريق البحر أم أنه قُتل خيانةً من الطرف الكويتي؟ أم أنه قتل على يد إخوان من طاع الله؟ أم ماذا؟ فالوثيقة لا تذكر من قتله ولا أين قتل، فالجزم هنا صعب جداً بأن دشتي شارك في المعركة نفسها.

الأمر الآخر، بالرجوع إلى المصادر التي صنفها المؤلف نفسه كاتجاهات ثلاثة ذكرت معركة الجهراء<sup>(٤)</sup> نجد أن عبد الله الحاتم

(١) ص ١٣٤.

(٢) ص ٦١.

(٣) انظر ص ١٢٠.

(٤) انظر ص ٢٦ وما بعدها.

-وهو من أصحاب الاتجاه الأول الذي صنفه المؤلف- أكد على أن «العجم»<sup>(١)</sup> لم يشاركوا في المعركة، ونجده يضع أسماء ٦٦ قتيلاً- كما ساهم في كتابه- لا يوجد بينهم شيعي نهائياً<sup>(٢)</sup>، أما حسين الشيخ خزعل- وهو من أصحاب الاتجاه الثاني الداعم لموقف الشيعة ومشاركتهم في حماية مدينة الكويت من الداخل ضد أي اعتداء خارجي- فقد ذكر نفس قائمة الحاتم وأضاف عليها أسماء ثلاثة قتلى ليس من بينهم أي أعجمي أو شيعي<sup>(٣)</sup>، وزيادة خزعل كلها للسنة كما أن خزعل والذي صنفه الكاتب كاتجاه ثاني في تحليله هو شيعي المذهب وكتابه كتب بعد ٤٥ عاماً من معركة الجهراء وهو أول من دافع عن الشيعة ودورهم في المعركة، فهل لم تصله أخبار شهداء في المعركة من الجانب الشيعي؟ إذ إنه ذكر أشخاصاً في أقل المراتب الاجتماعية وهم العبيد وأضاف على ما كتبه الحاتم بل إنه تجاوز إلى أكثر من ذلك حين وصف طريقة قتل البعض وكتب صفات مثل: حاول الفرار فقتل أو ألقى بنفسه من أعلى القصر محاولاً الهرب<sup>(٤)</sup>، فلماذا لم يذكر اسم علي دشتي مثلاً؟ هل اقتصر على من قُتل أثناء الحرب فقط دون من أوصلوا المساعدات البحرية؟<sup>(٥)</sup>

(١) ص ٢٦.

(٢) الحاتم، عبد الله، من هنا بدأت الكويت، الكويت، ط ٢، ١٩٨٠، ج ٤، ص ٢٤٤-٢٤٦.

(٣) خزعل، حسين، تاريخ الكويت السياسي، دار ومكتبة الهلال، ١٩٦٥، ج ٤، ص ٢٧٣-٢٧٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٤.

(٥) يجب الإشارة هنا إلى أن هناك من ذكر أسماء قتلى في الجهراء لم يوردها لا الحاتم أو خزعل مثل قرية الجهراء القديمة لمتعب السعيد أو أيام كويتية لسعد العجمي وغيرها

وهنا علينا التأكيد على أن الكاتب وضح بأن المصادر التاريخية هي الأولى بأن نأخذ منها، فالكاتب فرق بين المصدر والمرجع وحدد المصدر بأنه مكتوب أو شفهي مع تحذيره من أن الروايات الشفهية فيها زيادة ونقصان<sup>(١)</sup>، لكنه لم يعرف مصدره لمثل هذا التعريف ولعله بسبب أن ما كتبه يعرف من التاريخ بالضرورة. المصادر الشفهية التي اعتمد عليها الكاتب لم تكن لمعاصرين للمعركة وهذا يضعف روايتهم، إذ أنهم ينقلون ولم يكونوا شهود عيان، ومن هنا نتساءل هل اطلع المؤلف على بعض المصادر الشفهية التي عاصر أهلها معركة الجهراء وشاركوا فيها ونقلوا أحداثها من خلال المقابلات التي أجراها سيف مرزوق الشمالان ورضا الفيلى في البرنامج التاريخي «صفحات من تاريخ الكويت» وهي متوفرة في موقع اليوتيوب<sup>(٢)</sup> ومقابلة الشيخ عبد الله الجابر الصباح وهو أحد من قاتل في هذه المعركة وذكر خلال اللقاء التلفزيوني تفاصيل كثيرة عن المعركة نفسها والقصر الأحمر<sup>(٣)</sup>. المعاصرون

وقد أفردت مجلة الكويت التابعة لمركز البحوث والدراسات الكويتية مقالين لذلك في عددين هما العدد ٨ سبتمبر ٢٠٠٤ وعدد في ٩ يناير لعام ٢٠٠٥.

(١) ص ٢٩.

(٢) مقابلة رضا الفيلى مع شبان بن وهف المطيري وحمود جاسم الدبوس وعمران بن حسين العجران العجمي في مقابلة تلفزيونية في سنة ١٩٦٢ على أربعة أجزاء:  
<https://www.youtube.com/watch?v=uzMa0H0ZNh4>

أو مقابلة مرشد البذال الرشيدى مع النذير غريب الجسار الرشيدى ومذكر القوع الرشيدى سنة ١٩٦٤ والذي تحدثوا في جزء منها عن معركة الجهراء:

<https://www.youtube.com/watch?v=NyZp2nie-2E&list=FLt8izhD3LoAvYFrBGjRrRbA&index=13>

(٣) مقابلة تلفزيونية بين فهد الأحمد الصباح وعبد الله الجابر الصباح في جزءين تحدث في

للمعركة ذكروا أعدادًا تقريبية لمن شارك بل وأسماء لملاك بعض السفن التي جاءت للمساندة من الكويت، مثل حسين بن علي، لكنهم لم يذكروا مشاركة الشيعة أو العجم في معركة الجهراء رغم ذكرهم للكثير من أحداثها بل وفي أحيان بعض أسماء القتلى<sup>(١)</sup> ورسل التفاوض<sup>(٢)</sup>، ولذلك ما ذكره الحاتم -وهو المولود في عام ١٩١٧ أي أن عمره خلال معركة الجهراء كان ثلاث سنوات<sup>(٣)</sup>- يعتبر أقرب وأصدق المصادر لذكر قتلى معركة الجهراء مع التأكيد على أن شك الكاتب في محله، فالحاتم لم يدع ذكر جميع القتلى إلا أن المراجع المحلية القريبة من تاريخ الحدث والتي نقلت شفهيًا عن المعاصرين لم تذكر أي قتيل شيعي أو أعجمي مع أنها لم تغفل العبيد.

جزء منها عن شهادته علي معركة الجهراء ومشاركته فيها وقتل والده خلال أحداثها:  
<https://www.youtube.com/watch?v=JCXhpIkC4Xw&index=25&list=FLt8izhD3LoAvYFrBGjRrRbA>

(١) الكاتب يذكر أن المصدر الوحيد المعاصر لتلك الحقبة الذي ذكر أسماء بعض القتلى هو عبد العزيز الرشيد وكلامه صحيح كمصدر مكتوب لكن هنا مصادر شفوية كثيرة لم يرجع إليها الكاتب، ذكر أسماء قتلى آخرين غير الذين ذكرهم الرشيد في كتابه رغم إشارة الكاتب أنه علي دراية بوجود مثل هذه الروايات الشفهية حين ذكر «بل حتى من شارك في معركة الجهراء ممن كانوا معاصرين لها لم يؤرخ صوتهم إلا قليل منهم». انظر: ص ٦٤.

(٢) مقابلة تلفزيونية مع سعود الحجرف العجمي:  
[https://www.youtube.com/watch?v=yFz\\_XNc4PzI](https://www.youtube.com/watch?v=yFz_XNc4PzI)

(٣) محمد، خالد سالم، عبد الله الحاتم الباحث.. المؤرخ.. الصحفي، الكويت، رابطة الأدباء، ٢٠٠١، ص ١٣.

أما النقطة الثانية هنا فهي أن المؤلف يحمّل الدليل ما لا يحتمل ويحاول الوصول إلى نتيجة لم يشر إليها الدليل من خلال قوله: «وثيقة بريطانية أخرى معاصرة... (تذكر) أنه في ١١ أكتوبر نفس اليوم الذي ذكره ماليري وصلت تعزيزات عسكرية عن طريق البحر»<sup>(١)</sup>. بالرجوع الى الوثيقة التي وضعها الكاتب في الملاحق نجد فعلاً أن الوثيقة أشارت الى وصول تعزيزات بحرية للقوات الكويتية في الجهراء لكنها لا تذكر أبداً نوع هذه التعزيزات ولا من كان ضمن هذه التعزيزات ولا ما هي مهمة التعزيزات<sup>(٢)</sup> فكيف لهذه الوثيقة أن تثبت مشاركة الشيعة في المعركة؟ ولو زاد الكاتب من القراءة في المصادر الكويتية فسيجد أنه أغفل مصدرًا معاصرًا المعركة الجهراء يؤيد وصول تعزيزات بحرية في غير سفينة الشيخ، إذ يذكر سعود يوسف المطوع القناعي - وكان يعمل بحارًا لدى حسين بن علي بن رومي - خروج مساعدات بحرية في سفن شراعية متجهة إلى الجهراء<sup>(٣)</sup>، ويذكر كذلك سعود الحجرف العجمي في مقابلة تلفزيونية يعزز ما ذكره المصدر السابق بأن حسين بن علي وعبد الله السالم وأهل الكويت فزعوا لمساعدة المحاصرين في القصر بل يزيد بأن الدويش غادر المكان قبل نزول من في السفن على الساحل<sup>(٤)</sup>.

(١) ص ٦١.

(٢) ص ١٣٧.

(٣) البدر، بدر خالد، معركة الجهراء ما قبلها وما بعدها، الكويت، مطابع دار القبس، ١٩٨٠، ص ٥٧.

(٤) مقابلة تلفزيونية مع سعود الحجرف العجمي:

[https://www.youtube.com/watch?v=yFz\\_XNc4PzI](https://www.youtube.com/watch?v=yFz_XNc4PzI)

والسؤال هنا كيف سيتعاطى الكاتب مع هذه المعلومات لو كان اطلع عليها؟ نعم، هي لا تنقض وصول مساعدات بحرية غير هذه المساعدات إلا أنها تؤكد من جانب آخر بأن هناك مجموعات أخرى غير العجم والبغدادية شاركوا في الدعم البحري للمحاصرين في القصر الأحمر ولو كان عنوان كتاب المؤلف (العجم في معركة الجهراء) لصح ادعاؤه نسبيًا، لكن تخصيصه للشيعه عنوانًا لم يستطع أن يجزم عليه بدليل، إنما وصل إلى بعض الإشارات التي ذهبت إلى مساندة العجم للمحاصرين في القصر الأحمر ولم يصل حتى في حال غير عنوان كتابه إلى مشاركة فعلية للعجم في المعركة نفسها.

### الوثائق التي وردت في الكتاب وتعاطي الكاتب معها

من المهم هنا التنبيه على أن ما سوف ننتقده هنا ليس فكرة أن الشيعة خلال معركة الجهراء طلبوا الحماية من البريطانيين أم لا؛ لكون تحليل المؤلف وتبريره لهذه النقطة كان منطقيًا، لكننا نتحدث هنا عن طريقة تعاطي الكاتب مع النصوص في الوثائق، فقد بينا سابقًا كيف أنه يفترض أمورًا خلال تحليله لا توافقه عليها النصوص التي يضعها، كما أن عدم تعريفه الواضح للمصطلحات التي يضعها يجعل فهم ما يريد الوصول إليه صعبًا على القارئ. فعلى كثرة ما ورد في الكتاب من وثائق، أكثر من النصف، إلا أن الكاتب لم يحسن التعاطي معها، وسوف نضرب مثالًا واحدًا لقسم من الوثائق التي أوردها والتي وضعها تحت عنوان: «وثائق بريطانية توضح طلب بعض سكان الكويت من (السنة والشيعة) الحماية

البريطانية (الجنسية البريطانية) منذ عهد الشيخ مبارك الصباح حتى عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح»<sup>(١)</sup>.

الكاتب على تخصيصه قسمًا كاملًا لتسجيل طلبات الحماية لم يعرف لنا ما هو الفرق بين الحماية والجنسية والواضح من سياق كلامه أنه يجعل الحماية والجنسية شيئًا واحدًا<sup>(٢)</sup>، فهو كتب الحماية والجنسية بعدة أشكال وكتبها على أن الحماية والجنسية شيء واحد «الحماية البريطانية (الجنسية البريطانية)»<sup>(٣)</sup> و«الحماية البريطانية أي الجنسية البريطانية»<sup>(٤)</sup>، وذكرها كذلك بأنها شيان مختلفان «الحماية البريطانية أو الجنسية البريطانية»<sup>(٥)</sup>، لكن بعد التمعن والتعمق في قراءة الوثائق نجد أن البريطانيين أنفسهم لديهم ثلاثة مصطلحات وليس مصطلحًا واحدًا.

كما أن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن: من يحق له التقديم على الجنسية - بنوعها اللذين سنفصل فيهما لاحقًا - وعلى الحماية؟ هل الحماية خاصة بأهل الكويت الذين استقروا فيها منذ فترة طويلة وليس لهم مكان آخر يلجؤون إليه؟ وهل الجنسية لمن هو حديث القدوم ويمتلك روابط وأوراق ثبوتية لإقليم آخر؟ هل للمعاهدات البريطانية أو السيطرة البريطانية على تلك الدول أو الأقاليم وكون

(١) ص ١١٧.

(٢) ص ٤٤.

(٣) ص ٤٥.

(٤) ص ٤٩.

(٥) ص ٤٩.

المقدم للجنسية قدم معها دورًا؟ أم أن امتلاك عقارات في تلك الدول هو السبيل للحصول على الجنسية؟ هل الانتهاكات العرقية او الطائفية سبب في قبول طلب الجنسية من حيث المبدأ؟ هل وضع البريطانيون أسباب قبول مثل هذه الطلبات كما فعلوا في قضايا العبيد الذين حرّموا التجارة بهم؟ لماذا استفسر هلال المطيري وشملاق وإبراهيم بن مضاف عن إمكانية حصولهم على الحماية بينما أرسل المرزوق رسالة غير مباشرة يسأل عن إمكانية الحصول على الجنسية وقدمت عوائل بهباني ومعرفي وزمان وغيرهم الطلبات بشكل رسمي؟

لتوضيح الفكرة أكثر نستعرض القسم المتعلق بالحماية والجنسية في الملاحق، والذي احتوى على ثمانية وثائق، واحدة منها باللغة العربية. أما الوثيقة الأولى فنجد الكاتب يقدّم لها بالعبرة التالية: «... توضح طلب التجار هلال المطيري وشملاق بن سيف وإبراهيم بن مضاف الحماية البريطانية (الجنسية البريطانية)»، فهو يقرن الحماية بالجنسية هنا وعند الرجوع إلى الوثيقة نجد أنه ليس هنالك أي ذكر للجنسية البريطانية وهنا فقط ذكر أخبار عن طلب هؤلاء التجار للحماية كما نصت على ذلك الوثيقة بذكرها<sup>(١)</sup>.

«have approached the British authorities in Bahrain with a view to obtaining **British protection**».

(١) ص ١١٨.

أما الوثيقة الثالثة في هذا القسم، فيضع الكاتب تعريفاً للوثيقة  
نصه: «وثيقة بريطانية... توضح طلب تسعة وخمسين شخصاً من  
سكان الكويت كان أغلبهم من الشيعة الحماية البريطانية...»، فهو  
هنا ينص على الحماية فقط وعند الرجوع إلى النص الإنجليزي نجد  
أن الموضوع أشمل من الحماية<sup>(١)</sup>.

«I am now receiving applications for registration as **British  
Subjects**».

وهنا يتضح لنا أن الغرض لم يكن الحماية فقط إنما الجنسية  
البريطانية كذلك. نعم، قد نتفق مع الكاتب أن طلبهم الجنسية هو  
بقصد الحصول على الحماية لكن الملاحظ في الوثيقة السابقة أن التجار  
طلبوا حمايتهم من ظلم مبارك الصباح ولم يتقدموا بأي طلب<sup>(٢)</sup>، أما  
هنا فالقضية مختلفة فقد قُدمت طلبات بشكل رسمي للحصول على  
الجنسية البريطانية ورغم أن الأمر أوضح هنا فإننا نجد الكاتب لم  
يقرن الحماية بالجنسية في تعريفه أسفل الوثيقة! الوثيقة الرابعة في  
نفس الباب توضح المراد أكثر، إذ وضع الكاتب تحتها تعريفاً كالتالي:  
«وثيقة بريطانية... توضح طلب السيد يوسف الموسوي... الحماية  
البريطانية في رسالته للوكيل كما أن نفس الوثيقة تشير الى أن الكثير  
من الأشخاص من أهل الكويت السنة طلبوا الحماية البريطانية...  
وأن أحد أعضاء المجلس التشريعي ممن يمتلكون عقاراً في السند

(١) ص ١٢٠.

(٢) ص ١١٨.

طلب الحماية البريطانية (الجنسية البريطانية)<sup>(١)</sup>.

«... the acceptance of the applications, nearly all Shiahs, as a **British Subjects**... it should be mentioned that just before the formation of Kuwait Council several persons ... suggested the possibility of their becoming **British Subjects**...one of the member of Council again broached the subject of the **British Nationality**... as he owns much property in SIND»

نلاحظ هنا في الوثيقة أن الوكيل السياسي البريطاني يضع مصطلحين لمن طلب الجنسية البريطانية، كما أنه وضع مصطلحًا لطلب الحماية، فهو فرق بين الأمور الثلاثة ولعل الفارق - وهذا تخمين - بين الجنسية:

### British Subjects

والجنسية:

### British Nationality

هو امتلاك أراضي في محميات بريطانية ولكن نلاحظ تكرار تقديم طلبات لمن يرغبون في الحصول على الجنسية البريطانية، أما من يريدون الحماية فهم يستفسرون ولا يقدمون أية أوراق مكتوبة. وهنا يتضح لنا أن المؤلف يعطي التفسير وفق قناعاته لا وفق ما هو مكتوب إذ إنه يربط الحماية بالجنسية بالنسبة إلى التجار ثم يلغيها في الوثائق الأخرى وهذا يؤثر على النتائج التي سيصل إليها الكاتب

(١) ص ١٢١.

وهو يؤدي كذلك إلى خطأ في الاستنتاج وبالتالي معلومات غير دقيقة، إذ قد يكون الفهم الخاطئ لنصوص الوثائق أبعد الكاتب عن الحقيقة التي يبحث عنها.

في الوثيقة التي كان نصها باللغة العربية كانت قضية الحماية والجنسية واضحة جداً من خلال الرسالة التي أرسلها جواد الموسوي إلى الوكيل السياسي البريطاني، إذ إن المؤلف وضع تعريفاً بالوثيقة يقول فيه: «وثيقة بريطانية... بغرض طلب الحماية البريطانية الذي قوبل بالرفض من الحكومة البريطانية أثناء أحداث المجلس في عام ١٩٣٨»، وعند قراءة النص العربي نجد أن التعريف يناقض النص تماماً، إذ يقول الموسوي في رسالته: «... بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة لا يتمكن من أن يمنح أتباعنا ما طلبوه من الجنسية ونحن أيضاً نأسف كل الأسف حيث إننا لم نكن موفقين أن نكون من رعايا دولتكم المعظمة لعدم توافر الشروط الكاملة... أرجو من سعادتكم أن تقبلوا منا أن نكون تحت حماية دولتكم المعظمة وأن تكونوا بمساعدتنا إذا حصل علينا تعديات وإهانات... ولم يقصدوا أحداً غيري ومن تبعني في السعي وراء جنسية بريطانيا الموقرة...»<sup>(١)</sup>.

فالموسوي يفرق صراحة بين الجنسية والحماية لكن المؤلف وضع في التعريف رفض الحماية ووضع في المتن طلب الجنسية

(١) ص ١٢٣.

لهذه القضية<sup>(١)</sup> فالكاتب يفسرها بتفسيرين في متن الكتاب، يضع هذه الجملة خلال شرحه لموضوع الموسوي: «كما خاطب السيد جواد الموسوي... للحصول على الجنسية البريطانية نتيجة عدم مشاركتهم في حق الترشيح والانتخاب»<sup>(٢)</sup> وفي تعريفه للوثيقة يضع طلب حمايه فقط وكنت أتمنى أن يبين لنا المؤلف بوضوح هل يقصد بالحماية الجنسية أي أن من يحصل على الجنسية البريطانية يكون محمياً وهل رفض الحماية للموسوي وأتباعه كان بعد ذلك، إذ لم يضع لا في الهوامش ولا في الملاحق ما يؤكد أو ينفي ذلك، فالوثيقة تذكر رفض البريطانيين طلب الموسوي وأتباعه للحصول على الجنسية ولا يوجد أي إشارات فيما أرسله الموسوي لرفض البريطانيين للحماية إذ هو يطلب منهم الحماية بعد رفضهم للجنسية.

هناك ملاحظة أخرى لم يشرحها الكاتب وهي أن جميع طلبات الشيعة كانت ترفقها استمارات مكتوبة لطلب الجنسية البريطانية ما عدا الطلب الذي كان في عام ١٩١٨، أما جميع طلبات السنة فكانت عبارة عن اقتراحات أو أخبار أو رسائل غير مباشرة أو تقدموا بشكل مباشر للحديث معهم لكن لم يذكر أبداً تقديم أية استمارة رسمية لطلب الجنسية؟ حتى تلك الرسائل التي ذكر فيها البريطانيون أن أغلب من قدم هم من الشيعة لم يذكروا فيها من هم البقية، هل هم يهود، سنة، مسيحيون، بغداديون؟ والجدير

(١) ص ٤٧.

(٢) ص ٤٧.

بالذكر أن الوثائق الموجودة كانت صريحة وذكرت بشكل مباشر مصطلحي الشيعة والسنة أو الأسماء الصريحة فكيف يفسر الكاتب لنا هذا الأمر؟

هذه الجزئية والجزئيات التي سبقت هي دلالات واضحة على عدم تعاطي المؤلف مع النصوص التاريخية بالشكل الصحيح وكذلك لم يضع النصوص في مكانها الصحيح إذ حاول بطريقة إنشائية أن يجيّر النص لصالح فكرته وإن كان تفنيده ودحضه لفكرة عدم طلب الشيعة الحماية في معركة الجهراء منطقيًا من خلال عدم وجود طلبات قدمت وسجلها البريطانيون في سجلاتهم، بإمكان القارئ أن يتتبع جميع النصوص التي وضعها المؤلف في الملاحق ليجد مقدار الضبابية في الكثير من الأحيان بين الوثيقة والتعريف أو المتن والوثيقة وفي بعض الأحيان بين المتن والتعريف تحت الوثيقة. ختامًا وبعد تبيان الخلل في الكتاب الذي كان سيمثل إضافة حقيقية إلى المكتبة الكويتية لو استطاع الكاتب إثبات فرضيته، لكونه جاء بعكس ما هو مذكور في كتب تاريخ الكويت لكنه لم يستطع إثبات مشاركة الشيعة في معركة الجهراء، إنما أثبت وجود مشاركة ودعم لبعض العجم بعد انتهاء هذه المعركة من خلال الدعم البحري الذي قدم من الكويت.

# نسبة الأعيان إلى البلدان في التاريخ الخليجي بين المناهج والأيدولوجيا العلماء المهاجرون من نجد أنموذجاً<sup>(١)</sup>

## مقدمة

إنَّ التاريخَ الخليجيَّ أو تاريخَ الدولِ والمدنِ في الخليجِ العربيِّ كُتِبَ بعضُه ولا يزال يُكْتَبُ بعضُه الآخرُ بطريقة تُراعى فيها المحرمات الثلاثة على الباحث، خصوصاً الخليجيِّ:

- (١) مخالفة السياسات العامة للأُسَر الحاكمة.
- (٢) مخالفة التيار الدينيِّ السائد (سني - شيعي - إباضي) في هذه الدول.
- (٣) مراعاة التغيُّر الاجتماعي والثقافي لسكان دول الخليج.

هذا التاريخ المسكوتُ عنه خوفاً أو طمَعاً هو ما يسمى «التاريخ المَهْمَس» فهو ليس تاريخاً هامشياً من ناحية قيمته التاريخية، ولكنه

(١) نشر المقال في موقع منشور بتاريخ ١١/٦/٢٠٢٠.

تاريخٌ تمَّ تهميشه بسبب ما سبق ذكره من الثالث المُحرَّم عند كتابة التاريخ في الخليج.

الأمثلة على هذا التاريخ المهمَّش كثيرةٌ، منها ما هو سياسي مثل الصراع على السلطة بين أُسرٍ سادت ثم بادت مع أُسرٍ تحكم اليوم، ومنها ما هو دينيٌّ أيديولوجي كموضوع مقالنا هذا، ومنها ما هو اقتصادي اجتماعي كمنافسة مهنة الغوص على اللؤلؤ بطريقة أكثر عمقاً وفهم ميكانيكية هذه المهنة والعلاقة بين رأس المال والعمال بشكل أكثر تفصيلاً. هذا التهميش وغياب النقد البناء أبرزَ مشكلتين هما - من وجهة نظري - كتابة التاريخ السردية بدون منهجيات واضحة يمكن محاكمتها، الأمر الذي ساهم في بروز إشكالية الهوية والتي تُناقش اليوم بشكل أكثر عمقاً من العقود السابقة.

النقطة الثانية، ممَّا سنناقشه في هذا المقال كذلك، هي ظهور الكتابة بشكل مُتَّحيز، إما سياسي أو ديني وربما فنوي أو مناطقي وقبلي، وهذا التحيز مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بغياب المنهجية الواضحة للكثير من المؤرخين الخليجيين على وجه الخصوص، وأفكارهم الخاصة واعتقاداتهم السياسية والدينية أُدخِلت قسراً في التاريخ، وصار بعضهم يبحث في التاريخ وفي ذهنه نتيجة مُسبَّقة، ولا يبحث في التاريخ ليصل إلى أقرب نقطة من الحقيقة.

هذا المقال يحاول تسليط الضوء على جزء بسيط من إشكالية/ مشكلة التاريخ المهمَّش في الخليج بشكل عام، وتاريخ نجد والكويت والذبير بشكل خاص، وذلك من خلال مناقشة نسبة

العلماء إلى البلدان التي ولدوا فيها أو هاجروا منها أو البلدان التي استقروا فيها، وكيف أن بعض الكتابات التاريخية في العقود الأخيرة صَنِّفَتْ هؤلاء العلماء تصنيفاتٍ متناقضةً حتى أن بعضها خالف ما دَوَّنَهُ هؤلاء العلماء في مخطوطاتهم وكتبهم عن نسبه، دون أن يُوضِّح هؤلاء الباحثون الأسباب التي دعت هؤلاء العلماء إلى مثل هذا التصنيف.

### الانتساب إلى البلدان في منهجيات التاريخ الإسلامي

عند البحث في كتب التراجم التي كُتبت في الحضارة الإسلامية، نجد أن هناك منهجياتٍ اتبعتها المؤرخون المسلمون في تلك الحضارة للترجمة وتدوين تاريخ العلماء والأعيان. هذه المنهجيات تساعدنا في فهم كيف نُسب العلماء والأعيان، ولمن نسبوا في كتب التاريخ، خصوصاً تلك الكتب التي ناقشت تواريخ المدن. عند مقارنة ما سبق مع ما كُتِبَ في العقود الماضية في العالم الإسلامي عمومًا والخليجي تحديدًا، نجد أن هناك تلازمًا وتشابهاً بين منهجية ما كُتِبَ وأُرِّخَ له خلال القرن العشرين وأيامنا هذه في تاريخ الخليج العربي من الناحية المنهجية مع مؤرخي الحضارة الإسلامية. بلا شك أن هناك بعض الاختلاف بين منهجيات الباحثين اليوم ومنهجيات مؤرخي العصور الإسلامية السالفة، إذ إن المنهجيات السابقة كانت أكثر وضوحًا ودقةً مما كُتِبَ في السنوات الثلاثين الأخيرة خصوصًا من ناحية وضوح المنهجية، فباحث اليوم لديه إشكالية في تحديد انتهاء العلماء على وجه التحديد لدولة قطرية حديثة النشوء، وقد يكون

هناك تداخل مع مفهوم الهوية الوطنية الحديثة، لكن هذا ليس موضوع مقالنا اليوم.

يذكر محمد بن عبد الله الرشيد في كتابه «ألقاب الأسر» أن الأسباب تتنوع إذا تعلّق الأمر بالألقاب لاعتبارات كثيرة، منها اختلاف الأقاليم والبلدان والعادات والطباع. واللقب في الغالب يرجع إلى غلبة شيء على شيء مثل غلبة النسبة إلى القبيلة أو المهنة والصنعة، وقد تكون الغلبة للبلدان، وهذه الغلبة هي ما نبحث عنها.

التاريخ الإسلامي حافل بنسبة الأعيان، والعلماء على وجه التحديد، إلى البلدان كالمكي والمدني والقاهري والدمشقي والبغداديّ، ويذكر الرشيد أن النسبة إلى البلدان انتشرت بشكل كبير عند المصريين أكثر من غيرهم<sup>(١)</sup>. يذكر ياسر نور في بحثه «الأبعاد الحضارية في كتاب الأنساب للسمعاني» أن هناك متغيراً دخل على منهجية الأنساب عند العرب بعد حركة الفتوحات وانتشار العرب في المدن والأمصار التي فتحوها<sup>(٢)</sup>. هذا الاستقرار أدخل انتساباً جديداً للعربي فصار ينسب إلى البلد التي يسكنها أو الحرفة التي يشتغل بها، ولهذا يقول الحافظ العراقي:

- 
- (١) الرشيد، محمد عبد الله، ألقاب الأسر، كتاب فيه فوائد من الأنساب وشوارد من أسباب الألقاب، الأردن، دار الفتح، ٢٠١٣.
- (٢) نور، ياسر أحمد السيد، الأبعاد الحضارية في «كتاب الأنساب» للسمعاني (ت ٥٦٢هـ)، حويليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، عدد ٤٠٦، المجلد ٣٤، ٢٠١٤.

## وضاعت الأنساب في البلدان فنسب الأكثر للأوطان

أمّا (البغدادي) فهو من الألقاب التي تلقب بها صاحب كتاب «تاريخ بغداد»، وكانت له منهجية واضحة عند تأريخه لتراجم الأعيان في بغداد وما جاورها، إذ نجد أنّ الخطيب البغدادي في كتابه «تاريخ بغداد» يقول: «تسمية الخلفاء والأشراف والكبراء والقضاة والفقهاء والمحدثين والقراء والزهاد والصلحاء والمتأدبين والشعراء من أهل مدينة السلام الذين ولدوا بها وبسواها من البلدان ونزلوها وذكر من انتقل عنها ومات ببلدة غيرها ومن كان بالنواحي القريبة منها ومن قدمها من غير أهلها»<sup>(١)</sup>. نفهم من الاقتباس السابق أنّ البغدادي يُترجم في كتابه لمن ولد في بغداد ومن سكنها حتى وإن انتقل عنها ومات خارجها، كذلك ينسب سكان النواحي القريبة منها مثل سامراء والمدائن والأنبار وغيرها من المدن لبغداد كما ذكر الدكتور المحقق بشار عواد، وأخيراً يترجم الخطيب البغدادي كذلك للغرباء الذين سكنوا بغداد وكان لهم أثر فيها.

وأتبع ابنُ عساكر في كتابه «تاريخ مدينة دمشق» منهجاً قريباً من منهج الخطيب البغدادي، فقد ترجم لكل من كان من أبناء دمشق أو بعض المدن والقرى المحيطة بها، وكذلك ترجم لمن مرَّ بها وسكنها أو كان غريباً عنها وله أثر فيها. ولا يمكن الحديث

(١) البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، تاريخ مدينة السلام، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠١، ص٧٦.

عن منهجيات المؤرخين المسلمين دون الحديث عن المقدمة المتميزة للدكتور المحقق بشار عواد لكتاب «تاريخ بغداد»، إذ برز دور الدكتور بشار في نقد وتبيان منهجية الخطيب البغدادي في أكثر من ٢٠٠ صفحة موضحاً وناقداً ومدافعاً عما كتبه الخطيب البغدادي. وما يهمننا في هذا المقال هو ما يتعلق بنسبة العالم إلى البلد خصوصاً في إدخال البغدادي لتراجم بعض علماء وأعيان المناطق المجاورة، إذ ينتقد الدكتور بشار ذلك بقوله: «... فهو صنيع لم أفهمه جيداً، ولم أجد له مبرراً سوى توسيع الدائرة والاستكثار...» ثم يردف معلقاً على إدراج الغرباء: «وقد خلط الخطيب البغدادي القادمين لبغداد بأهلها... لكن بعض المؤلفين اتبعوا طريقة الفصل فذكروا أهل البلد ثم ألحقوا بهم الغرباء كما فعل العلامة أبو سعيد بن يونس في «تاريخ مصر»... وابن الفرضي في «تاريخ علماء الأندلس»...»<sup>(١)</sup>

إن نقد الدكتور بشار عواد لمؤرخ وعالم كالخطيب البغدادي يجب أن يدرس في الجامعات العربية والخليجية، إذ إن النقد يطور المنهجية ويقويها، وما المثالان السابقان إلا غيض من فيض نقد الدكتور بشار وهو ما يهمننا في هذا المقال الذي سنركز فيه على منهجية من كتب في التراجم الخليجية ومن أخرج بعض علماء تلك المدن والمشيخات لأسباب أيديولوجية تخص زماننا اليوم لا الزمان الذي عاش فيه العلماء.

(١) البغدادي، تاريخ مدينة السلام، ص ٧٧.

## هل لكتب التراجم الخليجية المعاصرة منهجية واضحة؟

عند مطالعة معظم كتب التراجم التي أرخت لعلماء نجد والزيبر والكويت، وهي ليست كثيرة، نجد أن بعضها لا يذكر في مقدمته منهجيته في نسبة العلماء إلى البلد الذي أرخ له، مثل كتاب ابن غملاس: «الإعلام في أعيان بلد الزبير بن العوام» أو كتاب محمد القاضي: «روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين» وكذلك كتاب عدنان الرومي: «علماء الكويت وأعلامها خلال ثلاثة قرون».

بينما نجد منهجية واضحة لدى كتاب آخرين يستطيع القارئ محاكمتها، مثل عبد الله البسام في كتابه: «علماء نجد خلال ثمانية قرون» والتي ذكر فيه، خصوصاً في مقدمة الطبعين الأولى والثانية، منهجيته بشكل واضح. ذكر البسام في مقدمة الطبعة الأولى: «ثم إني في كتابي ترجمت لعلماء كثيرين ممن عارضوا الدعوة السلفية التي جردها الزعيم الإسلامي المصلح الإمام محمد بن عبد الوهاب...»<sup>(١)</sup> ثم يضيف في منهجيته في الطبعة الثانية نقاطاً منها: «خامساً: إن الكتاب كاسمه مخصص (لعلماء نجد) سواء كانوا منها ثم ارتحلوا إلى غيرها، أو أنهم قدموا إليها من غيرها واستقروا فيها، وجعلوها لهم وطناً، فلم أخص بالنجدي الأصل الذي لم يبرحها»<sup>(٢)</sup> وهذا

(١) البسام، عبد الله، علماء نجد خلال ثمانية قرون، الرياض، دار العاصمة، ط ٢، ج ١، ص ٢١.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧.

الوضوح المنهجي أخرج البسام من الحرج فهو أرّخ وفق معايير واضحة ومحددة.

أما أشهر الكتب التي أرّخت لمشيخة الزبير وترجمت لعلمائها وأعيانها فهو كتاب: «إمارة الزبير بين هجرتين» لعبد الرزاق الصانع وعبد العزيز العلي، خصوصاً الجزء الثالث الذي حوى تراجم الأعيان ومن ضمنهم العلماء. منهجية الكتاب واضحة إذ ذكر المؤلفان في مقدمة الجزء الثالث أربع نقاط جوهرية للترجمة للأعيان، وهي كالآتي: «هذا وإن من ورد لهم اسم في هذا الكتاب... هم إما: (١) زبيري ولادة وإقامة وتحصيلاً ووفاة.

(٢) أو إن البلد اكتفى منه بإقامة أو دراسة ثم خرج إلى بلد آخر ومات فيه.

(٣) وإما أن تكون الزبير محطة لهذا الدارس الذي جاء من خارج [ها] لغرض الدراسة ثم عاد يكمل رحلته وتوفي في البلد الأخير.

(٤) وإما أن يكون قصد الزبير للتلقي أو التدريس فكانت نهايته فيها...»<sup>(١)</sup>.

أما سعود الربيعة فقد خصص قسمًا كاملاً في مقدمة كتابه: «الحركة العلمية بين نجد والزبير خلال ثلاثة قرون» سماه «منهج البحث»، شرح فيه معاييرها في تصنيف المترجم لهم على الرغم من

(١) الصانع، عبد الرزاق، العلي، عبد العزيز، إمارة الزبير بين هجرتين ٩٧٩-١٤٠٠، حقوق الطبع محفوظة للمؤلفين، ج ٣، ص ٣-٤.



عدم وضوح هذه المعايير مقارنةً بالصانع والعلي أو البسام. يقول الربيعة: «... كذلك لم أغفل من له فضل بعد الله على بلد الزبير من العلماء غير النجديين والذين إذا ذكر الزبير ذكروا معه كالشيخ محمد أمين الشنقيطي... اعترافاً بجليل قدرهم وتقديرًا لبذلهم في سبيل الله نشر العلم في هذا البلد»<sup>(١)</sup>. ويتبين من خلال قراءة منهجه أنه يَعْتَبِرُ الزبيرين نجديين؛ ولذلك كانت إضافته للعلماء الذين لا تعود جذورهم إلى نجد على الرغم من أنه أرخ لعلماء من الكويت مثل الشيخ عبد الله الخلف الدحيان.

هذا، ولا يمكن تجاوز ما كتبه المؤرخون العراقيون في التاريخ الحديث في التراجم لصلة العراق جغرافياً وثقافياً بالجزيرة العربية، ولعلي أختار ما كتبه الدكتور عماد عبد السلام رؤوف في كتابه: «التاريخ والمؤرخون العراقيون في العهد العثماني» والذي ترجم فيه لبعض العلماء النجديين/ الزبيرين. أوضح الدكتور عماد في مقدمة طبعة دار الوراق للكتاب منهجيته حين قال: «أما العراقي، ففي ظل عدم وجود قوانين جنسية، وأنظمة الإقامة وحدود مرسومة للبلاد... لم يبقَ أمامنا إلا أن نعد العراقي هو كل من ولد في العراق أو وفد إليها صغيراً فعاش في أرضه، وتلقى العلم على يد علمائه، وألف بلغة أهلها، ونسب إلى بعض مدنه... وتوفي فيه»<sup>(٢)</sup>.

(١) الربيعة، سعود، الحركة العلمية بين نجد والزبير خلال ثلاثة قرون، لبنان، الدار العربية للموسوعات، ط١، ٢٠١١، ص٧.

(٢) رؤوف، عماد عبد السلام، التاريخ والمؤرخون العراقيون في العهد العثماني، بيروت، دار الوراق، ط١، ٢٠٠٩، ص٨.



من هنا نجد أن المؤلفات الحديثة التي ذكرناها تشترك في بعض المعايير مثل الوفاة والولادة والإقامة عند نسبة العلماء والأعيان إلى البلدان وإن وجدت فروقات مثل الذي اختص به البسام دون غيره في نسبة العلماء إلى جذورهم النجدية حتى وإن ولدوا خارج نجد. فنجد عثمان بن سند على سبيل المثال تُرجم له في الكتب النجدية والزبيرية والكويتية والعراقية، ولعل هذا الأمر من إشكاليات تداخل هوية الدولة القطرية الحديثة ومفاهيم المواطنة المستحدثة، وكذلك محاولة إيجاد عمق ثقافي لهذه الدول والمشیخات من خلال نسبة العلماء لها وإن كان أنثرهم فيها معدومًا!

في البحث عن الإرث الثقافي: التنازع على عبد الجليل الطبطبائي  
وعثمان بن سند؟

استقلال المشیخات والإمارات في الخليج وقيام الدول القطرية رافقه مرحلة التأسيس الثقافي ورحلة البحث في التاريخ عن عمق يربط بين الدولة الحديثة وإرثها التاريخي. من أبرز العقبات التي واجهت الباحثين عن هذا الإرث أن الدول الخليجية، والعراق من ضمنها، تتشارك في اللغة والدين والكثير من العادات والتقاليد، وليست مثل الدول الأوروبية على سبيل المثال، إذ إن اللغة والإرث الثقافي فيه اختلاف نوعًا ما. وحدة اللغة والدين ساهمت في تعقيد التأصيل هوية العلماء والأعيان من ناحية تاريخية، ومما زاد التعقيد بل أن الحدود السياسية الجديدة لم يكن مُعترفًا بها في فترة ما قبل استقلال هذه الدولة.

خالد سعود الزيد في كتابه: «إطلالة على سيف الكويت» والذي جمعه عباس الحداد، يصف مرحلة ما قبل استقلال الدول بوصف جميل إذ يقول: «لن تكون محتاجاً إلى جواز سفر ولا إلى بطاقة للعبور من الكويت إلى أي قُطر من أقطار العروبة والإسلام، لا حواجز ولا حدود ولا انتماء لغير المدينة أو القرية التي وُلدت بها ونشأت بها...»<sup>(١)</sup> لكن بعد ذلك اختلفت منهجيات المؤرخين الذين كتبوا عن الخليج في نسبة العابر من العلماء والشعراء إلى الدولة الحديثة بعد ترسيم الحدود. وفي التأريخ لتاريخ الأدب في الكويت، نجد أنّ كثيراً ممّن كتب في هذا الموضوع على خلافٍ حولَ مَنْ أسَّسَ تاريخَ الأدب في الكويت؟ عثمان بن سند أم عبد الجليل الطبطبائي؟ ولأنّ هذا المقال لا يُعنى بهذا الأمر تحديداً أُحيل القارئ إلى بحث طارق الربعي باللغة الإنجليزية بعنوان: «Bidun Poets and Kuwaiti Literary History»<sup>(٢)</sup> كانطلاقة أولى للمهتمين بهذا الخلاف.

عوداً إلى قضية الانتساب وعلاقته بالهوية الثقافية للدولة القطرية اليوم، فالصراع بين الباحثين على نسبة عثمان بن سند أو عبد الجليل الطبطبائي إلى الكويت الحديثة مثالٌ جيّد لفهم هذه النقطة. خليفة الوقيان في كتابه: «القضية العربية في الشعر الكويتي»

(١) الحداد، عباس يوسف، إطلالة على سيف كاظمة دراسات ومقالات أدبية للأديب خالد سعود الزيد، الكويت، ٢٠٠٢، ص ٢٦.

(٢) انظر:

Alrabei, Tareq. «Bidūn Poets and Kuwaiti Literary History.» *Journal of Arabian Studies* 8, no. 2 (2018): 193-207.

وكذلك «الثقافة في الكويت» يخالف رأي خالد سعود الزيد في كتابه «أدباء الكويت في قرنين»، وكذلك بعض مقالات الزيد في أن الأب الثقافي لشعراء الفصحى في الكويت هو عبد الجليل الطبطبائي. هذه النقطة تحديداً المقال غير معنيّ بها، لكن خلال نقاش هذه النقاط بين الوقيان والزيد نجد فكرة الانتساب واضحة، وهي الأصل في محاولة كل منهما إعطاء السند أو الطبطبائي ريادة شعر الفصحى في الكويت.

الطبطبائي والسند كلاهما يشترك في كثرة التنقل بين المدن والموانئ الخليجية وجنوب العراق؛ ولذا فإنّ العديد من الباحثين ينسبونهم إلى الدولة الحديثة، مثل الكاتبتين السابقتين، وبعض الكتاب العراقيين مثل إبراهيم الوائلي وعماد رؤوف في نسبة الطبطبائي والسند إلى البصرة والعراق (أو في قطر) عندما تفرد ديوان عبد الجليل الطبطبائي المطبوع في قطر بذكر ولادته في الزبارة على الرغم من أنّ معظم المصادر الأخرى تذكر ولادته في البصرة، وأما المصادر النجدية فتنسب السند إلى نجد بحكم أصول أسرته العائدة إلى حريملاء.

عوداً على صراع الكويتيين حول نسبة السند والطبطبائي إلى الكويت الحديثة، نجد أنّ الوقيان يحاول إضعاف انتساب الطبطبائي إلى الكويت من خلال ذكر بعض الشواهد التي لا تدل على أنّ علاقته بالكويت كانت علاقة كبيرة، مثل ما ذكره في كتاب: «القضية العربية»، يقول الشاعر مُشيرًا إلى تعلقه بالزبارة:

هَوَايَ زَبَارِيٌّ وَلَسْتُ بِكَاتِمٍ هَوَايَ وَلَا مُصْغِرٍ لِلاَحِ وَعَاتِب

ويحاول في موضع آخر من الكتاب أن يكمل نقده فيقول: «تشير معظم المصادر العراقية... إلى أن اسم الشاعر هو عبد الجليل البصري نسبةً إلى مدينة البصرة التي ولد فيها...»<sup>(١)</sup> أما في كتابه: «الثقافة في الكويت» فيقول إنَّ عثمان بن سند كان موضع خلاف بين الباحثين من حيث نسبته إلى الكويت أو العراق، وكان الطبطبائي محلَّ خلاف بين الباحثين كذلك في نسبته إلى العراق وقطر والبحرين والكويت، ويبرر الوقيان ذلك بأنَّ هذا الأمر مألوفٌ بسبب عدم وجود قيود على التنقل<sup>(٢)</sup>.

الزيد من جهة أخرى لم يترجم لعثمان بن سند في كتابه: «أدباء الكويت في قرنين» على الرغم من ترجمته للطبطبائي، وربما يكون السبب لشهرة السند بالعلم الشرعي أكثر من كونه شاعرًا، على الرغم من ورود بعض النصوص التي تجعل الطبطبائي في مصاف العلماء، مثل عدنان الرومي في كتابه: «علماء الكويت وأعلامها خلال ثلاثة قرون». وقد حاول أحد أحفاد عبد الجليل الطبطبائي، محمد الطبطبائي في تحقيق ديوان: «روض الخل والخليل» إثبات وجود وأثر جده في الكويت من خلال نسب بناء مسجد في الكويت لجده عبد الجليل الطبطبائي على الرغم من أن الذي بنى المسجد

(١) الوقيان، خليفة، القضية العربية في الشعر الكويتي، الكويت، جميع الحقوق محفوظة للمؤلف، ط٢، ٢٠١٢، ص٢٣.

(٢) الوقيان، خليفة، الثقافة في الكويت: بواكير - اتجاهات - ريادات، الكويت، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط٦، ٢٠١٤، ص٣٢٠ وما بعدها.

ينتسب إلى أسرة مختلفة هي العبد الجليل. ولم يتوقف الأمر عند هذه النقطة كما يذكر الوقيان في كتابه: «القضية العربية» بل عجز محمد الطبطبائي عن إيجاد بيت واحد لجدّه في مدح الكويت فلم يستطع<sup>(١)</sup>.

هنا يجب التوقف ومناقشة مشكلة المنهجية في الكتب التي سبق ذكرها إذ لا توجد منهجيات واضحة لجميع هذه الكتب في مسألة نسبة العلماء والشعراء إلى الدول الحديثة خصوصاً كتب الوقيان والزيد والرومي. من هنا كان من الصعوبة حَسْم الأمر على الرغم من رُجحان كفة الوقيان بعض الشيء؛ لأنّه وجد نصّاً مخطوطاً يصف ناسخه عثمان بن سند بـ«الفيلكاوي مولداً والقرين مسكناً» والقرين الاسم القديم للكويت<sup>(٢)</sup>. استدل الوقيان على أنّ الطبطبائي تتنازعه أربع دول، بينما السند تتنازعه دولتان هما الكويت والعراق، ولعله لم يطلع على نسبة الزبيريين للسند بأنه منهم وكذلك فعل النجديون. فهل مولد عثمان بن سند في الكويت يجعله كويتيًّا حتى قبل أن تسمى الكويت كويتيًّا؟

الإشكالية المنهجية الأخرى هي تطبيق معايير الهوية والجنسية اليوم على زمن تاريخي لا تنطبق عليه هذه المعايير بالرغم من إلمام الوقيان والزيد بهذي الإشكالية، فقد أشار كلا الرجلين إلى هذه القضية كما بيّنا سابقاً، ولعل السبب هو محاولة إيجاد عمق ثقافي للدول المؤسّسة حديثاً. لذا ما انتقد به الوقيان من وصف الطبطبائي

(١) الوقيان، القضية العربية في الشعر الكويتي، ص ٢٩.

(٢) الوقيان، الثقافة في الكويت، ص ٣٣١.

بـ«البصري» نجد عثمان بن سند يصف نفسه طوعاً بـ«البصري» كما جاء في كتابه: «سبائك العسجد» المطبوع في الهند ١٣١٥ هجري.

## سير العلماء بين مطرقة السياسة والمذهب وسندان البحث العلمي والإنصاف

كان الصراع التاريخي الديني / الأيديولوجي في الجزيرة العربية عنيفاً أزهقت فيه أرواح، وكانت الردود من جميع الأطراف حادةً ووصلت إلى التكفير في مناسبات عديدة. المقصود بالصراع هنا تحديداً هو الصراع بين أنصار دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ومعارضيه، وكيف انعكس ذلك على عدم التأريخ والترجمة لكلا الطرفين، أو تجاوز ذكر ما حدث فعلاً وتحليله في الكتب الحديثة التي كتبت عن تاريخ المدن والمشيخات. التركيز هنا سيكون على كتابين هما: «إمارة الزبير بين هجرتين» للصانع والعلي بدرجة أساسية، وكذلك كتاب: «الحياة العلمية في الأحساء» لعلي الصيخان، وكتاب «مشاهير علماء نجد» آل الشيخ، وأخيراً كتاب بن حميد «السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» بدرجة أقل.

الصراع بين الفئتين كان ولا يزال حاضراً وإن خفَّت ناره لكنها لم تنطفئ! فالمتصفح لمواقع التواصل الاجتماعي يجد هجوماً على رموز كل طائفته، من الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه وتلاميذه من جهة، والشيخ محمد بن فيروز وأتباعه وتلاميذه من جهة أخرى. هذا الصراع حاول الكثير من المؤلفين في تراجم

العلماء والحياة العلمية في مدن الزبير ونجد والأحساء تجاوزه أو الاضطفاف والانحياز إلى فئة دون أخرى كما فعل عبد الله بن بسام في كتاب: «علماء نجد»، إذ ذكر في المقدمة: «ثم إني في كتابي ترجمت لعلماء كثيرين ممن عارضوا الدعوة السلفية»<sup>(١)</sup>، فقد وَقَفَ في صفّ جهة دون أخرى، وهذا يُحَسَّب له، فقد أنصف من سَمَّاهم بالمعارضين بذكرهم في كتابه عن العلماء. لم تكن بعض الكتب التي ترجمت للدعوة السلفية/ الوهابية ليست هي فقط من أسقطت تراجم معارضيهما كما فعل آل الشيخ في كتابه «مشاهير علماء نجد» بل فعل ذلك محمد بن عبد الله بن حميد صاحب كتاب «السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» فقد أهمل الترجمة للشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه كما ذكر ذلك بكر أبو زيد الذي حقق الكتاب في المقدمة إذ قال: «... مواقف له تعارض الدعوة الإصلاحية... وهذا الحمل منه على علماء التوحيد وولاية أمر المسلمين قد جر المؤلف إلى التجاهل، بإسقاط تراجمهم الحافلة بدءًا من الإمامين المحمدين المذكورين، وأقرانها وتلاميذهما...»<sup>(٢)</sup>.

الذين كتبوا عن تاريخ مشيخة الزبير قديمًا وحديثًا حاولوا تحاشي تحليل هذا الصراع الفكري بين ما يعرف بالوهابية/ السلفية ومَن خالفهم من العلماء النجديين الذين هاجروا وسكنوا البصرة

(١) البسام، علماء نجد خلال ثمانية قرون، ج١، ص٢١.

(٢) ابن حميد، محمد بن عبد الله. السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٦، ج١، ص٧.

والزبير. هذا الصراع لم يكن خافياً، بل وُجد على امتداد تاريخ المشيخة حيث كان علماء الزبير في الأغلب مخالفين للأيدولوجيا الوهابية/ السلفية ولهم ردود عليها، كما كان لأتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب والشيخ نفسه ردود على من سکن في مشيخة الزبير. من الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن غملاس في مخطوطه: «الإعلام في أعيان بلد الزبير بن العوام»، التي حققتها مكتبة البابطين في ترجمته للشيخ محمد الهدبي المتوفى سنة ١٢٦١ هجري، أي بعد سقوط الدولة السعودية الأولى: «... أما تذكر حين أجازك شيخنا ابن فيروز وأوصاك بوصية منها: احذر تصب بعارض من محن أهل العارض، أو محق أهل العارض...»<sup>(١)</sup>.

في المقابل نجد الشيخ سليمان بن سحيم، وهو معارض لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وقد هاجر واستقر في الزبير، يتصل بالعلماء خارج نجد ويحرضهم على الشيخ ابن عبد الوهاب، وابن سحيم تحديداً وصل الأمر بينه وبين الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عبارات شديدة، منها ما ذكره ابن سحيم عن ابن عبد الوهاب في رسالة له لعلماء المسلمين ذكرها حسين بن غنام مؤرخ الدعوة الوهابية/ السلفية، ونصّها: «... فالذي يحيط به علمكم أنه قد خرج في قطرنا رجل مبتدع جاهل مضل ضال...» وكان جواب ابن عبد الوهاب عليه في بعض رسائله يَحْوِي الحِدَّةَ ذاتها، إذ يقول ابن عبد

(١) الغملاس، عبد الله، الإعلام في أعيان بلد الزبير بن العوام، الكويت، مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي، ٢٠١٩، ص ٢٠٠.

الوهاب في رسالته إلى عبد الله بن سحيم: «... فإن الذي راسلكم هو عدو الله ابن سحيم...» بل وصل الأمر إلى التكفير إذ ذكر الشيخ ابن عبد الوهاب خلال رسالته إلى سليمان بن سحيم نفسه قوله: «... وأنت إلى الآن أنت وأبوك لم تفهموا؟ شهادة أن لا إله إلا الله، أنا أشهد بذلك...» وما سبق مذكور عند ابن غنام<sup>(١)</sup>.

ذُكِرَ الأمثلة السابقة كان للتدليل على أن الترجمة لعالم مثل سليمان بن سحيم تم تجاوزها في الكتب الزيرية ما عدا صاحب كتاب: «الحركة العلمية بين نجد والزيبر» فصاحب كتاب: «إمارة الزيبر بين هجرتين» بالرغم من تخصيصها جزءاً كاملاً للحياة العلمية والأدبية والمساجد في الزيبر، إلا أنها تَرَجَّمَا لعلماء الزيبر دون الإشارة إلى الخلافات المذهبية والفكرية مع دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب، ولم يترجما أصلاً للشيخ سليمان بن سحيم. الوحيد الذي أشار على استحياء إلى الخلاف بين الشيخ سليمان بن سحيم مع دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب صاحب كتاب: «الحركة العلمية بين نجد والزيبر» حين نقل عن حسين الشيخ خزعل قوله: «... إلا أن الشيخ سليمان -عفا الله عنه- أظهر العداء للشيخ ودعوته، وكان بينهما رسائل أوردَها صاحبُ حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب حسين خَلَفَ الشيخ خزعل...»<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن غنام، حسين، تاريخ ابن غنام، اعتنى به سليمان الخراشي، الرياض، دار الثلوثة للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٠، ج ١، ص ٣٤٤-٣٤٧-٣٤٨-٣٨٩.

(٢) الربيعة. الحركة العلمية بين نجد والزيبر خلال ثلاثة قرون، ص ١١٩.

تكمُن أهمية ذكر الخلاف بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والعلماء الذين هاجروا من نجد إلى الزبير أو البصرة في أن هؤلاء العلماء كان لهم أثر كبير في نشأة الحياة العلمية في الزبير، خصوصاً طلبة الشيخ محمد بن فيروز، وهم كثر، ومن أبرزهم: محمد بن علي بن سلوم، وإبراهيم بن جديد، ومحمد بن حمد الهديبي، وعبد الله بن داود، وناصر بن سليمان بن سحيم. هؤلاء العلماء وانتسابهم إلى البلدان المختلفة يجعلنا نصنف أصحاب هذه المنهجيات من باحثي اليوم وما خطوا من تراجم سياسياً وأيديولوجياً، من ذلك ما كتبه علي الصيخان في كتابه: «الحياة العلمية في الأحساء»، حين قسّم طلاب العلم الذين درسوا على علماء الأحساء إلى عدة أقسام، وما يهمننا من هذه الأقسام الطلبة النجديون والعراقيون. لم يوضح الصيخان منهجيته في تصنيفه للعلماء في بداية الكتاب ومقدمته، حتى إنه لم يعرف من هو العالم الأحسائي؟ هل هو على منهج البغدادي وابن عساكر من المتقدمين؟ أم على منهج البسام من المتأخرين؟

صنّف الصيخان الشيخ إبراهيم بن جديد على أنه نجدي، ثم ذكر بعد أن ذكر نسب الشيخ «النجدي ثم الزبيري الحنبلي» وفي الفئة، فئة طلبة العلم النجديين، وضع عثمان بن جامع وأضاف بعد ذكر نسبه «النجدي ثم الزبيري الحنبلي»، وترك هذه الصفة حينما ترجم لمحمد بن سلوم وصالح بن سيف العتيقي، إذ اكتفى بذكر علاقتهم في الزبير خلال الترجمة. في الجانب المقابل، وتحت تصنيف طلبة العلم العراقيين الذين درسوا في الأحساء، وضع عثمان بن سند

«النجدي الأصل البصري»، وكذلك عبد الله بن داود «الزيري»،  
وأخيراً ناصر بن سليمان بن سحيم «الزيري»<sup>(١)</sup>.

بعد التدقيق فيما كتبه الصيخان، لا نفهم كيف أسس الباحثُ تصنيفه بين النجدي والعراقي، هل كان ذلك مرتباً بالتراتبية وقد نقلها كما قرأها في المخطوطات؟ أم وصفه لهم كان عشوائياً دون تراتبية معينة بين الأصل والمولد والاعتقاد والمذهب. هل مكان الولادة هو الأصل في التصنيف؟ إذا كان مكان الولادة هو الأصل فقد وضع عثمان بن سند وعبد الله بن داود في صف الطلاب العراقيين على الرغم من ذكره أن الأول وُلِدَ في «جزيرة فيلكا الكويتية»، والثاني وُلِدَ في «بلدة حرمة من قرى نجد». أما إذا كان تصنيفه على الأصل، كما فعل البسام، فالواجب أن يكون الجميع في الفئة النجدية، وفي حال كان التصنيف وفقاً لمكان التأثير، فابن جديد وابن سلوم والعتيقي كان تأثيرهم في البصرة والزيبر أكبر، وتأثرهم بالشيخ محمد بن فيروز أكبر من تأثرهم بأي نجدي غيره.

هذه النقطة تجعلنا نتساءل: هل التصنيف بحسب شدة عداوة العالم مع دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب؟ هل لهوية الباحث اليوم علاقة بما كتب؟ هذا التساؤل مبني على كلام الصيخان حين ناقش الردود العلمية، فقد ذكّر أنّ علماء الأحساء كانت ردودهم خلال مدة البحث في اتجاه واحد وهو الرد على «الدعوة السلفية في

(١) الصيخان، علي بن سالم، الحياة العلمية في الأحساء في عهد إمارة بني خالد، جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ٢٠١٩، ص ٦٤ حتى ٧٠.

نجد»، ثم وصف الردود بأنها تتسم «في الغالب بالشدة والقسوة»، وكان علماء الأحساء «هم بدؤوا بها»<sup>(١)</sup>، ثم وصف الشيخ محمد بن فيروز وهو من أشد خصوم الدعوة الوهابية/ السلفية حين ناقش «مؤلفات علماء الحنابلة» بأن ابن فيروز كانت له مؤلفات قليلة لا تدل على سعة علمه كما وصفه معاصروه وقد يعود السبب إلى انشغاله بالتدريس كما مر في ترجمته<sup>(٢)</sup>، على الرغم من أنه ذكر في ترجمة للشيخ ابن فيروز أن رئاسة المذهب الحنبلي انتهت له في الأحساء ثم عدد طلبته. فهل وُصف الصيخان لابن فيروز أن مؤلفاته قليلة من باب أيديولوجي؟ ومؤلفاته قليلة مقارنة بمن؟ ما معايير القلة والكثرة هنا؟

ما سبق يدعوننا إلى التساؤل أيضًا حول منهجية الصيخان؛ لأنه لم يوضّحها في تصنيف الطلبة بين العراقي والنجدي، فهل تصنيفه كان مبنيًا على مدى العداوة مع دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب؟ إذ إن عبد الله بن داود وعثمان بن سند يشتركان في ردودهم على الدعوة الوهابية/ السلفية ومخالفتهم لهم من خلال الكتابات الصريحة، فابن داود كتَب «الصواعق والرمود في الرد على ابن سعود»، وابن سند في كتابه «مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود».

نقطة عداوة الدعوة الوهابية/ السلفية فيها غموض، إذ إن ابن جديد كما ورد عند عبد الله بن غملاس في كتابه: «الإعلام في أعيان

(١) الصيخان، الحياة العلمية في الأحساء، ص ٢١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

بلد الزبير بن العوام» قوله في ترجمة الشيخ إبراهيم بن جديد: «ومما شاع في حِلْمه أنّ بعض أهل نجد هجاه وكفره وأطلق لسانه بالكلام الشنيع فيه لكونه أنكر على ابن عبد الوهاب، والهاجي موافق لابن عبد الوهاب، فاتفق أنه افتقر ونسي ما جرى فسافر إلى بلد الزبير، والشيخ المترجم إذ ذاك عينها الباصرة وكلمته مقبولة عند البادية والحاضرة، فعندما سمع بوصول الهاجي أرسل إليه بكسوة ودراهم وقال: بمقابلة هديتك التي أهديت إلينا هذه السنة، وأرسل إلى الأمير أن لا يتعرض أحد له بسوء، فعند ذلك خجل الرجل وصار يثني على ابن جديد ويمدحه»<sup>(١)</sup>. الغريب أن عثمان بن سند في سبائك العسجد ترجم لعبد الله بن داود بالنجدي، فكيف يصفه الصيخان بأنه زبيري على الرغم من وجود شاهد تاريخي وشاهد ولادة في بلدة نجدية؟

ابن سلوم صنّفه مؤلف كتاب «دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب» من خصوم الدعوة، حيث وصفه بأنّه من خصوم الدعوة، وقد ترك نجدًا إلى الأحساء ثم الزبير مع شيخه محمد بن فيروز. وقد كتب المؤلف في الهامش عند الحديث عن ابن سلوم أنّ عبد الله البسام صاحب علماء نجد يميل إلى أنّ ابن سلوم ليس من خصوم الدعوة الوهابية/ السلفية<sup>(٢)</sup>. فما أساس تصنيف الصيخان لهؤلاء العلماء سؤال يحتاج المؤلف إلى أن يوضّحه.

(١) الغملاس، الإعلام في أعيان بلد الزبير بن العوام، ص ٥٠.

(٢) العبد اللطيف، عبد العزيز، دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب عرض ونقض، الرياض، الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء، ط ١، ٢٠٠٦، ص ٦٠.

عبد الرحمن آل الشيخ في كتابه: «مشاهير علماء نجد وغيرهم»، ومع أن العنوان يخالف المضمون نوعاً ما، فقد ذكر في مقدمة الطبعة الثانية: «أحببت المساهمة ولو بجهد المقل فجمعت هذه الرسالة في تراجم بعض مشاهير علماء نجد المتوفين ابتداءً من الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى هذا اليوم... وبعدهم بعضاً من علماء مكة المكرمة ووضعت في آخرها تراجم بعض رجال النهضة الإصلاحية من علماء الأمصار الذين تأثروا بدعوة الإسلام السلفية...»<sup>(١)</sup> وعلى الرغم من أن المؤلف ذكر في الهامش أنه قد فاتته الترجمة للكثيرين، وعلل ذلك بعدم قدرته على زيارة البلدان مثل الزبير والأحساء وقطر والبحرين وغيرها، وهو عذر له وجاهته إلا أنه أهمل الترجمة لبعض مشاهير علماء نجد ممن عارض الدعوة السلفية/ الوهابية مثل الشيخ محمد بن فيروز أو عثمان بن سند أو محمد بن سلوم وغيرهم من العلماء النجديين الذين هاجروا واستقروا في الزبير والبصرة. هذا الإهمال ربما كان سببه عداوة هؤلاء للدعوة الوهابية/ السلفية، إذ إنه ترجم لعلماء من الكويت والزبير ممن هم أقل شهرةً من ابن فيروز، وعلى سبيل المثال فقد ترجم لعبد العزيز الرشيد من الكويت وعبد المحسن البابطين وكذلك محمد بن عوجان، خصوصاً أن عنوان الكتاب «مشاهير علماء نجد وغيرهم»، فشهرة العالم عنده سبب للترجمة لكن لكونهم من معارضي دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب كان السبب أيديولوجياً في عدم تضمينه لهم في الكتاب.

(١) آل الشيخ، عبد الرحمن، مشاهير علماء نجد وغيرهم، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ط٢، ١٣٩٤ هجري، ص ١٢-١٣.

بعيداً عن الصراع الأيديولوجي بين أنصار الدعوة والوهابية/  
السلفية ومعارضيه من النجديين تحديداً، نجد عدنان الرومي في  
كتابه: «علماء الكويت»<sup>(١)</sup> لا يضع منهجية لمن هو الكويتي، ومع  
ذلك يستثني علماء كان لهم أثر كبير في الحياة الثقافية والسياسية في  
الكويت مثل الشيخ محمد الشنقيطي، وحافظ وهبة، وعبد العزيز  
العلاجي، وعبد المحسن البابطين الذي كان قاضي الكويت في  
١٩٣٨، بينما يصنف عثمان بن سند وعبد الجليل الطبطبائي وسيد  
عمر عاصم ومحمد الفارس على أنهم كويتيون! فما هو المعيار لهذا  
التصنيف؟

الشيخ محمد الفارس وصف نفسه في مخطوط نشر في كتاب:  
«علماء آل فارس في الكويت»، مرّة في عام ١٨٥٠ أنّه نجدي فقط  
دون أي إضافة، وقبل هذا التاريخ بخمس سنوات وصف نفسه  
بأنّه «التميمي أصلاً النجدي منشأً الكويتي مسكناً» فنجدية الرجل  
مقدمة على كونه كويتياً على الرغم من أنّ فضلّه وعلمه سابقان على  
طلبة العلم في الكويت<sup>(٢)</sup>. المثال هذا يدعونا إلى التساؤل: لماذا استثنى  
الرومي قاضياً للكويت مثل عبد المحسن البابطين وهو نجدي  
زيري ولم يصنفه من الكويتيين؟ ولماذا لم يصنّف الشنقيطي وحافظ  
وهبة كذلك، هل بسبب انتقالهم إلى الزبير ونجد؟ أم لكونهم قدموا

(١) الرومي، عدنان، علماء الكويت وأعلامها خلال ثلاثة قرون، الكويت، مكتبة المنار،  
ط١، ١٩٩٩.

(٢) الفارس، فارس عبد الرحمن. علماء الفارس في الكويت، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف،  
ط١، ٢٠٠٢، ص٥٩.

في فترة متأخرة مع بدايات القرن العشرين فتغير مفهوم الهوية في المجتمع الكويتي؟ خصوصاً أن الشيخين حافظ وهبة والشنقيطي كان لهما دور بارز في تأليب الكويتيين ضد الإنجليز خلال الحرب العالمية الأولى، وقد أشار الرومي إلى ذلك حين ترجم لهما.

مما سبق يتبين لنا أن عدم وضوح منهجية المؤلفين يجعل مؤلفاتهم متحيزة أو قد تبدو كذلك ضد أشخاص بعينهم لمخالفتهم للأيدولوجيا التي يتبناها المؤلف. هذا الانحياز قد يكون أحد أسبابه الهوية المستحدثة للدولة المدنية، فالجنسية اليوم والانتماء إلى بلد له حدود معينة يدفع بعض الباحثين إلى إثبات ولائهم للبلد من خلال تحيزهم في البحث العلمي عموماً والتاريخي بشكل خاص. هذا التحيز تشكله مفاهيم مغلوطة للمواطنة اليوم، فكل نقد للإرث الثقافي هو نقد للوطن نفسه!

الهوية الوطنية في الكثير من الأحيان ضبابية ومتلبسة، فيها ما هو طارئ ومصلحي وظرفي على ما هو ثابت وطويل الأمد ومبدئي، كما وصفها عبد الحسين شعبان في كتابه: «الهوية والمواطنة»، ولذلك ما هو من المحرمات اليوم قد يكون من الأمور الواجب الحديث عنها في المستقبل، وما تبدل مواقف الشعوب الخليجية مع تغير قياداتها بغريب على المتابع للشأن الخليجي. ألا نجد اليوم من يتحدث عن الصحوة الإسلامية بنوع من السخرية ويتنصل بعض الباحثين مما كتبوا في تلك الفترة؟ الذي تغير هو مفهوم الهوية الوطنية بالنسبة إلى هؤلاء الكتاب، وتغيرها مرتبط بعوامل لا شأن لها بالمبادئ في

الغالب ولا في البحث التاريخي. الكتابة بمنهجية واضحة تدفع  
الباحث إلى البحث بطريقة صحيحة، وتزيد وتعمق الحقل العلمي  
والتاريخي.

## هل يستطيع المؤرخ الخليجي التفكير؟<sup>(١)</sup>

من سنوات عديدة رمى حميد دباشي حجراً حرك المياه الراكدة من خلال مقاله في الجزيرة بعنوان: «هل يستطيع غير الأوربي التفكير؟» ومنذ ذلك الحين أخذ بعض غير الأوربيين هذا العنوان وأسقطوه على أمتنا العربية في محاولة للاستفادة منه أو الرد عليه ولم أكن بدعاً في ذلك. بعد سنوات عديدة وخبرة في عالم الأكاديميا الغربية وجامعاتها وجدت أنه من المهم مناقشة فكرة هذا المقال بشكل أوسع من خلال تحريك المياه الراكدة وطرح هذا الموضوع على القارئ العربي والخليجي وباللغة العربية!

أظن أن هذا المقال ذو صلة بالدراسات والأكاديميا في الخليج الخاصة بالتاريخ بشكل خاص حيث أنها تواجه تحديات كبيرة جداً ومعقدة ومن المهم أن نناقشها في ظل فكرة حميد دباشي خاصة أن التحديات التي تواجه الدراسات التاريخية الخليجية بشكلها العام واضحة المعالم ومن خلال تتبع القوانين والأنظمة السياسية في

(١) نشر في موقع جدلية بتاريخ ٢٨-٨-٢٠٢١.

دول الخليج مرورًا بالمجتمعات الخليجية والتي تعاني من مشاكل في التعليم والعمل وأمور الحياة الأخرى بصورة متفاوتة حسب قوانين كل دولة خليجية. هذا لا يعني أن الاختلافات أكثر من المتشابهات لكن يعني أن هناك خصوصية في بعض الأحيان لكل دولة تتعلق بطبيعة النظام السياسي وقوانينه.

الباحثين غير الخليجي لهم اليد الطولى بما يخص تاريخ الخليج خصوصاً ذلك المكتوب باللغة الإنجليزية واضح، وهنا أتكلم بالدرجة الأولى عن الأوروبيين والأمريكيين على وجه التحديد مع الإقرار بالإسهام لغير المتمين إلى هذه البقع الجغرافية في تاريخ الخليج. «العالم الأكاديمي الغربي» وأعني به الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث في أوروبا وأمريكا على وجه التحديد فيها مزايا كبيرة تتعلق بتطبيق المناهج وطرق البحث وكذلك العمق في التحليل إذا ما قورن بما تقدمه الجامعات الخليجية والعربية. المزايا الأكاديمية هنا المقصود بها ما طرحه هذه المؤسسات والجامعات والباحثون من مواد تعليمية في طرق ومناهج وفلسفة التاريخ والتي تتطور مع مرور السنين من خلال النقاش الذي يدور في حقل دراسات مناهج التاريخ وكذلك التشجيع على المشاريع البحثية والعلمية مع إمكانية الحصول على دعم مادي لها. هذه المزايا تطور الباحث والمؤسسة البحثية في ذات الوقت وتوسع مدارك الباحث عندما يحاول الخروج عن الإطار البحثي العام وخصوصاً في النقد أو في محاولة بناء أطر تحليلية جديدة للتاريخ الخليجي خارج الإطار

الغربي المتداول والذي تبنى عليه الأبحاث خصوصاً تلك المنشورة باللغة الإنجليزية. هناك دلائل سوف نتطرق إليها خلال المقال تُثبت تهميش الباحثين الخليجيين خصوصاً من يكتب باللغة العربية تاريخ المنطقة ويحاول سبر أغوار هذا التاريخ والزيادة عليه.

من المهم إيضاح نقطتين هامتين هنا الأولى أن النقد لا يعني التقليل من الجهود المبذولة والتي لا تزال تبذل من الباحثين الغربيين في دراسة تاريخ المنطقة والبناء عليه في الدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كما أن المقال لا يدعو إلى تفضيل المؤرخ الخليجي على غيره ولا يزعم أن المؤرخ الخليجي أفضل من الآخر سواء كان عربياً أو غربياً لأن العرق والانتماء الجغرافي والقومية ليست من أسس الكتابة العلمية لكن المقال يحاول أن يسلط الضوء على زاوية مظلمة في العمل الأكاديمي الخاص بتاريخ الخليج ألا وهي تهميش الباحثين الخليجين.

### دارسات تاريخ الخليج والاحتكار الغربي

الجهود المبذولة في حفظ وكتابة التاريخ الخليجي خصوصاً في النصف الثاني من القرن العشرين للكتاب العرب والغربيين واضحة ومقدرة ولها تأثير فيما يُكتب إلى اليوم. هذه الكتابات باللغتين العربية والإنجليزية بشكل خاص ساهمت في إثراء الحقل الأكاديمي لدارسات الخليج بشكل عام<sup>(١)</sup>. لكن في نفس الوقت أوجدت

(١) انظر مثلاً كتابات عائلة ديكسون الذي كان المقيم البريطاني في الكويت وكذلك كتابات فليبي عن المملكة العربية السعودية، وديغوري الذي كتب عن قبيلة عنزة

كتابات بمنهجية غربية ستتحدث عنها لاحقاً بأقلام غربية وعربية  
وجهت بطريقة أو بأخرى التاريخ الخليجي وطريقة البحث فيه.

من هنا ظهر جيل ناقد من المؤرخين وعلماء الاجتماع الخليجين  
الذين حاولوا تغيير الإطار التحليلي الذي رافق نشر الكتب التي  
ناقشت تاريخ الخليج في بدايات القرن العشرين وقبله في الكتابات  
العربية والغربية. هذه الكتابات والتي منها كتب الرحلات للرحالة  
الأوروبيين كُتبت بطريقة استشراقية<sup>(١)</sup> والتي جعلت من الدول  
والإمارات الخليجية قرى أو صحراء أظهرها النفط على السطح  
وجعلها ذات قيمة. هذه السطحية في التحليل التاريخي والتي  
سلبت الثقافة والسياسة وغيرها من الجوانب التاريخية في فترة ما  
قبل النفط جعلت كاتباً مثل محمد الرميحي يكتب كتاباً كردة فعل  
عنوانه: «الخليج ليس نفطاً» يذكر في مقدمة الطبعة الأولى: «الخليج  
ليس نفطاً، فهو إنسان وأرض قبل النفط وسيظل كذلك بعد النفط.  
والنفط في تاريخ الخليج ما هو إلا مرحلة من المراحل التاريخية التي  
مر ويمر بها هذا الجزء من الوطن العربي. ويبدو أنه من أقصر المراحل  
التاريخية». أما في الطبعة الثانية فيقول: «... ولم يكن اختيار العنوان  
لأول مرة إلا نموذجاً للاحتجاج العلني على التجاهل الطويل  
للإنسان العربي في الخليج بحد ذاته كإنسان وبإنجازاته»<sup>(٢)</sup>. ثم تلاه

وكان مقيماً سياسياً في الكويت في ثلاثينيات القرن الماضي.

(١) وضع هوامش لكتب الرحالة تحديداً.

(٢) الرميحي، محمد غانم، الخليج ليس نفطاً، دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، لبنان،  
دار الجديد، الطبعة الثانية.

محمد جابر الأنصاري في كتابه «لمحات من تاريخ الخليج» وكذلك كتابات علي خليفة الكواري وعبد الله العثيمين وخلدون النقيب الذي كتب وانتقد في كتبه العديدة ومن أشهرها «المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية»، إذ يقول في تمهيدته للكتاب: «ولكن الأنظمة الحاكمة في منطقة الجزيرة العربية عُرِفَت تاريخياً بالخوف المفرط من النقد المتأتي من البحث الموضوعي...»<sup>(١)</sup>. في إشارة إلى أن هذه الأنظمة وضعت حُجَباً أمام الباحثين الخليجيين لمنعهم من البحث الموضوعي النقدي الذي يطور حقل دراسات تاريخ الخليج ومن هنا كان للباحثين الغربيين التميز علينا أو بشكل أدق كانت للكتابة باللغة الإنجليزية اليد الطولى في حال رغب الباحث في النقد بشكل موضوعي.

الكتابات الغربية في الثلث الأخير من القرن العشرين كان لديها مشكلة منهجية تتعلق بتأصيل المصطلح التاريخي والبناء عليه فيما يتعلق بالكتابات التاريخية الخاصة في الخليج والعالم العربي خصوصاً في التاريخ الاجتماعي. نستطيع أن نقول إن الكتابات الغربية احتكرت أو فرضت بصورة غير مباشرة مناهجها ونظرياتها ومصطلحاتها، هذا الفرض غير المباشر يتأتى من جهتين: الدارسين الخليجيين الذين تعلموا على يد الغربيين، وكذلك فاعلية ونجاح هذه المناهج والمصطلحات والنظريات في حقول تاريخية أخرى

(١) النقيب، خلدون، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ٢٠٠٨، ص١٤.

جعلتهم يفترضون نجاعتها على الساحة الخليجية. المتوافق حضارياً هو متوافق علمياً وبالتالي يرى بعض العرب أن نحدو حدو هذا المتوافق. من هنا أوجد الباحثون الغربيون ومن يكتب على نمطهم من العرب فجوة في مصطلحات الدراسات التاريخية بين التاريخ الغربي من جهة وتاريخ الخليج أو التاريخ العربي من جهة أخرى. ولتوضيح هذه النقطة، أثناء مناقشة استخدام مفهوم «النظام الإقطاعي feudalism» ومدى ملاءمته للتاريخ الاجتماعي والسياسي العربي والإسلامي، يرى محمد جابر الأنصاري أن هناك اختلافاً بين طريقة تعامل مجتمعات العالم العربي مع مفهوم النظام الإقطاعي، من حيث خصائصه التاريخية والوظيفية الأساسية، وطريقة تعامل المجتمعات الأوروبية مع المفهوم نفسه. على سبيل المثال، من حيث الطبيعة الجغرافية للمنطقة، هناك اختلافات جوهرية بين الإقطاع في أوروبا والعالم العربي. كانت المجتمعات العربية، بسبب المساحات الجغرافية الفارغة الشاسعة والامتدادات الصحراوية بين المراكز الحضرية، في حاجة ماسة إلى التواصل. ومن وجهة نظر تاريخية، يرى محمد جابر الأنصاري، أن الفكرة القائلة بأن العالم العربي والإسلامي قد عاشوا في ظل النظام الإقطاعي قبل العصر الحديث تستند إلى النظرة الماركسية للعالم، والتي تم تبنيها في دراسة وتحليل التاريخ الاجتماعي للمنطقة. ولا تزال هذه المشكلة موجودة حتى اليوم من خلال استخدام مصطلحات مثل البرجوازية ومحاولة الربط بين سلطة الكنيسة وسلطة الدين في الخليج والطبقة المتوسطة والحداثة والبرغماتية وغيرها، يكون أساسها المصطلح الغربي للكلمة دون

وضع اعتبار للسياق التاريخي العربي الخليجي أو تأصيل المصطلح انطلاقاً من اللغة العربية نفسها في حال وجوده فيها. ليس هناك أي مانع من استخدام هذه المصطلحات في حال موافقتها للسياق التاريخي الذي يراد تحليله وكذلك وجود هذا المصطلح بين الفاعلين التاريخيين في تلك الأحداث أما استخدام المصطلحات لمجرد وجودها في الأدبيات الغربية دون تأطير حقيقي لها وإسقاط فعلي على التاريخ الخليجي تحديداً هو المشكلة. هذه الكتابات التي من المشاكل التي سببها الاحتكار الغربي للتاريخ الخليجي هو تأسيس حكومات الخليج لمراكز أبحاث ومنتديات وكذلك منح دراسية في الغرب يُبنى عليها في الكثير من الأحيان تحليل المنطقة. بعض هذه المراكز تُمول بالكامل من قبل الدول الخليجية ويترك لهذه المراكز هامش من الحرية البحثية لكن في وجود خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها. كما أن الكثير من المنتمين إلى هذه المراكز يتم استخدامهم في حال وجود خلاف بين دول الخليج للتأثير على الرأي العام الغربي ومراكز صنع القرار. مثل هذه المراكز لا تستقطب الباحثين -الخليجيين على وجه الخصوص- الذين يرغبون في الكتابة خارج الإطار الرسمي والمتفق عليه ولذا تجد من ينتمي إلى هذه المؤسسات يكون خطه السياسي والأيدولوجي واضح المعالم للمتابع المهتم. هذه المراكز أخرجت لنا ما يُسمى بـ«خبراء الخليج» من الغربيين وأهل الخليج وهؤلاء يكون تركيزهم سياسياً أو اقتصادياً بالدرجة الأولى ويعممون نتائجهم على الخليج بشكله الجغرافي. ناهيك عن مشكلة مصطلح الخليج؟ هل يجب أن يضم العراق وإيران واليمن

مساواة بالحجاز وعسير وعمان؟ هذه المراكز والمؤسسات التعليمية تقع في إشكاليات تتضح عند النشر العلمي أو في المؤتمرات التي تنظمها عندما يكون العنوان عن الخليج ودراساته والمضمون يتعلق بدولة أو دولتين.

هذه النقطة تقود إلى نقطة أخرى بينهما توافق واتصال وهي قضية الشبكات البحثية networking والتي تساعد الباحث في نشر كتاباته وقد تساعده هذه العلاقات حتى على نشر أبحاثه في مجلات علمية لها سمعتها الأكاديمية. الشبكات البحثية في المراكز والجامعات تعتمد بشكل أساسي على العلاقات الشخصية والتعاون البحثي من خلال البناء على أبحاث المجموعة المتمي إليها الباحث وفي الآونة المدح والإطراء في وسائل التواصل الاجتماعي. هذه السلسلة من الحلقات المتصلة تتيح للباحث فرصة النشر العلمي ودخول مشاريع بحثية دون اعتبار حقيقي لقدرته البحثية أو الإلمام بموضوع البحث لكن ميزة الانضمام إلى الشبكية البحثية تعطي الباحث في الكثير من الأحيان ما لا يستحق من مجد علمي.

### قصور المؤرخ الخليجي ومكامن الخلل

الإنتاج الغربي للتاريخ الخليجي يقابله قصور من المؤرخين في الخليج بشكل عام، بعض جوانب هذا القصور لها اتصال وثيق بشخصية الباحث الخليجي والبحث عن المجد الاجتماعي بشكل عام وبعضها الآخر متعلق بقصور وخلل في المنظومة التعليمية

والعواقب السياسية. مكامن الخلل جعلت الكثير من يكتب التاريخ الخليجي بطريقة أكاديمية أسيراً للمنظومة الغربية متبعاً لنظامها وتقاليدها حتى يكون جزءاً من المنظومة ويدخل كعضو فاعل في الشبكات البحثية. من المهم التأكيد هنا أنني أتطرق إلى مكامن الخلل ولا أنفي وجود بعض الباحثين الخليجين الذين لهم إسهام ومحاولة في تقليل الفجوات بين الواقع والحلم في وجود أكاديمية خليجية تنافس الغرب ولذا وجد التنبيه.

يُشكل ضعف فهم المناهج التاريخية أحد أهم العوائق في المنظومة التعليمية في الخليج العربي إذ إن كتابة التاريخ الحديث للخليج يغلب عليها السردية والوصفية التي تلامس فقط سطح الأحداث ولا تربط بينها ولا تحلل بالرغم من إشارة الكثيرين من الكتاب إلى المنهج المستخدم في الكتابة. من خلال اطلاعي - وهو اطلاع قاصر بلا شك - على الكثير من الأبحاث التي كُتبت باللغة العربية وجدت أن الكثير منها ليس له ملامح منهجية واضحة. ليس القصد هنا أن يكتب الباحث ما هو المنهج الذي بنى عليه بحثه في المقدمة لكن الهدف وجود منهج واضح بإمكان الناقد رؤية وبناء نقده عليه. هذا الضعف كذلك تجده في بعض رسائل الماجستير والدكتوراه التي تناقش في بعض الجامعات الخليجية، فالطالب وإن كتب ما هو المنهج التاريخي الذي يتبعه في رسالته فإنه في الغالب لا يناقشه بشكل عميق بل ينقل من بعض الكتب ما يسميه منهجاً ثم لا يطبقه في الرسالة في الكثير من الأحيان.

ولأن الاهتمام بالمناهج ضعيف في جامعاتنا الخليجية نجد أن المواد المقررة على طلبة التاريخ هي مواد طرق بحث، بمعنى كيف يُكتب الهامش والفارق بين المرجع والمصدر وغيرها من الأمور المهمة لطلبة مرحلة البكالوريوس لكنها لا تكفي، فطرق الكتابة أمر والمناهج أمر مختلف. في جامعة الكويت على سبيل المثال مادة فلسفة التاريخ ليست من ضمن اختصاصات قسم التاريخ وإنما يتولاها قسم الفلسفة، وهذا ليس عيباً بلا شك لكن قصوراً إذ إن مادة واحدة غير كافية ليفهم الطالب الأسس الصحيحة للتاريخ وفلسفته. أنا أحد خريجي قسم التاريخ في جامعة الكويت منذ ما يزيد على عشرين سنة وعانيت كثيراً في فهم واستيعاب أهمية المناهج التاريخية وفلسفة التاريخ عندما بدأت رحلة الدراسات العليا لأنني لم أحصل على التأسيس الصحيح خلال فترة دراستي للمرحلة الجامعية. ولا تزال هذه المشكلة موجودة، فبناءً على الخطة الدراسية لقسم التاريخ ٢٠١٧ نجد أن مادة «منهج البحث التاريخي» فقط مادة إلزامية بينما نجد مواد أخرى مثل «الفلسفات السياسية» و«الفلسفات الشرقية» وكذلك «بيولوجيا الإنسان» و«الكيمياء لغير الكيميائيين» وغيرها مواد من ضمن المواد المقترحة في الخطة الدراسية. هذا الأمر لا ينطبق فقط على جامعة الكويت بل يكاد يكون أمراً مشتركاً بين معظم الجامعات الخليجية من عمان إلى الكويت. فمثلاً في عمان وبناءً على الخطة الدراسية لدفعة ٢٠١٠ وما بعدها في قسم التاريخ<sup>(١)</sup> هناك

(١) حاولت الاستفسار ما إذا كانت هناك خطة دراسية أحدث من ٢٠١٠ لكنني لم أتمكن من الحصول على جواب.

مادة اسمها «التفكير العلمي وحل المشكلات» وهي خاصة بقسم الفلسفة ومادة لمنهج البحث التاريخي وكذلك مادة وثائق ونصوص. من خلال الحديث مع بعض الأساتذة في أقسام التاريخ في بعض جامعات الخليج وجدت أن بعضهم يتذمر من أن مادة مناهج البحث هي ليست مادة مناهج بقدر ما هي تعليم الطلبة على الفوارق بين المصادر والمراجع وطريقة توثيق هذه المصادر في الهوامش وبعض المعلومات العامة جداً. منهج البحث وأدوات البحث وفلسفة البحث كلها غائبة في الخطط الدراسية للجامعات في الخليج وهذا بالضرورة ينعكس على جودة الأبحاث العلمية المحكمة التي يكتبها بعض الأساتذة وكذلك على رسائل الماجستير والدكتوراه والتي ينقصها الاستطراد في مسألة منهج البحث.

على الباحث مثلاً أن يحدد مفهومه للبحث في التاريخ هل التاريخ والحادثة التاريخية هي معرفة حقيقية وحدثت في الماضي أو أن التاريخ والحادثة التاريخية حدثت وحدثها يعتمد على فهم الناس لما حدث؟ ما هو الأساس الفلسفي الذي ينطلق منه الباحث عند كتابته لموضوع بحثه؟ ما هو منهج البحث وفي حال وجود ضرورة للمقابلات مثلاً في التاريخ الحديث والمعاصر ما هي عينة البحث؟ كيف رتب لهذه المقابلات وهل قارنها مثلاً بالوثائق والكتب؟ وكيف تم اختيار عينة البحث؟ وما هو العدد الكافي ولماذا كان هذا العدد؟ وما هي الأدوات التي استخدمها الباحث في المقابلات؟ وماهي الاسئلة التي طُرحت؟

أما إذا استخدم الوثائق والنصوص فما هي الأدوات التي استخدمها الباحث لفهم النصوص؟ كيف حلل الباحث هذه النصوص؟ كيف تم بناء النتيجة؟ ما هي الخطوات التي اعتمدها الباحث من الحصول على الوثيقة إلى تحليلها؟ ما هي حدود البحث والنواقص الموجودة؟ وما هي الاعتبارات الأخلاقية في البحث، هل هناك الخطورة التي قد يتعرض لها الباحث عند نشر البحث، مثل فصله من وظيفته أو ضرر لنفسه. وكذلك أن البحث لا يضر الآخرين وليس هناك إفشاء لأسرار الغير فالاعتبارات الأخلاقية لك كباحث وللأطراف الأخرى.

كل ما سبق يكاد يكون غير واضح في رسائل الماجستير والدكتوراه الصادرة عن الجامعات الخليجية، فتجد أن الطالب مثلاً يذكر أنه استخدم المنهج الوصفي أو التحليلي أو الاستردادي دون أن يوضح كيف ولماذا؟ وهذه المشكلة لا تتعلق بالطالب بل الأساس فيها المؤسسة التعليمية وأعضاء هيئة التدريس والطالب هو متلقٍ ومتعلم في نهاية الأمر.

هذا الضعف المنهجي عند الطلبة وبعض أعضاء هيئة التدريس في أقسام التاريخ قد يكون من أسبابه ضعف حركة الترجمة في العالم العربي لكتب المدراس التاريخية وكتب المناهج التاريخية وفلسفة التاريخ. هناك بلا شك تميز عند المؤرخين المصريين ومؤرخي المغرب العربي بشكل عام لكن يبقى الباحث الأكاديمي حين يحتاج إلى سبر فكرة يواجه صعوبة إذا لم يكن يتقن لغة غربية خصوصاً الإنجليزية

والفرنسية والألمانية فيما يتعلق بالتاريخ وفلسفته ومناهجه. هذه الضحالة في الفهم تقود إلى مشكلة أخرى وهي الاعتماد على ما يقدمه الغربيون لنا من استخدام لهذه المصطلحات وعلينا البناء على ما قاموا بكتابته وفهمه. هذه الإشكالية تُنتج في أحيان كثيرة قراءة تاريخية مشوهة للخليج بل هناك مصطلحات مثل البرجوازية والإقطاعيات وغيرها تم إسقاطها على الخليج بشكل خاص فيه ضعف منهجي كبير. لعل الباحث الخليجي يتحرر من سطوة المصطلحات الغربية ويتعامل معها بما يتوافق مع المادة التاريخية المتوفرة بين يديه. الجملة السابقة لا تدعو إلى انفكاك من المصطلحات الغربية، فالعلم ليس له عرق أو قومية لكنها دعوة إلى الاجتهاد في التأطير للتاريخ الخليجي بما يتوافق مع السياق التاريخي وليس من أجل البناء على أفكار قد تُناسب ما نحاول كتابته ولعله من الأولى الرجوع إلى التاريخ الإسلامي الوسيط على وجه التحديد والبناء عليه في التحليل مع المقارنة والربط بين ذلك وبين المصطلحات الغربية إن كانت المقارنة والربط من الأمور المتاحة.

ما سبق يقود إلى مشكلة أخرى ومكمن آخر من مكامن القصور وهو ضعف الإنتاج الأكاديمي، خصوصاً في الأبحاث المحكمة. فعلى سبيل المثال ومن مقارنة بسيطة لما كُتب عن تاريخ الكويت ونُشر في مجلات جامعة الكويت مثل المجلة العربية للعلوم الإنسانية ومجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية نجد أن هناك في الأولى أكثر من ثمانية عشر مقالاً وفي الثانية اثني عشر مقالاً عن تاريخ الكويت باللغة

العربية في الفترة الممتدة من ١٩٧١ حتى ٢٠١٨. هذا العدد القليل من المقالات خلال الفترة الزمنية الطويلة في مجلات جامعة الكويت ربما يكون مؤشرًا إلى ضعف الإنتاج العلمي في حقل دراسات تاريخ الكويت من المؤرخين الكويتيين أنفسهم. لا يوجد مقال من هذه المقالات يناقش تطور المناهج التاريخية وكيفية تطبيق هذه المناهج على دراسة تاريخ الكويت على الرغم من وجود بعض المقالات في المجلات التي ناقشت المناهج التاريخية في فترات زمنية أقدم مثل التاريخ الإسلامي<sup>(١)</sup>. قد يكون من الأسباب التي تدفع الباحثين -الكويتيين في هذه الحالة- إلى عدم التريث والكتابة في مواضيع منهجية تطور حقل دراسات تاريخ الكويت والخليج قضايا الترقية والرغبة في سرعة الوصول إليها ولذا فبدل كتابة بحث قد يستغرق من الباحث سنوات حتى ينشر ويكون إضافة حقيقية يلجأ البعض إلى الكتابات الوصفية السردية دون منهجية واضحة ويضيف هذا النشر إلى سيرته الذاتية. من يراجع الأرشيف لمجلات جامعة الكويت يجد تشابهات وتقاطعات بين الأبحاث المنشورة فيها عن تاريخ الكويت وفي بعض الأحيان يجد أكثر من بحث يناقش نفس القضية مثلما نُشر بعد تحرير الكويت عن الغزو - العدو العراقي عليها تجد ذلك في عام ١٩٩٢ في المجلة العربية للعلوم الإنسانية.

(١) راجع الأرشيف الذي نشرته مجلات جامعة الكويت المتخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية مثل المجلة العربية للعلوم الإنسانية ومجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية وحوليات الآداب والعلوم الاجتماعية وقد حصلت على نسخة منها وهي على CD وكانت توزع مجاناً في معرض الكتاب في الكويت.

من مكامن القصور عند المؤرخ الخليجي في كتابة التاريخ الحديث مسيرة المجتمع والسلطة في الكتابة التاريخية. فالعلاقات الاجتماعية وحساسية كتابة التاريخ الاجتماعي والسياسي من العوائق الرئيسية التي تُضعف المؤرخ الخليجي وتجعله يكرر نفسه في المجالات الاقتصادية والثقافية. هذا القصور تغلب عليه بعض المؤرخين من خلال كتابته باللغة الإنجليزية، ربما لأن القارئ العربي من الصعب عليه الوصول إلى مثل هذه الكتابات لوجود حاجز في اللغة وكذلك البعض لا يريد دفع المال للحصول على المقالة أو الكتاب وكذلك صعوبة الحصول عليها بشكل مجاني. كذلك النقد بين الأكاديميين الخليجيين وتفعيل مساحة نقد الكتب في المجالات العلمية المحكمة تكاد تكون ضيقة لأن حساسية النقد وشخصته لا تزال عالية بين الأكاديميين أنفسهم ولذا يفضل الكثيرون البقاء في مساحة الحرية الضيقة على المناكفة وبناء مساحة جديدة تغير الواقع. الجوائز والمناصب الحكومية كذلك لها تأثير كبير على بقاء بعض المؤرخين في المساحة الضيقة لأن الواقع يلزم المؤرخ ألا يتجاوز هذه المساحة حتى تكون فرصته في المنافسة على الجوائز والمناصب موجودة.

### كيف ينهض المؤرخ الخليجي؟

قد يكون العمل الجماعي المؤسسي خارج الإطار الحكومي هو أحد أهم الخطوات التي تفك قيود المؤرخ الخليجي. هذا العمل الجماعي قد يكون موجودًا في إطار حكومي مثل جمعية التاريخ

والآثار بدول مجلس التعاون الخليجي والتي من شروط الانضمام إلى عضويتها تزكية عضوين من أعضائها بعد تحقيق شروط الانضمام! العمل الجماعي المنشود هنا يكون خارج إطار القيود الأولية للتأسيس فمن بدائل الدعم المادي الحكومي هي الأوقاف والتي كان لها أثر في تطور العلم في التاريخ الإسلامي والخليجي على السواء. من مشكلات الكثير من الجمعيات التاريخية في الخليج هو عدم وجود بحث حقيقي يتطور مع تطور السنوات ولك أن تتابع المؤتمرات السنوية التي تقام أو المنشورات التي تصدر لتدرك أن خط الكثير من هذه الجمعيات متوافق مع السياسات العامة للدولة وكأن هذه الجمعية جزء من المنظومة الحكومية وليست جمعية تعنى بالتاريخ وتطوره.

مثل هذا العمل المؤسسي خارج الإطار الحكومي يؤدي إلى النهوض بالكتابة التاريخية في الخليج بشكل عام من خلال فك الاحتكار للأرشيف المحلي والذي يكون في الأغلب تحت إدارة المؤسسات الحكومية والتي تجعل من الصعب في الكثير من الأحيان على الباحث أن يحصل على ما يريد في حال عدم توافق البحث مع السياسات العامة لهذه المراكز. تحرير الأرشيف وإتاحته للباحثين بشكل أكثر سهولة من شأنه أن يعطي المؤرخ الخليجي وغير الخليجي مزيداً من العمق في تحليله للأحداث التاريخية لكن يجب أن يترافق مع هذه الخطوة أمران مهمان:

أولهما، الانفكاك من عقدة الخوافة في البحث العلمي ونقد ما

يتم إنتاجه في الغرب إذا كان الأمر يتطلب النقد والبناء والتعاون في الحالات الأخرى. هذا الانفكاك سيخلق مساحة أوسع للبحث العلمي في التاريخ ويكون الإنتاج الأكاديمي محلاً من زوايا جديدة خصوصاً مع ظهور الوثائق المحلية المحتركة أو إعادة قراءة الوثائق الموجودة وتحليلها من منظور مختلف.

كذلك يجب أن يترافق مع هذه الخطوات تشريع يحفظ للمؤرخ بشكل خاص والعلماء بشكل عام حريتهم في حال كتابة الأبحاث بشكل علمي منهجي أكاديمي فالقوانين الحالية في الخليج لا تشجع على البحث العلمي خصوصاً في التاريخ الاجتماعي والسياسي. على سبيل المثال، أصدرت حكومتا الكويت والبحرين قوانين صارمة في بداية الألفية الجديدة. في عام ٢٠٠٢، أصدرت حكومة البحرين لوائحها الخاصة بالصحافة والطباعة والنشر، والتي تتعلق المادة ٦٩ منها بالتحريض على الكراهية ضد قطاع أو قطاعات من الناس و/ أو أي تحريض يؤدي إلى زعزعة الأمن العام أو نشر الفتنة في المجتمع والمساس بالوحدة الوطنية دون تفصيل في ما هي هذه الأمور أو استثناء البحث العلمي منها. أما في الكويت، فالوضع أكثر صرامة: في عام ٢٠١١، أصدر البرلمان قانوناً يتعلق بـ«الوحدة الوطنية»، حيث تحظر المادة ٢ أي شكل من أشكال التعبير الذي يدعو أو يحض، في الداخل أو الخارج، على كراهية أو ازدراء أي شريحة للمجتمع. كما يحظر أي تحريض للإضرار بـ«الوحدة الوطنية» أو إثارة الفتنة الطائفية أو القبلية. نشر الأفكار التي تدعو إلى سيادة أي

عرق أو جماعة أو لون أو أصل أو طائفة دينية أو جنس أو نسب، وأي محاولة لتبرير أو تعزيز أي شكل من أشكال الكراهية أو التمييز أو التحريض عليها يعاقب عليها القانون. والجدير بالذكر أن القانون يحظر أيضاً كتابة أو بث أو نشر مقالات أو «إشاعات كاذبة» قد تؤدي إلى التعدي على «الوحدة الوطنية».

في ظل هذا الإطار القانوني، يخاف الباحث من مناقشة التاريخ الاجتماعي للدولة فيما يتعلق مثلاً بتاريخ العبيد. إذ يعاقب القانون على ذكر أسماء عائلات العبيد المحررين وأحفادهم، بالإضافة إلى كونها حساسة للغاية اجتماعياً حتى عند تناولها أكاديمياً وفي إطار العدالة الاجتماعية والإنصاف. وبالتالي، أصبح من الضروري الآن اجتماعياً وقانونياً في الكويت تجنب مناقشة مواضيع مختلفة، لا سيما باللغة العربية وهذا يقيد حرية البحث العلمي الأكاديمي والذي ليس من شأنه التقليل من أحد وإنما مناقشة التاريخ بشكل منهجي. مواضيع أخرى حساسة اجتماعياً وقانونياً، بما في ذلك الانقسامات العرقية والتاريخية بين نسب أصيل وغير أصيل ومكانتها في المجتمع الكويتي قبل وبعد الاستقلال. هذه الموضوعات حساسة للغاية، حتى اليوم، ولا توجد استثناءات للأكاديميين والباحثين. ينطبق هذا بشكل خاص على المنح الدراسية العربية على الرغم من أن العديد من الأعمال المنشورة باللغة الإنجليزية تناولت هذه الموضوعات.

ومن الأمثلة على ذلك حالة شفيق الغبرا، أستاذ العلوم السياسية الكويتي في جامعة الكويت، الذي نشر كتاب «النكبة ونشوء الشتات

الفلسطيني في الكويت» عن المركز العربي. تم تطوير هذا الكتاب من أطروحة الدكتوراه الخاصة به عام ١٩٨٧ ونشر لاحقاً باللغة الإنجليزية في عام ٢٠١٩. في كتابه، ناقش الغبرا، وهو كويتي من أصل فلسطيني، بشكل نقدي العنف الذي تعرض له الفلسطينيون في الكويت بعد تحرير البلاد من الاحتلال العراقي في ١٩٩١. في أعقاب هذه الإصدارات، اتهم عضو سابق في مجلس الأمة الكويتي الغبرا ورفع دعوى قضائية عليه، بزعم إهانة الكويت وشعبها. ومع ذلك، تمت تبرئة الغبرا من هذه التهمة من قبل المحكمة<sup>(١)</sup>. ومع ذلك، يُظهر هذا مدى حساسية الكتابات التاريخية في الكويت ودول الخليج الأخرى، والتي يُحتمل أن يُسجن مؤلفون بارزون بسببها.

يستطيع المؤرخ الخليجي التفكير حتى في ظل المعوقات الحالية ووجود مكامن الخلل لكن عليه أن يبدأ بشكل فعلي في مقاومة الواقع والبدء في تطوير مهاراته. على الأكاديميين والمثقفين في دول الخليج الانتفاض وخلق ربيع ثقافي جديد يطيح بمن يتحكم اليوم في مجالات الثقافة والعلم وهو بعيد عنها، وعلى مؤرخي الخليج الانفكاك من المسلمات التاريخية التي قيدتنا فترة طويلة، ويدل عليها تكرار المواضيع البحثية ذاتها في الرسائل والأبحاث والكتب.

(١) انظر لبعض حيثيات الحكم والذي نشرته جريدة القبس الكويتية: <https://alqabas.com/article/5715794-النيابة-الكويتيون-لا-يضرهم-رأي-وحرية-التعبير-مكفولة>

لكن مما يبعث في النفس التفاؤل والأمل وجود نوع من أنواع  
التغيير على مستوى ضعيف في كتابات التاريخ الخليجي، نلمسه  
في مجموعة من الإصدارات والأبحاث المنشورة خلال السنوات  
العشر الأخيرة، لكن ظاهرة النقد العلمي العلني لا تزال خافتة  
على مستوى المؤرخين في الخليج، وأتمنى أن تنمو في الأيام والأعوام  
القادمة.



